

حاشية الشيخ حسن العطار على  
شرح الأزهري في علم النحو الشيخ  
خالد الأزهري ، وبها من الكتاب  
تفريعات للشيخ محمد الانباني .

الكتاب بحال فيه ٦ ١٣٠ ورتبة ١٩٦٦ x  
٥٧ سم .

الطبعة الخيرية ٦ مصر ١٣٠٤ هـ

---

# موت الفقير محمد بن عبد الرحمن الحلي

حاشية العالم العلامة والمير البحر الفهامة الشيخ  
حسن العطار على شرح الأزهري في علم  
الحدود للشيخ خالد الأزهري  
نفعا الله بهما  
آمين



(وإمامتها تقريرات من تقريرا العلامة الشيخ محمد الانباني حفظه الله)

## محرر عبد الرحمن الحلي

• (الطبعة الأولى) •

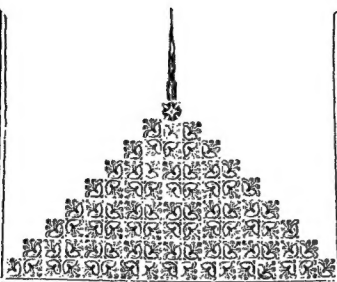
(بالمطبعة الخيرية بمجوش عطي)

(بجمايلية مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٣ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله اقتداء بأسلوب  
الكتاب المجيد) على  
حذف مضاف أي بصاحب  
أسلوب الكتاب المجيد  
وهو الله سبحانه وتعالى كما  
أن قولهم اقتداء بالكتاب  
على حذف مضاف أيضا  
أي بمنزل الكتاب وذلك  
لأن المقصود به فاعل  
المقتدى فيه وهو هذا الله  
سبحانه وتعالى والقرآن  
مبتدأ فيه بما ولا صرفي  
الاقتداء بالله اذوردا  
يفيد طلب التخلق بخلافه  
سبحانه وتعالى في الحديث  
تخلقوا بأخلاق الله أي  
انصفوا بصفات تعال  
ولله وصفاته المثل الاعلى  
في صدق العنوان صفاته  
تعالى وهو مخصوص بما  
يمكننا ولم يمنع منه الشارع  
كالعلم والحلم وابتداء  
ذوات الببال بالسملة  
لا كالتخلق والكبرياء به  
عليه بعض مشايخنا



بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول الفقير حسن بن محمد الطار  
الشافعي المصري الأزهرى غفر الله ذنوبه وسرعيوبه هذه حواش كنت جعنا على شرح  
الأزهرية في علم النحو وقت فرائي لذلك الكتاب بالجامع الأزهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها  
من المسودة فذهم مصر ما دجهما من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرجت فأرأ من مصر إلى البلاد  
إلى ومدة مستحسب المسودة وغيرهما من بعض كتي فأتيت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت إلى  
البحر الشام فصادف دخولي فيها زال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين  
وما تين وألفا فالتقيت من بعض أخواني من أهل العلم بذلك البلدة قراءة الكتاب فشرعت في نقل  
هذه الحاشية وكانها جاء أن ينفع بها أخوانا طلبة العلم فأفوز بدعوة أخ صالح بنظر فيها وأسأل الله  
أن ينفع بها ويحتملي الأيمان ويغفر لي الخطأ باعنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف  
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد ومجلا بالسملة  
قولا وفعلأما الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
فهو أجدن وأقطع وأزهر وأبات أما الثاني فلا نصلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا يا سمعنا اللهم  
ثم لما زلت آية هو صار يكتب بسم الله ثم لما زلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله  
الرحمن ثم لما زلت آية الفل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن السملة ليست أول  
ما أنزل مع أنه نقل عن أبي بكر التوسي إجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية  
بالسملة وأنما زلت على آدم ولعله إنما افتتح بها الكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنها مفتحة بها في  
نفس الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا أنها أول ما أنزل لأن أول  
ما أنزل سورة اقرأ وما تقرر فيبدأ أنما زلت بدون سملة ثم الباء في بسم الله أن كانت أصلية أحتاج  
لتنعلق تتعلق به وهو ما فعل كما ولف هو مذهب الكوفيين قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير  
والأخبار ما فعله فاعلمه وبسم طرف لغو متعلق بالفعل والجور في محل نصب بذلك الفعل على  
المفعولية وقدر البصريون أمما فالجمله اسمية وهو ما مبتدأ وبسم طرف لغو متعلق به فعمل الجور

(قوله بغير الظرف) المراد  
بالظرف ما يشتمل الجار  
والمحروول ما قبل انهما  
كالقصر والمسكن اذا  
اجتمعا افترا واذا افتترقا  
اجتمعا وقوله توسعهم فيه  
وجه التوسع كإلى الرضى  
أن كل شئ من المحدثات  
لا بد أن يكون في زمان  
أو مكان فصار الظرف مع  
كل شئ كقريبه ولم يكن  
أحيانا منه فدخل حيث  
لا يدخل غيره كالحرار  
تدخل حيث لا يدخل  
الاجنبي وأجرى الجار  
والمحروور مجرأ في ذلك  
للمناسبة بينهما ما ذكر  
ظرف في التقدير جار  
ومحروور مجرأ الى الفعل  
أو مافى معناه كاحتياج  
الظرف (قوله لفظة  
المحذوف) الاولى التعبير  
بالباء في هذا وما بعده  
لا باللام كيدل له التعبير  
بالباقى المطفوف الثاني  
(قوله استخدام) أى أو  
محاز عطف من استناد ما  
للمدلول للدال (قوله من  
جعل الرحمن الرحيم خبرا  
لمبتدأ المحذوف الخ) لوجه  
لنقص الاستئناف على رفع  
الوصفين بل الظاهر التعميم  
(قوله هو التمام) النساءه  
معان ثلاثة الاول الاتيان  
بما يدل على اتصاف المحوود  
بالصفات الجلية الثاني  
الذكر خبر الثالث الذكر  
مطلقا فعلى الاول والثاني

نصب على المفعولية وقوله المصدر لا يعمل محذوف خاص بغير الظرف لتوسيعهم فيه والمبتر محذوف  
والاصل ابتدائي بسم الله الخ كائن وما خبره بسم ظرف مستقر متعلق بفعل المحروور نصب على  
المفعولية أيضا والاصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كذا الاحتمالين المبتدأ خبره محذوفان الا  
أن بسم على الاول متعلق بالمبتدأ وعلى الثاني يتعلق بالمحروور يبنى على الوجهين أن حذف المتعلق  
واجب على الثاني لعمومه دون الاول ويصح مذهب الكوفيين بقوله المحذوف لان المحذوف عليه  
كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات وبأن الاصل فى العمل للافعال ويكثر التصريح بالمتعلق فعلا كافى  
آية اقرا باسم ربك وحديث باسم ربك وضعت حتى غم أن كان المراد بالمفرد الحلالة الذات الا قدس  
فاضافة اسم البه حقيقته وان أريد به اللفظ فلاضافة بيانية ويكون فى ارجاع الضمير المستتر فى  
الرحن الرحيم لبعنى الذات استخدام والرحن الرحيم تعنان واشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة  
أو جهرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جهر الاول  
وبمنع منها جهر الرحيم مع نصب الرحن أو رفعه واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة  
والموصوف كإلى قوله تعالى وانه لقسيم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل  
من حيث ان فى القطع غم الانباع رجوعا للشئ بعد الانصراف عنه ومن حيث ان التابع أشد  
ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحن تعنا مبنى على أن كلاً من الرحن والرحيم صفة  
مشبهة وقبل ان الرحن علم بدليل وقوعه فى القرآن كثيرا متبوعا لا تابعا سوى على هذا العلم  
وابن مالك وعلى هذا فيجب بد لا من لفظ الحلالة لا تعنا والرحيم بعتله لا للعلالة الا لا يتقدم البدل  
على التبع وتظهر أثر الخلاف فى الجار للرحن ما هو فعلى القول بأنه نعت مجرى فيه الخلاف فى تابع  
المحروور فى غير البديل أو هو مجرور وما جرى المنوع أو بنفس التبعية والاصح الاول وعلى القول بأنه  
بدل يكون مجرور واجحدوف مما تامل للعمال فى المنوع لما تقرر أن البديل على نية تكرار العمال  
وعلى أحد الوجة المقررة سابقا من جعل كل من الرحن الرحيم خبرا للمبتدأ المحذوف فكل من  
الجلتين أعنى هو الرحن هو الرحيم مستأنفا استئنافا أو بيانيا أو قاعنا جواب سؤال مقدر  
اسكن هذا السؤال ليس المقصد به طلب التعيين اذا المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد  
التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤول عنه مع العلم به فان قلت قد تقرر أن الجمل بعد المعارف أحوال  
ولفظ الحلالة أعرف المعارف فقتضاء أن يكون كل من الجلتين حالا على هذه القاعدة فالجواب أن  
ذلك وان صح لفظا استكنه منع منه مانع معنوى لان الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها والعامل  
فيهما على تقدير الحالية متعلق بالجملة فكانه يقول أبد بسم الله فى حالة كونه رحما نوحيا وليس  
المنى على التقيد لان الملاحظ الداء باسمه تعالى مطلقا بدون التقيد وصف من الاوصاف هذا  
خلاصة ما يقال هنا لزيادة تحقيق فى هذا المقام فى حاشيتنا على شرح القواعد الموقوفة (قوله الحمد  
لله) الحمد والثناء بالجميل على جهة التعظيم لاجل جيل اختيارى فعلى جهة التعظيم مخرج  
للاستعزاء والسخرة واختيارى مخرج للثناء لاجل جيل غير اختيارى فانه مدح لاحد لان المدح  
أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدحت زيداعلى رشفة قده ولا يقال  
حمدتها ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل فى اللؤلؤة والقدمولدا عبرة به ودرج على ذلك  
صاحب الكشف حيث قال الحمد والمدح أخوان وعلى هذا التقيد بالاختيارى لبيان شاهبة الحمد  
لا لاختراز (قوله على جميع الاحوال) يصح فى على أن تكون بمعنى فى على حذفه تعالى ودخل  
المدنية على حين غفلة من أهلها والاحوال مع حال وهى ما عليه الانسان من خيرا أو شرا فعلى  
أحمد الله فى جميع الاحوال التى أنما ليس بها آثار تغفل عن حمد طرفه عين ويصح أن يراد بالاحوال  
الاقوات وهو قريب مما قبله ويحمل أن تكون على تعليله أى أنشئ الحمد لله باعترا فى بعضهم

• وأشهد أن لا اله الا الله  
بالحروف في المقالة • وأشهد  
أن سيدنا محمد اعبده  
ورسوله

يكون في الكلام تجريد  
لاجل قوله بالجبل وعلى  
الثالث لا يحتاج للتجريد  
وعلى الاول يحتاج للتقييد  
باللسان بخلافه على  
الاخيرين والجبل صفة  
مشبهة من الجبال مصدر  
جبل بالضم وهو فصل أول  
مخرج للشيء بفتح فهو ذم  
لاجد وقوله على جهة  
التعظيم قدم هذا الفصل  
على الفصل الذي بعده  
مخالفا لقبره لاجل صحة  
الاحتراز به عن الشئ  
بالجبل على وجه الاستهزاء  
والسخرة (قوله ونحو ذلك)  
أي اعتبار صدورهما عن  
الله فان الكل من حيثية  
جبل كقَالَ بعضهم  
اذا مارأيت الله في الكل فاعلا  
شهدت جميع الكائنات ملاحا  
وان لم ترى الامطار صرعته  
تجبت فصبرت الحسن فباح  
(قوله أي بنفون زيادتها)  
على الذات فيه أنهم  
بنفونه وأساؤوا ونزلون ما  
ورد من نحو قوله تعالى وكلهم  
الله موسى تسكبوا بخلق  
الكلام وبقي هذا القول  
الحق فيقولون الخ وهذا  
يختلف قولهم في نحو العلم  
فانهم بنفون زيادته على  
الذات ولا بنفونه رأسا  
والا لا كفروا للزوم ثبوت

هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالعلة ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل الحمد  
الجزئي الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وآل في الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع  
تاكيد وان كانت الجزئية فجميع تأسيس وحده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب علمها من  
التواب والاعراض أو أن يجوز أن ينسب به ونحو ذلك وفي ذكر الاحوال وما بعده من الكلام  
والحروف والالفاظ وغير ذلك مما يلحق به المصنف لعلم القبول راحة استهلال وهي أن يذكر  
المصنف في طائفة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى راحة استهلال ابتداء بارع أي فائق غيره من  
الابتداءات لكونه أشرفه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أي ما تأسب به صلى الله عليه وسلم  
في خطبته ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبداية الجذماء أي أعلم  
وأذن وأقرأ وأعترف (قوله أن لا اله الا الله) أن متخففة من الثقيلة واما ضمير الشأن وجهه لا اله الا  
الله خبرها ولا نافية للجنس والله اسمها مبني معها على الفرض في محل نصب والاحرف استثناء والله بصح  
فيه الرفع على أنه بدل من الضمير المستتر في خبر لا أي موجود أو يمكن أو أنه بدل من محل لامع اسمها  
لان محلها ما رفع أي بالابتداء عند سبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يترتب عليه من كون لا عملت  
في معرفة ولا ناعا تعمل في التكررات ويصح فيه التصبغ على الاستثناء لا على أنه بدل من اسم  
لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العالم فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة وهي لا تعمل فيها  
كما عملت (قوله وحده) منصوب على الحال من الله أي منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله وقوله لا تمر بل  
له تاكيد لان المعنى المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الاعمال مستفاد مما قبله أو أن معنى وحده  
منفرد في ذاته وصفاته فلا تمر بل على هذا تأسيس (قوله المتزه) بالرفع والتصبغ صفة الله وكلامه  
نائب فاعل فهو وقعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظي الذي تفرقه وتعبده بتلاوته  
ومعنى اضافته لله تعالى أنه محلوله تعالى ليس من تأليفات البشر وهذا الكلام ليس منزها عن  
الالفاظ والحروف بل هو ألفاظ وحروف ويطلق على الصفة النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى  
التي هي احدى صفات المعاني كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي  
المتزه عن الحروف والالفاظ عند جامه أهل السنة خلافا للعناية القائلين ان كلامه النفسي  
بحروف قديمة وخلافا للمعتزلة السافين لذلك الصفة أي بنفون زيادتها على الذات فيقولون ان معنى  
كونه تعالى منسكبا أي بخلق الكلام في شئ ليس له لأنه قائم به صفة الكلام كاي قول أهل السنة  
ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح  
العين لا يتقاسم جمعه على أفعال بل الذي يتقاسم هو معتل العين كسبائي والمراد بالالفاظ التلغظات  
جمع تلفظ وهو استخراج اللفظ باللفظ أثره وانما ولنا بذلك لبعص نعلق قوله بالحروف به المراد بالمقال  
المقول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزئي السكل (قوله بمجدا)  
بدل من سيد أو عطف بيان عليه ومجده على منقول من اسم مفعول الفعل المضاعف أي المكرر والعين  
وهو جدد وزن فعل بالتشديد بمعنى بكثرة خصاله الجمدة أو لكثرته جدد الناس له وعنده خبر أن  
وهو في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتنا للمنافي الحديث الصحيح ولكن قولوا  
عبد الله ورسوله ولأنه أحب الامم الى الله سبحانه وتعالى وأرفعها اليه قال الشيخ أبو علي الدقاق  
ليس العبد صفة أم ولا أنصرف من العبودية ولهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أنصرف  
المقامات قال تعالى سبحانه الذي أمرني بعبد الله الذي أنزل على عبده الكتاب تبارك الذي  
نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية الرسول أكمل من رسالته  
لكنها انصرفا من الخلق الى الحق والرسالة انصرفا من الحق الى الخلق ولان العبد يشكفل

مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الامة والرسول لغة المرسل وهو في الاصل  
مصدر يعنى الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون ما فهمت عندهم • بقول ولا أرسلهم برسول

فلذلك نرى جمع وأفراد باعتبارات كفى اناروس ولا ريب أى موسى وهرون ولقد جاءت رسلا ابراهيم  
وأدنى اناروس رب العالمين أى موسى وهرون وشرا انسان أى البه بشرع وأمر بتبليغه  
والنبي انسان أى البه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فينبغيها العوم والخصوص المطلق وقد يطلق  
الرسول على أعم من ذلك قال النووي في شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة  
والانبياء قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملائكة بشرا هذا بين  
الرسول والتبى عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أى المفرق بين الهدى أى الاسلام والضلال  
أى الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلوة والسلام عملا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
صاوبوا عليه وسلموا تسليما وان رجاء من كراهة الاقتصار على أحدهما وجلة الصلوة خبرية لفظا  
انسانية معنوية وكذا جملة السلام تعنى صلى الله عليه طلب أى ارجو رجة تليق بحضرة المنقوس  
عليه أى سلمه مما يعده نصا بالنسبة لقامه البشرى بقا زيادة في شرفه اذا الكامل بقبل الترتي في  
الكالات (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد يفسر الال بغير  
ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا يجعلهم مصدرا للخير الأفعال التفسير بأقواء  
الامة ولا يضاف لفظ آل الالعلاء بمن له حظا رديا كان أو نبويا ومن الثانى آل فرعون والاصح  
اضافته للصغير خلافا لمن منعه قال

وانصر على آل الصليب وباعدي به اليوم آلك

قال الشنوائى لكن الاولى اضافته المظهر قبل ولا يضاف الى تكرة ولا الى مؤنث ورد الثانى بقول  
زهري مطلع بعض قصائده • عقان آل فاطمة الجواء • ولا يدخل المضاف اليه فيه كقول  
آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلوة والسلام الحسن انا آل محمد لا نخل لنا الصدقة (قوله  
الذين جعلهم الله) صفة الال والمصدر مكان الصدور وجميع الأفعال من اضافة الصفة للموصوف  
أى جعلهم الله محلا ومنشأ لصدور الأفعال العجيبة أى الموافقة للشرع (قوله وعلى أفعالهم) انما  
أعاد الحب وان كان تفسير الال بأقواء الامة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولا نه عما يفسر الال  
هنا بمؤنث بنى هاشم والمطلب فلا يشمل الحب فيه نرض عليه بعدم ذكر الحب وأصحاب جمع محب  
بكسر العين مختص صاحب أو محقق محب بالسكون وليس جعله لصاحب لان فاعلا لا يجمع على  
أفعال ولا جعله لصاحب بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال الا اذا كان معتل العين كقوله وأقواب  
وبيت وأبيات ومال وأموال وقيل انه يجمع على أفعال كفرخ وأفرار وفقر وأقراء وقيل وأقوال نعم  
هو قيا مبي في معتل العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كقوله وأقوال نعم  
أن يجمع صاحب على أصحاب ومحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على محباب  
ككسب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد فيجمعها فمصدر يعنى المحبة أطلق على أصحاب مبالغة  
على حد زبد عدل واليه ينسب الصحابي والاصحاب لغة من ينشأ بينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا  
من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤثما بولوى ظله ولو كان أعمى أو غير مميز اجتماعا متعارفا وان  
لم يشعر به ولو كان من جنس غير البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب  
الاعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض وهو ليس مرادها هنا قال صاحب الكشف  
اللحن أن تكون بكلاما أى تميله الى نحو من الانحاء لينفطن له صاحبك كالتعريض والتورية  
قال الشاعر

الحديث الذى لفظه  
لانظر وفى كما أطربت  
التصارى السبع ولكن  
قولوا عبد الله ورسوله  
ونظر وفى بضم التاء  
مضارع أطرى والأطراء  
المبالغة فى المدح حتى  
يخرج عن الحد أى لا تبالوا  
فى مدحى مبالغة تجاوزت  
الحد كما قالت التصارى  
فى المسح حيث أخرجوه  
عن مقام البشرى بلفظ  
الالوية (قوله وانصر على  
آل الصليب الخ) قاله عبد  
المطلب مخاطبا للمولى  
سجاء فو تعالى واقفا أخذنا  
بباب الكعبة داعيا على  
أربعه وجنوده لما قدم  
لتخريب الكعبة وهذا  
من جملة آيات وهى  
لإهم ان المريد  
نزع رحله فامنع رحاله  
وانصر على آل الصليب  
بزيادة اليوم آلك  
لا تغلب صليهم  
ومحالم أبا محالم  
جر واجمع عيالهم  
والنيل كى يسوا عيال  
عبدوا حال كبدهم  
جهلا وما رقبوا اجلا  
نراه رد أن الصليب ليس  
عاقلا فضلا عن أن يكون  
ذا خطر حتى يضاف اليه  
لفظ آل ويوجب بأن المراد  
فما سبق العقلاء، ولو

تربلا ولا شأنهم بعبادته وعظمته كان عندهم منزلة أفعال الشربف أو بأنه من باب المشاكاة

ولقد خلعت لكم اكسبا نفهموا • واللحن يفهمه ذو الالباب

وقبل للمخطي لاحن لانه يعبد بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وصلا) اعما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه ودأبنا نعت لهما أى مسخرين باقين ووصفهما بالادام ظاهر لان مرجهما اللانعام (قوله بعد) أى بها تأسبا به صلى الله عليه وسلم فانه كان بأى بها فى خطبه وهى هنا مبنية على الضم لحذف المضاف اليه ونسبة معناه أى بعد ما تقدم من البسلة والجدلة وغيرهما وأصلها مهمما يكن من شئ بعد حذف مهمما ويكن وأقيمت أمامهما ثم حذف أمأ وعوض عنها الواو فهى نائية عن أمأ ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معموله ليقول والفاء زائدة أى يقول العبد الفقير بعد البسلة والجدلة الخ قدسأنى الخ تكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسلة أو أن الواو للاستئناف التحوى أو اليائى على القول بأنه يقترب بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجرا، كلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذلهم سدا وبه فيقولون هذا افضل قدس (قوله الفقير) أى المحتاج كثيرا فيكون صفة مبالغة أو دائم الفقر أى الحاجة الى رجهز به فيكون صفة مشبهة (قوله الى مولا) مقول من الولاية يطلق على السيد لتولية مؤنة عبده وعلى العبد لتولية مؤنة سيده وذلك قال بعضهم

ولن يساوى سادة وعبيدهم • على أن أسماء الجميع موالى

(قوله الغنى) صفة لمؤلاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكن العارض لاجل الوقت أو أنه من فروع صفة العبد أى الغنى به عن خلقه والمراد الغنى النسبى لان الغنى المطابق لا يكون الا لله تعالى وقبه من المحسنات البديعة الطبايق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالدها من العبد أو عطف بيان لان القاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرّب المعرفة فلا أو عطف بيان على حذفه تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجرح (قوله ابن عبد الله) بالرفع نعت خالدها وقوله ابن أبى بكر الجرح نعت عبد الله والأزهرى بالرفع نعت لخالد نسبة للجامع الأزهر (قوله قدسأنى) أى طلب منى وهو مقول القول (قوله صلاحه) أى قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا نسعى مخالفة) فيه قلب أى لأسع مخالفة بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبه مخالفة بدار ضيقة وطوى ذكرا لمنه به ورضى الله به شئ من لوازمه وهو قوله لا نسعى فهو تخيل للمكنية (قوله أن أنشرح) أن مصدره بفتحها مأوؤل بالمصدر أى شرحا وهو فى اللغة التوسعة والتبؤ قال تعالى أن شرح الله صدره للإسلام أى وسعه توسعا معنويا واهتيا لقبوله وفى الاصطلاح ألقاظ مخصوصة ذاللة على معان مخصوصة (قوله مقدمتى) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم أو يفهمها من قدمت الشئ أى جعلته مقدما وما السكسر أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العالم لانه يستعان بها على غيرهما من الكتب المطبوعة فى هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة لمقدمة وقوله فى علم العربية متعلق بمحذوف صفة تانية لمقدمة أى السكاكثة فى علم الخ تاللى أمليتها صفة تالته (قوله فى علم العربية) من طريقه الألفاظ والمعانى لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم اسم للقواعد وهى معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أى بعض علم العربية لانه لم يذكر فى هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اتى عشر جمعها فى قولى نحو وصرى عروض بعده لغة • ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء كذا المثلغنى بيان الخطا فيه • نأرجع هذا العلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لا شرح ولطيف صفة له مأخوذة من الطافة وهى رفة القوام أو كون الشئ شفاقا لا يجيب البصر عن ادراك ما وراءه كالزجاج والماء الصافى والمراد هنا سرعة ادراك

صلاة وسلاما دائمين لا يعتريهما نقص ولا زوال • (وبعد) • فيقول العبد الفقير الى مولا الفنى خالد بن عبد الله بن أبى بكر الأزهرى قدسأنى من اعتقد صلاحه ولا نسعى مخالفة أن أنشرح مقدمتى الأزهرية فى علم العربية التى أمليتها البعض الطلبة شرحا لطيفا

(قوله أودأتم الفقر) أو مائة خلوجوز الجمع بناء على جواز استعمال المشترك فى معانيه (قوله لتولية مؤنة سيده) المناسب خدمته سيده (قوله لان القاعدة أن نعت المعرفة) والعبد نعت للمعرفة وان غلبت عليه الامية (قوله فيه قلب أى لأسع الخ) هذا مبنى على أن نسعى مأخوذ من الوسع بمعنى الطافة والقدرة وقوله أو أن فيه استعارة مكنية الخ مبنى على أنه من الاتساع مقابل الضيق وقوله شبه المخالفة بدار ضيقة أى يجامع عدم الرغبة فى كل وعدم حصول المطالب (قوله وهو فى اللغة التوسعة الخ) والمراد به هنا الكسف والابضاح اللذان التوسعة



فأجسته إلى ذلك طالبا لنواب

وترغيبا للطلاب بحله الله  
خالصا لوجهه الكريم  
وموجبا للفوز بديهيات  
التعظيم انه على ذلك قدس  
والاجابة جذر (الكلام)  
عند اللغو بين عبارة عن  
القول وما كان مكفيا  
بنفسه كذا كره في القاموس

(قوله اذ الاصل تفسير  
الكلام) المراد من التفسير  
المفسر بصيغة اسم الفاعل  
بدليل قوله عبارة فكأنه  
يقول ومفسر الكلام  
هو الالفاظ المعبر بها  
اشتمل الخ ولو قال اذ الاصل  
مفسر الكلام كـ  
في الطيلوي لكن أولى  
وقوله لان المضاف مصدر  
أي بحسب الاصل والا  
فهو الا ان بمعنى اسم  
الفاعل لما علت (قوله وفي  
الاصطلاح الالفاظ الخ)  
في القاموس هي أصوات  
يعبر بها كل قوم عن  
أغراضهم فاستظها بالعلامه  
الاميراتها بمعنى الاستعمال  
بدليل قولهم لغة تميم اجمال  
مالا يحسن مع نصير يحجم  
بخلافه

(قوله وغير ذلك) كلسان  
الجلل وضرب الثغارة الدالة  
على ركوب السلاطون  
(قوله وان كنبه كان كلاما  
محازا) فيه أنه ليس مكفيا  
بنفسه فلا بد أن يكون  
المكتوب بحيث لو نطق به  
لكان كلاما مفيدا فائدة

معانيه ان أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره ان أخذ من الأول والصفحتان معان لوحظا المعنيان  
وهذا أولى (قوله فأجسته) العطف بالفاء يفيد التعقيب وعدم التراخي لان التأليف من جملة الحسير  
المطلوب المبادر فبه قال تعالى فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة بمحتمل أن تكون بالقول بأن بعده بذلك  
أو بالفعل بأن بشرع نفسه (قوله طالبا) حال من فاعل أجبت وهو التالو والنواب اتصال النفع إلى  
العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فإلهم الله بما قالوا أي جازاهم والانا بعية على الطاعة مجمع  
عليها كنهها عند أهل السنة بمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب ولا منافاة بين قوله  
هنا طالبا لنواب وقوله فيما بعد بحله الله خالصا لان معناه الخالص من الرياء والسجعة وليس  
المراد خالصا لمحض ذاته أي ذات الله لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكل والانتافي الكلامان (قوله  
وترغيبا) منصوب على الحال فهو مؤول بالمشق أي مرغبا حال من التالو أي أجسته هذا ان جعل  
معطوفا على قوله طالبا وبصح أن يجعل معطولا لمقتضى والتقدير وترغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من  
عطف الجمل لان هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجسته والتقدير الأول أقل كلفة  
والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله بحله الله) جملة خبرية لفظا انشائية بمعنى أي اجعله  
اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب بربا ونحوه مما يحيط الاعمال (قوله لوجهه) أي ذاته  
والفوز الظفر بالمقصود ولديه أي عنده وعند اسم المكان الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي على  
حد قوله تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقوله تعالى رب ان لي عندك بناتي الجنة (قوله انه)  
أي المولى تبارك وتعالى على ذلك أي ما ذكر من بحله خالصا وموجبا للفوز وهمة ان يجوز فيها  
السكس على الاستئناف والفتح على تقدير لام الجر لتعليبه أي وانما طلبت منه ذلك لانه الخ  
والقدرة صفة أزلية تؤلف في المقدورات عند تعاقبها فيما لا يزال (قوله وبالاجابة) جاز ومجرب وخبر  
مقدم وجسد مبتدأ مؤخر أي تحقيق اسع كرمه وفضله وتقديم المعمول اما للصحح أو لافادة  
الحصر (قوله الكلام) أل العهد الحصري أي هذا اللفظ الحاضر وانما حله على ما ذكره قوله  
بعد عبارة أي معبر به والمعبر به عن المعاني التي سبقت كرها هو لفظ كلام بمعنى أنه اذا أطلق لفظ  
كلام عند النفاة فهم منه هذه المعاني أي اللفظ والافادة الخ فتكون تلك المعاني مدلولته وبصح  
أن تجعل آل الحسن لما صرح به المحققون ان آل الداخلة على المعارف الحقيقة والخس أي حقيقة  
الكلام وما هيته عند اللغويين كذا وعند المنسكبين كذا وعند النفاة كذا لكنه براد بالعبارة  
على هذا الوجه الثاني المعبر عنه وفيه تحسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما اشتمل الخ (قوله عند  
اللغويين) حال من المبتدأ الذي هو الكلام على رأي سيبويه من محيى الحال من المبتدأ أو ما على  
مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه في الاصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام  
بمخلف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وشرط محيى الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف  
مصدر يعمل عمل الفعل واللغويين جمع لغوي منسوب للغة وهي لغة اللهج بالكلام أي الامراع  
به وفي الاصطلاح الالفاظ الموضوعه للعاني (قوله وما كان مكفيا بنفسه) الواو جمعي أو تأتي  
للتنوين يعني أن الكلام في اللغة ينطق على القول أي كل ما نطق به ولو مفردا مهما لدعى ما كان  
مكفيا بنفسه أي يفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والاشارة والعقد والنصب  
وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقة على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثاني  
محاز فلي هذا اذا نطق بربك لان كلاما في اللغة حقيقة وان كنبه فهو كلام محاز ويطبق الكلام  
في اللغة أيضا على الحديث الذي هو التكليم يقول أعجبي كلامك هذا أي تكلمك يا هاهنا قال الشاعر  
قالوا كلامك هذا هو مصيبة • بنفيل قلت هجج ذاك لو كانا  
وعلى ما في النفس من المعاني قال الاحطل

ان الكلام لي القواد واما • جعل اللسان على القواد دليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم في هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم أما اذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد وهو المعنى المعبر عنه عند المناطق بالنصو فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فذلك معان أربعة واما اقتصر الشارح على معنيين لانهما أنسب بالمعنى الاصطلاحي لان المعنى الاول اعترف به كونه لفظا والمعنى الثاني كونه مقبدا (قوله وفي اصطلاح المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص اذا أطلق انصرف اليه والمتكلمين جمع متكلم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي ان لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المتزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم بانفسنا الحادث فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطبق أيضا عندهم على الالفاظ المقروءة المتلوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيها فيكون مشتركا أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الاول (قوله الخويين) جمع نحوى نسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها القصد والجهة وغير ذلك واما في الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به أحوال وأخر الحكم اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه وهو ما عارقه الناس فان أردت شموله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا يعني يعلم به حال الكلمة في حال افرادها ويدرج في هذا علم التصريف من احوال الكلمة واستيفائها وجهها وتصغيرها وغير ذلك ويدرج فيه أيضا بعض مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يطق الكلمة مفردة متى وجد سببه وأما البعض الآخر وهو ما يعرف به الارباب فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أي مؤلف) المناسب لقوله فيما بعد وقد سجد التركيب لاحاجة اليه أن يفسر ما بشئ فان التأليف اما أخص من التركيب لاخذ الالف في مفهومه وهي الملازمة بين الأجزاء كما صرح به ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى أو أن التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن اشتمل عليه بفخ الميم هو عين المشتمل بكسر الميم فابن اشتمال الشئ على نفسه وهو باطل والجواب أننا نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الشكل على الأجزاء كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الأجزاء التي تركيب منها وفي تصريف أشياء مذهب أصحابها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين ان أصلها شياء كحبراء فكرهوا اجتماع هذين بينهما ألف فقلوا اللام وهي الهيمزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لفعاءوهي عندهم اسم جمع لشي لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة (قوله لازائد عليها) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محمد بن أي أقول حالة كوفي جاريا على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست موضوعية بل المفردات وأن دلالة المركبات عقليه وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن المركبات موضوعية وضاعوا عيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فصل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدأ وخبره للدلالة على ثبوت الخبر للسبب وأهكذا وجدنا فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قاتلم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا أو ما قول الشارح وقيد التركيب لاحاجة اليه معناه انه لاحاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام

وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس (في اصطلاح الخويين) أي في عرفهم (عبارة جملة) أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة أشياء) لازائد عليها على الصحيح

تامة قال بعضهم معلا لذلك لان تسمية الكتاب كلاما لقياسها مقام الكلام وما قبل ان هذا اطلاق مجازي لاحقيق فينبغي أن لا يشترط فيه ما ذكر فيصح كلام المحشى مروديان اعتبار العلاقة بضمي الاشتراط (قوله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا) أي مع حذف لفظ أو اخر لان علم الصرف لا يختص بالآخر (قوله من احوال الخ) بيان لعلم الصرف ولعل الكلام على حذف مضاف أي من قاعدة احوال وكذا يقال فيما بعد

قوله ان اشغال الكلام على اللفظ ظاهر الخ جعل اللفظ على المفوظ والا لوجهه على المعنى المصدرى لكان مثل اخويه في الاشكال وعدم الظهور وقد تقدم لك ان المتعين تأويل اللفظ بالكون ملفوظا خلاقا للمعنى وجه الله تعالى ثم ان قوله اشغال الكلام الخ فيه شيء آخر وهو ان كلام المصنف يقتضي ان المشغل هو معنى الكلام المعبر عنه بما اذا تعبري قوله اشغل عائد على ما لعل الكلام الا ان يقال كلامه على حذف مضاف أي معنى الكلام أو يقال كل حكم مردد على المثال فهو وارد على المدلول الا لقرب (قوله ان المراد كونه مقبدا) أي على الاستناد المجازي ومثله كونه مفادا (قوله ان اشغال الكلام على الافادة والقصد الخ) بل وظهر كما سبق لنا أيضا ان اشغاله على اللفظ من هذا القبيل أيضا (قوله بمعنى فاعلة) الاولى مفعولة كما يدل ما بعده (قوله نحو وأوجنا الى موسى ان اضرب بعضا الحجر فانفجرت) التلاوة ليست هكذا لان آية البقرة واذ استنق موسى لقومه فقلنا اضرب بعضا الحجر

مشتغلا عليه قطعاً وجب قد فليس هو مقابل الصحيح وأما ما زعمه ابن طه من أن الكلام قد يكون مفرداً مقبداً كنجم الجوابية فقد أجيب عنه بأن الكلام المقيد بما بعده أو ما نادى أحذف استقصاء بقرب نسبة السؤال ويؤيد ذلك أنها لا تقيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما يقسده الساطي ليخرج المركبات المقيدة التي وضعت مفرداتها المعانيها في غير لغة العرب فلا نهى في اصطلاح النحاة كلاماً ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء وغيرهما بما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيد أن موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيره فان قلت ان اشغال الكلام على اللفظ ظاهر فانه من منه وأما اشغاله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لم عليه اشغال الشيء على صفة غيره والجواب أن المراد بما كونه مقبداً كونه مقصوداً اذ كثيراً ما يعبرون بمبدأ الاشتقاق ويريدون المبتنى كما يقال الانسان مشغل على الحيوانية والناطقة مع أن المشغل عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالنسبة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقيدية فانه مقيد فائدة ناقصة وهي نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشغال الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشغال الموصوف على الصفة فيعبر عن ما قرناه سابقاً الا أن يجب بان الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه) أي الى التصريح به كاستحقاق تقريره أو رد عليه أن المقصود شرح المسألة ببيان آخرها فلا تنكح دلالة الالتزام لانها مجسورة في التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتسامحون كثيراً في مثل ذلك والذي يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة رأيت في حاشية قدسية جردت من هوامش نسخة تليد المصنف مانصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا في نسخ كثيرة والذي وقت عليه بخط المؤلف وقيل لاحاجة اليه أي الى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصيغة فصيحة بمعنى فاعلة أي مفعلة بمعنى مبينة لانها أفصح عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التي اشغل علم الكلام فأقول لك اللفظ الخ وقبل هي ما أفصح عن مقدر أعظم من أن يكون شرطاً أو غيره ونحو وأوجنا الى موسى ان اضرب بعضا الحجر فانفجرت أي فاضرب فانفجرت ويصح أن نقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوسعي والمعنى واحد (قوله في الاصل) في محل نصب على الحال من اللفظ على رأى سيبويه ومصدر خبر رأى اللفظ حال كونه مستعلا في الاصل مصدر وان خرجت على مذهب الجمهور للماتنين من وقوع الحال من المبتدأ قدرت مضافاً أي وتفسير اللفظ حالة كونه باقياً على معناه الاصل هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعنى الثوري ووجه كونه أصلاً ظاهر لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية فاللغوي أصل بالنسبة الى المعنى العربي متقدم عليه فكان يقال فاللفظ في اللغة (قوله مصدر لفظت) أي مصدر الفعل الذي هو لفظ بفتح الفاء والمضارع بلفظ كضرب بضرب وأما التاء فهي ضمير فاعل (قوله اذا طرخته) اذا طرطرت لقول مجذوف والتقدير تقول ذلك أي لفظت الشيء اذا طرخته بفتح تاء طرخته لانه تفسير للفظت المقدر استناداً للمضارب بدليل قولك تقول بناء الخطاب فاذا أبيت بأي يذل اذا بان قلت لفظت الشيء أي طرخته صحت التاء لانه تفسير للفظت المستلزم لهذا هو السامع وعليه قول بعضهم اذا كتبت بأي فلا تقصره • قسم ناء فيسه ضم معرف وان تكن اذا أو ما تقصره • فنقلت التاء أمر غير مختلف

ثم نقل في عرف النحاة الى الملفوظ ١٠ كالخلق بمعنى المخلوق الا ان الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية

ومن ثم ساغ استعماله في  
الحدود لان الحدود نصان  
عن المجاز وكان قياسه  
ان يشمل كل مطروح كما  
ان المطلق يشمل كل مخلوق  
الا ان النحاة خصوه بما  
يطرحة اللسان من الصوت  
المستعمل على بعض الحروف  
الساكنة (قوله ويصح ان  
نقسم الناحية الى اى يصح لك  
في التاء بعد اذ الواو جان  
بحسب متعلقها المذكور  
او المحذوف فان كان المتعلق  
تقول قصبت التاء وان كان  
اقول قصبت التاء ثم المفعول  
عليه ان ما بعده اى كاقبلها  
فان كان ما قبلها مضموما  
ضم ما بعدها ايضا وان كان  
مفتوحا فتح ايضا كفى ففس  
(قوله والعلاقة هنا  
المتعلق اى الخاص والا  
مطلق المتعلق لا يكتفى ان  
يكون علاقة والمتعلق  
الخاص هنا هو السببية  
ان اريد بالمصدر المعنى  
المضاف للفاعل اى فعله  
وتأثيره لان الابداء سبب  
لوجود الذات متصفة  
بالخافية فهو سبب لتعلق  
المخلوق من حيث انه مخلوق  
او الجزئية ان اريد به  
المعنى المضاف للمفعول  
اى تأثره بكونه مخلوقا  
الذى هو مصدر المسمى  
للمفعول لا يتجزأ معنى  
اسم المفعول وهو ذات  
اتصفت بكونها مخلوقة  
ولك ان تقول العلاقة

وبصح ان تضم التاء التي بعد اذ في التفسير على معنى اقول ذلك اذا طرحة فهو تفسير للذلل المسند  
للمستكمل (قوله ثم نقل) التعبير يتم واقعه في مركزه لان عرف اللغويين اسبق من عرف النحاة فيبينهما  
زمان متراخ (قوله في عرف النحاة) اى اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كقرا جمع غار اسم فاعل من نحى  
بنحو اذ انظر في علم النحو واصله ناحى استقلت الفصحة على الباء مخذفت الفصحة فالتى سا كان الباء  
والنون مخذفت الباء لالتقاء الساكنين فصار ناح (قوله الى الملفوظ) اسم مفعول من لفظ اى  
الملفوظ به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق في الاصل مصدر خلق يخلق  
خلقا كضمير ضمير نصرا اى اوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشئ بعد عدمه فاذا  
اطلق على المخلوق كلفى قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدرى الذى هو تعلق  
القدرة بالمقدور وعلى سبيل الابداء لانه امر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار اليه بهذا الالمراد اذ ذلك  
وهو المخلوق فيكون قد اطلق المصدر الذى هو المطلق واريد المخلوق اى الذات التى وقع عليها المطلق  
اى الابداء (قوله الا ان الخلق) استدراك على ما ينوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى  
المخلوق ونظيره به انه ليس بين التمايز فرق فاذا بالاسند والى انهما وان استمر كلفى النقل اسكن  
أحدهما مجاز لغوي والاخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوي) اى كلمة استعملت في غير ما وضعت له  
لصلافة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذى هو  
مصدر على المتعلق بنفسها وهو المخلوق الذى هو اسم مفعول (قوله حقيقة عرفية) الفرق بينهما وبين  
المجاز اللغوي ان المعنى الاصلى لورثه واشهر للفظ في المعنى الذى نقل اليه بحيث لو اريد من اللفظ  
المعنى الاصلى احتج لقريته فهذا حقيقة عرفية ونعنى ايضا حقيقة اصطلاحية ومما له لفظ صلاة  
فانها في اللغة اسم للدعاء واستعملها للفقهائى الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من  
اصطلاحهم اذا اطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا ارادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا  
لقريته وان كان المعنى الاصلى لم يصر بل متى اطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا  
بقريته فهو المجاز اللغوي وذلك نحو اسد فانما اسم للعيوان المفترس في اللغة ويستعمل في الرجل  
الشجاع مجاز لغوي بالكنه متى اطلق بدون قريته كان قبل رآيت اسدا فلفهم الا الجوان  
المفترس الذى هو المعنى الحقيقي فاذا اريد صرفه عن المعنى الاصلى اتى بقريته كقولنا رآيت اسدا  
في الحمام في الحمام قريته صرفه عن ارادة المعنى الحقيقي وعين المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع  
(قوله ومن ثم) من حرف جر ونم بفتح الذاء المثناة طرف مكان بمعنى هنا مبني على الفتح في محل حراى  
ومن هنا اى ومن اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ اى جاز استعماله في الحدود اى  
التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم العصر اى ولا ساغ استعماله في الحدود الا من اجل ما هنا  
(قوله لان الحدود الخ) لتعليل الحصر المستفاد من تقدم الجار والمجرور كإيادك وصون الحدود  
عن المجاز اما واجب كلفى حدود اهل المنطق أو اولى كلفى حدود اهل العربية وعلة ذلك ان  
المقصود من الحدود والتعريف الكشف والابضاح والمجاز خفي فبناي الغرض من التعريف نعم ان  
استنبر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يصح عنه التعريف وذلك اذا استعمل تعريف  
على مجاز يشكفون في تعجبه يدعوى ان المجاز مشهور والمجاز المنسور لا يصح عنه  
التعريف (قوله وكان قياسه) اى قياس اللفظ بمعنى الملفوظ اى كان حقه والادب به (قوله كل  
مطروح) اى لا خصوص الحروف (قوله بطرحة اللسان) اى والمخلوق والشفتان وخص اللسان  
بالذكر لانه أشهر هذه الالات الثلاث (قوله من الصوت) بيان لما بطرحة (قوله بعض الحروف)  
اى والحركات وانما اقتصص على الحروف لان الحركات لا تنتقل عنها فالجركان لفظا واما قول  
بعض النحاة ان أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد ذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما

المطالبة لان هذا المعنى حال بالذات اى قائمها أو المجاورة التوهيمية كما ينوهم مجاورة الدال للمدلول فبطل على ذكرنا

الصوت جنس بعد لا تطلقه  
على ذى الحروف وغيرها  
بمختلف اللفظ فانه (اسم  
صوت) مشتمل على (ذى  
مقاطع) كك القواهر  
والضماير البارزة (أوما هو  
في قوة ذلك) كالضماير المستتره  
فانها ألفاظ بالقوة الأثرى  
أنها مقصورة عند النطق  
بما يلبسها من العوامل  
استغضارا لاختلافها مع

ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحروف على أن سببه يسمى الحركات سر وافتقاره فالضمة  
واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة باء صغيرة (قوله ونقص) أى تخوره وهذا امتسار به  
للتعريف السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله نصرين) هما النقل من المصدر الى اسم المفعول  
وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاماتشميل الحروف وغيرها كالنواة  
المفروضة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو أحد تعاريف متعددة لهم في هذا المقام  
والتحقيق أن اللفظ في الأصل مصدر قال في الأساس وجوبه الرى من القوم أو ما لفظت الرى  
الديق ولفظ الجرا العنبر نجياز لقوى ثم هو يطلق في اللغة بمعنى المفظوظ اطلاقا شامعا كالخلق بمعنى  
الخلق وضرب الأمير أى مضرب وفي قولهم الأمير ضرب الأمير فاطلاقه معنى اسم المفعول ليس  
من تصرفات النخاع خلافا للمصنف بل انما تصرف فيه النخاع بالتخصيص فقط لان المفظوظ من القوم  
أعم من الصوت وغيره فخصه النخاع بالصوت فليس لهم الانصرف واحد وفي شرح المطبلاوى على  
المنن ما يفيد أن النخاع لم يصرف فوافقه بشئ فراجعه (قوله واستعماله) أى اللفظ في الحذف أى حذ  
الكلام بمعنى تعريفه وعلى الاول به بقوله لان الصوت جنس بعد أى فلو أخذت تعريف الكلام  
كان الحذف ناقصا بخلاف أخذ اللفظ في التعريف فانه يكون حذانا ما وقوله لا تطلقه بان لكون  
الصوت جنسا بعد أى أن الصوت يشتمل الصوت الساذج وهو ما لا حروف فيه ويشتمل اللفظ وهو  
الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذى الحروف) أى الصوت ذى الحروف وهو اللفظ وقوله  
وغيرها أى غير الحروف أى وغير ذى الحروف وهى الاصوات الساذجة كأصوات الطبول ونشأ  
من كلام المصنف اشكال وهو أن أخذ القول على هذا التعريف في تعريف الكلام أولى لان القول  
خاص بما يستعمل اللفظ فانه يشتمل المستعمل والمعمل كزبدور يشكون القول جنسا قريبا  
للكلام واللفظ جنسا بعدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بان  
القول يطلق كثيرا على الرأى والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فليقتضى جنسنا المشترك  
والمشترك لا يخلل التعريف فها ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لو لا ذلك المانع كان أخذته في  
التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا لمخص ما قالوه هنا وقد يناقش بان القول وان أطلق على غير  
اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحذف انما يكون نصفا  
فيه اذا لم نقيم فرسبه تعين المقصود وأما اذا قامت قرسبه فانه لا يكون نصفا بخلاف وضع الجنس  
البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في التعريف فواخلل به على كل حال فها ذكر في معرض  
المعارضة لا يصلح للمعارضة (قوله مشتمل) بالجر صفة صوت وذى صفة تحذف أى حرف ذى أى  
صاحب مقاطع أى خارج واشتمل الصوت على الحروف ذى الخارج من قبيل استعمال العام على  
الخاص بمعنى تحقيقه فيه كإقبال الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى أن ذلك العام يتحقق في ذلك  
الخاص ويوحده فيه والمراد بالمقاطع جنسا باللفظ الواحد فيشتمل ذلك الحرف الواحد  
ويشتمل الحركة أيضا كاتقديم كى بانه ولو حذف الشارع لفظ مشتمل بان يقول فانه اسم لصوت ذى  
مقاطع لكان أوضح وأظهر (قوله في قوة ذلك) أى الصوت المشتمل على ذى المقاطع (قوله بالقوة)  
أى لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ بها لانها معان من ادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها  
فهى صوت مشتمل على ذى مقاطع حكما كالضماير ألفاظ حكمية لانهم أجروا عليها ما أجروه على  
الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد البهاونو كبدها والعطف عليها وغير ذلك من الاحكام  
والحاصل أن اللفظ حقيقة في عرف النخاع أمر ان الاول ذو مقاطع والثانى ما هو في قوته فهى ألفاظ  
حقيقة عند النحويين ولا ينافيه قول الشارع فانها ألفاظ بالقوة لان الباقية سببية أى هى ألفاظ  
حقيقية بسبب أن فى قوة المقطع (قوله الأثرى) أنها مقصورة لم يقل الأثرى أنه ينطق بها فقال زيد  
قام هو مثلا إشارة الى أن المستتر لا ينطق به أصلا وما قول المعرب بن ابن فى قام ونحوه من الأفعال

(قوله أى غير الحروف الخ)  
أى الفاعل عائد على الحروف  
والكلام على حذف  
مضاف ولك أن تقول الضمير  
عائد لذى والتأنيث مكسب  
من المضاف اليه فان  
المضاف قد يكتسب من  
المضاف اليه التأنيث كما  
في قوله وما حب الدنيا شغل  
قلبي ولكن حب من سكن  
الديار  
وقد يكتسب التأنيث كفى  
قوله  
انارة العقل مكسوف  
بطوع هوى  
وعقل عاصى الهوى يزداد  
تنورا

(قوله أى حرف ذى مقاطع)  
المراد بالحرف الجنس فيشتمل  
الواحد والمتعدد وسبب أن  
المراد بالمقاطع أيضا الجنس  
(قوله لان الباقية سببية)  
أقرب من هذا أن يراد بقوله  
فانها ألفاظ بالقوة انها  
كذلك في اللغة والألفاظ  
في الاصطلاح ألفاظ حقيقة

(قوله بسبب أنها فى قوة المقطع) لعل الاولى فى قوة ذى المقطع

ضمير المستترا تقديره هو وفي تقوم ضمير المستترا تقديره أنت ويحذف ذلك فهو محض تقرر مبني في الحقيقة  
 المقفوظ به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلًا عن المستتر لضيق  
 العبارة وتسهيلًا للمتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فإن قلت حيث كان الضمير المستتر لا يظهر وجه  
 ما فإمعني كونه تارة يكون مستترا وجوبًا وتارة يكون مستترا جوازًا فالجواب أن هذه تفرقة  
 اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (تنبه) تعرف اللفظ على ذكر شمل القرآن فهو لفظ  
 حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الإذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلمته (قوله والصوت  
 عرض) أي الصوت الذي هو معنى اللفظ لا مطلق الصوت الذي هو عند أهل السنة كعبية  
 يحلقها الله في الهواء عند غزجه بسبب القرع أو القلع وقال كفار الالهة لا سعة أن تلك الكيفية  
 معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم إن الهواء المتكيف بتلك الكيفية  
 يصل بها إلى صياح الأذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن يقتصر هنا على تعريف  
 مطلق الصوت (قوله بقوم يحمل) صفة كاشفة لأن العرض ما قام بضميره (قوله يخرج من الخ) صفة  
 ثانية تعرض لهذه الجلة والتي قبلها كل منهما في محل رفع صفة تعرض (قوله الرنة) بالهمزة هي عضو  
 ذو شعبتين أحدهما في الجانب الأيمن ولها ثلاث شعب والأخرى باليسرى وهي ذات شعبتين يحيط  
 ذلك العضو بالقلب كالفراس التي له يجذب القلب بانساطه والسيور يخرج منه بانقباضه البخار  
 النشائي المخترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء أي مصاحبه من مصاحبة الصفة  
 التي هي العرض للموصوف الذي هو النفس (قوله مستطيلًا) حال من الضمير المستتر في يخرج  
 العائد للعرض أي يخرج ذلك العرض في حال كونه مستطيلًا ووصفه بالخروج والاستطالة والامتداد  
 تبعًا له وهو النفس (قوله منضلاً بمقطع) أي معقدًا عليه وخارجًا منه وهذه حال من ضمير يخرج  
 أيضا لكنا حال مقدرة على حذف قوله تعالى وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها وذلك لأن الثابت  
 لذلك العرض حال الخروج والامتداد والاستطالة والاقصاء بالخروج إنما هو عند انقباضه فيه بعد  
 ذلك ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألف البنية الخارجة من محض الجوف فإنها لم تنصل بمقطع  
 وأجابوا بأن فيها مقطعا مقتدرًا قال بعض أشباخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنها نفس قوى لا مقطعة له  
 غير الجوف (قوله بمقطع) متعلق بقوله منضلاً وقوله من مقاطع جار مجرور وصفه لمقطع وإضافة  
 مقاطع لحروف من إضافة المحل للمال لأن المراد بالمقاطع المخارج والحروف حالة قيامها وإضافة حروف  
 للحلق وما بعده من إضافة المحل للمحل لأن الحلق واللسان والشفتين هي المخارج والتقسيم بذلك  
 نظر إلى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة في الجلة هي ما ذكره ولو فرض أن الله تعالى وضع  
 قوة النطق في غير هذه الثلاثة كبدمثلا كما هو المخصوص في يوم القيامة وقالوا لجلودهم تمهيد ثم  
 علينا قالوا نطقنا الله الذي أنطق كل شيء فإليه أن ذلك لفظ وقد يقال أنه ليس بلفظ لأنهم  
 اصطلموا على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وإطلاق  
 المقطع الخ) أي كما يفيد قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع حروف الخ (قوله من إطلاقات الحال)  
 أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان تائيهما ساسا كن والحال هو  
 المخرج فلا ي أطلق إنما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيد ظاهر عبارة وبنى أن الحرف هل هو  
 كعبية فاعية بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضنا لها  
 في تعليق الرسالة الفارسية (قوله إذا المقطع الخ) تعليل ليكون الإطلاق مجازًا يهذأ وقد يعترض بأنه  
 لزم على هذا التفسير احتمال تعريف الصوت على المجاز والتعاريف نصان عنه وقد يجاب بأن هذا  
 مجاز مشهور فلا يضر احتمال التعريف عليه (قوله الموبسني) ضبطه شيخنا بكسر السين بلاء  
 بعدها كله هي نائية معناها الانخام والاختام وههنا كلام يطلب من تعليقنا على شرح أشكال

(والصوت عرض) يقوم  
 بمحل (يخرج) من داخل  
 الرنة إلى خارجها (مع النفس  
 مستطيلًا) متندا (منضلاً  
 بمقطع) أي يخرج (من  
 مقاطع) حروف (الحلق  
 واللسان والشفتين)  
 وإطلاق المقطع على المخرج  
 من إطلاق الحال على المحل  
 إذا المقطع حرف مع حركة أو  
 سوفان تائيهما ساسا كن على  
 ما صرح به ابن سبني  
 الموبسني والغارابي في  
 كتاب الألفاظ والحروف  
 والمخرج محل خروج  
 الحروف (والأفادة)

(قوله فإمعني كونه  
 تارة الخ) أي بل كان يقال  
 أنه مستترا وجوبًا دائمًا  
 (قوله تفرقة اصطلاحية)  
 أي اصطلموا على أن الضمير  
 المستتر جوازًا هو ما كان  
 عامه يصح أن يرفع إسمها  
 ظاهراً أو ضميراً بارزاً وعلى  
 أن المستتر وجوباً هو  
 ما كان عامه يختلف ذلك  
 (قوله احتمال تعريف  
 الصوت على المجاز) أي  
 وتعريف اللفظ أيضاً في  
 كلامه قصور (قوله بكسر  
 السين) أي وبكسر القاف  
 أيضا

مصدر أفاد المراد بها (افهام معنى) من اللفظ (بحسن السكوت عليه من المنكلم أو من ١٣ السامع أو) من كل (منها على

الخلاف في ذلك) وأصحها  
أولها لأن السكوت خلاف  
المنكلم فكأن المنكلم  
صفة المنكلم يكون  
السكوت صفته أيضا  
فخرج بذلك المفردات  
كلها والمركبات التي لا تفيد  
الفائدة المذكورة لكونها  
غير مشغلة على اسناد كلام  
زيد والمركبات الاسنادية  
التي لا تفيد مال كونها  
ناقصة فخرجوا فام زيد أو  
لكون مضمونها معصوم  
التبصوت أو الانتفاء  
بالضرورة فالاول نحو  
الجزء أقل من الكل  
والثاني نحو الكل أقل  
من الجزء (والقصد)  
الارادة فهي (أن يقصد  
المنكلم افادة السامع)  
أي سامع كان فخرج بذلك  
كلام الثائم والساهي

(قوله) وقد يجاب بان قوله  
افهام معنى (الخ) قد  
يجاب أيضا بأنه مصدر  
المبنى للفاعل وقوله من  
اللفظ بيان للمفهوم بكسر  
الهاء أي أن يفهم اللفظ  
معنى على الاسناد المجازي  
كأنتم (قوله) يلزم منها  
شرحوا المفيد بأنه الذي  
يقيد (الخ) فيه أن كلامهم  
محمول على الشأن فالبناء  
فوقا غير كلام فان خطيب  
به من اتفق أنه يجمله وقام  
زيد كلاما وان خطيب به  
من عله

التأسيس في الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدرا بنا في ما سبق لانتفاء ما سبق جعلها  
صفة للكلام أي كون الكلام مقبدا أو ما هنا يقتضي أن تكون صفة للمنكلم لأن المصادر  
أحداث قائمة بالفعل وقد يجاب بان قوله افهام معنى أي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
فالأفهام مصدر المبني للمجهول فهو صفة للفظ حيث قد وافق الكلامان (قوله في ذلك) أي في  
تفسير حسن السكوت على أن كلامها لازم للاستحسان من قبل أن الخلاف لفظي فحسن سكوت  
المنكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي المنكلم بالمسند  
والمسند إليه مع الاسناد وجعل لا يصير السامع بعد ذلك منتظر الشيء آخر انتظارا تاما فلا يصير  
الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقيبة الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها)  
ومنها المركبات الإضافية التي جعلت أصلا مكملا لله على الرجاء فان معناه أذلك الذات  
المخصوصة لام اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه أما إذا لم يجعل علما  
فجزؤه الأول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب إليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة  
لله تعالى والجزء الثالث النسبة الإضافية فهو مركب لا يقال المفردات خارجة عما في قوله عبارة عما  
اشتمل الخ لأن المشرع قد أوقعها على مؤلف لا ناقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف  
أو أن هذا بالنظر للكلام المتن في حد ذاته يقطع النظر عن حل الشارح (قوله اما لكونها ناقصة)  
وفي حكمها جهة الصلة والصفة والخبر والحال واعتراض بان المركب الاسنادي لا يكون الا مقيدا  
لأن الاسناد ضم كلة الى أخرى على وجه يقيد وأجيب بأنه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه اسناد في  
الحال وإنما أراد بها ما يشتمل ما فيه اسناد في الأصل كجملة الشرط فإنه كان فيها اسناد لكنه زال  
بدخل أداة الشرط ألا ترى أن فام زيد قبل دخول الشرط مقيد فلما دخل الشرط وهو ان  
زالت الافادة فصعد على أنه مقيد بحسب الأصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقصان وصفا  
للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة وجهه أن فام زيد يقيد فائدة ناقصة وهو أن قيام  
زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة إلا بتعين ذلك الأمر بذكر الجواب (قوله أو لكون مضمونها  
الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء كلام لا خبر  
وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس يقيد للجواب أن معنى كون الكلام مقيدا أنه يجب  
يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع • قال أبو جابر كان بعض  
من ماصريه يقول العجب للهؤلاء الغفاة يجهلون لا صدق القضاء فيجعلونها ليست بكلام كفولنا  
التقصان لا يجتمعان ولا ارتفاعان والاضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء  
والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المقيد بأنه الذي يقيد السامع علم ما يمكن يعلم أن  
الكلام إذا طرقت سبع انسان فاستفاد منه شيا من طرقة تباين وقد علم مضمونه أولا لأنه لا يكون كلاما  
باعتبار المرة الثانية لأنه لم يقدم علم ما يمكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما ما غير كلام بحسب افادة  
السامع هذا خلف اه قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الأرض تحتنا  
كلاما في اصطلاح النحاة لأنهم انما يجتنبون عن الالفاظ لأن موضوع علم القوا الكلمات العربية  
لا المعاني فالوجه أن كل كلام أنت كلمته في تركيبها على ما يجبر اعانه من الحركات الاعرابية  
حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولا وهذا تعلم أن الكلام المعلوم ليس بكلام في  
اصطلاح النحاة لأنه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام المعلوم عرف حدث بينهم نعم هو كلام  
لغة لأن الكلام يطلق لغة على كل ما يطق بولو مهمل اه بتصرف يؤيد ما عله المرادى لم يشترط  
كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاسنادي في حصول الاسناد كان كلاما لم يشترطوا  
الافادة ولا القصد (قوله والقصد الارادة) هذا تفسير لمطلق القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما

وتحويهما وذهب ابن الضائع بمجمعه فهملة الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لان قول النائم قام زيد مثلا لاستفاد منه شيء والمتأخرون على خلاف قوله منهم الجزوى في مقدمته وابن مالك في نسبته وابن عصفوري مقرر به لا حاجة الى ذكر التركيب لماسبأني

(قوله أي يكون الكلام بحيث الخ) فيه أن ما تقدم كون الكلام مقصودا بالفعل وهو كونه بحيث يصح أن يقصده المتكلم الخ (قوله انما يشترطها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب) أي التركيب المقيد فيخرج بذلك كلام النائم ونحوه ولا حاجة لاعتبار القصد وليس المراد أنه لا يشترط ذلك ويكون كلام النائم ونحوه داخلا في الكلام فيسمى كلاما لما علت من أنه لا يسمى كلاما عند ابن الضائع (قوله ولو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كزعم) لم يزعم ذلك كعلت (قوله) لما صرح به هؤلاء الأئمة فيه أن الاعتماد على دلالة الالتزام لا يكفي في التعريف كما قاله بعد لكن سبأني الجواب

القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعرف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما هو في قوله والإفادة مصدر أو أفا الخ فانه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما ما بان يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم أفادة الخ أي يكون الكلام بحيث يصح أن يقصده المتكلم أفادة السامع قطا في الكلام ما ورجع القصد هنا الى أنه صفة للفظ كسبق وأشار بقوله أي سامع كان الى أن ال في السامع الجنس فدخل الواحد والمتعدد والعين والمهم ومقتضى هذا الشرط أنه اذا لم يوجد سامع بان تكلم انسان في خاونه بدون أن يقصد اسماع أحد لا يسمى الصادر عنه كلاما قال الحلبي وقد يلتزم ذلك لأنه أمر اصطلاحي وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا ان تفسير القصد بان يقصد المتكلم الخ كافي عن قصد اللفظ ليجزى نحو كلام الساهي فان الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا ولا قصد يكون من الانسان كلام في خاونه ولا سامع عنده وقد يكون الكلام بغير قصد الافادة كالاذكار والاوراد والاستغفار فان القائل أن زيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغرض العاقل لكن بعد تزعمه منزلة من يعقل كقوله

أنا صبر الخافور ما لك مورفا • كأنك لم تجزع على ابن طريف  
وقوله بالله باطيمات الفاع قل لنا • ليلاي منسكن أهل لي من البشر  
وتخطاب الليل كقول امرئ القيس في معلقته

ألا أيا الليل الطويل ألا انجلي • بصبح وما الاصباح مثله بأمل  
وقول البهاء زهير يا ليل طل يا شوق دم • اني على الحال لي صار  
لي فبست أحر مجاهد • ان صبح أن الليل كافر

وخطاب الدبار كقول النابغة

ياد ارمية بالعليا قال السند • أقوت وطال عليها سائف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب ومثله قد وقع النحاة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين اه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالغنى عليه والسكران فان جسع من ذكر لا يقصد عند هم لم زال العقل الذي هو محل القصد (قوله فهملة) الاولى أن يقول ثم مهملة أو آخره مهملة لان الفاء تفيد التعجب وليست العين بعد الضاد وهو الامام أو الحسن على بن محمد بن علي الكاظمي من شيوخ أبي حبان وأما ابن الضائع فهملة ثم مجمعة آخره الخروف فهو من تلازمة أبي حبان (قوله لا يشترط) أي التصريح بدليل قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مقيدا أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصرفا عما علم التزاما رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام أن ابن الضائع يقول باشرط ان يقصد في الكلام لكن لا يشترط التصريح باستغناء عنه بالمقيد قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يشد خلافه فأطال الى أن قال قال أبو حبان وفهم من كلامه أي ابن الضائع أنه لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة لانه يوهى أن الذي لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علت خلافه (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أي قول ابن الضائع ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم الجزوى الى الخ) أي حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد في تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كزعم لما صرح به هؤلاء الأئمة مع ذكرهم لفائدة قال الحلبي الجزوى لم يصح بالقصد انما ذكر الوضع واختاف الناس فيه فهم من فسر بالقصد كابن عصفوري ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الضائع (قوله لماسبأني) أي من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال الاصل



فان التركيب الواقع بينهما على ضرب من أخذهما غير مفيدة الكلام وهو سنة أقسام. أحد هاتركيب حرفين نحو لهما والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد. والرابع تركيب فعل وحرف نحو قفلا. والخامس تركيب فعل واسم نحو جيدا. والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذلك ١٧. والاصرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان

أحد هاتركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حذوا عن الاسم نحو قام زيد ونسعى جلة فعلية. والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل. ويسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لانه ليس مقصودا بالذات وإنما يبنى به خبر الدال على بين اسمين نحو زيد في الدار وأفضلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم

قوله علة تركيب الكلام من مجموعها ونحو التعليل هو الاضرب الثاني قوله والمعنى على هذا المحبوب الممدوح المحبوب تفسير لجيدا والممدوح عبارة عن زيد وهذا على كون حيا هو المبتدأ وقوله والممدوح هو المحبوب أي على كون حيا خبرا مقدا وهذا معنى قوله على الاعتبارين قوله المراد الخبر بالمعنى اللغوي أي لا خبر المبتدأ واللام يشمل شخصا أو قائم الزيدان وهما العقيق وقوله وهو ما أسند للشيء مصدوق الخبر بالمعنى اللغوي هو مضاف من

الجزء الحقيقي وهذه ليست أجزاء حقيقية والفرق بين الجزء الحقيقي والاعتباري أن الكل اذا تقدم بأقسامه كالرأس من الانسان فهو جزء حقيقي وان لم يتقدم بأقسامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فان التركيب الخ) علة لكون الكلام تركيب من مجموعها لا من جمعها (قوله نحو قفلا) أسهله قل وهو فعل ماض فافصلت به ما الحرفية الكافة فصارت يستعمل بمعنى التثنية وكفه ما عن العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل لأمثله طالما وكثر ما وقصر ما (قوله نحو جيدا) الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال لا يخفى وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا تركيب في جيدا بل هي فعل ضم لفاعل فاعل خبر ماض وذات فاعل وزيد في قولك جيدا زيد مبتدأ خبره جملة جيدا والفاعلون بالتركيب فرقان فرقة تقول ان جيدا خبر ماض فزيد فاعل في جيدا زيد وهو لا يغلب واجاب الفعل لتقدمه وفرقة تقول ان اسم تعليل الجانب الاسم الذي هو ذاته الفرقة خبره جيدا مبتدأ وزيد خبرا وبالعكس والمعنى على هذا الاخير المحبوب الممدوح أو الممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أو خبرا (قوله نحو ذلك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ السنواني من أن المغارة بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيرها هناك لا يقيد شيئا لنا لو نظرنا إلى هذه التفرقة لادت الاقسام فالاولى اسقاط هذا وزيد كرده التركيب من فعلين فانه وان لم يوجد لا يضر ذكره لانه لا يصعد التقسيم العقلي لا الواقع في ذلك قال في البوسري وحده والتركيب العقلي ينتهي الى ستة أقسام اذ الممرع الترتيب اسمان وتوقلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما الذي يوجب الترتيب فيتمنى الى تسعة لا تقسم كل من الاقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين (قوله وهو قسمان الخ) هذا بالنظر لاقول ما يحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويحقق من نوع الاسم فقط وأقل ما يوجد ويحقق من اسمين أو من فعل واسم أو الفعلين وحده من فعل واسمين نحو كان زيد قائما أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيدا منطلقا أو من فعل وأربعة أسماء نحو علمت زيدا عمرا منطلقا أو من جعلتي الشرط والجزاء فام زيد قام بعمرو وبناء على ما ذهب اليه السليمن أن الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضي والسعدان الكلام هو جملة الجزاء أو ما جملة الشرط فهي لنا كبد الجواب وتبينه وأما القسم وجوابه نحو والله ان زيد اعطاك فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم لنا كبسده وتبينه (قوله خبرا عن الآخر) المراد الخبر بالمعنى اللغوي وهو ما أسند للشيء وهذا المعنى هو المعبر عنه أولا بقوله حد بنافي العبارة تفن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبها كلمة واحدة كما تقدمت حيدا وغلام زيد (قوله ولا مدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المقيد ولا بنافي هذا عذر من أجزاء الكلام لا اسم انما عتوه جزأ بالنظر الى أنه يوثق به للربط بين أجزاءه على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فان هل انخرجت الكلام عن الخبر الى الانسان وجئت فكونه جزأ بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا وجعل زيد مظهر والدار ظرفا (قوله ان تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا واقع بين جملتين فلم نسب المصنف الربط الى الفعلين وأوجب بأنه اعتبار الربط بين الفعلين نظر الظهور أو أثر الحرف فيها وهو الجانز فهذا كلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لان المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق مني أيضا أما نحو ان جاء زيد فهو مكرم قال يوقع بين فعل وجملة

(٣ - ا زهره) قولك فاعم الزيدان ونحو ههات من قولك ههات العقيق (قوله على انه قد يتوقف المعنى المراد عليه الخ) نقل عن المبرد أن ياب زهر كيب من حرف واسم وفي المعنى ان الأماح كيب من حرف وهو لا التي التي واسم وهو ما لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وانما في الكلام بذلك جلا على معناه وهو أني ماء وهذا منافي لقول السارح ولا دخل للحرف في ذلك

نحو مروت زيداً أو جلتين  
نحو ان جاء زيداً كمرته  
(فعلامه الاسم) المبرزة  
له عن قسمه (الحق) (الخص)

الآن يقال كلام السارح  
مبنى على غير هذه الطريقة  
(قوله زيد كراجرأولى)  
ظاهرة أنه أولى من الخفض  
وحينئذ لا يصح التعليل  
بعد وصارة الطلوي قال  
ابن هشام في شرح العدة  
وذكر الجرا أولى من حرف  
الجر لأنه قد يدخل الخ  
وهي ظاهرة لكن فيها  
تشبهت إذا الضمير في قوله  
لأنه قد يدخل الخ عائداً على  
حرف الجر وفي قوله لأنه  
يتناول الخ عائداً على الجر  
وأن الأجل كقوله بعضهم  
القبيل لدخول الجار على  
ضمير الاسم بقوله ما بالي  
بنام صاحبه اذ قوله من  
أن قد مدخول من فيه  
اسم تأويل هذه مناقشة  
غير قوية ثم ان نقل عبارة  
ابن هشام هنا لا يحسن  
الأول اقصر المصنف على  
الجر مع أنه ذكر الجرا ويرد  
(قوله مخبر عنه بالمعنى)  
أي في المعنى كما هو كذلك  
في بعض النسخ ويحتمل أن  
الباء على ظاهرها ويراد  
بالمعنى نحو المرو في قولك  
مروت زيد

وفي نحو جاء زيداً كمرته الربط بين جلتين فإن الفاء صيرت الجلة الأولى سيباً والثانية مسبياً (قوله  
نحو مروت زيد) فإن قلت ان الحرف قد ربط بين الجلة أعني مروت لا لفعل وفاعل والامم وهو  
زيد المجرور فلم ينسب اليه بطصوص الفعل والجواب أن الفعل لما كان مقصوداً من الجلة نسب  
اليه الربط لأن المعنى المقصود ربط المرو بزيد ذكر الفاعل لتخصيص ذلك الفعل وتعيينه وبوجد  
في بعض النسخ ظهور زيد بدون فاء الضمير وهي ظاهرة لأخبار عليها (قوله فعلامه الاسم) الفاء  
للتفصيصة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا أمر عوفي ذكر علامات كل من أجزاء الكلام  
التسلاية التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراداً من نحو زيد ورجل لا خصوص  
هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة السكينة ثم ان ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطرداً  
في كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه العلامات والحال أنها أسماء نحو بهات وكيف وزال ودرال  
وحينئذ فليست اللام في قوله الاسم للاستغراق لأنها جعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم  
يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون الحسن لأن الالحقة مدخولها الحقيقة من  
حيث هي نحو قولك الرجل خير من المرأة أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع التلو عن  
الأفراد ومعلوم أن الذي يتميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقة وأما حقيقة أعني كلمة دللت على  
معنى في نفسها لم تفسر في زمان وضعها فهي أمر اعتباري لا وجوده في الخارج وإنما الموجود أفرادها  
كما هو شأن جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجي لأن ال التي للعهد الخارجي مدخولها  
مرددة من أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول أي  
الرسول المعهود الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو فرد من أفراد مطلق  
رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني لأن مدخولها فرد منهم من أفراد  
الحقيقة كقوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أي فرداً من أفراد الذئاب فهذه احتمالات ال  
وقد علمت أنه لا يصح واحداً منها هنا وقد يقال أن ال للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي والمعنى أن  
كل فرد من أفراد الاسم القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله الاسم أي ما صدق  
عليه الاسم في الجلة (قوله المبرزة) فيه إشارة إلى أن العلامة هنا من قبيل الخاصة فتكون مطردة  
أي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من  
نفي العلامة نفي الامة إذ قد تنفي العلامة ويوجد الاسم والجواب أن المراد أنه متى انتفى جنسها  
بمعنى أنه لم يوجد شيء منها أي متى كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بغيره  
انتفى عنه الامة فلا نافي أنه قد يفتي بعض العلامات ويوجد الامة لوجود علامة أخرى فإن  
كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها (قوله عن قسمه) تنبيه قسيم بالباء والفرق بينه وبين القسم  
بدون باء اعتباري فهما متى واحد متحدان إذا لم يختلفا اعتباراً أو أما للفرق بينه وبين القسم عيم  
أوله تخفيسي وتوضيحي أن المقسم هو الأمر السكيني الصادق على الأقسام الشامل لها والقسم هو  
الاخص المندرج تحته ويقال لذلك الاخص أيضاً قسم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم  
فهو متى واحد يقال له قسم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك السكينة بالنظر للاسم والفعل  
والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم وأخوه يقال له قسم بالنظر لاندراجها تحت السكينة وقسم  
بالنظر لكون كل واحد مباحثاً للاخر ومندرجاً معه تحت أمر كلي (قوله الحق) هذه عبارة  
السكوفين وعبارة البصر بين الجر قال ابن هشام في شرح العدة وذكرا الجر أولى لأنه قد يدخل في  
اللفظ على ما ليس باسم نحو جئت من أن فتى ولأنه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد في تعليقه  
وبالتعبية وبالجارورة وبالتوهم أي على القول بذلك واخص الجرا بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في  
المعنى ولا يتخير الاعن الاسم فلا يدخل الجرا الاسم لأن قيل كان ينبغي أن تجعل علامة الاسم

وهو الكسرة التي تحدث

عند دخول عامل الخفض

سواء كان الخافض حرفاً أو

اسماً ولا ثالث لهما على

الاصح (فخوب زيد) وغلام

زيد (والثنون) هوفون

سا كنه تعلق الاخر ثبتت

وصلا غالباً فيهن وتختلف

خطا وفاقا غير الغالب

أن الثنون قد يصير

(قوله التعريف عطلق

الاخبار) أي التمييز (قوله

وأطال شيناً في رده) أي

بان التعريف اللغوي

يتخاطب به من يعلم المعرف

والتعريف ويجهل وضع

لفظ المعرف للتعريف

كقولك البر القمح لمن يعلم

أن القمح هو الحب

المخصوص ويجهل تسميته

بالبر وليس هنا كذلك اذ

كان المخاطب عالماً بهذا

التعريف لكان عالماً

بالخفض لانه مدكور فيه

فلا يكون جاهلاً بوضع

اللفظ له فالحق في الجواب

أن ذكر الخفض لتقييد

العامل وليس جراً من

التعريف (قوله من قيل

نسبة آلة الشيء الخ) فيه

أن الآلة واسطة الفعل

التي يتوقف وجوده عليها

كأن كبت بالقلم والقلم آلة

وتظهر هنا التماس لانتون

فالاولى أن يقول من نسبة

المتعلق باسم المتعلق تعلقاً

خاصاً على ما تقدم بانه

(قوله بقوله غالباً لا إدخال

الصورة

مطلق الاخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية اذا الاخبار عنه  
لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة) التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض  
والاولى التأنيث ثم اعاد الخبر وهي الكسرة كافي بعض النسخ ونعريفه الخفض بالكسرة قصور  
لانه لا يشهل الخفض بالباء كافي المتنى والجمع ولا الحرف القصة كافي الاسم الذي لا ينصرف ويوجب  
بان التعريف بالكسرة اقتضاه على الاصل وأما غير هاتين اب عنهما ان تفسير المصنف الخفض  
بالكسرة بناسب قول الجمهور وان الاعراب لفظي وقد جرى في المتنى هنا على أنه معنوي فالاولى أن  
يقصره بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله تخلص) أي في اللفظ كزيد أوفى  
التقدير اما للتعذر كما لبعض أو للتقل كالفاضي أو للمناسبة كغلام (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض  
في تعريف الخفض موجب للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بان التعريف لفظي لا يصرفه  
الدور وأطال شيناً في حاشيته في رده فراجعه ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا زائد  
عليهما وقد يقال انه يلزم من نفى الثالث نفى كل واحد منها أي من الامور الزائدة كالجرب بالنبعة  
والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابلة انبات الخفض بنفس الاضافة أو بالحرف المقدروا نبات  
الخفض بالنبعة نحو صرت زيداً الفاضل وغلام هذا الفاضلة والمجاورة نحو هذا حجر ضرب  
بحجر خرب عجاو و نه لضرب المحرورو كان حقسه الرفع لانه نعت الجرم المرفوع على الخبرية وبوالتوهم نحو  
است قائماً ولا فاعاد بالحرف على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخوله فيه والاصح رجوع هذه  
الاقسام للجرب بالحرف أو الاسم لان التابع في غير البسند محجور عما جرب به متبوعه وهو ما بالحرف أو  
الاسم وفي البسند محجور أو اسم مما لا يجاز متبوعه لا بالنبعة وأن الجرب بالمجاورة يرجع للجرب بالنباض  
فالحر كفي خرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب وهي الضمة مقصورة منع من ظهورها حركة  
المجاورة والحرفا توهم يرجع للجرب بالحرف المتوهم لان بنفس التوهم فاعاد معطوف على قائماً متبوع  
تقدير ابقتة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وغلام زيد) وهنا  
بحث وهو أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين  
صدقاتهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الامعاء وأوجب بان المضاف اليه ليس هو  
الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن موجودة ولا مقصورة أي هذا يوم ينفع  
فينفع وان لم يكن اسماً حقيقة فهو في حكم الاسم أو بان الفعل في مثل هذا محجور عن الزمان لغرض  
من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صوره وفي الحقيقة هو اسم (قوله والثنون) هو في اللغة  
مصدر ثنن ثنوناً اذا أدخل الثنون فهو في اللغة ادخال الثنون وأما المعنى الاصطلاحي فقد  
ذكره المصنف بقوله ثنون الخ فتسمية هذه الثنون ثنوناً مجازاً من قبيل تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء  
هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في الثنون الساكنة الزائدة الخ (قوله ساكنة)  
خرج بهذا التقيد المحركة نحو الثنون الاولى في ضيق ورعش الاول اسم للطفيل الذي ينفع الضيفان  
والثاني اسم لكثيرا لا نغاش وقوله تقي الاستخرج به الثنون اللاحقة لقباً لا شراً فهو أن كسر  
ومن كسر وقوله وتختلف خطأ خرج به ثنون التوكيد الخفية فيقولون تسفعن ولكن بناء على مذهب  
البصريين أنها تنسكب ثونا ولهذا حذف قيد لغريو كيد الذي زاده غيره لا خارج هذه الثنون لما علمت  
أنه غير محتاج اليه نظرونها بقوله وتختلف خطأ فان قلت لا حاجة لذلك فيدي السكون ولحقوا الاستخرج  
لان ما خرج بهما يخرج بقوله وتختلف خطأ فالجواب أن الاصل في التعريف ذكر جرس القيد  
صريحاً وان كان يلزم من أحدهما الاسترخا لكن الاول عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام  
(قوله غالباً فيهن) أي في الامور الثلاثة وهي السكون ولحقوا الاسترخا وتوهمها وصلاً وانما أي هذا  
لاجل أن يصير التعريف جامعاً ولا يخرج بعض أفراد الثنون فان تقييد بقوله غالباً لا إدخال الصورة

بالميم يضاف الى علم نحو قال  
زدين عمرو ومحمد تنوين  
زيد تخفيفا وهو اقسام  
اربعة الاول

التي ذكرها فيه  
ان الصورة الثالثة ليس  
فيها تنوين الا ان يقال هو  
مقدر وملاحظ للدلالة  
على الامكنة وان حذف  
من اللفظ تخفيفا (قوله  
واضا التنوين كالجواز الخ)  
وابضا لما ضعف امر  
التنوين بعدم كنهه على  
صورته وقتما فصلوا جره  
بعدم حذفه (قوله للزومه  
له) أي ولو تقدر التلازم  
الصورة الثالثة في كلام  
الشارح (قوله وقد يحذف)  
أي الهاء لا الهجمة بدل  
ما بعده وفيه السباق  
أيضا (قوله واعترض عليه  
بان الالف الخ) فديفع  
هذا بان المراد بالالف  
التعريف الاستمر للمفوض  
به الذي لا ياتي بعده لفظا  
ولا تقديرا وحذف افراد  
الشارح بالاول في قوله  
وقد يلحق الاول ما ليس  
آخر هذا المعنى فيكون  
من غير اقبال تنوين نحو  
فاض ويؤدم (قوله على  
غير ما لوجب النطق به غالباً)  
هبة الشتر وان على  
ما لوجب النطق به غالباً

التي ذكرها في التعريف التي أشار لها بقوله فن غير الغالب الخ فقولم بقصد بما لما لم تدخل فيصبر  
التعريف غير جامع (قوله نحو مخطو را انظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا للتخلص من الفاء  
الساكنين كما حذفوا في التوكيد الخفيفة في نحو ضرب القوم مع أن كلا منهما مؤن ساكنة فلا ي  
شيء أبغوا التنوين هنا حر كوه للتخلص من التاء الساكنين وحذفوا في التوكيد لم يحركوها هلا  
ساوا وبين التنوين وما الفرق فلجواب أنهم قصدوا أن يجعلوا التنوين اللاحقة للاسم مزب على التنوين  
اللاحقة بالفعل لا أبغوا التنوين وحذفوا في التوكيد أيضا التنوين كالجزم من الاسم الامكن  
للزومه له عند خلوه من الاضافة واللام وفي التوكيد الخفيفة ليست كالجزم من الفعل لانها غير  
لازمة له فلذلك حذفوها وأبغوا التنوين وحر كوه عند التخلص من السكونين (قوله نحو شربت ما  
بالقصر الخ) فهو منصوب بفتح مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها  
التعذر وبانه أن أسل ما موه مأخوذ من موهت الشيء اذا طلبته بنفسه أو ذهب تحركت الواو  
وانفخ ما قبلها قلبت ألفا فصار ما ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المدح وقد تحذف في الالف  
ساكنة مع التنوين فتحذف الالف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي  
أشار اليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الالف والهاء فالنوين ههنا يلحق الاسترخاء بلحق  
الاول وهو الميم هذا ما يقضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الالف قد حذف لغة نصر يقية  
والمحذوف لغة نصر يقية كالتاب فكان الالف ثابتة وحذف يكون التنوين لاحقا لا سرقا مقدرا على  
أن أولسنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها آخر ما يعني أنه لا شيء بعدها خلاف التنوين  
(قوله وقد تحذف وصلا الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفي المعنى أن الحذف هنا  
لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة أنه اذا وقع ابن أبا بنه خلا فالابن عصفورا وبنته عذوق من  
العرب نعمنا لعلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أول العلقين وحذف ألف ابن أوابنة خطأ تخفيفا  
للكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كني به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه  
والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والسكنية القلب بشرط بعضهم أن يكون العلم الشأني أي الاول حقيقة  
فان كان جسدا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين كما مع ما بان فان لم يقع لفظ ابن بين  
علين نحو جاني كرم ابن ككرم أو زيدان اخينما لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطأ لقلة  
الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيلان عمرو على أنه مبدأ أو خبر لقلة الاستعمال أيضا ثم ان  
حذف الالف خطأ على خلاف القياس لان قياس السكابة أن تسكب كل كلمة بالحروف التي ينطق  
بها عند الابتداء او الوقف تحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين فوجب  
حذفه هو موجب حذف الالف واشترط في حذف الالف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لانه  
اذا كان في أول السطر كان في محل ابتدأ به غالبا لان القارئ يهمل لا سطر ثم يندى بأول  
السطر الذي بعده فذكر هو أن يسبوه على غير ما لوجب النطق به غالباً (قوله وهو اقسام اربعة)  
اقصر عليها لانها هي المختصة بالاسم والاشهر والافاقسام التنوين عشرة ونحن نعلم تلك البقية  
اجما لا فنقول الخامس تنوين المترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله

أفلى اللوم عاذل والعنان • وقولن ان أصبت لقد أصابن

السادس التنوين العالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقبسة

وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك بالسكون  
المعنى الموجب للحذف لم يكن الحذف وجه اه وهي ظاهرة (قوله لانها هي المختصة بالاسم) ردد على هذه العلة ان تنوين  
الحكابة والضرورة والتدبر والتناسب والمنادى مختصة بالاسم أيضا كقوله الحق في حاشيته على الاشتمالي ويمكن  
الجواب بان العلة هي مجموع الامرين فكانه قال اقصر عليها لانها الجامعة لهذين الوصفين بخلاف غيرها فانه لم يجمع هذين الوصفين  
وعلم الجميع يصدق بنهم ما ونى أحدهما (قوله الغالب) من الغالب وهو الزيادة أو القلة لقلته بالنسبة لتركه

فالت بنات العلم بالسلي وان • كان فقيرا معدما قالت وان  
فاليبت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن • السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة  
نحو قوله

ويوم دخلت الخلد خدر عنبرة • فقالت لك الويلات انك امر جلي  
أو للتناسب كقراءة سلاسل أو غلالا • الثامن تنوين المنادى المضموم كقوله  
سلام الله يا مطر عليها • وليس عليها يا مطر السلام

التاسع التنوين الناذر كقول بعضهم هؤلاء قومك بتونين هؤلاء • العاشر تنوين الحكاية كما إذا  
سميت رجلا بعاقلة فالت تنقيبه في حال العلية على ما كان عليه متوفاهوه محكي (قوله تنوين  
التسكين) من اضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التسكين والتسكين هو ككون الاسم  
معربا ولو غير منصرف فلذلك قبل كان الأولى أن يقول تنوين الامكنية لان الامكن هو العرب  
المنصرف وبه هي هذا التنوين أيضا تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفه غير  
ما جمع بألف وانما ينوب تنوين فائدة الدالة على خفة الاسم وغكته في باب الاسميه يكونه لم ينسبه  
الحرف يئني ولا الفعل فنع من الصرف (قوله نحو زبدور جل) التنوين في زيد التسكين انفاقا أو أما  
تنوين رجل فقيه اضطراب والتحقق أنه تنوين تحكين أيضا والدليل على ذلك أنه اذا اجبت به  
تخصصا فان التنوين يني على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتسكير زال يعروض العلية بقاء  
التنوين دليل على أنه للتسكين وفي الرضى أنه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتسكير والتسكين  
معافاذا سمى به نعض للتسكين (قوله تنوين التسكير) وهو اللاحق للأسماء المبنيه فوقاين معرفتها  
ونسكيرتها فها تون منها كان نسكرة وما لم يتون كان معرفه تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطلق  
رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا أردت به معنا وهو سيبويه مثلا لزيد الخلد بن أحد النحوى وهذا  
التنوين يقع قياسا في العلم المختوم به كسيبويه وعمره ونفطويه ويحق اسم الفعل نحو صومه  
واسم الصوت نحو غان غانق سماعا وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعا لانه قد اخضع بعض منها  
دون بعض فلو كان قياسا لداخلها كلها مع أن منها ما لا يجوز تنوينه كزوال ودراك وبعض يجب  
تنوينه كواها بمعنى أنجب بعضها يجوز فيه الأهم ان التنوين وعدمه كصه (قوله صه) تقول  
لمن يحاطب اذا أردت سكونا مخصوصا به غير تنوين واذا أردت سكونا مطلقا به بالتنوين  
وتقول ايه بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ما وبتركا اذا طلبت الزيادة من حديث  
مخصوص وتقول صاح الغراب غانق غانق بالتنوين اذا أردت صوتا وما اذا أردت صوتا مخصوصا  
فلست غانق غانق غير تنوين وبقي أن يعلم أن قولهم ما تون من اسم الفعل يكون نسكرة وما لم يتون فهو  
معرفه مبنى على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر الذي هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله  
الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الأفعال نسكرات وذكر الاصمعي أن  
العرب لا تقول إلا ايه بالتنوين وأنسكو ما ورد من قول ذي الرمة • وقفنا قلنا ايه من أم سالم • قال  
أبو جيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك • ويحكي أنه سري ذكر الاصمعي يجلس أبي  
على الفارسي فبانح بعض الحاضر في التناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في أبيامه قال الناقل  
فرايت أبا علي كالمسكرك ذلك وقال للقاتل ما بلغ من أمره قال كان يخطي الفضول من الشبهراء  
أسكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها وهي امينها في قوله  
وقفنا البيت فقال أبو علي أما هذا فالاصمعي مخطي فبهود والزمه مصيب وهذه من أواد الاصمعي  
التي يقدم عليها بغير علم (قوله تنوين المقابلة) على تنقيبه في ك ما نقله السارخ عن الرضى هنا ونقل

تنوين التسكين نحو زيد  
ودجل • والثاني تنوين  
التسكير نحو سيبويه وصه  
• والثالث تنوين المقابلة  
نحو هذان ومسلمات

(قوله وقفنا قلنا ايه الخ)  
تامة • وكيف يسكنم الديار  
البلاغ

فانه في مقابلة النون في زيد بن مسكين في كونه علامة لتام الاسم كما ان التون فائضة مقام النون الذي في الواحد في ذلك فانه  
الرضي والاربع تنوين العوض ٢٢ نحو جوار وبومثلا اول عوض عن حرف وهو الباء وأصله جوارى والثاني عوض

في التصريح عن الرضى أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كنون جمع  
المذكر السالم فانها في مقابلة تنوين مفردة واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون  
غير متون كفاطمة وأجيب بان هذا معارض يجمع المذكر السالم فان مفردة قد لا يكون منونا  
كأبراهيم ومجمل ونحوهما من الأسماء المنوعة من الصرف ثم ماذا كره المصنف من أن هذا  
التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفضة نصبا ورذبان الفضة قد عوض عنها الكسرة  
وأبضا هو ثابت في الرفع والجرو لا عوض اذ ذلك وقيل انه تنوين تمكين وردبانه يثبت مع التسمية  
كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين زال حين التسمية لان تنوين التمكن لا يجمع العلتين  
أعنى العلية والتأنيب ولهذا السعي بحسب وعرفة زال تنوينها فاقاؤه مع العلية دليل على أنه  
ليس للتمكين (قوله فانه) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيد بن أى والنون في زيد بن  
فائضة مقام التنوين في المفرد من حيث كونه علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أي  
جوار ونحوه من كل جمع تكسب معضل جاء على وزن فواعل كفواش ومن كل منقوص مستحق  
لنزع الصرف نحو أعصم تصغير أعصى فانه ممنوع من الصرف للوصفة ووزن الفعل اذ أصله  
أعصى وزن أفعل كادسرح ونحو فاض علم على امرأته فانه ممنوع من الصرف للعدسة والتأنيب  
فكل هذا وما أشبه تستقل فيه الضمة والفتحة النائية عن الكسرة في حالة الجرو وتظهر  
فيه الفضة تقول جاء جوار وممرت بجوار فالأول مرفوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة  
لاتقاء الساكنين ممنوع من ظهورها النقل والثاني مجرور بالفتحة النائية عن الكسرة  
وهذه الفضة مقدرة على الباء المحذوفة لاتقاء الساكنين ممنوع من ظهورها النقل وتقول  
في حالة النصب أيت جوارى تظهور الفضة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فان قلت لم تظهر  
الفتحة النائية عن الكسرة في حالة الجرف يقال في الجرا أيضا ممرت بجوارى بانبات الباء منصوبة  
كأثلة النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نائية عن الكسرة والكسرة تغيبه فكذا ما تاب  
عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست نائية عن تغيب بل هي أصلية فلم تستقل فلذلك  
ظهرت ولم تغد (قوله وبومثلا) قال ابن هشام أضافه قوم لأد من أضافه أحد المتأخرين إلى  
الآخر وقال الله مامنى لعل الأضافة للبيان مثلها في شجر أراى أي يوم هو وقت كذا وكذا (قوله)  
عوض عن حرف) أي أصله وهو الباء فاصله جوارى بالباء والتنوين استقلت الضمة على الباء  
فحذفت الضمة فالتى ما كان الباء والتنوين فحذفت الباء لانقاء الساكنين فصارت جوارى بالتنوين  
بعد الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكن وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف  
لعله كالناتية وقد حذفت الباء لعله وهو التقاء الساكنين فسكر كون في حكم الناتية فصحة منتهى  
الجموع موجودة وهي لاتجاء مع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصارت جوارى بدون  
تنوين خفيف من أن تشبع الكسرة فتولد عنها الباء فتزجج بعد حذفها ويحصل نقل في اللفظ  
بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا عن الباء فهذا التنوين الموجود في جوارى بعد حذف عوض عن  
الباء وأما النون الأصلية الموجودة في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فانه تنوين الصرف  
وقد زال ثم ماذا كره الشارح من أن التنوين في جوارى عوض عن حرف وهو الباء مبني على القول  
بأن الأعلام مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الأعلام قوى وهو النقل الظاهر في  
الكلمة وبسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل وهي غير ظاهرة وما سبه قوى أرجح

(قوله وأجيب بان هذا  
معارض الخ) وجواب  
المعارض والمنشكك واحد  
وهو اعتبار الفضة فمهما  
(قوله ورد بانه يثبت مع  
التسمية) سواء كانت المذكر  
أو مؤنث وفي هذا الرذ نظر  
كما قاله المحقق لان من تنوين  
المسعى يجمع المؤنث السالم  
ينظر إلى ما قبل التسمية  
فلا يعتبر الإجماع المذكور  
كان من منعه الصرف  
ينظر إلى ما بعده من مجرى  
بالكسرة ولا يتون يعتبر  
الخا لنين ولذا أسقط صاحب  
اللب هذا القسم وجهه  
شارحه بدخوله في تنوين  
التمكين (قوله بانبات الباء  
منصوبة) لعل الأولى مفتوحة  
(قوله أي أصله) وقد يكون  
عوضا عن حرف أو غيره  
أصل نحو جندل بالتنوين  
عوضا عن ألف جندل  
التي هي ألف الجمع كما قاله  
ابن مالك لكن في المفتى  
الذي يظهر أنه تنوين  
صرف ولهذا يجزى بالكسرة  
وليس ذهاب الألف التي  
هي علم الجمعية كذهاب  
الباء في نحو جوار (قوله)  
وقد تقرر أن المحذوف لعله  
كالناتية الخ فيه رد على  
الاحتشاش القائل بان تنوين  
نحو جوار تنوين تمكين  
فهو منصرف لان الباء

لما حذفت التحق هذا الجمع بأوزان الاتحاد كسلام وكلام منصرفين وتحصل الراد أن الباء محذوفة لعله  
فهي كالناتية فهو بان على صيغة منتهى الجموع (قوله ويحصل نقل في اللفظ) أي المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه مفرا

سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على الأعلال فإنه يكون أصله جوارى باثبات  
 الباء بدون تنوين فيقال استغفلت الضمة على الباء فحذفت الضمة واثى بالتنوين عوضاً عنها فالتي  
 سا كان الباء والتنوين فحذفت الباء لا لتقاء الساكتين فصار جوارى فعلى هذا القول يكون التنوين  
 عوضاً عن حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به إلى حذف الباء الموجبة للتقل في  
 الكلمة (قوله عن جلة) المراد جنس الجلة فيصقل بالجلة الواحدة كقوله تعالى فاولا اذا بلغت  
 الحلقوم وأتم حيث تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم بالاكتر كقوله تعالى يومئذ نحت  
 أخبارها فإن التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث وانما كان التنوين في ادعوا عن جلة لان اذ يجب  
 اضافته الى الجلة اتفاقاً فلما حذفت الجلة المضاف اليها اذ أنى بالتنوين عوضاً عنها وكسرت اذ تخلصا  
 من التقاء الساكتين لانها في الاصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفخ كافي قوله تعالى قال فلعلها  
 اذ ارا نامن الضالين (قوله عن المفرد) أى كلمة مفردة (قوله هذا هو الصحيح) ومقابل أنه تنوين  
 عوض عن المضاف اليه المحذوف لان الاصل في كل وبعض أن يضاف اليه بعده فلما قطع عن الاضافة  
 لدلالة ما قبله عليه عوض عن المضاف اليه التنوين في قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل  
 انسان خلق انسان المضاف اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم  
 على بعض أى بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ غيره ان تنوينها عوض عن  
 المضاف اليه بلا حجة الا أنه مع ذلك تنوين صرف أى عكس لان مدحوله معرب فهو من القسم  
 الاول وهذا بخلاف تنوين حيث نبو ومثله تنوين عوض لا غير لان مدحولهما معبى (قوله والالف  
 واللام) أى وبغير الاسم أيضاً بالالف واللام أى بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدان على  
 ذيه الكلمة سواء كانت آل موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أى ليست معرفة ولا موصولة  
 مقارنة للوضع كالسبع والاسن والذى أو عارضة للضرورة نحو وطيت النفس بايقس عن عمره أو  
 للشدوذ فادخلوا الاول فالاول والالف والاصل كالخروج أو في العلم بالغلبة كالغلبة ولو عبر المصنف  
 بال كان أولى لان ما وضع على حرف بطريق الاصاله يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء بالبر ولا  
 يقال البر وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام آل ولا  
 يقال الالف واللام وقد يعتذر عنه بأنه عبر بها هو لانهم عند المبسدى والاقر فقههه وانما  
 اختصت آل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعه للتعريف ورفع الابهام وانما  
 يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام) هو في الاصل وصف مأخوذ من الغلة وهي شدة  
 الجماع لان هذا المعنى انما يكون حالة السباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الاحمسة فصار اسماً  
 كالأمم والسكاقر فانها مجسب الاصل وصفان لمكنها صارا احسين جامدين (قوله البقطان)  
 صفة مشبهة ومعناه الحذر أى دائم التنبيه والتيقظ ان آل في الغلام معرفة قطعاً بخلاف واما في  
 البقطان فقبيل هي كذلك وقيل موصولة لان آل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وتجرى عليه  
 ابن مالك في شرح الطبسلاوى الصحيح أن آل في الصفة المشبهة معرفة واما آل الداخلة على الفعل  
 التفضيل نحو الافضل والاعلم فمعرفة اتفاقاً لا موصولة فان قلت قد دخلت آل على الفعل الماضي  
 كقولهم آل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله

ما أنت بالحكم البرضى بحكمته \* ولا الاصل ولاذى الرأى والجدل

فالجواب أن آل في الاول استفهامية وأصلها هل فادلت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا  
 يعتد بها ومثل آل بدلهما وهى أم عند جبر فانهم قبلون اللام مجاوباً لنطق رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فيقال ليس من امراء اصحاب في امصير كما هو مشهور (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب  
 للسبب أى الحروف التى هي سبب الخفض أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف

عن جلة وليس منه العوض  
 عن المفرد في مثل كل وبعض  
 فان تنوينها تنوين عكس  
 يرول عند الاضافة ويوجد  
 عند مدحولها هذا هو الصحيح  
 (والالف واللام) في الاسم  
 والصفة (نحو الغلام)  
 والبقطان (وحروف الخفض  
 نحو من الله) ومن الرسول  
 وقس الباقي

(قوله والمراد بهما الزائدان)  
 على بنية الكلمة (أختر  
 بذلك عن آل في نحو فوك  
 ألقبت وألقبت (قوله وما  
 وضع على أكثر من حرف)  
 أى بطريق الاصاله كما  
 تقدم ولو عرض له الوضع  
 على حرف نحو نفسك  
 ول زيداً فإنه يعبر عنه بلفظه  
 فيقال فعل أمر ول فعل  
 أمر ولا يقال القاف فعل  
 أمر ولا اللام فعل أمر  
 (قوله وانما اختصت آل  
 المعرفة الخ) أى وجل عليها  
 الباقي (قوله ثم غلبت عليه  
 الاسمية) أى فلذلك صح  
 تثنية الشارح به لللام

كأنتم ذلك وإنما اخصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لأنها فوق جداول الحذف المختص به فإن قبل لا حاجة لذلك فإن الحذف يعني عنها أوجب بانه نص عليها لتدخل الأسماء المنبئة نحو هذا فإن الحذف لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن أعراب المبني محلي فإذا قلت مثلا مروت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهر الحذف لا يعني عن ذكر حرف الحذف إذا الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناولها التعبير بالخفض فيحتاج لذلك حرف الحذف لاجله فإن قلت قد دخل حرف الحذف على ما ليس باسم كقوله

والله مالي بنام صاحبه • ولا تخالط اللسان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنم الولد وقول آخر نعم السرى على بنس العبر ونحو ذلك فالجواب أن حرف الجر هنا دخل على اسم مخدوف والاصل في الأول ما لي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بنس العبر (خاتمة) انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والاضافات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في كتابه الانشاء والتظاير تبعا ما هو فوق جداول الحذف من ثلاثين علامة ثم عدها فن أراد الوقوف عليها فليراجع (قوله وعلامة الفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعني أن تكون من أفراد الماشي كقام أو المضارع كقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلّي ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها أذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كالفعل وهو ما فعل في التعجب وخلا وعدا وحاشي إذا نصبت وحب من حبس أو كفي من كفي هندان تفعل وقال الناطبي إن هذه أفعال ماضية قبل ناء التانيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب انزمت بجرها عن ناء والعبرة بالاصل فلي هذا ابصر أن يراد جميع أفراد الفعل ثم إن قوله علامة مبتدأ وقوله فلنخبر ولا يخفى أن قد عرف الحرف لا يعرف خبرا لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبر عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينا في أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه إذا التفتلغى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كذا الوضوح معنى الفعل أيضا فإنه لا يصح أن يخبر عنه فإن أريد لفظ الحرف فإنه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كافي قولك قدسوف تحقيق ومثله الفعل إذا أريد لفظه يخبر عنه كافي قولك ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن الالفاظ كما أنها موضوعات لها أيها وضعها فصدوا وهي بهذا المعنى تكون أسماء وفلا وحرفا كذلك هي موضوعات لانفسها واضعها غير قصدني على ما ذهب إليه النقاشاني وعلى هذا فكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فمستكون من أعلام الأشخاص لكونها موضوعات لشيء بعينه غير متناول غيره وقيل من أعلام الأجناس لكونها على المفهوم الكلّي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا كإرداء السيدان دلالة الالفاظ على نفسها ليست مستندة إلى الوضع أصلا لوجودها في المهملات أيضا بالافتقار نحو جئت من كعب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا ينقض كونها أسماء لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الأخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعات أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها واضعاً فصدى وأغير قصدني وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الاتصاف ومكاره في قواعد اللغة على أن نبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وإنما تركب نفسيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلمات وما وقع في كلام بعض النصارى من أن اللفظ إذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل تخبر هي بأنفسها لا يد وال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور اه فيكون الحاصل أن اللفظ إذا أريد به نفسه فهو علم له أو بمنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملأ أو مستعملا لكن

(قوله لتدخل الأسماء المنبئة) أي لتدخل في العلم بهذه العلامات (قوله فلا يتناوله التعبير بالخفض) ضهير يتناوله وراجع للذي في محل خفض وقوله والتعبير بالخفض أي بالخفض المعبر به والمراد بقوله فلا يتناوله الخ أنه لا يوجد وحق في نفسه الحذف المعبر به (قوله والاضافات الاسم كثيرة) منها التسمية والاسناد إليه وإضافته وإضافة إليه والإشارة إلى مسماه وعود ضمير عليه وأبدال اسم صريح وموافقه ثابت الاسم في لفظه أو معناه ونعنه وجعه تحكيما وتكسيرة ونصغره ونثبته وند كبره وتأنبه ولحوقه بإد النسبة له وكونه فاعلا أو مفعولا أو ذاعا أو غيرا أو مستثنى أو مستثنى منه أو معطوفا أو عبارة عن شخص أو ضمرا أو علما أو مفردا متكررا وحرفا ألف التثنية وترجيحه وغير ذلك (قوله أي لا يخبر بمعناه) وهو النسبة الجزئية التي هي آلة لتعرف حال الطرفين وقوله بمجرد لفظه أقسام مجردة لا داعي إليه (قوله وما وقع في كلام بعض النحاة) وهو العلامة لأرضي شيخ السعد النقاشاني



قد ويدخل على الماضي

(فقد قد قام زيدو) على  
المضارع نحو (قد يقوم  
والسبن) ويقتصر بالمضارع  
(تقومسقول) السفهاء  
(وإنه التائب الساكنة)  
ويقتصر بالماضي (نحو  
قامت) وفقدت (وإنه)

(قوله إن قد حرف تحقيق إذا  
دخلت على الماضي) أى  
كفى قوله قد والذي رفع  
السماء لمسكنى

وتركت قلبى فى هوال معذبا  
وفى هذا البيت الفصل  
بالقسم وهو مغفر (قوله  
وسوف ترفع إذا دخلت على  
المستقبل) وجه ذلك أن  
الماضى وقع وانقضى  
والمضارع منتظر الوقوع  
سكن فالو أنها تكون الترفع  
مع الماضي أيضا بمعنى أن  
الفعل الذى مضى كان متوقفا  
قبل الاخبار به لأنه لا أن  
متوقع وقد أطال فى المعنى  
الكلام على قد فراجعه  
(قوله قد ترك القرن مضفرا  
أنا ماله) تمامه

كان أنوابه محبت بمرصاد  
والمرصاد هو التوت الأحمر  
وقوله مضفرا أنا ماله كناية  
عن الموت لأن اصفرار  
الانامل يحصل به وقوله  
كان أنوابه أى آخره أى كان  
أنوابه محبت بالتوت الأحمر  
بسبب ما فيها من دم الجراح  
والتوت جثنانين كفى الصراح  
(قوله وهو فاعل الفعل)  
فيه فسور لأنه لا يشعل  
نائب الفاعل واسم كان

أحرأ أحكام الاسم عليه وإثبات خواصه يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعدو للسيد أن يقول  
أنما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه فى تأويل الاسم المفرد واتخاذ كراهة هذه العبارة هنا وإن  
كان فيها صعوبة للسيد لكونها تنافسها وعموم نفعها ومجانها حاشيتنار صاعلى قبيصة أو أريد  
القوائد فإن قلت أن قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتداً يكون  
اسماً كما علمت والآخر عر قد بان حرف وضرب بالمتفضل فيه بخلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر  
فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أى ما صدق عليه قد من الأفراد الواضحة فى غير هذا التركيب من  
نحو قد قام وقد فقد وغير ذلك حرف لا قد الواضحة هنا مبتداً لأنها اسم لا رادة لفظها وكذلك يقال فى  
ضرب فعل تفتن (قوله قد) أى الحرفية وأعمال فيها بذلك لأنها المرادة عند الاطلاق فخرج  
الاسمية وهى تستعمل نارة بمعنى حسب أى كفى فلا كفى استعمالها أن تكون مبنية على السكون  
نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى على السكون فى محل رفع مبتداً وزيد مضاف إليه  
ودرهم خبر وبقال قد زيد درهم رفع قد هى مبتداً فروع بالوضحة الظاهرة وزيد مضاف إليه  
ودرهم خبر ونطقها فون الوقاية فيقال قدنى كثيراً وقدى مجذفاً قليلاً أى حسى بمعنى كفى تقول  
قدنى أو قدنى درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل نارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفى وفى هذه الحالة  
لا تنافرها التوت فنقول قدنى درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفى مبنى على السكون والباء ضمير المتكلم  
مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله ويدخل على الماضي الخ)  
قال الشيخ أوجب أن تلقبناه من أقواله الشيوخ بالاندلس أن قد حرف تحقيق إذا دخلت على  
الماضى وسوف ترفع إذا دخلت على المستقبل أى المضارع اه وتكون التقليل أى تقليل وقوع  
الفعل كفى فحوقد الجبل وقد بصدق الكذب أو تقليل متعلقة كفى قوله تعالى قد فعل ما أتت  
عليه فإن ما نحن عليه من الأحوال بالنسبة لغير ما علمناه تعالى التى هى أفراد الجائز والواجب  
والمستحيل أقل معلوماته فإن من أفرادها الواجب وهى صفاته تعالى وكالاته التى لا تنتهى ونقائص  
هذه الكمالات مستحيلة فهى أيضاً غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية أذمنة نعيم الجنان الذى  
لا ينتهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها فى التالين  
للتحقق أما الثانى فظاهر فإن علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فإن التقليل فيه مستفاد من  
الصيغة أى لفظ كذب وبجبل وليس مستفاد من قد لأنه إذا لم يحصل على أن صدورا للصدق  
والجود قبل كان الكلام فاسداً بانقضاء أوله آخره لأن كذب وبجبل من صيغ المبالغة وكل منهما  
يفيد الكثرة وإذا كان الكذب كثيراً لم يكن الصدق قليلاً وكذلك إذا كان الجبل كثيراً لم يكن  
أن يكون الجود قليلاً أذلو كان كل من الجود والصدق كثيراً لم يصح التعبير بكذب وبجبل هذا  
معنى مناقضة أول الكلام لا آخره وقد تأتى قد لكثير ومن ثم قال التمشى فى قوله تعالى  
قد نرى قباب وجهك فى السماء أى ربحارى ومعناه تكبير الرؤى وأشد بيت الهدى  
• قد ترك القرن مضفرا أنا ماله • (قوله والسبن) أى سمعها وهى من فاتها التى تدخل على  
المضارع اللفظ سبعين وهى للدلالة على التفسير أى السراخى والتأخر لوقوع الفعل فى الزمن  
المستقبل وهى صيغة مستقلة ليست مقطوعة من سوف خلافاً للكوفيين وهى زمن الاستقبال فيها  
أضيق من سوف أو ز منها ما وحيد فكونا من مترادفين ذهب البصريون إلى الأول أخذ من قاعدة  
أن كثرة البناء يدل على زيادة المعنى وذهب بعض إلى الثانى وأجاب بان قولهم كثرة البناء الخ ليس  
مطرداً (قوله وإنه التائب) أى سمعها والمراد البناء الدالة على تأييد المسند إليه وهو فاعل الفعل  
كقامت هند فخر حبت البناء فى وقت على لغة من سكنها فاتها لتأيت اللفظ وقوله الساكنة أى  
أجالة فلا يضر بغيرها لعارضه خصوص بناقالت أى أة العزيزة قالت أمة بالنقل ونرجعها ناء

المخاطبة مع الطلب بالصيغة وتختص بالامر (مخوفوحي) بخلاف الطلب باللام فانها تدخل على المضارع نحو تفرحني يا هند (وعلامة الحرف) عدمية وهي (أن لا يقبل ٣٦ شيئا من ذلك) المذكور من علامات الاسم وعلامات الفعل وما لم يذكر من علاماته ما فترك

العلامة علامة له (ثم اللفظ قسما من مفرد ومركب)

(قوله وعدّها) وهي ناء الفاعل وباءه ونا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولوا والنسواء والجواز وماء وحرف المضارعة وونا التوكيد وانصالة بضمير الرفع البارز وزومه مع ياء المتكلم ونون الوفاية وتفسير صيغة الاختلاف الزمان وقول الشارح فانها تدخل الخ ببناء رمنه أن الضمير راجع للام لكن المناسب لفحص المقابلة أن الضمير راجع للباء فكأنه قال فان الباء مع الطلب باللام توجد وتنفق في المضارع (قوله لان علامات الاسم والفعل حرف) فيه أن منها الخفض وليس حرفا الاعلى قول سيويه ان الحركات أحرف صغيرة ومنها أل الموصولة وباء المخاطبة وهما اسمان (قوله وأجاب شارح الباب الخ) وجبت فيكون الضمير في قوله أن لا يقبل راجعا للحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه لفظا (قوله ثم هذا للترتيب الذكري) أي فتكون عاطفة يجب فيها ملاحظة ما قبلها وما بعد ها وقوله وبصح أن تكون ثم للاستئناف أي فهي بمعنى الواو وليس هناك ترتيب أصلا لعدم ملاحظة

التانيث المخركة أصالة لمحركه أعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بمحركه بنا فانها تختص بالاسم نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وتغت على ما هو الكثير في خبريكها (قوله بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسياق في محرز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور للإداحة أو التهنيد أو نحو ذلك مجازا (قوله باللام) أي ظاهرة كاملة أو مقدرة نحو قوله دعالي والوحدات رضع أي ليرضع أي فالوحدات مبتدأ وبرضع فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون النسوة وهو محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الاعراب أن الفعل وحده في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدأ فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صه وهما وان قبل يا بالمخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو قومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السبوطي في كتاب الانساب والنظائر أن جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل يضع عشرة علامات وعدّها هناك (قوله وعلامة الحرف أن لا يقبل شيئا من ذلك) أورد عليه أنه اما أن يرد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالحق لا يقبل شيئا من علامات الاحياء ولا من علامات الافعال واما أن يرد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فان أراد الأول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حواله على مجهول وأيضا يقتضي أن المبتدأ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسير جدا وان أراد الثاني ورد عليه أن هناك ألفاظا لا تقبل شيئا من هذه العلامات التي ذكرها وليست سريفا بل هي أسماء نحو حفظ في قولك ما فعلته فقط فانها اسم ظرف لا تستغرق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيئا من العلامات التي ذكرت والجواب أننا نختار اما الأول ونقول ان هذا الكتاب موضوع للمبتدئ وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فسمح المصنف في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدئ لا يستغنى عنه أو الثاني وأن المعنى لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة أي بنفسه أو مجرد اذنه وقطعه اذنه للزمان الماضي والزمان الماضي قبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت في زمان والزمان زمان زيد خبر من زمان محروم ونحو ذلك واعتراض أيضا بان في تعريف الحرف عائد كدور الان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمه علامة للحرف للزوم الدور وهو نوقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم نوقف الشيء على نفسه وهو الدور وأجاب شارح الباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لان الجهة الاولى (قوله ثم اللفظ) ثم هذا للترتيب الذكري أي الاخباري لا للترتيب الزماني ومحصله أن الترتيب هنا بحسب الاحبار كما أنه بعد أن فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتبيين بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضا أن اللفظ الخ وبصح أن تكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستأنف ومقطع عما قبله وإلى اللفظ العهد الذكري أي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع فان المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحاي من أن المراد اللفظ ولو مهما فلا يفس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فنقنه (قوله مفرد) بدأ به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفرادها لاحقيقتها ومفهومه أي الصوت المنجز الخ وإذا كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد قرر أن الكل ينوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على

ما قبلها فانها متتاليان خلافاً لما قاله ارباعي الخ حتى ان الاستئناف لا ينافي الترتيب (قوله هو اللفظ الموضوع) ولذلك الكل قابل في السلم مستعمل الالفاظ حيث يوجد • امامي كبر امام مفرد

السكل الذي هو المركب تقدم ما طبيعيا تناسب أيضا أن يتقدم في الوضع لموافق الوضع الطبيعي (قوله لأنه لا يتخلوا الخ) كان الأولى أن يقول لأنه إما أن يدل جزؤه على جزء معناه أو لا يدل بتقدم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لأن هذه العبارة وهي قوله لأنه لا يتخلوا الخ مقبدة لتعريف كل من القسمين وتقدم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقدم تعريف المركب على المفرد لأن القبول في تعريف المركب وجوده وفي تعريف المفرد عدمه والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة الجزء اللفظ على جزء المعنى وقد أثبت المركب سلبها فخرج عن تعقل ثبوتها وقوله لأنه إما أن ضمير الشأن وحالة قوله لا يتخلوا الخ أي أن ما صدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لا يتخلوا أحدهما عن أن ينصف أيا بالافراد أو المتركيب والحصر في القسمين استقرائي فإذا كره من قوله لأنه لا الخ ليس دلالة لأن الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القبول إلى القسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من القبول في تعريف المركب ثلاثة أن يكون اللفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على جزء المعنى فخرج بالقبول الأول ما لا يخفى أصلا كهمزة الاستفهام ولو العطف مثلاً والثاني ما لا يخفى ولكن لا يدل على شيء كالزاي من زيد والعين من عمرو والثالث ما لا يخفى يدل لكن لا على جزء المعنى كعبدا لله علما فإن كلام الجزأين له دلالة أما الأولى فأنه يدل على ذات متصفة بالعبودية والتقدير على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذلك الجزأين على شيء من معناه وهذه ذات الشخص المسمى بعد الله وحذف المصنف قد راها وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالة عليه مقصودة كما إذا سمى شخص حيوان ناطق فإن مجموع حيوان ناطق يقصده به الدلالة على الذات المعبسة المسماة ولا يقصده بكل من الحيوان والناطق مفهومه الأصلي وهو الحيوانية والناطقية وإن كان جزءاً من المسمى لأن الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الاستثنائي لا دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث إنها جزء المعنى العلى إذ لا يتصور دلالة الجزء اللفظ باعتبار أحد موضوعه على جزء المعنى باعتبار الوضع الاستثنائي من حيث إنه جزء معنى ذلك الوضع الاستثنائي (ثم اعلم) أن ما خرج بقوله تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب إذ لا واسطة بينهما وتوضيح تعريف المركب بتضع المفرد أم واضح لأنه مقابله وبضدها تتميز الأشياء ولذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وفي أن تعريف المفرد والمركب مجاز كرا اصطلاح للمناطق ذكره النحاة في كتبهم وخاطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فبعد الله علما على هذا القول مركب وعلى القول الأول مفرد ويرجح القول الثاني أنهم يقولون في مثل عبد الله أنه مركب تركباً إضافياً وهو مركب كلاً من جزأيه بإعراب ولو كان مفرداً لأعرب بإعراب واحد (قوله والمفرد) أل للبعد الذي ذكر في التقسيم (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم السككي الذي هو المفرد إلى جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف والخمسة في الثلاثة استقرائي (قوله إما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود إلى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوماً والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر إليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كإعرابه كسبر من النحاة قوتى العبارة بين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ إلى ضميمته غيره إليه يعني قولهم ما دل على معنى في نفسه ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يتجوز ضميمته (قوله الثاني الحرف) أي ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالة على معناه كدلالة في على انظر في مثلاً متوقفة على

لأنه لا يتخلوا ما أن لا يدل  
جزؤه على جزء معناه أو يدل  
الأول المفرد كزيد والثاني  
المركب كغلام زيد والمفرد  
ثلاثة أقسام اسم وفعل  
وحرف لأنه لا يتخلوا ما  
أن يستقل بالمفهومية  
أو لا الثاني الحرف

(قوله لكن لا دلالة للجزأين الخ) قد تم الجواب قبل هذا  
عن انتقاض التعريفين  
بالحيوان الناطق علماً ولا  
دخل لهذا الاستدلال في  
الجواب

والأول ما أن يدل بهئته على أحد الأربعة الثلاثة أو الأربعة الأقسام الخمسة أو الستة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل (د) القسم الأول

(الاسم) وهو (سلالة) أقسام (مظهر محو زيد)

اذ كرئى آخر وهو المظروف والظروف في قولك زيد في الدار مثلا فقول النحاة الحرف مادل على معنى في غير في سببية أى ان دلالة على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم اليه غيره (قوله يدل بهئته) أفاد كلامه أن دلالة الفعل على الزمان بهئته وهو كذلك ونزجيه أن الفعل مركب من المادّة والهيئة فالمدّة هي حروفه مثل ضرب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكان وتقدم بعض الحروف على بعض فدل الفعل بما دلت على الحدث وهو الضرب متلا في ضرب وعلى الزمان الماضي بهئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلاف ما يقع اتحاد المادّة فان ضرب يدل على الماضي وبضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادّة واحدة وهو ضرب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بغيره اللفظ فانها تكون بالاسماء كأمس وغد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهي الماضي والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أى الثاني من هذا التقسيم وهو قوله ما أن يدل بهئته الخ وقوله والاول الفعل أى الاول من هذا التقسيم (قوله والعناد حقيقى) العناد معناه الثاني ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين أجزائها الثلاثة في الجمع أى العتق والخلق أى الانقسام. ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تنضم كلها في شيء واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعل وحرف أو لا اثنان منها أيضا ولا يتقي هذه الثلاثة بأن يوجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل جفت كلمة فهي اما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية تنطبق قولك العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يتجاوز أن يكون زوجا أو فردا فلا يتجه في عدد ولا ينطبق (قوله وقد علم بذلك) أى بيان وجه الحصر وهو قوله لا أنه لا يتجاوز ما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمرداد الجسد التعريف وقوله للاحاطة لتعريف لكون حد كل واحد منها قد علم وجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق في جميع الأقسام فيكون جسا لان الجنس هو الكلى الذى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للإنسان فيضم ذلك القيد للاسم الكلى يخرج تعريف كل واحد تحت الاسم مفردا مستقل بالمفهومية ولا يدل بهئته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس بشمل الاوضاع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل أخرجه بالحرف وقوله يدل الخ فصل ثان أخرجه بالفعل وبقي الحد قاصر اعلى الاسم وحده الفعل مفردا مستقلا بالمفهومية ودل بهئته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرجه بالحرف وقوله يدل الخ أخرجه بالفعل بالحرف مفردا مستقلا بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل بالاسم والفعل (قوله والقسم الاول الخ) لما قسم المفرد للأقسام الثلاثة شرع الا أن في تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا قسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر وهو ما بعده يجوز فيه الجر على أنه يدل من أقسامه والرفع على أنه يدل من ثلاثة وأخبار مبند المحذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشيء اذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شيء في دلالة على معناه كان أظهر دالة من المصغر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لاسم آخر لتفهم اللفظ حتى يند معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به في التقسيم (قوله محو زيد)

(قوله حكم فيها بالتنافي الخ) وصف كاشف بخلاف القضية المنفصلة فانها ما حكم فيها باللازم وتنقسم المنفصلة الى أقسام ثلاثة أشار لها في السلم بقوله مانع جمع أو حاد أو وهما وهو الحقيقى الاخص فاعلى مثال مانع الجمع فقط هذا الشيء أما بيض وأما أسود فلا يجتمعان ويرفعان في نحو الأحمر ومثال مانع الخلو فقط هذا الشيء أما غير أبيض وأما غير أسود فيجتمعان في نحو الأحمر ولا يرفعان ومثال ما في الحشى ويحتمل في ذلك قول بعض

الادباء مقدمات الرقيب حين غدت عند لقاء الحبيب منصله فنعنا الجمع والخلو معا وإنما ذاك شأن منفصلة (قوله والمراد بالحد التعريف) صرح ابن الحاجب أن الجسد عند الادباء هو المعروف الجامع للمانع اى والفرق بين الذاتى وغيره انها هو اصطلاح المناطقة قال العصام وهذا تعلم أنه لا حاجة للجواب عن منع بعضهم كون ما علم حدا لجواز أن يكون المميز أو المشترك خارجا عن حقيقة

هذه الأقسام بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية هي جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر (ورجل) هذا داخل في مفهوم هذه الأقسام فيكون حاصل من المعارف حدودها اى وتعلم أيضا عدم توجه اعتراض بعضهم على الحشى بان تشبيه الجسد بالتعريف تفسير بالاعم مع أنه ليس بمبراد

ورجل (ومضمر نحو أنت)  
وهو (ومبهم نحو هذا)  
وهذه لانه لا يتناولان  
بصلح لكل جنس أولا  
الاول المبهم والثاني

(قوله مهموسة) والخروف  
المهموسة هي حروف فخه  
تخص سكت

(قوله مأخوذ من الضهور  
وهو الهزال) فيه أنه كان

يقال جبت ضامر لاضهر  
فالمناسب أن ضهيراً مأخوذ

من أضرمت على غير قياس  
على حدة عقدت العصل فهو

عقيد أي معقد فكل من  
ضهير ومضمر من مادة

الاضمار فيشد لتعمل  
التشبيه بكل منهما بالامر من

الذين ذكرهما وقد يقال  
لاحظ الحشى مطابق الاخذ

فتفطن (قوله بفروق لفظية)  
منها أن المشتق معرب ويقع

حالا وتغير أو تضاف بغير  
الضهير وقوله ومعنوية منها

أن مدلول المشتق غير معين  
يختلف الضهير ومنها أن

المقصود من الصفة في  
الضهير التعيين بخلاف

الصفة في المشتق ومنها أنه  
لا خلاف في مدلول المشتق

أهو حرق أم كلبي بخلاف  
الضهير (قوله من بقية

أسماء الإشارة المفردة)  
الاولى عدم التقييد بالافراد

على أنه مرة التقييد بقبيله  
أولا بهؤلاء

ورجل) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق في الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو  
لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الأسماء الظاهرة إما معرفة وإما نكرة ويقترع عن كل من  
هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من أضرمت الشيء  
إذا أخففته وسنتره سمي به اللفظ أما لأن حرفه الموضوع له غالباً وهي التماس والكفا والهاء  
مهموسة أي صوتها خفي لأن الهمس الصوت الخفي وانما قصدنا بالغالب لانخراج الضمائر المنفصلة  
من نحو أنا وأنت الخ لأن الضمير هنا وهو أنا أو أنت حرف ليس مهموساً وإنما هو حرفها فهي ليست  
ضمائر وانما هي لواحق كلبسائي تخفيفه وأما لأن دلالة على معناه أخفى من دلالة الاسم الظاهر  
لأن الضمير يحتاج في دلالة على معناه إلى قرينة زائدة على اللفظ وهي التسكيم أو الخطاب أو  
الغيبة وما هو محتاج في دلالة على معناه إلى ذات اللفظ أخفى مما يدل على معناه بدون  
تلك الزيادة ويسمى أيضاً ضميراً مأخوذاً من الضهور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف إذ هو  
موضوع على حرف واحد أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فإن حق اللفظ فيه أن يكون موضوعاً على  
ثلاثة أحرف فأكثر فسكرت حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فاشبه الهزيل  
التعب الجسم ثم تشبيهاً مضمر أو ضهير اصطلاح البهرين وأما السكوفون فأنهم سميوا بكناية  
ومكتبا والثاني من باب الحذف والإيصال أي مكتبا بعن الاسم الظاهر اختصاراً (قوله نحو أنت  
وهو) أي وأنا من كل مواضع مخاطب أو غائب أو متكلم فدلوا الضمير الذات مخاطبة أو الغائبة أو  
المسكاه فيكون قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو التسكيم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف  
الاسم الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف إن كان جامداً كرجل  
أو يعتبر معها وصف كافٍ المشتقات نحو ضارب فإن موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام  
بها ومضروب ذات متصفة على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمتشقات مدلوله ذات مع  
صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها (قوله ومبهم) من  
الاجسام وهو الحلقاء مأخوذ من أجهمت الشيء إذا أخففته ولما كان المبهم لا يفيد معناه إلا بتوسط  
قرينة زائدة على اللفظ وهي الإشارة الحسية في اسم الإشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهماً  
أي خفياً بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن يضم إليه شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه)  
أي من جميع أسماء الإشارة كهل لا ورني وثق ذلك فقوله نحو يحتمل التنبيل بالنظر لتخص هذا  
وهذه ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة فيكون التنبيل للمبهم فاصر على خصوص اسم  
الإشارة ويحتمل أن التنبيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كام اسم الإشارة له بهذا ونحوه  
من المبهمات وهو الاسم الموصول كالشيء وهذا التقرير أولى لدخول تحت لفظة نحو الموصول وأما  
التقرير الأول فلم يتناول التنبيل بل يكون الدخول تحت نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون نازكاً  
لذكر الموصول فيكون كلاماً مفاداً مراداً واعلم أي ما ذهب إليه المصنف من كون القصة ثلاثة هي  
المشهور وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس إذا  
يقترن في تقدم ظاهر فيكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوصفه  
والوصف به وتنبيهه وجهه وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسماً متردداً بين الظاهر  
والمضمر لانه يشبه بالظاهر وشبه بالمضمر فمن حيث أنه مبني ولم يماره نعتاً في الإشارة كان  
كالضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر (قوله لانه لا يتناولان) يصلح  
الخ) هذا بيان لوجه الاختصار في الأقسام الثلاثة وحصرها فيها استغناءً (قوله أما أن يصلح لكل  
جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل جنس فيه أشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر السكبي والأمود  
السكبية لا وجود لها في الخارج وقد مر طوافي اسم الإشارة أن يضم إليه الإشارة الحسية فلا بد أن

امان يكون كانه عن غيره او الاول المضمر والثاني المظهر (و) القسم الثاني (الفعل) وهو (ثلاثة) : (الاصح) (ماض نحو قام وضارع نحو يقوم وأمر ٣٠ نحوقم) لانه لا يحلوا ما ين يدل على الاستقبال أو الال (الاول اما ان

يختص بالاستقبال أو لا الثاني المضارع والاول الامر وذهب الكوفيون الى أنه قسمان كالمسباني (و) القسم الثالث (الحرف) وهو ثلاثة أقسام (قسم مشترك بين الاسماء والاعمال) فيدخل عليهما ولا يعمل شيئاً (نحو هل) تقول هل زيد أخوك وهل قام زيد وأما تكون هل مشتركة كما ذكرنا في خبرها فعل فان كان في خبرها فعل فتنص به

يكون المستقبل فيه مشاهد حتى يتأخر اليه وليس موجوداً في الخارج له حد والجواب أننا قد مررنا فأى أفراد كل جنس ثم يقال أيضاً ان من الاجناس ما ليست معقولة فلا بد من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة أى أفراد كل جنس محسوسة هذا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر للموصولات فانها تستعمل في المعقول والمحسوس فبعض الافراد اختصاص ببعض الامور واختصاص من غير عقل فتكون المكسبة بالنظر اليها ليست عامرة في المقام كلام لا تختمله هذه الجملة (قوله اما ان يكون كاية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح الكوفيين من نهجه الضمير كاية ومكتوبا وقد جرى على اصطلاح البصريين أو لا في التقسيم ولا يجرى في ذلك (قوله والقسم الثاني الفعل) أى مطلق الفعل حتى يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة (قوله على الاصح) مقابله ما يأتي في الشرح ما ذهب اليه الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أى الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطاً نحو ان قام زيد فتان المعنى متى حصل قيامه من زبدي الزمن المستقبل حصل متى قيامه فقد دل الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها انقضت الدلالة على الزمان الماضي (قوله الثاني) أى الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أى الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالاً على الحال والاستقبال وهو حقيقة فهم ما على التحقيق فيكون مشتركاً لفظياً وهو الراجح ومقابله قولان انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازاً فهما فاختل على لم يذهب اليه أحد ثم ان دالة المضارع عليها بحسب الوضع فلا بد ان قد ينمض للدلالة على الماضي اذا دخلت عليه لم تحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو في الدلالة بحسب الوضع (قوله والاول الامر) أى الدال على خصوص المستقبل وهو فعل الامر وينبغي ان يعلم ان دالة فعل الامر على الاستقبال انما هي بحسب المأمور به وهو الحدث المطلوب ابقاعه وأما باعتبار كون الامر من قبيل الطلب الذي هو من أقسام الانشاء فيكون دالاً على الحال بالنظر للطلب فان الانشاء منه حاضر والحاصل ان فعل الامر باعتبار دلالة على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مسدولة اللفظ بهو باعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متأخر من زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح في وجه الحصر نعرف بكل واحد من الاعمال الثلاثة للاحاطة بالمستتر وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كينيفي تقسيم المفرد الى أقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجال لانساق التقسيم الهافذ كرها هنا استطرادى وسأني يعرض لها فخصلافرك التنبيه هنا على نرفها انك لا على مسأني له (قوله ولا يعمل شيئاً) من قبيل عطف اللازم على الملزوم معنى أنه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقه وشأنه فلا بد ان ينقض بما ولا النافذين فاهما يعلن عمل ليس فيرفعان الاسم ونصبان الخبر تقول ما زيد قائماً ولا رجل حاضر امع انهما مشتركان بين الاسماء والافعال (قوله نحو هل) ويقال فيها آل بابل الهاء همزة وهي حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصديق (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنواي بأنه لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لانها مشتركة والاختصاص بالفعل فيجاد كأم عارض (قوله فتنص به) أى بالفعل في التعبير اسم ليس بعده فعل وعلى

(قوله لطلب التصديق) أى لا غير فتقول هل قام زيد وهل زيد أخوك اذا كان المطلوب التصديق يحصلون القيام لزيد والاحوة له ولا تقول هل عندك زيد أو عمرو وهل قام زيد أو بكر وهل زيد أخوك أو خالد طالبا بذلك التصديق والتعيين وقوله فانما لطلب التصديق أو التصديق فتقول طالبا للتصديق أقام زيد وأزيد أخوك وطالباً للتصديق والتعيين أعندك زيد أم عمرو وأقام زيد أم عمرو (قوله لان هل بالنظر الى ذاتها مشتركة) أى ان هل في ذاتها يصح ان يدخل على اسم ليس بعده فعل وعلى

فعل بعده اسم وقوله أمر عارض أى نشأ من وجوده ليعمل في خبرها كما ان اختصاصها بالاسم أمر عارض وهو عدم بلفظ وجوده فعل في خبرها فكان الاولى للشارح أن يقول يدل هذه العبارة وانما تكون داخلية على الاسم ان لم يكن في خبرها فعل فان كان في خبرها فعل كانت داخلية عليه فتدبر اخوك هل زيد قام

بلفظ التخصيص نطق اذ دخولها على الفعل المقدّر ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي  
 لو دخلت على الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدّر والجواب أن الشارع لما قدم أنها  
 مشتركة مع ما عداها فالأفعال أوسع من هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ نفسه بقوله فإن  
 كان في خبرها فعل الخ على أن هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل فحينئذ  
 اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يقسمه المذكور وحكمه اختصاصها بالفعل أن أصلها أن تكون  
 بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فإن قلت إذا كانت في الأصل بمعنى قد فمقتضاها أن لا تدخل على الجملة  
 الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك وأجيب بأن ما تطفلت على هـ هـ الاستفهام في  
 افتدائها للاستفهام صريح دخولها على ما ذكرناه من ذلك لأن أصلها أهل وكتر استعمالها كذلك  
 ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل في  
 قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر أتى قد أتى وقد راد بالاستفهام ما أتى النفي بقوله تعالى  
 هل جزاء الإحسان إلا الإحسان أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان هذا وقد أنكر طائفة منهم أبو  
 حنبلان مجيئها بمعنى فقال لم يبق على ذلك دليل واضح وأما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهو تفسير  
 بمعنى لا تقصير اعراب ولا يرجع إليهم في مثل هذا وقال بعضهم كل من يخشى أن معناه أيدوا أن  
 الاستفهام المفهوم منها همزة مقدّر وقال ابن مالك أنه معناه إذا قرئت بالهمزة (قوله فزيد من  
 هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام محرومة عن الجار والمجرور حال من المبتدأ على رأى  
 سبويه وفاعل خبر والمعنى فزيد حاله كونه في هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور وصفة بناء على  
 مذهب الجمهور والمتأخرين وقوع الحال من المبتدأ والمعنى فزيد الكائن في هذا التركيب الخ واعلم  
 أن مذهب سيبويه أنه لا يلى هل في تنويع الكلام إلا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيد أضر به الضمير  
 ومثله بالأولى هل زيد أضر ببدونه وخالفه المكسائي لكن قال بعضهم أن هذا التركيب أي  
 دخولها على اسم بعده فعل فيجب بانفاق التماسه وحينئذ يقول الشارع فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح  
 للنقول القبيح لأنه حسن سماع (قوله فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجار أي أن حق ذلك  
 المختص وشأنه ذلك فلا ينافي أن الحرف المختص بالام قد لا يعمل بالسكبة كال المعرفة في نحو  
 الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كان فاتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم يعمل العمل المختص  
 بالحرف وهو الجار (قوله وفي السماء زفكم) الجار والمجرور وخبر مقدم ورزق مبتدأ مؤنث والوكاف  
 مضاف إليه والميم علامة الجمع وما وقع دون الواو عاطفة وما موصولة عطفت على رزق وجملة  
 تعودون من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الأعراب صلة ما والعاية محذوف تقديره تعودون  
 وفي معناها الظرفية أي أن الرزق الذي هو بمعنى المطر ههنا مطر وفي السماء وأطلق عليه الرزق  
 مجازاً من سلا من إطلاق المسبب الذي هو الرزق وإرادته سيبويه وهو المطر (قوله فيعمل فيها) أي  
 العمل الخاص بها وهو الجرم والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافي أنه قد لا يعمل بالسكبة فقد  
 والسبب وسوف أو يعمل العمل الغير الخاص كان فاتها مختصة بالأفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص  
 الذي هو الجرم بل التنصب (قوله لسوءه) أي علوه وارتفاعه وعلل العلوه بقوله بالآخبار به وعنه  
 أي بسبب الخ وهذا مناسيل لمذهب البصريين المتأخرين بأن الاسم مشتق من السجود وهو العلو أما  
 على مذهب السكوفيين من أنه مشتق من السعة وهي العلامة فيعمل نسجه اسماء بانه علامة على  
 مسماه لكن لما كانت هذه العلة لا تختص لكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه عدل  
 الشارع عن ذلك وسرى على مذهب البصريين (قوله وسعى الفعل) أي الاصطلاح في شوضرب  
 وضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها  
 المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير

فزيد من هل زيد قام فاعل  
 بفعل محذوف دل عليه  
 المذكور تقديره هل قام  
 زيد قام (و) قسم شخص  
 بالاسماء (ف) عدل فيها (نحو  
 في) كقوله تعالى وفي السماء  
 وزفكم (و) قسم مختص  
 بالأفعال (ف) فعل فيها (نحو  
 كقوله تعالى لم يلد ولم يولد  
 وسعى الاسم اسم السجود  
 على قسمه بالآخبار به  
 وعنه وسعى الفعل فعلا باسم  
 أصله وهو المصدر لان  
 المصدر هو فعل الفاعل  
 حقيقة وسعى الحرف حرفا  
 لوقوعه في الكلام حرفا أي

(قوله لا تختص به) أي لانه  
 يجوز أيد الالجملة الفعلية  
 بجملة اسمية ليس خبرها  
 فعلا فيقال بدل هل قام زيد  
 هل زيد قام (قوله فلا يجوز  
 هل زيد أضر به الخ) أي  
 بل هو تركيب فاسد (قوله  
 من السعة) أي فعل السعة  
 لان الاشتقاق عندهم من  
 الأفعال (قوله لكن لما  
 كانت هذه العلة لا تختصه  
 الخ) أي وان أعجب عن هذا  
 بأن علة النسبة لا تقتضي  
 النسبة وبأنهما لما كانا  
 لا يدلان وحدهما لعدم  
 استقلال معناهما كاتهما  
 ليسا علامة أما الحرف  
 فظاهر وكذا الفعل لعدم  
 استقلال تمام معناه لان  
 فهم النسبة المعينة بتوقف  
 على ذكر فاعل معين

مما قبلها (كغلام زيد) يجامع أن المضاق البسه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة والاعراب على ما قبله (و) الثاني (مترجي) وهو كل كلمتين تلتان بينهما منزلة ناء التانيث مما قبلها (كعبلين) يجامع أن الجزء الأول منهما ملازم حالة واحدة وهي الفتح والاعراب على الجزء الثاني (و) الثالث (استنادي) وهو كل كلمتين استندت احدهما إلى الأخرى مضاف في قوله باسم أصله أي باسم مدلول أصله لأن الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف في قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أي دال فعل الفاعل إذا لم يسم مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لأن نفس الحدث ومحصله أن هذه التسمية ترجع تشبيها الشكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل قسمي به جبع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه مظهرا هو أنه ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما يؤولهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكرنا من أن السند وانما يؤول به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول أجزان اسميها أي الكلمات الثلاث كلها أسماء لأن كل واحد من مدلول عليه وأجزان اسميها كلها أفعال لا لأنها صادرة عن المتكلم وأجزان اسميها كلها اسم وفالآنقطع من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسميه وهو المركب فقسمه أيضا إلى ثلاثة أقسام والمنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المرفع بما سبق وهو مادل جزءه على جزء معناه لا بالأورد ناهذا المعنى لم يصح هذا التقسيم إذ قد جعل من جهة الأقسام هذا التركيب المزجي وهو لا يدل جزءه على جزء معناه لأنه مفرد بمقتضى التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب الاضافي الأعلام الاضافية كعبد الله مع أنهم من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحيث قد المراد بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطبق به الإنسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير الثاني الذي نقلناه لك سابقا في تعريف المركب والمفرد ونهناك على أن اصطلاحهم جار عليه وأن الأول اصطلاح المناطقة فظهر أن ألف المركب هنا ليست للعهد (قوله ثلاثة أقسام) يراد به المركب من حرفين كائنا أوم حرف واسم نحو يارب زيد أو من حرف وفعل نحو ما قام و يراد به أيضا المركب التوصيفي نحو الحيوان الناطق والرجل المحامل والجواب أن المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الأقسام إذا معنى به حكمي كالمركب الاستنادي لأنه حيث يكون مزجا أو المزجي لا يكون غالبا أو العلى أو ما المركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لا غير واقع وكلامنا في أقسام المركب الواقعة فإن قلت لا يورد لهذا السؤال أصلا لأنه ليس ههنا ما يفيد التخصيص والمركب في الأقسام الثلاثة فالجواب أن الاختصار عليه في التقسيم مفيد للعصر لأن الاختصار في معرض البيان مفيد له فلو كان قسم ثم راسخ له ذكره فالحصر ههنا ليس مأخوذا من العبارة بل من القرائن والسباق (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف إليه والتنوين وقد يجعل المركب الاضافي علما وهو كسب فبقي على أعرابه الأصلي قبل العلية (قوله كعبلين) اسم لبلدة الشأم هي كيب من بل اسم صميم وكن اسم صاحب البلدة فيمنزلة ناء التانيث مما قبله (قوله وهو الفتح) أي فيما هو محذوم بناء التانيث كعائته والمركب المزجي ويراد به أن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الأول نحو معدى كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب من يد نقل فلم تقبل الباء الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفي أعرابه أوجه ثلاثة الأول ما ذكره الشارح وهو أعرابه أعراب ما لا ينصرف وهو الفصح الثاني أن يعرب أعراب المضامين فيضاف الجزء الأول للثاني ويكون أعراب الأعراب مقدرا في الأحوال الثلاثة على آخر الجزء الأول وهو الباء والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتح حالة النصب على الباء فهو رأيت معدى كرب بخلاف المشهور والتأنيث ناء وزومه حالة واحدة تشبها له بخمسة عشر فيكون أعرابه في الأحوال الثلاثة محملا (قوله والاعراب على الجزء الثاني) لأنه آخر العرب حقيقة أنه قبل البسه مما قبله لما صار كالجزء المراد بالأعراب أعراب ما لا ينصرف خبر فرب

(قوله فالمراد بالمركب هنا) مالا يمكن أن ينطبق به الإنسان دفعة واحدة) المناسب أن يقول كسب قبله ما ينطبق به من نسين فكثر بحسب العرف (قوله) فالحصر ههنا ليس مأخوذا من العبارة الخ (قوله) فنه نظر لأن ألف المركب ليس في قسمه فاد الحصر من العبارة خصوصا والمرجح اعتبار مفهوم العدد (قوله وهو كثير) أي لأن الاكثري في الأعلام السكونية وهي كل من كسب اضافي صدر باب أو أم (قوله وكن اسم صاحب البلد) كذا في الحلبي والطبري وقتس لسكن في كلام غيرهم أن بلك اسم شخص كان بعد هذا الصنم (قوله الثالث بناؤه) أي على فتح الجزء الأخير وأما سكون الجزء الأول في معدى كرب وفتح الجزء



(كفهم زيد ثم الاسم فسمان)

معرب ومبني) ولا ثالث  
لهما خلافاً تقوم ذهبوا إلى  
أن المضاف إلى الياء المنكسر  
ليس معرباً ولا مبنيّاً فلذلك

(قوله) وجئت ذوق وصفه

بالتركيب (الخ) تقدمه

أن المراد التركيب التعوي

لا المنطقي فلا حاجة لهذا

(قوله) وهو عوارة عوارة

الحسكي هذا هو الحق

وقال ابن الضائع أنه لا

معرب ولا مبني بل هو

محكي (قوله) الأتلى في شاب

فرزها (الخ) لك أن تعبر

آخر المركب بقامه وآخره

مبنى على السكون بحسب

الأصل فبقية الـ ان

على سكونه حكاه

الأصلي وتقدر الأعراب

على الالف الأخيرة كما

تقدّر على الفتى (قوله)

وذلك لأنه قبل جعله علماً

مرفوع (الخ) أي وليس

الأعراب على المضاف

اليه وهو لفظ لا يعتزله

النون التي في المشتق التي

هي عوض عن النونين

في الاسم المفرد والأعراب

انما هو على ما قبل النونين

فكذلك انما هم مقامه ولو

بالواسطة يؤخذ من هذا

أن الأعراب في برقي فخره

انما هو على الراء لا على

الضيم المضاف اليه لأنه

معتزلة النونين فخور (قوله)

فكان المناسب أن ينكسر

أو لا (الخ) أي والمصنف

قد عكس ذلك

بالضمة ونصب ويجوز الفتح من غير نون للعلية والتركيب لان هذا النقص غالباً لا يكون الا علماً  
وجئت ذوق وصفه بالتركيب انما هو باعتبار أصله المنقول عنه والاقوال التي من قسم المفرد لانه  
لا تثنى من الاعلام بل تثنى على جزم معناه ثم لا يشعل هذا الاعلام المختوم فهو به خصوصيه وعمره  
ونظوه فيها من المركب المزجي مع أنها ليست معربة لان الاثني عشر فيها البناء أعلى أي أنها تعرب  
اعراب ما لا ينصرف فيشعلها لا يقال راد بالاعراب الاعراب ولو جعلها هي معربة محلاً لا ناقول  
الاعراب المحلى لا يقال انه على الجزء الثاني (قوله كفهم زيد) فلو جعل علماً كتاباً فرزها و برقي فخره  
ونابضاً كان مبنيّاً وحكى على ما كان عليه قبل العلبة قال الشاعر

كذبتهم وبيت الله لا تنكسونها

واعراب البيت كذبتهم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكسونها ان فري  
انضم التاء مضارع أنكسح كان متعدياً بالمفعول فلان فاعله وتنكسح فعل مضارع مرفوع بثبوت  
النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول أوّل وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم  
وهو مضاف وشاب فرزها مضاف اليه مبني على السكون في محل جر وان قرئ شفع التاء تصدى  
لمفعول واحد وهو الهاء في مئذى أي بانيه منصوب بالياء وشاب فرزها مضاف اليه وقوله نصر  
وتجلب كل من الفعلين مضموم التاء مبني للمفعول وهما جلتان مسأفتان ولم يسمع في كلام العرب  
التسبية بالجهة الاسمية فخره زيد فأنه ولكن الصفة فاسوة فلو سمى به حكي على ما كان عليه وبنى وما  
ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما أقصر عليه الحلبي هنا وهناك أعراب آخر  
وهو اعرابها أعراب المحكي فخره زيد اذا سمى به يعرب بحر كان مفسدة على آخره في الاحوال  
الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله ناطش وشاب فرزها الأتلى في شاب  
فرزها نقول منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف الحكاية وذلك لأنه قبل جعله علماً مرفوع  
بالالف لانه متنى (قوله ثم الاسم فسمان معرب ومبني) ثم للترتيب الاخباري أو الاستئناف وهذا  
مرفوع في مقاصد علم التعوي جميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته وسائله ومعرب  
ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الأعراب والبناء وقد تقرر أن معرفة المشتق متروكة على  
معرفة المشتق منه لان المشتق منه من المشتق ومعرفة الكل الذي هو المشتق متروكة على  
معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب أن ينكسر أو لا على الأعراب والبناء ثم ينكسر  
على المعرب والمبني وقد يجب أن المفصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن المعرب منه  
ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومنه المبني فالتفت لها هو المقصود (واعلم) أن الأعراب يعزى  
الاسم اليه بالتركيب مع العامل وأما البناء فمجهول التركيب مع العامل فان سبب البناء هو  
مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفرقه تركب مع العامل أو لا وجئت ذوق وصف الكلمة  
بالبناء قبل التركيب وبعد حقيقته وأما وصفها بالأعراب في حالة التركيب مع العامل يكون  
حقيقة وقيله يكون مجازاً في سلاسله الأولى أي يصلح لأن يصير معاً عند التركيب مع العامل  
(قوله ولا ثالث لهما) أي المعرب والمبني فكل فرد واحد من الكلمتين ثبت له اما الأعراب أو  
البناء فقول القائل الاسم ما معرب وما مبني منضملة حقيقته تمنع الجمع والخلو كقولك العدد  
اما زوج واما فرد (قوله خلافاً) مفعول مطلق جاملة محدوق أي آخلف خلافاً وحال من محدوق  
تقديره أقول ذلك خلافاً أي بخلافه وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله أي بالما تكم) مخو غلام  
فوم إلى أنه مبني لا ضاقته إلى مبني وهو الباء التي هي ضمير المنكسر والصحيح الذي عليه الجمهور أنه  
معرب بحر كان مقدرة فهو من قسم المعرب تقديره (قوله فلذلك) أي لاجل كونه ليس معرباً

ولامينا فاسم الاشارة واجمع لقوله ليس معربا ولا مينا (قوله سموه خصبا) قبل ان الحصى ذكر  
 حقيقة فليس واسطة فالاولى ان يسمى خنثى مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا  
 الا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى في الواقع وقد يقال انما لم يذكر الخنثى أهو ذكرا أو أنثى كان  
 المضاف الى الماء المتكسما أشبه به من الحصى لان الحصى ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للمفصحة  
 أى اذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما اما ان  
 تكون اسماء موصولة أى الذى فجعله تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب واما كونه بمعنى خنثى  
 فالجمله فى محل رفع صفة لما الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فمقصود ما لا اسم المتكسر  
 والفعل المضارع الخالى من النونين أى فون التوكيد حقيقة كانت أو تقيسلة وفون النسوة والمعنى  
 المعرب اسم متكسر أو فعل مضارع خال من النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن  
 الاعراب معنوى وهو تغير آخر الكلام بسبب العامل أما على القول بأنه لفظى المتكسر بأنه أثر ظاهر  
 أو مقدر يجليه العامل فى آخر الاسم المتكسر أو الفعل المضارع الخالى من النونين فيفسر المعرب  
 باسم قام به الاعراب الذى هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أى تغيرت صفته كالاتقال من  
 الرفع للصب الجوفان صفة الحرف الا خبر تغير ظاهر واحد فى الاعراب الظاهر أو تقديره  
 كالأعراب المقدرة فى خوافتى فان الآخر تغير تقديره أو تغير ذاتة حقيقة كفى المعرب بالحروف  
 فان جمع المذكور السالم رفع الواو ونصب ويجر بالباء فى الاتقال لحالة النصب بتغير ذات  
 الحرف فتذهب الواو وتأتى الياء ومثله الجر أو تقديره اودك فى حالة الرفع فى تجميع المذكور السالم  
 والمثنى فان واو الجمع وآف الثانية صار علامتين للأعراب أيضا بعد أن كانا علامتين للجمع  
 والثنية فقط فقد تغير الآخر هنا تقديره (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك  
 مجازا أى سواء كان ذلك الآخر حقيقة أو كان آخره مجازا أى مكمل وانما عبر بمجاز المشاكلة  
 قوله حقيقة فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له  
 وبمعنى ارادته لكنه يحتاج لتكليف بالخصصا (قوله كآخره) فان أصلها يديوز فعل ساكس  
 العين فخذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الآخر حكما ألف تنا عشر لان عشر حالة محل  
 النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخره فكذا ما محل  
 محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون لان أصل تنا عشر نانا فخذفت النون وأضيفت الى  
 عشر والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاءنا تنا عشر  
 مر فوع بالآف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت  
 باثنى عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق بقوله  
 تغير والعامل ما به يتقوم أى يتحقق ويحصل المعنى المقضى أى الطال لبالاعراب وذلك المعنى  
 كالمفعول به متلافاً ما تقتضى النصب وهذا النصب وانما يتحصل ويحقق من نفس العامل نحو  
 رأيت زيدا وضربت عروفا وضرب عامل تحقيق به المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو المفعول به  
 ومقتضى المفعول به النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق فى العامل بين أن يكون  
 ملفوظا بكتبا فى قولك جاء زيد أو مقدر كفى هل زيد قام فان زيدا فاعل فعل محذوف يفسره  
 المذكور والتقدير هل فلم زيد قام فالعامل هنا مقدر أو يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا  
 كالابتداء فى المبتدأ والتقدير فى الفعل المضارع فان العامل الرفع فى المبتدأ نفس الابتداء والرفع  
 فى المضارع نفس التصريح بهما معا لان معنوايهما مخرج هذا التقدير ما تغير آخره لاسبب عامل  
 يكتب بالفتح بعد الضم مثلا (قوله يقتضى) الضمير فيه يعود للعامل والجمله صفة لعامل أى  
 يطلب ذلك النام لرفع الذى تقتضيه الفاعلية أو توصبه الذى تقتضيه المفعولية أو جره الذى

سموه خصبا (فالمعرب  
 ما تغير آخره) حقيقة  
 كآخر زيد أو مجازا  
 كآخر زيد (ب) سبب عامل  
 يقتضى رفعه أو نصبه أو  
 جره) نقول جاء زيد ورأيت  
 زيدا ومررت بزيد ونقول  
 طالت يدي وقيل بدا

(قوله واضح ارادته) أى  
 بأن يقال شبه دال بمعنى  
 الآخر يجمع أن كلا  
 منهما لا حرف بعده فى اللفظ  
 واستعمل لفظ آخر من معناه  
 الحقيقى لهذا المعنى المجازى  
 وهو دال يد (قوله لان  
 عشر حالة محل النون الخ)  
 هذا التعليل لا ينبغى الا  
 الآخر به لأنهما حكمية  
 ولهذا أسقط الحلبي حكما  
 (قوله لان أصل اثناعشر  
 اثنان) أى أصل اثنان  
 اثناعشر وقوله وأضيفت  
 الى عشر أى أضيفت  
 بعشر وليس المراد الاضافة  
 الحقيقية كما تقدم لك  
 (قوله لانه مثنى) فيه أنه  
 ملحق بالمثنى (قوله وعشر  
 عوض عن التنوين) أى  
 بواسطة كونه عوضا عن  
 النون فى المثنى كيدل  
 عليه أول كلامه وكذا  
 يقال فيما بعد

وتطورت الى يد واختلف  
في امرئ وابنم في قولك  
جاء امرؤ وابنم ورأيت  
امرأ وابنم ورمت بامرئ  
وابنم فقال البصريون  
حركة ما قبل الاستنباع  
لحركة الاخر وقال

الكوفيون مصوب  
من مكانين (والمبني  
بجذله) وهو ما لم يتغير آخره  
لفظا أو تصديرا نحو جاء  
هؤلاء ورأيت هؤلاء  
ومررت بهؤلاء بكسر  
الهمزة في الاحوال الثلاثة  
(والمعرب فسمان ما يظهر  
اصراجه) لفظا (وما بقدر)  
فبسه (فالذي يظهر اصراجه  
فسمان الصحيح الآخر)  
وهو ما آخره حرف صحيح  
(كزيد وما آخره حرف  
يشبه الصحيح) وهو ما كان  
في آخره واو أو ياء قبلهما  
ساكن (نحو دولوطي)  
تقول هذا دولوطي  
ورأيت دولوطيا ومررت  
بدولوطي فظهر فيه  
الحركات كما تظهر في الصحيح

(قوله وعلى هذه اللغة جاء  
التأنيث فقالوا امرأة)  
بجمل عجيبة على لغة  
الاتباع أيضا وانما لم يضم  
الراء في حالة الرفع والجهر  
للزوم فتح الهمزة بسبب  
وقوعها قبل هاء التأنيث  
(قوله ولا ضم الياء) أي  
في المنسوب أي لدفع  
الالتباس بصري الشام  
بضم الياء مع القصر لكن

تقصيه الاضافة وهي اصال الفعل لما بعده ولو حكا للدخل عامل الجر الزائد (قوله واختلف في  
امرئ وابنم) في امرئ لغتان احدهما اتباع عنه وهي الراء واللام وهي لغة القرآن قال تعالى  
ان امرؤ وهالك وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة  
حكاها الفراء وأند

أنت امر آمن خيار التام كلهم • تعطي الجزيل ونشري الجدا بنم  
وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة وحكى الجوهرى ان من العرب من يضم الراء على كل حال  
فيقول جاء امرؤ ورأيت امرؤا ومررت بامرؤ وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان احدهما  
فتح النون في جميع احواله وهي قبلية والثانية اتباع حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي  
محل الخلاف أيضا (قوله فقال البصريون) جمع بصري وهم النجاة المنسوبون للبصرة ويقال  
لهما فيه الاسلام ونجاة العرب بما عساه بن غزو ان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء  
وكسرها وضمتا ثلاث لغات لكن الفصح اصح فان نسبت اليها جاز ففتح الباء وكسرها ولا ضم الياء  
(قوله حركة ما قبل الاستنباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة الراء فهي  
حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي وهم النجاة المنسوبون للكوفة ويقال  
لها كوفة الجند لانها احتطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك في خلافة عثمان رضى  
الله عنه (قوله والمبني بخلافه) المبني مبني أو قوله بخلافه الياء فيه للملاسة أي لم ينس بخلافه أي  
بمخالفة العرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصيغة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو  
التضاد فان النسبة بين العرب والمبني التضاد فهو ما ضد ان لا يضمه ان وقدر تغنان كافي بعض  
الاسماء قبل التركيب فاما ليست معربا ولا مبني فتعزى (قوله وهو ما لم يتغير الخ) هذا التعريف  
مبنى على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على أنه لفظي فيعرف بأنه ملحقة  
البناء أعني ما جى به لا بيان مقتضى العامل الى آخر التعريف وما في قوله ما لم يتغير آخره واقعة على  
اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع ملحقة أحد التوين فهذه الاقسام كلها مبنيبة  
والحاصل أن ما خرج من اقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة  
اعراجه بناء على ما ذهب اليه السارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتقدير  
هذا المضاف (قوله بقدر) فعل مضارع مبنى للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على  
الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أو نكرة  
موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما قد جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له  
فكان الواجب ارازا الضمير فيقول وما يقدره وقد يجيب بأنه سري على مذهب الكوفيين وهو أن  
الاراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وقديمى أن اللبس هنا مأمور (قوله صر صريح) وهو ما ليس من  
سرف العلة التي هي الواو والالف والياء (قوله نحو دولوطي) وغزو وعدو وري وانما أشبه ما ذكر  
الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستغل عليه الحركة لعارضه خفة السكون نقل الحركة وأما  
الالف فلا يشبه الصحيح ملحقة لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة مجناسة لها وهي  
الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كان سكن الاسترخاء لوقف نحو جاء  
زيد بسكون الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى ورى الناس سكارى بذانم أحد المتأنيث في الآخر  
على بعض القراءات أو التثنية نحو قوله تعالى فتوا الى ياركت على قراءه من سكن الهمزة أو  
الحكاية نحو من زيد اجوابا بلن قال صر زيد أو الاضافة لياء المنسك نحو غلاي أو الاتباع نحو  
الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت  
في غير مقصور ومنقص ابن • اعراب اسم في سوى احوال

في حوائج المعنى وبمخرج التسهيل جواز الضم في المنسوب أيضا

(والذي بقدره الأعراب تسعاً ما بقدره حرف وما بقدره حرف كذا فالتى بقدره حرف جمع المذكر السالم المضاف اليه المتكلم في حالة الرفع فانه بقدره الواو ٣٦ نحو جاء مسلماً) أصله مسلولى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة وقدرت الواو دون الضمة لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور (والذي يقدر فيه حرف كسراً تسعاً ما يقدر للتعذر كالتى وغلاى)

(قوله سكونه أى اقصره كما بخط المؤلف (قوله لسكامة أخرى) أى أولها ساكن (قوله فان الياء فيه تظهر) أى محركة بالكسر وقوله اذلاً استنقال فى ظهورها كالجمع وذلك أنه لو سكت الياء بالكسرة فى المتن لم يلزم محذور وهو نوالى الكسرين الذى هو مستقل بخلاف ما لو كسرت ياء الجمع فانه يلزم المحذور وهو نوالى الكسرين بل كسرات ولذلك خفت التون فى من الرجل وكسرت فى عن الرجل فان قبل هلافت ياء الجمع وأبقت قلنا ان الفتح غير محاسن للياء بل المحاسن هو الكسر

(قوله وقد ذهب أبو جبان الى أن اعراب مسلماً لفظى الخ) رديان قلب ألف المتن وواو الجمع الموجودين فى حالة الرفع ياء فى حالى النصب والجور من قبل تغيير الذات

اسكانه للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للواو واضافة الياء من متكلم \* وكذلك ادغام له مع نالى

(قوله والذي بقدره الأعراب الخ) هذا هو القسم الثانى من الدوب وقد قسم هذا القسم أيضاً الى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حرف وقد تم الكلام على ما بقدره حرف وان كان المناسب تقديم ما بقدره حرف كما أن الأعراب بالحركة أصل والأعراب بالحرف نائب عنها الطول الكلام على ما بقدره حرف كذا قد تم ما بقدره حرف استفرغ منه اليه أولها كان تقدر الحرف محمل خفاء واستغراب بادر بالتبعية عليه وقدمه (قوله جمع المذكر السالم المضاف الخ) سكونه على هذا القسم مما بقدره الحرف يقتضى الحصر وليس كذلك اذ بقى من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم اذ أضيف لسكامة أخرى غير الياء نحو جاء صالحو انوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم فان الواو فى حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها النقل والياء فى حالى النصب والجور كذلك والاسماء الستة اذ أضيفت الى ما ذكره نحو جاء أبو الحسن ورايت أبا الحسن ومررت بابي الحسن والمنتى اذ أضيف السكون فى حالة الرفع تقدر الالف نحو جاء صالحا القوم فهو مر فوع بألف مقدرة منع من ظهورها النقل وأما فى حالى النصب والجور فان الياء فيه تظهر تقول رابت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم فيجوز نصب الياء الظاهرة اذ لا استنقال فى ظهورها كالجمع ولا هنا فى جمع المذكر السالم حدثت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس فى المتن ما يدل عليها لو حدثت فان ما قبلها فى المتن مفتوح ولعل الشارح لم يلق ذلك لانه أمر عارض بسبب الاضافة لسكامة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لم تستقلها بعزلة لعدم كذا اجابوا وهو فى غاية الضعف فلينأمل (قوله فى حالة الرفع) وأما فى حالى الجور والنصب فان اعرابه فيها لفظى ليقام الياء التى هى الأعراب غاية الامر أنها أدغمت ياء المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقتها (قوله أصله مسلولى) هذا الأصل بالنظر للاضافة والا فالأصل الاصل مسلولى حدثت التون للاضافة واللام للتخفيف (قوله وقلبت الضمة) أى التى على الميم كسرة فلما ناسبة الياء وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافاً لما جنى حيث اختار أن يبدأ بقلب الضمة فتحلى قلب الواو مع لاله بأنه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للتفصل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا فى بيان ما بقدره الحرف ونسكلم عليه فى بيان ما بقدره حرف كذا ونص ابن الحاجب على أن تقدير الواو هنا لا يستقل (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو كون الضمة هذا وقد ذهب أبو جبان الى أن اعراب مسلماً لفظى قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشيء خلوا محل من المقدور لا بنا فى ذلك هنا لان الواو انقلب ما فلم نتقدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك فى الجدها نيات اسفلة الفجر خلا (قوله ما يقدر للتعذر) أى ما يقدر فيه الأعراب لسكونه منع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم متعبراً بما ذكره الشارح بل بغير منه ما أسلفه لك فى التنظيم (قوله كالتى) الكاف للقبول أى مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لسكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كسكسا ورداء أو لسكونه منع من ظهوره مطلق الحركات والقصر معناه لغة المتن والتعليل الاول أولى لان التعليل الثانى يشتمل نحو غلاى فانه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه لا يسمى مقصورا اللهم الا أن يقال ان علة التسجيلا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله وغلاى) أى من كل

اسم مضاف الى باباء المنكلم وليس منتهى ولا جمع مذ كرسالم ولا مقصورا ولا منقوصا (قوله جاء الفتي) هي فروع ضمة مقدرة على الالف الموجودة منع من ظهورها التعذروا ما جافتي فهو مر فروع ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لاتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذروا اصله فتي شحرت الباء وانفخ ما قبلها فقلت أنا فالتقي سا كان الالف والتنون فحذفت الالف لاتقاء الساكنين فصار فتي (قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة) وذلك لانها سا كنهة لانها ألف إنسه فلو فرض تحريكها انقلب حقيقته واصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذروا أما المقدرة للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستعمل عليه كالفاضي فان الباء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فتعذر ذلك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر (قوله استعمل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد أثران على شيء واحد (قوله فتعذر فهما) أي في الالف في المقصور وهو الفتي ونحوه والباء في المضاف الى باب المنكلم ثم جعل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذي آخره ألف مصر وفا أما اذا كان ممنوعا من الصرف كوسى وعيسى فالتقدير فيه الضمة رفعها والقصة تصبوا سرافتي حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الفتي لا ينصرف وعلى ذلك بابها انما امتنع فيه للثقل ولا تنقل مع التقدير وأجب بان الثقل يباع عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير لان الفعل لا يدخله الكسرة مطلقا فكذلك ما أشبهه (قوله وتظهر الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة أخرى فتقدير تسكب تكلفا لا مراد عليه ولا حاجة اليه قال أبو حيان ولا أعرفه سلفا في هذا المذهب (تنبيه) قد ظهر أن في المضاف الى باب المنكلم مذهب أربعة الأول مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة والثاني أنه مني وهو مذهب الجرجاني وابن الحنابل والمطريزي وظاهر كلام المحمدي والثالث مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مني الرابع مذهب ابن مالك (قوله واعترض) مبنى السجهول واثبات الفاعل ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك والمغرض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بان الكسرة فتكون الباء للنصوري رأي اعتراضا مصورا بان الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح أنه لا بد من الخ أي أنه لا يجب عن الاعتراض مدعي الخ (قوله كفاؤا) الكافي للتشبيه وما موصول حرفي تسبغ مع ما بعده بمصدر رأي هذا الادعاء شبهه بقوله في شرب الخ وذلك أن النعاه قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول فانه يضم أوله وبكسر ما قبل آخره فأورد عليهم شرب فأجابوا بما ذكره أما بقضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبو حيان بخلافه عند نفسه فليس من كلام النعاه وأما قول النعاه يضم أول الماضي وبكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور ونحو ضرب وأكل الخ علمانه لا معنى لكسر المكسور وجئت فلا أولى أن يقال ان الكسرة في غلامي قبل دخول العامل كانت لجرد المناسبة وبعده صارت لجرد الاعراب من غير تبدل ولا ثبوت المغارة بالا اعتبار جئت (قوله وما تقدر للاستفقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذروا أي وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والصلية أو الضمة في الموضوعين أي في قوله تقدر للتعذروا وقوله تقدر للاستفقال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب ايراد الضمير بان يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدرة هنا الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كمالا بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالفاضي) من كل اسم معرب آخره ياء سا كنهة لازمة قبلها كسرة منصرفا كالفاضي أو غير منصرف في جوار أو أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نائبة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نائبة عن ثقل فاعطيت حكمه ومبنى هذا القسم منقوصا لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة ولتنقص لانه أي حذفها لاجل التقائها سا كنهة مع التنوين في نحو جافاض اذا صله فاضي فوزن فاعل استقبلت انضمة

قول جاء الفتي وغلامي  
ورأيت الفتي وغلامي  
ومررت بالفتي وغلامي  
وموجب هذا التقدير أن  
ذات الالف لا تقبل  
الحركة وما قبل بالمنكلم  
استعمل بحركة المناسبة  
فتقديرهما الحركات  
الثلاث وذهب ابن مالك  
الى أن المضاف للباء تقدر  
فيه الضمة والفتحة فقط  
وتظهر الكسرة في حالة  
الجر واعترض بان الكسرة  
موجودة قبل دخول عامل  
الجر وله أن يدعي أن كسرة  
المناسبة ذهبت وخلفها  
كسرة الاعراب كفاؤا  
في شرب اذا بنوه للمفعول  
ان الكسرة فيه غير  
الكسرة في المبني للفاعل  
(وما تقدر للاستفقال  
كالفاضي) فانه تقدر فيه  
الضمة والكسرة وتظهر  
فيه الفتحة تلفظا تقول

جاء القاضي بضمه مقدره وممرت بالقاضي بكسرة مقدره وموجب هذا التقدير أن البناء المكسور وما قبلها قبله ونحوه يكملها بده  
 نقلا (والمبنى فسمان ماظهر ٣٨ فيه حركة البناء وما قدره فالذي تظهر فيه حركة البناء فتواً) بالبناء

على الفتح الضمة (وأمس)  
 بالبناء على الكسر على  
 أصل التاء الساكنين  
 (وحيت) بالبناء على  
 الضم تشبهاً بالغابات على  
 إحدى اللغات السبع  
 بتلث البناء مع البناء

(قوله) أها ليكم يسكون  
 (البناء) أي مع بئوت الالف  
 جمع تكسير مقدره أهل  
 وأما المرأة الأخرى وهي  
 أهلكم يفتح الالف  
 ويسكون البناء فلا شاهد فيها  
 لأنه جمع مذكّر سالم  
 منصوب بالباء وحذفت  
 التون واللام للزيادة  
 (قوله) كجاء فلبلا في أفعال  
 (العرب) من ظهور الضمة  
 قوله

لهو ما ندرى متى أنت جائي  
 ولكن أقصى مدة العرجاج  
 ومن ظهور الكسرة قوله  
 فوموا فسين الهوى غير  
 ماضي

ويوماني منهن غولا نقولا  
 (قوله) وأما القسم الثالث  
 وهو المبنى على الحرف) أي  
 وهو لا يكون الأظاهرا  
 (قوله) وكلامه في المبنى  
 أصالة) فيه نظراً لمرلان  
 بناء القسم الثاني في كلام  
 المصنف عارض فان ضم  
 المنادى المقدر عارض  
 بسبب النداء فكان على  
 المصنف أن يذكر هذا  
 القسم (قوله) وهو أنها  
 الأصل في النقص من

على البناء فحذفت الضمة فالتقي ما كان وهما البناء والتون فحذفت الباء فصارت فاعل فهو مرفوع  
 بضمه مقدره على البناء المحذوفه لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل ومنه الجر وأما التنب  
 فظهر فيه الفتحة فتحذفنا نقول رأيت فاضاً (قوله جاء القاضي) ومنه جاء فاض ومنه قوله تعالى  
 لا ينسكها إلا زن أو مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمه مقدره على البناء المحذوفه لالتقاء  
 الساكنين منع من ظهورها النقل إذا صلة زان فاعل فعل بهما فاعل بقاض (قوله) وممرت  
 بالقاضي) ومنه بقاض فهو مجرور بكسرة مقدره في الأول على البناء الموجودة وفي الثاني على البناء  
 المحذوفه (ثم علم) أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة أما ضروره أو شاذ فيحفظ ولا ينافس  
 عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس بارها يسكون البناء وقوله

ولون وأن بالجملة داره • وداري بأعلى حضر موت اهتدى ليا  
 وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال أنه لغة قصية ونحوه عليه قراءة من قرأ من أوسط  
 ما تظهرون أها ليكم يسكون البناء ومن الضروره أيضاً ظهور الضمة أو الكسرة كجاء فلبلا في أفعال  
 العرب (قوله) والمبنى فسمان) وأما القسم الثالث وهو المبنى على الحرف فتحو باز يدان فإنه مبنى على  
 الالف وازيدون فإنه مبنى على الواو ولا رجحان ولا مسلمين بالبناء على البناء ونحو ذلك فقد تركه المصنف  
 لأن بناءه عارض بسبب النداء أو تركه مع لا وكلامه في المبنى أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله) ما يظهر  
 فيه حركة البناء) أي حركة البناء بناء على أن البناء معنوي أو كرهى البناء بناء على أنه لفظي  
 (قوله) فالذي تظهر فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل الثلاثة ونحو التثنية للمبنى على  
 السكون نحو حكم الذي هو القسم الرابع من الميثان لأن كلامه لا يشبهه لكونه في خصوص المبنى  
 على حركة وإنما أقصر على المبنى على الحركة لأنه قسم المبنى فسمان ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم  
 أن السكون لا يقدر في بناء الأسماء فترك العرض للمبنى على السكون لجهة نفسه ولو ذكره لفسد  
 التقسيم كما لا يخفى (قوله) بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وأما  
 أولنا بما ذكرنا أن ليست مبنية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والآخر سهل  
 وأما ثبت أن لفتحها معنى حرف الاستفهام أن كانت استفهامية أو حرف الشرط أن كانت شرطية  
 وكان البناء على حركة ثلاثاً بلقي ما كان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة فتحذفنا  
 لأنها أقرب إلى السكون (قوله) وأمس) بنى لفتحها معنى حرف التعريف دلالة على وقت معين وهو  
 اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك  
 اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم  
 التكلم وكان بناءه على حركة ثلاثاً بلقي ما كان وكانت الحركة خصوص الكسرة فلما ذكره الشارح  
 وهو أنها الأصل في النقص من التاء الساكنين وأما كانت أصلاً لأن الجر مختص بالأسماء والأصل  
 أن يدل عليه بالكسرة وأجاز مخصص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة  
 ضداً للسكون والأصل أن يخلص من الشيء بضده ومحمل بناء أمس إذا اجتمع فيها شروط ستة  
 • الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يوم الذي أنت فيه أو قبله على  
 ما سبق لك • الثاني أن لا يعرف بال • الثالث أن لا يضاف • الرابع أن لا يكسر كما موس  
 • الخامس أن لا يصح معركا ميس • السادس أن لا يستعمل ظرفاً نحو اعنكفت أمس فان تخلف  
 شرط من هذه ما عدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير فإنه يكون معه مبنياً (قوله) وحيت) بنيت  
 لفتحها حرف الشرط أن كانت شرطية أو لا فتقارها إلى الجملة افتقار الأزمان كانت ظرفية

التقاء الساكنين) وما أظف قول القائل يا سا كلفني المعنى • وليس فيه سواك نافي • لاى معنى كسرت فلي وكان  
 وما التقي فيه سا كان (قوله) والأصل أن يقتضى إلى الشيء) الأولى من الشيء (قوله) نحو اعنكفت أمس) مثال الظرف ومثال غير

وكان بناؤها على سر كنه خالصا من النقاء الساكنين وكانت الحركات نفس الضمة لتبنيها بالغايات  
وهي قبل وبعد وأمعاء الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضائق البهائية وآخرا في  
النتطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جازيد بعد عمر وقصديق عمرا وتقول بعد البناء على الضم  
والمعنى أن الغايات لما ثبتت على الضم ثبتت حيث أيضا عليه تشبيها بها ووجه التشبيه أن حيث  
قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقيقها أن تضاف اليه كسائر أحوالها فتعنت ذلك كما منع  
قبل وبعد التزم إضافتها للجملة وعلية بناء الغايات على الضم الفرق بين سر كذا عرابا وسر كذا بناها  
لأن الضم ليس سر كذا لها حالة الأعراب فعمل سر كذا لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلا لئلا  
الساكنين وعلى القتح فللخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وشكى ابن الدهان  
أن بني أسد بكسر ونها حراو بقصونها أصبا وحكى الكسائي أن بني قعس بعرونها مطلقا فهذه  
أحدى عشرة لغة وقري شاذ أسند رجعهم من حيث لا يعلمون أما على لغة من بكسرها أو من  
بعروها حرا أو من بعروها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد المبني قبل دخول لاعليه نحو  
لأسيوبه في المدار يتوهم سيوبه قبل دخول لا وانما اشتراطه التنوين ليكون نكرة فعمل  
لأفيه لا هنا لا لعمل الألف نكرة أما إذا لم يتوهم فانه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني  
قبل النداء نحو ياسيدويه) فسيوبه معنى قبل دخول حرف النداء وعلية بناءه التركيب لتضعفه معنى  
حرف العطف فسيوبه من كب من كلمتين قدام متجاوزا ن كلمة واحدة فكأنه ضمن الاسم معنى  
الواو وقبل ان علية بناء نحو سيوبه مشابته لاسم الصوت فهو مبني لكونه أشبهه المبني (قوله  
وباحذام) أي ونحوه من كل علم لمؤنت جاء على فعال سواء كان آخره واو كواو حضارام  
لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الجواز لتضعفه معنى الحرف وهوناء التانيث وكان  
على سر كذا التخصيص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لأنها الأصل في التخصيص من السكونين  
ومثل ذلك يقال في سيوبه (قوله فالتقدير) أي في هذا القسم المبني الضمة فسيوبه منادى  
مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلية ومثله حذام والدليل  
على أن سر كذا البناء مقدر في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع المنادى ولذلك قال المصنف  
ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سيوبه (قوله اتباعا) حال من  
الرفع أي حالة كون الرفع ناعا أو مفعول مطلق لعمل محذوف والتقدير فتنبع ذلك اتباعا (قوله  
لحله) أي محل الاسم المنادى لأن المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت  
عنه ياو التقدير في نحو يازيد أددعوزيدا وقضية تقديم الرفع على النصب أو بحجته وظاهر كلام  
القوم أسنوا الوجهين ورجع ابن الأبناري النصب قائلا أن الحل على الموضوع وبؤيده ما قاله النيلي في شرح السكاكبية أن  
عندى لأن الأصل في وصف المبني هو الحل على الموضوع وبؤيده ما قاله النيلي في شرح السكاكبية أن  
النصب على المحل هو القياس كما في سائر المبنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها ضعيفة ينسب  
لزمها للسكينة وعدم مفارقتها أياها (قوله بخلاف العارضة) أي الحر كذا العارضة وهي الضمة  
المقدرة بسبب النداء أي فانه يجوز اتباعها وعلية الجواز أنها أشبهت سر كذا الأعراب من حيث أنها  
أظرا مع دخول حرف النداء أو تزول بزواله كأن سر كذا الأعراب تختص مع دخول العامل وتزول  
بزواله والحاصل أن كلاما من الكسرة والضمة المقدرة في نحو ياسيوبه سر كذا البناء لكنهم يجوزوا  
الاتباع في الحر كذا المقدرة التي احتلها العامل وهي الضمة بدون سر كذا البناء الأصلية وهي الكسرة  
لما أن الأولى وإن كانت سر كذا بناء لكن رجحت على الثانية من حيث كونهما أشبهت سر كذا  
الأعراب من جهة أنها نظرا وتزول ونسب هذه الحركة بحر كذا الأعراب فون المنادى المقدر  
معهما كقوله سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام  
وقوله أمجد ولا تنأ خبر تحبب في قومهما والفعل محل مغرق

والواو والالف (والذي  
تقدريه سر كذا البناء نحو  
المنادى المفرد المبني قبل  
النداء نحو ياسيوبه  
وباحذام) فالتقدير  
الضمة وتظهر أثر ذلك  
في التابع تقول ياسيوبه  
العالم بالرفع اتباعا للضم  
المقدر في آخره والعالم  
بالنصب اتباعا لحله وينتج  
العالم بالجواز اتباعا للقطعة  
لأن سر كذا البناء الأصلية  
لا يجوز اتباعها بخلاف  
العارضة بسبب النداء  
الطرف مضى أمس (قوله  
فهذه إحدى عشرة  
لغة) أي حاصلة من ضم  
هاتين اللغتين للتعنت التي  
في كلام الشارح وبقي  
لغتان سكون الناء مع  
اثبات الألف وحذفها (قوله  
لكنهم يجوزوا اتباعا  
الخ) أي فالحر كذا في العالم  
في قولك ياسيوبه العالم  
بالضم سر كذا اتباعا لحر كذا  
أعراب لأن عامل المتبوع  
لا يقتضي الرفع بل انما  
يقتضي النصب فيكون  
منصوبا بغضه مقدرة منع  
من ظهوره سر كذا اتباعا  
فكان المناسب للشارح  
أن يعبر بالضم بدل الرفع  
وقوله دون حركة البناء  
الأصلية أي فلم يجوزوا  
الاتباع فيها أي اتباعا  
نحو يا بنت ونحوه فهذا  
غير الاتباع السابق في  
نحو الحمد لله بكسر الدال

ونحوه (والفعل فسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما (طالعرب) الفعل (المضارع المجزوم من فوى الانان والتوكيد) فهو يضربون  
يضرب ولم يضرب (المبنى) الفعل ٤٠ (الماضي انقافا) وكان حقه أن يبنى على السكون لانه الاصل في البناء وانما بنى

ما كان ضركا لومنت ورما • من الفتى وهو المغيظ الحق  
وقد أقر بعضهم في هذه المسئلة بقوله

باهو لا أخبر واسألكم • ما سئل لفظ وموضع  
ولا راعى لفظه في تابع • والموضعان قد راعيان

وقد أخرج الجواب في اللغز بقوله باهو لا فانه من أفراد المسئلة وهو اده بالموضعين الضمة المقدرة  
والنصب الذى هو محل المندى (قوله ونحوه) وذلك كدخول الانقافول في تابع اسم الاسميوبه  
ظرف بالفتح اتباعا للفتح المقدور وظرفا بالتصبا اتباعا للعلل فان اسم لا في محل نصب وظرف  
برفع نظرا للمحل لا مع اسمها لان محلها معارف لا ابتداء عند سيبويه ويتبع ظرفا بالجر اتباعا  
للكسر الملقوظ به (قوله معرب) قدمه لشرقه والاعراب في الفعل على خلاف الاصل لان الاصل  
فيه البناء والاسم بالعكس (قوله ولا ثالث لهما) أى على الصحيح ونقل الناطقي عن بعضهم أن  
الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة وأغير مباشرة ليس معربا ولا مبتدأ فهو حالة بين  
حالتين كالمضاف لىء المسكلم والصحيح أنه مبنى اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم  
تكن مباشرة وسأنى ذلك (قوله انقافا) منصوب على زرع الخافض أى بالانقاف أو على الحال من  
المبنى الذى هو المندى على رأى سيبويه أى حالة كون بناءه متفقا عليه (قوله لانه الاصل في البناء)  
الجار والمجرور متعلق بالاصل وهو في اللغة ما بنى عليه غيره ويطبق في الاصطلاح على معان أحسن  
ما اراد منها هنا الرابع والمعنى لان البناء على السكون هو الرابع في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء  
ضد الاعراب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الاصل فيه السكون  
تحقيقا للضاد أيضا البناء تقبل للزومه حاله واحدة والسكون خفيف فناسب أن يكون الاصل  
فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه  
بحسب الظاهر والافنى الخفيفة أن الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع  
الفعل والفاعل الذى هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لان الصلة لا تكون  
الاجلة فاذكره من المواضع الاربعة مسلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم  
لان صلة الموصول لا تكون الاجلة قدبر (قوله والامر مبنى) أى على السكون ان كان صحيح  
الاستر أو نائبه وهو الخذف ان كان محلا لالتر كما سبأنى (قوله وذهب الكوفيون) مقابل للقول  
الاصح الذى هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بأن اخبار الجازم ضعيف كاضمار الجازم  
وما ذكره خلاف الاصل الذى هو بناء الافعال فلا يرتكبن من غير ضرورة داعية اليه سما مع  
ضرب التكاف (قوله مقدرة) حال من لام الامر وفي نسخة تقدر او معنى كونها مقدرة أنها غير  
ملفوظ بها (قوله وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أى في حالة الوقوف وهو جواب عما يقال ان  
الانقباس مدفوع لان المرفوع محرك الاستر بالضمه والمجزوم ساكن الاستر فلا انقباس ومحصل  
الجواب أن الانقباس يحصل في حالة الوقوف بكنى الانقباس ولو في صورة (قوله ثم أنى همزة الوصل)  
فان قلت هلا سرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب أنهم  
لم يحركوه لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت لرجع الماضى (قوله فوصلا) مفعول لاجله  
من قوله أنى أى لاجل التوصل للنطق بالساكن الذى هو ابضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد  
الذكرى لتقدم مدخوله امرى بحافى قوله والفعل فسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل المضارع  
وهو المراد هنا (قوله ما ينظر واعرابه) أى علامة اعرابه بناء على أن الاعراب معنوية أو بينى

على حركة كلسا بنه الاسم  
في وقوعه صفة وصلة وخبرا  
وحالا في قولك امرى رجل  
ضرب وجاء الذى ضرب  
وزيد ضرب ورأيت زيدا  
قد ضرب وكانت الحركة  
فحسة لتعادل خفتها نقل  
الفعل (والامر مبنى على  
الاصح) عند البصريين  
وذهب الكوفيون الى  
أنه مضارع معرب مجزوم  
بلام الامر مقدرة فأصل  
اضرب عندهم لتضرب  
حذفت اللام تحقيقا ثم  
البناء خوف الانقباس  
بالمضارع ووقفنا على همزة  
الوصل فوصلا الى النطق  
بالضاد الساكنه (ثم  
المعرب من الافعال  
قسمان باظهار عرابه

(قوله وهو اده بالموضعين  
الضمة المقدرة) تسجبه  
موضعا تسامح اذهندا  
تقدرى لا محلى وموضعى  
ولو كان الجواب عن اللغز  
باسم لا المبني قبل البناء  
من جهة أنه لموضع  
نصب وموضع رفع على  
رأى سيبويه لسكان ظاهرا  
(قوله ولو في صورة) وهى  
حالة الوقف (قوله اذلو  
سركت لرجع للماضى)  
أى لو حرك بالفتح لانتبس  
بالماضى المبني للماضي  
نحو أجل من جل ولو سرك

بالضم لا لتبس بالماضى المبني المفعول في نحو اضرب ولا يناسب الخبر لا بالسكون لانه ليس من أوزان  
الفعل ما هو مكسور الاوّل وأيضا يلزم عليه نوالى كسر بنى في نحو اضرب وهو مستعمل كما تقدم



والكلام على ظاهره بناء على أن الاعراب لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بانطهرو (قوله وما يقدر) ما مضمون وصول أو نكرة رافعة على قسمه يقدر فعل مضارع مبني بالياء بسم فاعله وأنا ب (الفاعل ضمير مستتر يعود على الاعراب فنقدت الصفة أو الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك حوايه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتقدير أو لا نقل ونعرضه بعدما يقدر لا نقل وللتقدير في الحركة يقتضي عدم انصاف هذا التقدير بشئ من التقدير أو لا نقل كما تقدم لك بخودك والمبادر أن هذا التقدير للتل إذا التون قد حذفت لتوالي الامثال وتوالي الامثال نقل لا يمنع (قوله الصحيح الآخر) وهو ما آخر حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضا أن لا ينصل به ألف اثنين أو و أو جماعة أو ياء مخاطبة فإن انصل به واحد مما ذكر كان اعرابه بالحروف وانما زاد هذا الشرط أخذ من غنسه واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولولنا هذا الشرط كان التنبيل قاصر الذي يكون القسم شامل للمعرب بالحروف وقد اقتصرت المثال على المعرب بالحركات (قوله والذي يقدر اعرابه قسمان) بقى قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون فحولم يكن الذين كفروا أو انما يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الثاني (قوله والذي يقدر فيه حرف الخ) كلامه بوجه المحصر وليس كذلك بل منه أيضا ما حذفت منه التون تخفيفا فحول الشاعر

أبيت أسرى ونبيتي تدلكني • وجهك بالعنبر والمسك الذي

(قوله إذا كذب التون) أي التنبيلة فانه معرب لعدم مبانرة التون له في اللفظ والفعل المضارع انما يبنى اذا اتصلت به تون التوكيد وكانت مبانرة فان لم يبانره كالا مثله التي سجد كرها عرب (قوله فحولت تون) فعل مضارع مبني للجهول والواو صير نائب فاعل وهذا مثال للمتنصل به واد الجماعة وتنبيل تون مثال للمتنصل به ألف الاثنين وتنبيل مثال للمتنصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أي بعد حذفه تون التوكيد التنبيلة وأما قبل التوكيد فاصلة تباون وزن تنصرون واوين الاولى لام الفعل لانه مضارع بلا يلو من الابداء وهو الاختيار والضرورة والواو الثانية واد الجماعة (قوله وثلاث تونات) التون الاولى تون الرفع والثاني تون التوكيد لان تون التوكيد التنبيلة مستندة والحرف المشدد مجردين وهذه التونات الثلاث زوائد (قوله تحركت الواو الاولى) وهي لام الفعل وقوله وانفخ ما قبلها أي استخرج فقه وما ذكره المصنف غير متعين اذ أن نقول أيضا استقبل الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتون ما كان الواو الاولى والواو الثانية فحذفت الاولى لاتقاء الساكنين (قوله فاجتمع ما كان) وهما الالف المنقلبة عن الواو واد الجماعة (قوله لاتقاء الساكنين) أي للتخلص منه (قوله ثم حذفت تون الرفع لتوالي الامثال) وهي التونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث تونات في نحو النساء جنت في الماضي ويحسن في المضارع وأجيب بان في كل من المتأخرين تونين من نفس السكامة وتونا زائدة وهي تون ضمير جمع النسوة وذلك لان جن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويحسن فعل مضارع مسند له أيضا فاصلة قبل دخول تون انضمير جن وأما تباون فان التونات الثلاث فيه زوائد كما علموا النقل انما يحصل بالزائد دون الاصل فقد ظهر الفرق بين المتأخرين (قوله واد الجماعة فون التوكيد) بالرفع بدل من سا كان الذي هو فاعل اجتمع (قوله فحركت الواو بالضم) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما لم يحرك تون التوكيد الاولى لانها مدغمه في الثانية المدغم لا يكون الاسا كما علم يمكن (قوله لعدم ما قبلها) أي لعدم وجود ما قبل على الواو وهو خصوص الضمة فان قلت فلا حذفت التون المستندة فالجواب أنه جيء بها لغرض وهو التوكيد فلو حذفت فاذ ذلك انغرض (قوله يجب

قلها ألفا) أي عملا يقتضي القاعدة السابقة (قوله لا اعتد ادجها) أي في اعلال الساكنة وتغييرها  
 (قوله أصله) أي بعد التوكيد أو ما أصله قبل التوكيد لتبلاوان (قوله لتبلاوان) بثلاث فوات زوائد  
 الأولى فون الرفع والثانيان فون التوكيد (قوله لتوالى النونات) أي الزوائد الثلاث ولما حذف فون  
 الرفع التي سا كان ألف الاثنين فون التوكيد الأولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من  
 فون التوكيد انقلبه بالسكسة تشبيها لها بفون المتى بجمع الوقوع بعد ألف الاثنين وان كانت هنا  
 ضميرا فهي اسم وفي المتى حرف ثم هذا السكسر ليس لاجل التخلص من التقاء السكونين بل اغنفر  
 التقاء السكونين هنا لانه يجوز في مواضع منها اذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جلسه والثاني  
 مدغم كهذا المثال ولم تحذف الألف لأنها لو حذفت لذهب فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون  
 الأولى من فون التوكيد لأنها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لأنه سجي بها لغرض وهو  
 التوكيد فحذفها بنافي ذلك الغرض ولم تقلب الواو أو ألف الاثنين (قوله أصله لتبلاوين) أي بعد  
 التوكيد أو ما قبله فاصلة لتبلاوين وزن تصعيرين (قوله وانفخ ما قبلها فقلت ألفا) أي عملا يقتضي  
 القاعدة (قوله فحذفت الألف) وانما خصت بالحق دون الباء مع أن التخلص من التقاء الساكنين  
 يحصل بحذف الباء أيضا لان الألف جزء من الكلمة بخلاف الباء (قوله فحركت الباء) أي ليحصل  
 التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك الباء بالتحريك لم تحذف لعدم ما يدل عليها من  
 الحركات قبلها وهي السكسة وانما لم تحذف النون المشددة لأنه سجي بها لغرض وحذفها بنافي ذلك  
 الغرض وبأن في الباء هنا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله  
 لتوالى النونات) وأما اذا حذفت لتوالى الامثال بل العارزم فانها لا تقدر ونحوها لا يصح ذلك ولا  
 تبعان فامرين أصل الأول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك فحذف فون الرفع عند دخول  
 الجازم وهو الاء الناهية قصار بصدونك ثم أكد بالنون التثنية فالتنى سا كان وهما واو الجماعة  
 والنون الأولى من فون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لالة الضمة قبلها عليها قصار  
 بصدونك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تبعان فحذف فون الرفع للجازم وهو الاء الناهية قصار  
 لا تبعان ثم أكد بفون التوكيد التثنية فالتنى سا كان وهما الألف والنون المدغمة لاجراً ثم تحذف  
 الألف ثلاثين فون الاثنين بفعل الواحد ولا النون ثلاثين فون الغرض الذي سجي بها لاجله ولا  
 يمكن تحريك النون الأولى من فون التوكيد انقلبه لأنها واجبة الانضمام وتحريكها يمنع من ذلك  
 فحركت النون الثانية بالسكسر كنون المتى واغنفر هنا التقاء السكونين كافي لتبلاوان وأصل  
 التالى قبل التوكيد ودخول الجازم يرين همزة مفتوحة بعد الاء الساكنة وبعد الهمزة باء  
 مكسورة فبها ساكنة فوزن تبعين فالراء الحكيمة والهمزة عليها والباء الأولى لها ما نقلت حركة  
 الهمزة الى الاء ثم حذفت الهمزة تخفيفا للسكون فلا استعمال قصارين بفتح الراء وكسر الباء الأولى  
 وسكون الثانية فقلت الباء الأولى ألفا لغير حكا وانما ما قبلها فالتنى سا كنة مع الثانية الساكنة  
 فحذفت لانها جزء كلمة قصارين بفتح التاء او سكون الباء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية  
 المدغمة في ما زال ائدة فحذفت النون قصار ما ترى يسكون الباء بعد الراء المفتوحة ثم أكد بفون  
 التوكيد التثنية فالتنى سا كان وهما باء الخطاب والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركت  
 الباء بحركة تخفيفا وهي السكسة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب  
 في هذه الأمثلة الثلاثة لفظي لأنه يحذف النون للجازم لا تقدرى وأن النون حذفت لتوالى الامثال  
 كالأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدم) ما موصولة أو نكرة موصوفة واقعة على قسم  
 وتقدير فعل مضارع مسمى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعدرا

قلها ألفا ولم تقلب هنا  
 قلت الضمة لعارض  
 لا اعتد ادجها فلا يصل لاجلها  
 وتبلاوان أصله لتبلاوان  
 حذفت فون الرفع لتوالى  
 النونات ولتبلين أصله  
 لتبلاوين تحركت الواو  
 وانفخ ما قبلها فقلت ألفا  
 فالتنى سا كان الألف وباء  
 الخطاب فحذفت الألف  
 لا لتقاء الساكنين وحذفت  
 فون الرفع لتوالى النونات  
 فاجتمع سا كان باء الخطاب  
 والنون الأولى من فون  
 التوكيد فحركت الباء  
 بحركة تخفيفا وهي السكسة  
 وحيث حذفت فون الرفع  
 لتوالى النونات فانها تقدر  
 سر صاعلي بقاء علامة الرفع  
 (والذي يقدر فيه حركة  
 فسمان ما تقدم تعدرا)

(قوله ثم حذفت الواو لالة  
 الخ) قد يقال التقاء  
 الساكنين في نحو هذا اغنفر  
 كما سبق الآن يقال معنى  
 اغنفره انه لا يجب التخلص  
 منه بل يجوز ويجوز اه  
 أمير

وهو مافى آخره ألف (كجنى) فانه تقدر فيه الضمة والقحمة نحو هو بجنى ولن يجنى (وما تقدر استغفالا) وهو مافى آخره واو (كبدعرو) مافى آخره باء نحو (برى) فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر القحمة على ٤٣ الواو والبااء خلفها (والمنى من

الاضال قحمان مبنى على  
الفتح كضرب) واستخرج  
اذالم ينصل به ضمير رفع  
مفعول أو واو الجماعة  
(ومبنى على السكون أو  
ناية) فالاول (كاضرب)  
فانه مبنى على السكون  
(والثاني كاعزواخس وارم  
وقولا وقولوا وقولى) فانه  
مبنى على نائب السكون  
وهو الخلق والحدوف من  
اغز الواو الضمة قبلها  
دليل عليها ومن احسن  
الانصار القحمة قبلها دليل  
عليها ومن ارم الباء  
والسكسة قبلها دليل عليها  
ومن قولوا وقولوا وقولى  
الدون

(قوله ونهت أى زحوت  
فلم أرمتها خباسة واحد  
أى لم أرمت تلك الاموال  
من الابل والغنم وغيرها  
التي كان اودنهم باوقوله  
خباسة يضم الخاء المجبة  
أى نعمت ونهت أى زحوت  
وكنت بكسر الكاف  
وضمها (قوله والاصل  
أفعلها الخ) وقيل اراد بعد  
ما كدت أن أفعل خذني  
أن وأبقى عملها (قوله  
ما أقدر الله الخ) تمامه  
من داره الحزن من داره  
سول ما نجية وعلى يعنى  
مع والشط نبتن مجبة  
لخاء مهلة مقوسن البعد  
والحزن بفتح المهلة فسكون

منصوب على التميز أو مفعول لاجله وجلة تقدر من الفعل وخبره صفة أو صلة حوت على غير من هي  
له ومثله يقال في قوله وما تقدر استغفالا وما تقدر فيه الحركة للتعدرا ايضا ما شغل آخره بحركة النقل  
كافى قول القائل • ونهت نفسى بعدما كدت أفعله • بفتح اللام والاصل أفعلهما خذفت الالف  
اعضا طامخ تفلت حركة الهاء وهي القحمة الى اللام بعد سلب ضمها التي هي علامة الرفع فصار الرفع  
مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره  
للاذغام نحو يضرب بكركان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل  
بالسكون العارض لاجل الازدحام ولم تعرض المصنف لهذا لان التعذير فيه ليس ذاتا بل عرضى  
وكلامه في التعذر الثاني والفرق بينهما أن الاول التعذير فيه مانع بحيث لو أزل بل ذلك المانع ظهرت  
الحركة وأما الثاني فان التعذير فيه غير منغل اذا لاقى في مجئ مثلا دأما كنه فلا تفصل الحركة  
فالتعذير ذاتي وما بالذات لا نزول (قوله وهو مافى آخره ألف) لو حذف في لسان آخره و أوضح لان  
الالف نفس الاسترخاء في الالف حرف زيادة لفظية في خروج اللبس كلف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط)  
وذلك لان كلام من الواو والباء حرف قبل وتحريكه بالضمة يزيد فلا تقدرت الضمة لذلك فيكون  
المانع من ظهورها النقل (قوله وتظهر القحمة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي  
الله عنه أرجو وأسى لى تدفومودتها • وما الحال لدننا منسك تنوبل  
وقول الشاعر ما أقدر الله أن يدنى على نسط • من داره الحزن من داره صول

فقبل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار ونرج عليه قراءة بعضهم أو يعرف الذي بيده عقدة النكاح  
سكون الواو (قوله اذالم ينصل به ضمير رفع مفعول) تسميد لقوله مبنى على الفتح فخرج بالضمير الاسم  
الظاهر نحو ضرب زيد بالرفع ضمير النصب نحو ضرب بك وضرب به بالمفعول الساكن نحو ضرب باقاه  
في هذه الامثلة يبنى على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن القحمة في ضرب باقاه بناء هو الصحيح لانه  
حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها مجرد المناسبة وبعضهم جعلها مجرد المناسبة فسكون  
حركة البناء مقدرة وأما سكن آخره مع ضمير الرفع المفعول كسراحة فوالى أربع مفعولات فيها هو  
كالسكامة الواحدة في نحو ضرب بك وضرب عليه نحو أكرمت واحضرت فالفعل مبنى على فتح مقدرة  
منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم الواو في نحو ضرب باقاه للمشاكلة بهذه الضمة  
ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح  
وذهب بعضهم الى أنه ان اتصل به ضمير الرفع المفعول ببنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة ببنى  
على الضم وهو ظاهر كلام السارح فان أردت فخرج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة فبسن  
الفتح في قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى يبنى على الفتح الظاهر اذالم يتصل به الخ أى  
مدة عدم اتصال ما ذكر به والابان اتصل به ما ذكره على كبريى على فتح مقدرة (قوله فانه مبنى على السكون)  
سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أو تقدير يا كاضرب الزجل فانه مبنى على سكون مقدرة  
منع منه اشتغال المحل بالسكسة التي احتسب التخلص من السكونين ثم يحمل بنا فعل الامر على  
السكون اذالم يباشره فون التوكيد فان يبنى على الفتح نحو اضرب واضربن (قوله والثاني  
كاغز واخس وارم) يحمل بناء ما ذكره على الخلف اذالم تتصل به فون النسوة فون التوكيد  
فان اتصلت به فون النسوة ببنى على السكون نحو اغزون واخسبن وارمين وان يباشره فون التوكيد  
ببنى على الفتح نحو اغزون واخسبن وارمين وبني ههنا مسأله دقيقة يعنى التنبه عليها هو أنه قد  
يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك كقول الامر من وأى  
يعنى وعد وأصل وأى وأى كضرب بتحركات الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه بى وأصله

الراى موضع ميلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضمة من ضباع عربا كدافى شواهد العبرى (قوله لانه حيث حصلت الخ)

وذلك لسبق البناء على المناسبة وهذا ٤٤ بخلاف نحو غلام في الجرفان كسر لمناسبة الياء اسبق الاضافة على دخول العالم

(والحروف كلها مبنية)  
لانها لا يتوارد عليها ما تنقصر  
في دلتها عليها الى الاعراب

(قوله وأي موجب لحذف  
التنوين فيها) ان كان  
استفهاما انكاريا أي  
لاموجب لحذف التنوين  
فلا يصح ذلك اذ منع هـ  
من الصرف هو الاحق  
عند الجمهور وان قال أبو  
علي الاصح الصرف  
وان كان استفهاما حقيقيا  
عن الموجب هل هو بناؤه  
أو العلتان الضرعتان  
صح لكنه خلاف الظاهر  
وبقي ايضا من الامور التي  
تشكل على جعله التنوكيد  
عدم ذكرها خبر وعدم  
وجود ناصب لأي ولعل  
الحشي ذلك لامكان  
تقدير الخبر أي واعدتني  
بالوصل وتقدر عامل لأي  
أي أو أي (قوله مضاف  
لأي) المناسبة مضاف  
اليه وأي (قوله في نحو قالت  
زيد) أي يابذ أي لا في نحو  
قل بالظهير يابذ لان الام  
من قل ليست حرفا من حروف  
المعاني التي هي من أجزاء  
الكلام بل حرف من  
حروف المباني (قوله وان  
جعلت الجنس) أي في  
ضمن الأفراد كالأوبعضا  
(قوله فلا يستل عن علة  
بنائها) أي كل فرد منها وما  
ذكره الشاعر بقوله لانها  
لا يتوارد عليها الخ فهو

بوق كضرب حذف الواو لو فوعها ساكنه بين عدوتها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التي  
على الياء للخلل فصار بي وفعل الامر منه اءاء السكت وأصله أو أي كأي حذفت الياء لان الامر  
يبني على حذف حرف العلة وحذفت الواو لخلل حذفتها هنا على حذفها في المضارع فصارا وحذفت  
همزة الوصل استغناء عنها فصارا وهاء السكت لاجل الونف وأما في الوصل فتحذف الهاء  
لفظا لا خطأ وعلى ذلك يخرج جواب اللغز المشهور وهو

ان هذا المصيبة الحسنة • وأي من أضمرت نخل وفاء

فان ظاهره ان حرف توكيد ونصب يقال جئت ككسر وفعت ان الاسم وهو هند وأي موجب  
لحذف التنوين فيها وجوابه ان الهمزة فعل أمر والنون التنوكيد والاصل أو أين حذفت النون لان  
الامر من الافعال الخمسة يبني على حذف النون فصارا وأي ثم حذفت الواو من فعل الامر جلا على  
المضارع فصارأي فحذفت الهمزة الاولى استغناء عنها فصارأي ثم اكذبون التنوكيد التنبيلة  
حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارا ون هند منادى مبني على الضم في محل نصب أي باهند حذف  
التاء محذوف والمبني تع لهما يحجب اللفظ والحسنة تع لهما يحجب المحل لان المنادى في محل  
نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسنة أو وصفه لوصف محذوف أي عدلي باهند  
الخطبة أو الحالة الحسنة • وأي مفعول مطلق لقوله أي عدلي وعد من اسم موصول مضاف  
لأي وجلة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من وحل جار مجرور ومتى بقوله أضمرت ووقف  
مفعول أضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهاء ساكن من كلمة جاز فنقل حركة الهمزة لذلك  
الساكن على قبام تخفيف الهمزة فحذف جئت الهمزة تقول قل بالظهير يابذ أي عدلي بالظهير وهذا  
قالت بالظهير يا عمر ويصير لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة  
للام قل وتاء قالت واخر في بعضهم بقوله

في أي لفظ بالحجة المله • حركة قامت مقام الجملة

وقد أغرت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما • تحركت حاز أجزاء الكلام

به التصريف قام مقام فعل • به استرا الصبر على الدوام

وحل اللغز ان الحركة التي تحت التاء فاعه مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي فعل واعم والتاء  
نفسها حرف لانها تاء التانيث فيسبب تحركها حازت أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف  
وقوله به استرا الصبر صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف قالها  
مبنية) ان جعلت آل في الحروف للاستغراق فشكل تأ كيدوان جعلت الجنس فهي تأسيس أي ان  
كل حرف من الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يستل عن علة بنائها ثم مبنية ما على خلاف  
السكون يعلل كجسده المصنف فان قلت قد أعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

الأم على لوزلو كنت عالما • بأذ ناب ولم تقتني أوائله

فقد حرت لوزلي وهي حرف فالجواب أن لوزنا أريد لفظها وقد تقرر أن الكلمة متى أريد لفظها  
صارت اسماء سواء كانت حرفا أو فعلا فالسلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما يفتقر بعضها  
عن بعض باستعمالها في معانيها أو أمثال هذا كثيرة كقولهم من حرف حرو ضرب فعل ماض وقيل حرف  
تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها الخ) الضمير في أنها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول  
وما في قوله ما تنقصر الخ واقعة على معان وقوله في دلتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه  
النسخة واضحة وكما السمع لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالة فيصاح لتسكن في تصحيح هذه  
العبارة بأن يجعل الضمير في دلالة راجعاً إليها باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال أي

(وهي) بالنسبة الى البناء  
(أربعة أقسام) قسم (مبنى)  
على السكون) وهو الأصل  
(تخوّل) من الحروف  
الجازمة (و) قسم (مبنى)  
على الفتح) الخفة (تخوّل)  
لبن) من الحروف الناعمة  
(و) قسم (مبنى) على  
السكن) على أصل التقاء  
السكّين (تخوّل جبر)  
بفتح الجيم وسكون الياء  
التي هي من الحروف  
الجازمة (و) قسم (مبنى)  
على الضم) لشيء بها بالغايات

(قوله كما هو القاعدة) فيه  
تظهر هذه القاعدة  
مسلمة في الجمل فيقال هي  
بعد المعارف أحوال وبعد  
التسويات صفات وأما في  
الظروف أو الجار والمجرور  
فيعدا السكون صفة وبعد  
المعرفة يصح جعله حالا ان  
قدر المتعلق بكسرة وصفة  
ان قدر المتعلق معرفة (قوله)  
انها هي (قوله في المبدأ) أي  
ورفع الخبر أيضا على كلام  
البصريين لانها تحدث فيه  
رفعا غير الحاصل أو لا خلافا  
للكوفيين وبذل لهذا  
التقدير ظاهرا لتعليل الذي  
ذكره (قوله على الأرجح من  
أن المبدأ أرفع للخبر) أي  
وليس الخبر أرفع للمبدأ  
فلعل الكلام على حذف  
لفظ فقط وكان الأولى أن  
يقول على الأرجح من أن

دلتا عليه فحذف الضمير الأول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى أن علما عراب  
الاسم هو أن رد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض الى الاعراب فالقاعدة متلها انما امتازت  
عن المفوعة بالرفع والمفعولة امتازت عنها بالنصب ونحو ذلك ومعالم أن هذه معان تركيبة يدل  
عليها مجموع المركب وأما الحروف فهي وإن دلت على معان متعددة مكن قاطمها تكون للاستدعاء  
وللتبعض وغير ذلك لكن هذه المعاني المدلولة للحروف تسمى معاني أفرادية والمعاني الفردية  
لا تنفرد للاعراب فلو أعربت الحروف لكانت أعرابها ضامها والحاصل أن الحرف غنى عن  
الاعراب لانه في كل تركيب معنى لا يتبس بغيره حتى يحتاج لأن يميز بالاعراب بخلاف الاسم  
فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة  
الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات أخر كتقسيمها الى مختص ومشارك والى ما يعمل  
وما لا يعمل وما يعمل الجرو وما يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تختصنا هنا (قوله وهو  
الأصل) أي في كل مبنى لأنه الأصل في خصوصي الحروف كما قد نوههم (قوله تخوّل) يثبت على حركة  
ثلاثا يثبت ساكنان وكانت نفس الضمة للضمة (قوله من الحروف الناعمة) حال من لبنت لانه قد  
أرد بها لفظها فتسكون اسمها معرفة والجار والمجرور بعد المعارف بحرف حالا كما هو القاعدة ومعنى  
كونها ناعمة أنها هي برفع المبتدأ من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناعمة وهي أن وأخواتها  
التي منها لبنت تنصب المبتدأ أو ترفع الخبر نحو لبنت الحبيب حاضر (قوله تخوّل جبر) يثبت على حركة ثلاثا  
يلتص ساكنان لو يثبت على السكون وكانت كسرة لم يأتها المصنف (قوله من الحروف الجوازية)  
يقال فيه ما قبل في قوله من الحروف الناعمة والجوازية نسبة الجوازية ضد السؤال نسبت اليه لانه  
يجاب بها السؤال كالجواب نعم فإذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب نعم أو جبر وقد نفخ  
الى ان قال في المعنى جبر بالسكون على أصل التقاء الساكنين كاسم والفتح كاسم وكيف صرف جواب  
جمعي نعم الاسم بمعنى حقوقي الذي جبر بكسر الهمزة وفتحها أو الكسر أشهر (قوله لشيء بها  
بالغايات) على لكون البناء على خصوص الضمة وأما على كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء  
الساكنين وجه شبهها بالغايات أن كلاما من هذا القبيل مفتقر في أداء معناه الى غيره بالغايات  
مفتقرة للمضاف اليه ومنه مفتقرة للمعبر ور والعامل لكن هذا التعليل وإن صح ليس خاصا بمبدأ  
بل هو عام في جميع حروف الجرو قاطمها كلها مفتقرة الى الجور والعامل فالاحسن أن يقال إن حركة  
الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجر غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في الغرة ليس في الحروف  
ما هو مبنى على الضم غير مند (قوله من الحروف الجازمة) يجوز بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا  
محوما تارة متذوقا متذكرا متجدي متجدي متجدي من وتارة يكون حاضرا مخوما تارة متذوقا  
متذكرا متجدي من وتارة يكون ماضيا مخوما تارة متذوقا متذكرا متجدي من وتارة يكون ماضيا  
محوما تارة متذوقا متذكرا متجدي من وتارة يكون ماضيا مخوما تارة متذوقا متذكرا متجدي من  
مستقلين فان كانت اسماء وقع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا مخوما تارة متذوقا متذكرا متجدي من  
جمعي أول المدة وإن كان الزمان حاضرا مخوما تارة متذوقا متذكرا متجدي من جمعي جميع المدة (قوله فانها اسم)  
أي مبتدأ أو خبر بقول ما قبله متذوقا متذكرا متجدي من فان جعلها مبتدأ فالقدير أمدعدهم للقاء جومان وإن  
جعلها خبرا فالقدير بين وبين لقاء جومان واسناد الرفع اليها في قول المصنف ارفضة ينبغي أن يرد  
في الواقعة مبتدأ لأنها تكون رافعة للخبر جئت أم أذن الواقعة خبر ارفضة رافعة وإن كانت اسمها  
لان الخبر في رفع الواقعة الالههم الأعلى القول بأن كلاما منها رافعة لصاحبها لكنه ضعيف  
فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الأرجح من أن المبتدأ أرفع للخبر وجئت أم أذن جئت  
كلامه مند الواقعة مبتدأ لانه قد قبلها بكونها رافعة وقبل ان مند ليست رافعة لشيء فليست

بأنه معنوي (لزم آخر  
الكلمة حالة واحدة  
لتفسير عامل) كزوم كم  
للكون ولزوم أن الفسخ  
ولزوم هؤلاء للكسر  
ولزوم جث للضم وعلى  
القول بأنه لفظي ما جى به  
لا لبيان مقتضى العامل  
من شبه الاعراب وليس  
حكاية ولا نقلا ولا اتباعا  
ولا تخصصا من ساكنين  
فالحكاية بخصوص زيدا  
بالنصب جوابا لمن قال  
رايت زيدا وانتقل نحو  
نحن اوفى بضم التون نقلا  
من الهمزة ولا اتباع نحو  
الحمد لله بكسر الدال اتباعا  
لكسر اللام والتخصص  
من النفاة الساكنين نحو  
لم يكن الذين كفروا

الخبر ليس رافعا للمبتدأ لأن  
ما ذكره متفق عليه (قوله  
بل هي ظرف) أى للتنى  
المأخوذ من ما فاهى العاملة  
في مبتدأ فيها من معنى التنى  
(قوله أى انتهى إلى التنى)  
عبارة الخبي أى انتهى إلى التنى  
وهى أولى وبعد ذلك  
ظهور المعنى يحتاج لنأويل  
(قوله وبني فيها من الأوجه  
غير ما ذكر) من الأوجه  
أن يؤمن خبرا لمبتدأ مخدوف  
وتلك الجملة صلة للدال من  
مبتدأ لها ذواتها توكبت  
مع من الابتدائية وضمت  
الميم اتباعا وحذف الواو  
والتقدير من الزمان الذى  
هو يومان

مبتدأ أو لا خبرا بل هي ظرف مضاف للجملة بعدها و يؤمن فاعل بفعل مخدوف أى انتهى إلى مبتدأ  
مضى يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج إليه وبقي فيها من الأوجه غير  
ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ أو قوله لزوم خبر الجار والمجرور متعلق  
بمخدوف حال من البناء ويحى الحال هان من المبتدأ لأنه في الأصل مضاف إليه أى وتفسير البناء  
حالة كونه جاريا على القول بأنه معنوي وهو نسبة المعنى من قبل نسبة الجزئى للكل لأن المعنى  
أمر كل شئ بشل البناء وغيره وانما تقدم البناء على الأعراب لفظا الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر  
المكلمة) بمعنى أن آخر المكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فثمل ما لم يختلف أصلا كزوم كم  
للكون وهذا للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل بل نحو اختلاف جث بسبب اللغات  
الفسخ ونحو الفتي فان اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدرة ومغترفة تقدير أو قوله حالة  
واحدة مقعول للمصدر الذى دولزوم المضاف لفاعله وهو آخر المكلمة وقوله لغبر عامل جار ومجرور  
حال من الزوم قبل وكان الأولى حذفه لأن أرا العامل بعرض وزول وليس لنا كلمة نلزم حالة  
واحدة لعامل وقد يجب بأن هذا التقيد ذكره لتحقيق الماهية كما هو الأصل في القبول (قوله ولزوم  
هؤلاء) انما ثبت هؤلاء بقية أسماء الإشارة لكونها أشبهت بالحرف شيئا نظفنا لأنها فتمت  
معنى وهو الإشارة وحق ذلك المعنى أن يؤدى بالحرف لكونهم لم يضعوا المرفع قبل عليه (قوله وعلى  
القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوي أى والبناء على القول بأنه لفظي ما جى به الخ فها  
جى متبر عن البناء والجار والمجرور وحال منه على نحو ما تقدم ذكره وحي فعل ماض مبنى للجهول وبه  
نائب الفاعل أى جاء به الواضع أو وجد في آخر المكلمة المبنية والأحسن من هذه العبارة أن يقال  
ما لزمه المكلمة من شبه الاعراب لأن التعبير عما جى به هو هم أن البناء أمر طارئ على المكلمة  
وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جى به لبيان مقتضى  
العامل فإنه أعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جى به وبشبه بفتح الشين والباء أو بكسر فسكون  
بمعنى المناجاة وبيانه أن الحركتى أمس متلاوهى الكسرة تشابه الحركتى زيد وانما الفارق بينهما  
أن حركة زيد جى بها للمقتضى العامل فهى حركة أعراب وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما  
مناجاة فى الصورة فان حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الصاد المطلوب  
أى أمر إقضاء العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو ضم وكانه قال البناء ما ينسب إليه الاعراب فى  
كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفاً فكونه فى آخر المكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس ضمير  
مستتر يعود على ما جى به أى وليس ذلك إلا الذى جى به حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات  
الأربعة لا تسمى أعرابا ولا بنايا زيد على ما ذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركات المناسبة  
أو يكون السكون للوقف والتخفيف فخرج الضمة في ضروافاتها المناسبة والفعل مبنى على فتح  
مقدر كاتقدم ونحو جاء زيد بالسكون فله من فوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها للسكون  
العارض لأجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء والتخفيف فان حركة البناء مقدرة فخبس ما ذكر  
لا يسمى أعرابا ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيدا  
خبر من فوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحساكة بضم منه من زيد بالحرف  
جوابا لمن قال من رب زيد بالرفع أيضا جوابا لمن قال جاء زيد وجهه فى الأخير أن الضمة الموجودة  
ليست هى ضمة العامل الذى هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية أتى العامل فيها جاء  
وتجئته فتقدر ضمة الرفع فالحق به خبرا ثبت لأن الحركات الثلاث تقدر فى المحكى (قوله بكسر  
الدال) فالجهد مبتدأ من فوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع  
فالكسرة التى على الدال ليست كسرة أعراب لسكون العامل لا بقضها بالان العامل لا يقتضى

غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال في البقية (قوله وأنواع البناء) المراد  
 بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذى اصطلح عليه المناطقة وهذه انواع البناء مطلقا سواء  
 كان لفظيا أو معنويا فعلى أنه لفظي يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في باز بدان والواو  
 في باز بدون وعلى أنه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا القول  
 في أنواع الاعراب (قوله ضم) أى نوع من الزوم الذى وصفت السكلمة المبنية به بدل عليه بالضم  
 فتكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي أو يبقى الكلام على  
 ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضى وإذا أطلق الضم والفتح والكسر  
 في عبارات البصريه فمبى لا تقع الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمه حث أو لا كضمه  
 فاق فقل ومع القرينة نطابق على حركات الاعراب أيضا أقول المصنف مبنى ابن الحاجب بالضمة  
 رفعاً والكسوفين بطلقون أحد النحويين على الآخر مطلقاً (قوله ولتقلعها) أى الضم والكسر  
 لم يبدخله أى في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربوا ليست ضمة بناء بل للبناء نسبة وأن الفعل  
 مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه (قوله  
 تحوكم وأن) كل منهما اسم استفهام (قوله تحوكم وبان) الاول فصل أمر مبنى على السكون  
 والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله تحوكم وان) يشيد بالتون لان الاول مثال للمبنى على  
 السكون والثاني مثال للمبنى على الفتح (قوله والاعراب على القول بأنه لفظي الخ) في اعرابه  
 ما سبق في قوله البناء الخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري أى النطق من نسبة المتعلق  
 بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى اللفظ فان أبقنا اللفظ على معناه  
 الاسمي أعني الصوت المشغل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب  
 الى العام وهو اللفظ مطلقاً أهم من أن يكون تلك الحركات أو غيرها والقول بأن الاعراب لفظي  
 هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما هي به لتبسيط المعاني والتيسير انما يكون  
 بما ينطق به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف وأقدمه الطول الكلام على تعريفه باعتبار أنه  
 معنوي ثم ذكر معناه الاصطلاحي وأما معناه لغة فهو مصدر أعرب الشيء إذا عربه وأحسنه  
 أو أبانه الى غير ذلك من المعاني (واعلم) أن الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات  
 وتعرف المصنف لا يشمله وقد يقال ان قوله وتوشتدرا أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب  
 المحلى أيضا (قوله ما هي به) أى أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان التعليل متعلق بيجيء وقوله  
 من حركة الى آخره متعلق بيجيء أيضا وهو بيان لما والمعنى أن الاعراب نفس الحركة وهي الضمة  
 والفتحة والكسرة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والاء والياء والتون التي  
 أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أوحيان على قول أكثر  
 النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو  
 يضرب إذا دخلت الجازم قلت لم تضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهباً أو صله بذهبان  
 فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسمين الشيء قسمين (قوله تغيير  
 آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أنه الذى هو التغيير وذلك لان القائم بالسكلمة انما هو التغيير  
 وأما التغيير فهو وصف قائم للمتكلم فلو أتى التغيير على معناه الاصلى لم يصح تعريف الاعراب به  
 لانه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لان الاعراب وصف للسكلمة كالغبر أو أما التغيير فهو وصف  
 قائم للمتكلم ثم التغيير اما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال الرضى ولا يقال ان التعريف  
 غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذا لا تحوالتون وذلك لان التون  
 فيها كالتونين فكما أن التونين لغيره لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذلك التونان

(وأنواع البناء أربعة ضم  
 وكسر) وهما تقبلان  
 ولتقلعها وتقل الفعل  
 لم يبدخله ودخل الاسم  
 والحرف (وقض وسكون)  
 وهما حقيقتان وتقلعهما  
 دخلت السكلمة الثلاث الاسم  
 والفعل والحرف (فالسكون  
 والفتح يشترط فهم ما الاسم)  
 تحوكم وأن (والفعل) نحو  
 قم وبان (والحرف) نحو لم  
 وان (والكسر) والضم  
 يخص بهما الاسم والحرف  
 ولا يدخلان الفعل) مثال  
 دخول الكسر في الاسم  
 والحرف أمس وجسر  
 ومثال دخول الضم في  
 الاسم والحرف منذف لغة  
 من رفع بها أو حرفا لرفع  
 اسم والجارة حرف  
 (والاعراب) على القول  
 بأنه لفظي ما هي به لبيان  
 مقضى العامل من حركة  
 أو حرف أو سكون أو حذف  
 وعلى القول بأنه معنوي  
 (تغيير آخر الاسم)

التمسك (والفعل المضارع) الخالي من النونين (لفظاً) وتقديرها عامل مفعول به أو مقدر مثال تغيير الاسم لفظاً وتقديرها عامل مفعول به نحو جاء زيدوا الفتي ورايت زيدوا الفتي ومرت زيدوا الفتي ومثال تغيير الفعل لفظاً وتقديرها عامل مفعول به لن ضرب ولم يضرب وان يحشى ولم يحش ومثال تغيير الاسم لفظاً وتقديرها عامل مقدر زيدوا الفتي في جواب من قال من قام وفي جواب من قال من رايت فزيدوا الفتي في الاول من فوعات فعل محذوف تقديره قام زيدوا الفتي وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره رايت زيدوا الفتي ومثال تغيير الفعل ٤٨ لفظاً وتقديرها عامل مقدر حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر

(قوله المتمكن) أي المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فانه مبنى نحو هذا والفتي (قوله والفعل) بالجزم عطف على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين وأما إذا باسمه إحدى النونين فانه يكون مبنياً وعن أبي طلبة أنه مع فون الأناث معرب يحرك كان مقدره منه من ظاهرها سكن النون وقال بعضهم بأعرابه أضافوا باسمه فون التوكيد (قوله لفظاً وتقديرها) حال من تغيير أي حالة كون ذلك التغيير مفعولاً به أو مقسداً والمراد اللفظ بدله أو تقديره لأن التغيير يعني التغيير كلفظنا لا يلفظ به ولا يقدر بل المفعول به والمقدر الله وقوله بعامل الما فيه للسياحة متعلقة بتغيير وقد تقدم تغيير العامل (قوله وأفعال الاعراب أربعة) اعترض ذلك أوجبان بأن ثلاثة منها نونيات وواحد مدعي لانه عدم تلك النونيات وما يكون عدماً لا يشترك في النوعية مع الوجودي فاذا ليست أفعال الاعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك كثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روى عنه أنه قال الجزم ليس بأعراب اغاها عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها أما على أنه معنوي فهو تغيير مخصوص علامة الضمة وما ناب عنها وفس الباقي (قوله على المني) أي تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أي لم يوجد من زيد احسان (قوله ونصبه على التجه) فأنقصة مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعيد على ما زيد منصوب على التجه والتجه انفعال النفس عند روية فتى خفي سببه وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده في العادة (قوله على الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ أو أحسن بالرفع لم تفضل خبر زيد بالجزم مضاف إليه والمعنى أي تفي في زيد حسن (قوله رفع تشرب على الاستئناف) أي تجعل الواو الاستئناف وتشرب مفعول بالضمه الظاهرة وعلى هذا يكون النهي منوجه على أكل السمك (قوله ونصبه على المصاحبة) قالوا وواو المعبة وتشرب منصوب بأن مضرة بعد واو المعبة وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبة لشرب اللبن فالنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتسكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم مفعول على تأكل وحرك بالكسر لاتقاء الساكنين كحركنا تأكل أيضاً لذلك (قوله فزيد الاسم منصوب) الفاء للكتابة وزيداً مبتدأ مفعول بالضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكتابة واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله اختصاص الاسم بالحفظ) الباء داخله على المقصور يعني أن الحفظ مقصور على الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصوراً على الحفظ بل ينعاد إلى الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أو رده عليه أن بعض الأسماء أضاف مدلوله ككاسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست بضرورة وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع للزمن بل معناه أنه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بدله من زمن يقع فيه اعتبرت أن ذلك الحدث

وهو أن المصدرية (وأفعال الاعراب أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع والنصب يشتركان في الإسماء والأفعال والخفض يختص بالإسماء والجزم يختص بالأفعال) مثال دخول الرفع والنصب والخفض في الأسماء نحو ما أحسن زيد برفع زيد على النني ونصبه على التجه ونصبه على الاستفهام والنون في الاولين مفتوحة وفي الثالث مفعولة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الأفعال فلولاً تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستئناف ونصبه على المصاحبة في النهي ويجزمه على النهي عن الشرب أيضاً (مثال دخول الرفع في الأسماء والأفعال نحو زيد يقوم على الابتداء والخبر (فزيد اسم مفعول بالابتداء) وعلامة رفعه الضمة (ويقوم) خبر وهو فعل مضارع مفعول بالرفع من الناصب والجازم

وعلامته رفعه الضمة (ومثال دخول النصب في الأسماء والأفعال ان زيداً لن يضرب فزيد اسم منصوب بأن) على أنه اسمها وعلامة نصبه الفتحة (ويضرب فعل مضارع منصوب بلي) وعلامة نصبه الفتحة (ومثال اختصاص الاسم بالحفظ نحو زيد) مرت (فزيد اسم محذوف الباء) وعلامة خفضه الكسرة (ومثال اختصاص الفعل بالجزم تقول يقوم فيقوم فعل مضارع مجزوم بلي) وعلامة جزمه السكون (واعني اختصاص الاسم بالحفظ والفعل بالجزم لتعادل بينهما فان الاسم خفيف والفعل ثقل والسكون أخف من التحريك فاعطى الخفيف الثقل والتثقل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف والفعل ثقل لأن مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقل



تعرف بها الأنواع الأربعة  
وتعبر بها عن أنواع البناء  
(فالعلامات الأصول أربعة)  
على عدد أنواع الاعراب  
الأربعة بكل علامة منها  
تختص بنوع الأولى (الضمة)  
وهي علامة الرفع نحو جاء  
(زيد) فزيد فاعل وهو مرفوع  
وعلامة رفعه الضمة  
(و) الثانية (الفخمة) وهي  
علامة النصب نحو  
رأيت زيدا فزيد مفعول  
به وهو منصوب وعلامة  
نصبه الفخمة (و) الثالثة  
(الكسرة) وهي علامة  
(التخفيف نحو مرفت يرفد)  
فزيد مخفوض بالياء  
وعلامة تخفيفه الكسرة  
(و) الرابعة (السكون)  
وهو علامة الجزم نحو لم  
يضر ب فضر ب مجزوم  
بلم علامة جزمه السكون  
(ولها مواضع) تقع فيها  
(فأما الضمة) فتكون  
علامة للرفع في أربعة  
مواضع (الاول في الاسم  
المفرد نحو جاء زيد والفتى)  
فزيد والفتى مرفوعان على  
الفاعلية وعلامة رفعهما  
ضمة ظاهرة في زيد مقدرة  
في الفتى (و) الثاني في جمع  
التكسب وهو ما تغير فيه  
بناء واحد (نحو جاء الرجال  
والاسارى) فالرجال  
والاسارى مرفوعان على  
الفاعلية وعلامة رفعهما  
ضمة ظاهرة في الرجال  
مقدرة في الاسارى

انما يكون في الزمان الحال وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله من كسب من ذات وحدت  
لان الواضع اعتبر في مفهومه تفيد الذات بالحدس فحذف ضارب ذات انصف بالضرب ولا يخلص  
عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم يخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل من كسب من  
الحدس والزمان والنسب وجبت فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت  
أجزاؤه أكثر فهو أنفعل وبعضهم علل نقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل عن فاعله ومفعوله ومكانه  
وزمانه والباقي عليه فيقال من ضرب ولم يضرب ومن ضرب ولم يضرب وكيف ضرب والاسم  
مستغن عن هذه الاسئلة المذمومة لانه لا يفتقر الى اللفظ على المعنى فقط (قوله ولهذه الأنواع الأربعة  
علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والافعال بدل من هذه والأربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر  
وقوله أعني أي أقصد وما أعبر بالهزة لانه يحكى عن نفسه لان المترادف لذلك لم يقل يعنى والعلامات  
جمع علامة وهي لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف  
والحدس (قوله تعرف بها الأنواع الأربعة) وتعبر بها عن أنواع البناء أي تعرف أنواع الاعراب  
الأربعة المتقدمة بهذه العلامات الأصول والعلامات الفروع وتغير هذه الأنواع بهذه العلامات  
عن أنواع البناء والتعبر ليس بالاختلاف التعبر فيقال في الاعراب رفع ونصب وجزم وفي البناء  
ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب والأربعة الثانية علامات البناء مع  
كون المعنى بالجميع شبا واحدا وهو الحركات الخمسة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء  
لازمة وحركة الاعراب طارئة يدخل العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حدث كانت  
ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند الكلام على الاعراب على  
مذهب البصريين المرفوعين بينها وبين ألقاب البناء بدل ضمة مرفوعة وبديل فخمة نصبة الخ والجواب  
أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما أن الحركة المسماة بذلك تسمى واحدا كما علمت أما  
السكونيون فلا يفرقون بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا يصح في الاستعمال (قوله وعلامة  
رفعها الضمة) هذا جرى على القول بأن الاعراب معنوية أما على أنه لفظي فيقال ورفعها الضمة فان  
الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى ما لوقفت اولها والاسن على كلا القولين (قوله ولها  
مواضع) أي تلك العلامات الأربع الأصول مواضع أي كليات تختص تلك العلامات بها وتدخل  
عليها وتشرع في تفصيلها بقوله فاما الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مبتدأ ولا مجعولا  
ولا ملحقا بما ولا من الالهام الستة فان هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سبأني (قوله جاء زيد  
والفتى) أي والقاضى وهذا الفاعل قاضى مرفوع بضمة مقدرة للنقل وهذا مبتدأ على السكون في محل  
رفع (قوله مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء  
الساكنين منع من ظهورها التعذر ومنه جاء فاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة  
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل وقد أغنى بعضهم في ذلك بقوله ما يعرب اعرابه قدر في  
حرف ذهب ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنين دان فحذف اسم معنى الجنى أي المتناول من غمار التعبير  
مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر  
والجنين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مبتدأ ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة  
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل وأصله داني فعل به ماقبل بقاض وقد تقدم (قوله وهو  
ما تغير فيه بناء واحد) في العبارة وهو الانصاح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذى يتغير  
هو الجمع وأما المفرد فهو ياق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد نزل عبارة بان المعنى ما تغير فيه  
بناء واحد عن حاله قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التكسير ما احتضى  
أو تقدري فالاول مخصص في ستة جوع لان التعبير اما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا أكثر

(و) الثالث (جمع)

المؤنث السالم) اسمها كان  
أوصفة (تحو جات  
الهندات المسلمات) فان  
كان المؤنث صلبا يجمع  
هذا الجمع بلا شرط كهندات  
وان كان صفة وله مذكر  
فشرطه أن يكون مذكوره  
قد جمع أو ورون

(قوله وما واقع على مفرد  
ومعنى جمع الخ) يحصل  
ما قبل هنا أنان أو قضا  
ما على مفرد الخلل المعنى  
الى أن مفرد هذا الجمع  
نكون الضمة علامة  
لرفعه ويلزم التكرار  
لدخوله في الاسم المفرد  
وعدم صلح جمع المؤنث  
السالم وجعل بعض القسم  
فيها آخر وصلح صفة  
الاخبار في قوله وهو ما جمع  
الخ وان أوقفنا ما على جمع  
لزم تحصيل الحاصل في  
قوله جمع والجواب أنا  
فخار الثاني ومعنى جمع  
تحقق جمعته وهذا تعلم  
ما في كلام المشتى من الخلل  
(قوله يعود على جمع  
المؤنث السالم) الأولى أن  
الضمير راجع للمؤنث  
الذي هو مفرد هذا الجمع  
(قوله الاشقة الخ) زيد  
امرأة وأمة بنسب الميم  
(قوله استغناء عنه الخ)  
هذه حكمة لا يلزم  
اطرادها أو اللورد أن هذا  
يجمع جمع مؤنث مع أنها  
يجمع أيضا جمع تذكير

من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل متى وجمعا والفرق بينهما انما هو بالاعراب فصن وان متى  
يعرب بأعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون فيها أو ما في حال كونه جمعا فانه  
يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن المفرد نحو نخمة ونخم أو بتبدل الشكل نحو أسد  
وأسد أو بالزيادة مع تبدل الشكل نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبدل الشكل كرسول ورسول  
أو بالنقص والزيادة وتبدل الشكل نحو غلام وغلمان والثاني انه أمثلة منها نحو فلان فإنه يستعمل  
مفردا وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلق المشعون فهذا مفرد بغيره رجوع الضمير اليه  
مفردا في المتصون اذا التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلق وجرن بهم فهذا جمع يدل على عود  
ضمير الجمع اليه وهو النون في وجرن فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغير تقديري فيحصل  
الحركة في فلان مفردا بحركة فقل وفيه جمعا بحركة فبدن ونحو هيما ن قال للواحد والجمع من الابل  
من قدر حركا لجمع غير حركة المفرد فالكسرة في هيما مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة  
في جراح وقس عليه نظائره (قوله وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالياء من غير دين وما واقع على  
مفرد ومعنى جمع أى تحققت جمعته فالعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعته بالياء من غير دين  
من غير دين وهذا التقدير يستدفع ما ورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والياء  
لكان أسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كجمام وجمامات واصطبل واصطبلات  
وقد تغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفات الاول يسكنون الى الاول الثاني يصفها ونحو ذلك وقد  
يجاب بانه من باب تغليب الاكثر على الأقل اذا لاكثر في هذا الجمع أن يكون مفردة مؤنثا والجمع  
سالمًا • قال في شرح اللب جمع المؤنث السالم المطلق باسمه ألف وناء سواء كان مؤنثا كسلمات أو  
لمذكر كدروهمان وسواء كان لمغير بنا واحد كما ذكرنا أو غير نحو غرفات ونسبته جمع المؤنث  
السالم باعتبار الغلبة (قوله اسمها كان أو صفة) اسمها كان مذكور في مقدم عليها وقوله أو صفة معطوف  
عليه واسم كان ضمير مستتر به يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى أن مفرد جمع المؤنث السالم  
ناره يكون اسماء ناره يكون صفة ومثل الاول بقوله الهنداب والثاني بالسمات ثم فصل وقرئ بين  
الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه يتناسق في  
خمس أُمور الاول ذوالسالم بالاشقة وشاة وأمة فليجمع هذا الجمع استغناء عنه يجمعها جمع تذكير على  
شفاء وشياه واماء • الثاني علم المؤنث الاحدام وروا ونحوهما عن من بناها لان الجمع بنافس  
البناء ما على القول بأعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيه قال حذامات وبارات • الثالث  
صفة مذكرا لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات • الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق  
بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر يجمع درهم على درهم - سمات الخامس اسم جنس مؤنث سواء كان  
آخره ناء كغرفة وغرفات أو ألفا كهيى اسم لثنت وعفوى اسم كدوية لثنتا أعفوى وشرى وصحراء  
ومن قبيل اسم الجنس المتبوم بالالف وصف المؤنث كعبي وجلبات وهذه بنسب شرط فيها أن يجمع  
مذكرها جمع تصغير فخرج فعلاء فعلا يعلى فلا يقال في جراء جراوات وفعل فعلا ن كسكوى الخ  
فلا يقال سكرات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات وجمامات واصطبلات وسمات  
وأخوات بخلاف آيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تذكير لان ناء أصلية في مفردة وقد  
نظم بعض ما أشرنا اليه بعضهم بقوله

وقه في ذى الناء ونحو ذكري • ودروهم مصغر وصحراء

وزيف ووصف غير العاقل • وغير ذامس للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لانه ناء كما نشأ وجودها كهنداء أما العلم المذكور  
فان كان فيه تاجع كطلحة على طلمات (قوله فشرطه أن يكون مذكوره الخ) يخرج بهذا نحو جراء

كسملون وان لم يكن له مذكرة فشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التامكاض (و) الرابع في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) ويختص فيضرب ويختص في فوعا وعلامة رفعها ضمة ظاهرة في بضرب ٥١ مقدرة في يختص (و) أما الفعلة

فكسكون علامة النصب في ثلاثة مواضع الأول (في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا) والثاني في الاسم منصوبا وعلامة نصبها فتحة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (د) الثاني في (جمع التكسير نحو رأيت الرجال) والاساري فالرجال والاساري منصوبان بنفسه ظاهرة في الرجال مقدرة في الاساري (و) الثالث في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) ولن يختص فيضرب ويختص منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب مقدرة في يختص (و) أما الكسرة فتسكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع تقع فيها الأول (في الاسم المفرد المنصرف نحو يرت زيد) والفتى فزيد والفتى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاساري (و) في (جمع المؤنث السالم) على

وسكري فان مذكرة الأول أجروها ولا يجمع على أجرونها ومذكرة الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرافون وقد أشرنا لذلك في الكلام السابق بقولنا أن لا تسكون الصفة من باب فعلا، أفعل ولا من باب فعلي فعلا، أي أن لا تسكون الصفة على وزن فعلا، بالذات التي مذكرة على وزن أفعل كعجاء وأجرو سودا، أو أسود ونحو ذلك ولا أن تسكون الصفة على وزن فعلى التي مذكرة على فعلا، كسكركى فان مذكرة هاسكران (قوله كسملون) تغيب لما تحقق فيه الشرط المذكور (قوله فشرطه أن لا يكون) زيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذكرة فشرطه أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله ككاض) هذا مثال للمنى فلا يقال في جمع حائض بدون ناء حائضات أما ما به التامكاض فانه يجمع هذا الجنس يقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الأول بمعنى ذات أهلية الحيض فلو قصد تحديد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالناء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالالف والتاء إما صفة أو غير صفة فان كان صفة فأما أن يكون له مذكرة أو لا فان كان فأما أن يجمع بالواو والتون أو لا فان جمع كسملون قبل في مؤنثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث للابتنان من باب الفرع على الأصل اذ جمع المؤنث فرغ عن جمع المذكر وقد اتفق الأصل فأتى الفرع فلا يقال ككاض إلا جراوات كالا يقال أجرونها ولا سكرانات كالا يقال سكرافون ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكرة الاضاد وان لم يكن له مذكرة كقوله هو مجرد من علامة التانيث أو لا فان لم يكن مجردا منها يجمع نحو حبيبات وان كان مجردا ككاض وطامت وطال لم يقل فيه طاقات ولا حاضات (قوله العرب) أي المجرد من التونين أي ولم ينصل بهوا والجماعة ولا ألفا لا تين ولا ياء الخطابية فان اعرابه جئت يكون ثبوت التون والكلام هنا في اعوابه بالحرركات (قوله فيضرب ويختص في فوعا) الفاء الكسابة ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظة فيكون احما وهو فوع ضمة مقدرة على آخره من من ظهورها ضمة الحسابة ويختص معطوف عليه مبتدأ أيضا وفي فوعا خبر فوع بالالف لأنه منى (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وزى الناس سكرارى بادغام أحد التين في الاسترقاق الفضة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لاجل الانغام (قوله جمع التكسير) أي ولو غير منصرف كصايح ومسا جدران الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيد به في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما أشبهه بالفعل نحو مساجد ومصايح فانه يجزى الفضة (قوله يعوذون) أي يتصنون (قوله ويرثون) بضم الفاء من الرفع بمعنى اللطف والاساري بضم الهزنة أفصح من قصها جمع أمرى يفتح فسكون ففتح جمع أسير مأخوذ من الاسار بكسر الهزنة وهو ما يجعل في عتق الأسير أو رجله (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في مجيئنا لتونين أن تنويهه للمقابلة لا للتفكيك والصرف هو تنوين التمكن وقوله بابقا على جيبه حال من جمع المؤنث فقه بالاحتراز عنه اذ لم يبق على جيبه بأن انسلخ عن الجمعية ومعنى به فان فيه آثار ب ثلاثة كما أشار بذلك بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنوافي ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله بابقا الخ لان الكلام في جمع المؤنث السالم وما اذ اجل علما صار مفردا ان يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله (قوله بان جعل علما)

جيبه نحو يرت جندات) ومسلمات فهندتان ومسلمات مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في آخرهما فان زال معنى الجمعية منه بان جعل علما

جازفة الصرّف وعدمه فعلى ٥٢ الصرّف بخفض بالكسرة مع التنوين وتركه على منع الصرّف بخفض بالفتحة بلا تنوين

نه ويرزوال معنى الجمعية منه أى ان معنى الجمعية وهى الدلالة على الا حاد يزول اذا جعل علما لثى فانه يشتمل على تلك الدلالة ويصير كقبضة الاعلام ليس له دلالة الاعلى مجرد الذات (قوله جازفة الصرّف) أى تنوين الصرّف وهو تنوين التمكن وذلك لان التنوين فيه حال الجمعية للمقابل فلهذا زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين ونزول تنوين الاعلام المنصرف وهو تنوين التمكن ثم ان ركازة عبارة السارح لا تخفى لانه اُفادها أنه فى حال جعله علما يجوز فيه الصرّف أى التنوين وعدمه ثم قسم كلامه من هذين القسمين الى قسمين فقال فعلى الصرّف بخفض الخ وعلى منع الصرّف الخ أما قوله فعلى الصرّف بخفض الخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر فى المقسم فذكره مستندرك والمقام للاضمار بان يقول بخفض معه وأما قوله وتركه فانه زيادة لمخدة لانه يصير المعنى فعلى الصرّف أى التنوين بخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهرا الفساد لان الكلام مقسروض فى حالة التنوين وأما قوله وعلى منع الصرّف بخفض بالفتحة بلا تنوين فعوله بلا تنوين زيادة مستندرك لان الغرض أنه فى حالة عدم التنوين الذى ومعنى قوله وعلى منع الصرّف أى ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جازا عرابه اعراب المنصرف وعراب غير المنصرف فعلى الاول بخفض بالكسرة مع التنوين وتركه على الثانى بخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بان فيها حذف مضاف والاصل مع بقا التنوين وتركه أى ترك بقائه فيكون الضمير راجعا لكان المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لسكن هذا الجواب فى غاية البعد فانه لا دليل على تقدير ذلك المضاف (قوله فعلى الصرّف بخفض بالكسرة مع التنوين) أى عرابه اعرابه الاصل حالة الجمع ولم يلفت طرفة العلية والتأنيب فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلية والتأنيب لما أنه تنوين مقابلة فى حالة الاصل فاستعصب فى حالة العلية أيضا التنوين الذى يحذف مع العلية والتأنيب انما هو تنوين التمكن وهذه هى اللغة الفصحى (قوله وتركه) أى ترك التنوين مر ااة للعلية والتأنيب لان قصد العلية منع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكن وهو لا يجمع العلية والتأنيب وكان حقه أن لا يجوز بالكسرة لكثرة عرابها نظر الحالته الاصلية وهى حالة الجمعية (قوله بخفض بالفتحة بلا تنوين) أى فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظر الحالته العلية بدون النغات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة عبر هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك فى كلامهم وقد روى بالوجه الثلاثة قول امرئ القيس

ننوزها من أذرعنا وأهلها **إ** ينزب أدنى دراهمنا نظروا على

فالجر بالكسرة مع التنوين مر ااة الجمعية فقط وبالفصحى مع ترك التنوين مر ااة للعلية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مر ااة لهما معا فالجر بالكسرة مر ااة للجمعية وترك التنوين مر ااة للعلية (قوله فى الفعل المضارع) الجار والمجرور يدل من الجار والمجرور قبله وهو فى موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معن الآخر فيجوز بخفض حرف العلة نحو لم يدع ولم يحض ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب التباين بشرط أيضا ان لا يتصل به ألف اثنين أو اوجاجعة أو باء مخاطبة فانه يجوز جعلا بخفض النون وترك هذا الشرط اعتمادا على القيسل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابلا لقوله فاما العلامات الاصول ثم تلك الفروع منها ما هو تركه ومنها ما هو حرف كفصل المصنف ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالتباين دون غيرها لما أن الواو والالف والياء مجانسه للعركان الثلاث حتى قبل ان الحركات الثلاث أصول لها وفيصل هى فروع عنها وان كان التحقيق أن كلامها أصل كما أشار لذلك المعبرى بقوله

وتلاها أصل لا حرف مذهبها • واعكس والا عدل أنها أصلان

(وأما السكون فيسكون علامة للجرم فى موضع واحد فى الفعل المضارع الصحيح الآخر وهو ما ليس فى آخره حرف علة (نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم ولم وعلامة تخرجه السكون (وأما العلامات الفروع فسيح) أربعة أعرف وحركان وحذف فالأحرف (الواو والياء والالف والتنوين) الحركات (الكسرة نيابة عن الفتحة) فى جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فجاء لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث ومن السكون فيها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون (فتنوب عن الفتحة ثلاثة الواو والالف والتنوين) وسبأى

(قوله تصور لزوال معنى الجمعية) الاظهور أنه سبب له قابلية السببية للتصور (قوله أى تنوين الصرّف وهو تنوين التمكن) الاولى تفسير الصرّف بمطلق التنوين سواء كان للتمكن أو للمقابلة لان التنوين على اللغة الاولى من اللغات الثلاثة لا تبيّن ليس تنوين تمكن بل مقابلة كما صرح به المحقق بعد (قوله ثم قسم

أمتثلها (وينوب عن الفضة أربعة الكسرة والباء والالف وحذف النون) ٥٣ كاسبأني (وينوب عن الكسرة اثنتان

الفضة والباء وينوب عن  
أسكون واحدة وهي  
حذف الحرف) الأخير  
ولهما موضع تكون فيها  
(فالواو تكون علامة  
الرفع نيابة عن الضمة في  
موضعين) لانت لهما  
الأول (في جمع المذكر  
السالم) امهما كان

(قوله وبحصل الجواب  
أن العلية ليست شرطاً  
الخ) فيه أن هذا ليس  
محصل الجواب المشار  
إليه في الآيات السابقة  
بل هو جواب آخر منظور  
فيه أن الشرط فيه  
الشرطان من واحد هو  
الجمعية لاسبأني كما هو  
الجواب الأول وبعد ذلك  
لا حاجة لهذا كله لأن

اشتراط العلية ليس لذاتها  
وهو الشخص حتى تنافي  
الجمع بل لاجل أن يحصل  
الوصفية تأويل ذلك أنهم  
قالوا إن دلالة الواو على  
الجمعية أغاها بالاصالة في  
الفعل بدليل امتهافه  
فلا يجمع بها الامتنابه  
الفعل معنى وصحة واعلا  
وهو الوصف المستحق وحل  
عليه العلم لأنه وصف  
تأويل لا تأويله بالشيء دون  
باني الاسماء فالعلية لم  
تشرط الامن حيث كون  
العلم وصفاً وتأويلها  
والوصفية التأويلية  
موجودة لم تزل وهي  
المشروطة في الحقيقة

وقوله وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لأحرف مدها وهي الواو والالف والباء وأما النون فهي  
متناهية لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في التباية (قوله أمتثلها) على حذف مضاف  
أي أمثلة ما تنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنت بالنظر لسكون الموصوف مؤنثاً أي  
علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كاسبأني (قوله في جمع المذكر  
السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين زيادة واو آية على مفردة الذي من لفظه المجعول ذلك  
المفرد علماً للذكر عاقل أوصفه لا يخرج ما يبدل على أكثر من اثنين وهو ما حصل علماً من هذا  
الجمع كزيدون علماً للرجل متلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد  
له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولو يعنى أصحاب فان مفرد ذو بمعنى صاحب  
وبالمجعول علماً أوصفه أسماء الأجسام بنحو طالمون وآهلون ووايلون فان مفرد الأول عالم بفتح  
اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل وهم الأقارب ومفرد الثالث وائل وهو المطر الكثير  
وأرضون وسنون بجميع هذه الأمور والخارجة عن التعريف لمحققة يجمع المذكر السالم في  
أعرابه (قوله امهما كان) اسما خبر كان مقدم عليهما واسمها ضمير مستتر يعود على المذكور في قوله  
جمع المذكور فادبه نعيم مفرد هذا الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علماً أوصفه وتشرط  
في العلم أن يكون لمذكر كعاقل خالين الماء ولو لم يشر تأنيث كعلامة معرب ليس من كان أردت أن  
تجمع من اسمه مبنى أو من كز كبا من جبا أنت يجمع ذوق المذكور ويجمع ذات في المؤنث فتقول  
جاء ذو وسيدو به وذو ورق نخره وذوات هذا م وأما المركب الاضافي فانه يجمع صدره ويضاف لجزءه  
نحو جاء عبد الله وجاء غلام زيد ونحو ذلك الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلام زيد ونحو ذلك  
العلم أن يكون منكراً أي قبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبل نحو فلان ولا يجمع العلم إقبالاً على علمه  
فاذا أريد جمعه فلا بد من تنكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد أقر البدر الدما مبنى في  
ذلك مخاطباً العلماء الهند بقوله

أبا علماء الهند لا زال فضلكم • مدى الدهر يمدو في منازل سعد  
ألم بكم شخص غريب لقسنوا • بارشاده عند السؤال لقصده  
وها هو يمدى ما تعسر فهمه • عليه تهده إلى سبل رشده  
فيسأل ما أمر يشرطتم وجوده • لحكم فلم رض الفاء برده  
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا • منعتم تبون الحكم لا يفقده  
وهذا لعمري في الغرابة غاية • فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أقراس أفكاره غدا • يصمد عز الشارادات بحده  
فها لك جوابا للسؤال موخفا • يفوق فريد الدر في نظم صدقه  
قد استشرطوا في مفرد علمية • لجمع على نهج المتى وحده  
فلما أراهم كيف ذلك محققا • أو اجمعه الأبا تبايت ضده  
ويدفع ذا الاشكال أن شيعه • لجمعة جمع لا غنى عن وجوده  
وتعريفه شرط لاقدام حائق • عليه فلا تستعربوا بشرط فقد

ومحصل الاشكال أن العلية كيف تشرط في مفرد هذا الجمع ثم تشرط بقبضها وهو التنكير في  
تحققه ومحصل الجواب أن العلية ليست شرطاً حتى يتحقق التنافي بل هي من قبيل المدبض الميم  
وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطالب ولا يجمعه وذلك كالخطوات الموصلة  
للمقصده فانه يتوقف عليها الوصول للمقصده وعند الوصول إليه تنعبد له ولا تجد معه وظهراً أن

أوصفه (نحو جاء الزيدون  
المسلمون) فالزيدون  
المسلمون فاعل والفاعل  
مر فوع وصلامة زفنه  
الواو بانه عن الضمة هذا  
هو المشهور (والثاني  
في الابعاء الستة) وهي  
أبوك وأخوك وجوك  
وفوك وذومال وهنوك  
بشرط أن تكون مفردة  
مكبرة مصانفة لغيرها  
المتكلم (نحو هذا أبوك  
وأخوك وجوك وفوك  
وذمال وهنوك

(فوله وهما أعراب  
أخر) منها أنه مر فوع  
بضمه مقصورة على ما قبل  
الواو كما أنه منصوب بضمه  
مقصورة ويجزى بكسرة  
مقصورة على ما قبل الباء منع  
من ظهورها ضمة ما قبل  
الواو وكسرة ما قبل الباء  
ورد الوجه الذي ذكره  
الحشي بانه لو كان الأعراب  
على الحروف المذكورة  
لظهرت الفتحة على الباء  
والوجه الذي ذكرناه بان  
الأعراب لا يكون إلا آخر  
(فوله وقيل غير ذلك) من  
النداء أو رائدة عوضا عن  
الحركة والتنوين ومنها أنها  
زيدت لرفع نونهم الإضافة  
في نحو مرت بين كرام  
والانفراد في نحو مرت  
بالمهذين ثم جعل ما لم يوجد  
فيه هذا التوهيم على  
ما وجد فيه

اطلاق الشرط على العلية بطريق الاستعارة لعلاقة المناهضة بينها وبين المعد في توقف المطلوب  
على كل ولا يصح أن تكون العلية شرطاً حقيقياً لأن الشرط يجامع المشروط والعلية  
لا يجامع الجمع كما علمت. والمحصل أن كلامنا المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشيء  
لكن الشرط يستمر صاحباً للمطلوب والمعد يتقدم عند حصوله والعلية من قبيل المعد لا الشرط  
(فوله أو صفة) وبشرط فيها أن تكون صفة لذكر كمال خالية من الناء ليست من باب فعلان فعلى  
كسكان سكرى ولا من باب أفعل فعلا كحجره. ولا بما يستوي فيه المذكور والمؤنث نحو صبور  
ولا وصف المذكر لا مؤنثه نحو كروا وأدر أعظم الكثرة وهي قرعة الذكور والادرة وهي كبر  
الانثيين فلا يقال أن كروا وآدروا (فوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيكون الزيدون  
فاعلاً والمسلمون صفة له فقله فالزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسع ظاهراً لأن الفاعل هو الزيدون  
وأما المسلمون فصفة له (فوله هذا هو المشهور) المشار إليه أعراب الجمع بالحروف أي رفع جمع  
المذكر السالم بالواو وهو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بجر كان مقصورة على الحروف فرفع  
بضمه مقصورة على الواو في حالة الرفع ويجزى بكسرة مقصورة على الباء في حالة الجر وينصب بضمه مقصورة  
عليها أيضاً في حالة النصب وهناك أعراب أخرى أهمها ما ذكرناه وأما رفع هذا الجمع بالواو لأنها  
تقع ضمير الجمع في نحو يصرّبون ولأن الجمع أقل دوراً في الكلام من المثنى فحصل التثنية وهو  
الواو للقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضاً عن التنوين في المفرد وقبل عوضا عن  
سركة المقردة وبانه قد عوض عنها الواو قبل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة  
لحقها ونقل الجمع (فوله وجوك) بكسر الكاف بناء على أن الحسم قريب الزوج فقط وقرب  
الزوجة يقال له ختن فبفتح كها هو المشهور وعلى مقابله من أن الحسم يطلق على أقارب الزوجة أيضاً  
يجوز رفع الكاف (فوله وذومال) أشار باضافتها للمال إلى شرطها وهو أنها لا تنضاف إلا إلى اسم  
جنس ظاهر مذكور كان كما مثل أو معرفه نحو والله والمغفرة برحنا وأما اضافتها للضمير كافي  
قول الشاعر

أما يعرف ذا الفضل من التام ذروه • فساد هذا كله في ذوال المذكورة هنا التي معنى صاحب  
وأما والطارئة فهي مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة لأنها اسم موصول بمعنى الذي تقول  
جاءني ذوقام ورب ذوقام ومررت بذوقام أي الذي قام وبعضهم أعربها أعراباً وجمعياً صاحب  
(فوله وهنوك) اسم يكتفى به عن أسماء الأجناس كالمال والقراب والدقيق وغير ذلك وقيل اسمها  
بفتح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة (فوله بشرط أن تكون) أي هذه الأسماء (فوله مفردة)  
فان ثبت نحو أبوان أو جمع جمع تكسيرا باءاً ونهض كواون أعربت أعراباً ما ذكر (فوله  
مكبرة) فلو صغرت كافي أعربت بالحركات الظاهرة (فوله مضافة) فلو أوردت نحو جاء أب وأخ  
أعربت أعراب المفرد وكلها تقطع عن الإضافة سوى نوو فوبالواو فإنها لا يستعملان إلا مضافين  
(فوله لغيرها المتكلم) شرط في الشرط الذي هو الإضافة أي بشرط أن تكون تلك الإضافة  
لغيرها المتكلم بان نضاف الضمير المخاطب كمثل المصنف أو ضمير القائل نحو أبوه أو ضمير المتكلم  
غير الباء نحو وأبو ناسخ كبير أو لا اسم الظاهر نحو جاءني أبو زيد أو أبت أباً زيد ومررت بابي  
زيد فان أضيفت لباء المتكلم نحو جاءني أعربت بجر كان مقصورة على ما قبل الباء المتكلم منع  
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلاي وكلها نضاف لباء المتكلم ما عدا ذوقانها إنما  
نضاف لأمم جنس ظاهر كرام وزاد ابن الضائع بضاد معجمة فين مهملة أن لا تلحقها بياء النسبة فان  
لحقها أعربت بجر كان ظاهرة نحو جاء أبوي وردد هذا الشرط بانها في حالة النسبة تخرجت عن  
الابعاء الستة لأن المنسوب غير المنسوب إليه والتي أعربت بالحركات هو المنسوب للاب وليس

في لغة قليلة) حكاه سيبويه فهذه الاسماء الستة مرفوعة على الخبرية وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة على المشهور (والالف تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في المتن) المرفوع (نحو قول رجلان) ٥٥ فرجلان فاعل والفاعل مرفوع

وعلمة رفعه الالف نيابة

عن الضمة على المشهور

(وتكون الالف علامة

للتصنيف نيابة عن الضمة في

الاسماء الستة) المنقلم

ذكرها (نحو رأيت أباك

وأخاك وحال الزفك) وذامال

وهناك في لغة قليلة)

فأباك وما عطف عليه

مفعول والمفعول منصوب

وعلمة نصبه الالف نيابة

عن الضمة (والباء تكون

علامة للخفض نيابة عن

الكسرة في ثلاثة مواضع)

الأول (في المتن) المحفوض

(نحو مرت بالزبد)

فالزبد مخفوض وعلامة

نخضه الباء المحفوض ما قبلها

المكسور ما بعدها

(والتاني) (في جمع المذكر

السالم نحو مرت بالزبد)

فالزبد مخفوض وعلامة

نخضه الباء المكسور

ما قبلها المحفوض ما بعدها

(والتالث) (في الاسماء

الستة) المنقلم ذكرها

(نحو مرت بابيك وأجبت

وحبك وفبك وذى مال

وهنالك في لغة قليلة)

فأبيك وما عطف عليه

مخفوض وعلامة نخضه

الباء نيابة عن الكسرة

(والباء تكون علامة

للتصنيف نيابة عن الضمة

في المتن المنصوب نحو

واحد من الاسماء الستة فالحق أنه لا حاجة لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) واجمع لهشرك  
أى وأما أشهر لغاته وأخصها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك رأيت هنك وميرت هنك  
ولذلك قال ابن مالك

أب أنجم كذلك ومن • والنقص في هذا الاخير أحسن  
(قوله على المشهور) مرنط بقوله وعلامة رفعها الواو أى حالة كون تلك العلامة جارية على المشهور  
لان هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها أنها معربة  
بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على الباء والفتح على الألف  
الالف للتعذر وبني أوجه أكثر لا يسما المقام (قوله في المتن) اسم مفعول من ثبت الشئ اذا عطف  
بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحده المتن هو الاسم العربى الدال على اثنين فقط  
زيادة ألف أوبا على مفردة فخرج بالمعرب المتن نحو ذان ونا والذان والنان والبال على اثنين  
مادل على واحد نحو زيدان على واحد وكذا نال بالباء الموحدة اسم للدلالة المعروفة وخرج  
بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالة على أكثر  
منهما ومنه زوج وشفع لانه لا ينعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيه ما وفى كل عدد  
زوج ونحو زيادة ألف أوبا وكلا وكنا فان دلالة الجمع على الاثنين من نفس الصيغة لامن  
الالف لان الالف في الأول أصلية منقلبة عن بابهى لام السكامة ألف الثاني للتأنيث كالف  
جسلى والتاء عوض عن لام السكامة ونحو قولنا على مفردة ما لمفردة نحو اتان واتنان  
وبشرط في المتن أيضا أن يكون له نان في الخارج ليخرج نحو قران ثنية شمس وقرى سيل  
التغلب ومثله الاوان اللاب والام والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الحق بالمتن  
لامن المتن حقيقة وبشرط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم اذاريد تنبيهه نكروقه وأشار  
بعضهم الى هذه الشروط بقوله

نمرط المتن أن يكون معربا • ومفردا منكرا ما ركا  
موافقا في اللفظ والمعنى له • مماثل لمن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أى فلا يصح نسبة المتخالفين لفظا كزبد وممرور أو أن يكون موافقا في المعنى  
فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله مماثل أى له نان في الخارج فيخو قران الشمس والقمر من  
باب التغليب وقوله لمن عنه غيره أى لا يستغنى ثنية غيره عن ثنيته ومن ثم يقولوا سوآن  
استغناء عن سوان ثنية متى يعنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد  
وعرب ونحوها مما يلزم التثني لاستغراق الأفراد وتلك أيضا ثنية بقوله زيادة على البيت

ولم يكن كلا ولا بعضا • مستغراقا في التثني الاملا

(قوله على المشهور) ومقابلته أنه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الالف وفتح أوكسرة مقدرة على  
ما قبل الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف والباء  
أتى بها المناسبة فتقدسركا الاعراب جئت ذوقيل غير ذلك من الاوجه (قوله المكسور ما بعدها)  
وقد فتح كافى قوله • على أحوزين استقلت عتبة • بفتح التون بصفتها بسرعة  
الطيران وأحوزين متنى أحوذى وهو خفيف المشى وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المحفوض  
ما بعدها) أى النخبة المناسبة لتقل الجمع وقد تكسر التون كافى قوله

رأيت الزبد (فالزبد مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الباء المحفوض ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الضمة) (وفي جمع  
المذكر السالم نحو رأيت الزبد) فالزبد مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الباء المكسور ما قبلها المحفوض ما بعدها نيابة عن

عرقنا جفرا وبني أبيه • وأنكرنا زنا عن آخرين

بكسوف آخرين وهو يفتح الحاجج آخره فحقها معنى مغاير (قوله تكون علامة الرفع) أي سواء كانت ظاهرة كضربون أو مقطرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي لتسبون الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الأفعال الخمسة) ويقال لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الأفعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من اضافته الصفة للموصوف أي النون المشابهة فالرفع بنفس النون لا يقوئها (قوله هذا هو المشهور) ومقابل ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) فأنه الاخفش كان يذهب في التسهيل قال أبو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد التور المالمقي صاحب كتاب وصف المباح في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الاعراب مقطرة في الاسرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلاني وأن شغل تلك الحروف بالحرركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى باء المستكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لتشغل الاستمرارية التي تطلبها باء المستكلم قبل له فبا بال هذه النون ثبتت في الرفع ونحو ذلك في الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الاءاء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكأقلت ان زيد يقوم فرفضه لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت ان زيد يقوم فمما لحقته هذه النون لحلوله محل قائم ان زيد يقوم فمما لحقته النون فاذا قلت ان يقوم اولم يقوم لا يقدر ان قائما ولا لم قائما فلم ثبتت النون لذلك فهي مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان خمسة مقطرة في المجرى وأما في النصب ففخمة مقطرة وأما في الجزم فسكون المجرى فسدرا اء مع حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو أو الألف أو الياء وتلك الحركة مقطرة للتعذر مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بان ونا) الياء السببية قد كرهه مزيد بن يزيد التوضيح فان جعلت الياء للمصاحبة احتج بكروها القيد فان قبل الذي جمع بالفتوات هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مؤنث سالم فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تخصيص الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي المجمع الذي جمع أي تحققت جبعته وحصلت بالالف والياء (قوله مزيد بن) خرج زيادة الالف نحو قضاء وغرافان الالف فيهما من قبله في الأول عن ياء في الثاني عن واو الأصل فخصه وغرزة وخرج زيادة التاء نحو آيات وأموات فان التاء فيها أصلية فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوزوا الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم يفتح التاء (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا يتنوع تنوين عكس بنا على أن الصرف هو تنوين التثنية فكما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجرا بالكسرة لانه لا يوجد له تنوين لكونه ما أعين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل وقيل الصرف هو التنوين المذكر كمرور الجرا بالكسرة وقيل هو الجرا بالكسرة فقط فليس الجرا تابعاً في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته (قوله وهوما) امم موصول بمعنى الذي أنكره موصوفه بمعنى شيء فاشبهه صلة أوصفه ومما واقعة على امم مفرد أو جمع تنكير (قوله في علبين فرعتين) فان قلت لا شيء احتج في منع الاسم من الصرف المشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه من الصرف بعلته واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل في أمر عريض وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فانها قوية لكونها ذاتية فان قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تخلف على الفعل فيها هو خاص

الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الأفعال الخمسة وهي) كل فعل مضارع اتصل به ألفانين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (تفعلان وتفعلان) بالياء والياء الفوقانية والتضائية (وتفعلون وتفعلون) بالياء والياء الفوقانية والتضائية (وتفعلان) بالياء المتناهية فوق لا غير هذه الأفعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقصورة على لام الفعل ويقال فيها كلها فعل وفاعل وعلامة رفعها ثبوت النون (والكسرة تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالفتوات مزيد بن (نحو رأيت الهندات) فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة جلاوا نصبه على جرد كافي جمع المذكر السالم ليتلحق بالرفع بأصله (والفتحة تكون علامة للنصب نيابة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف) وهوما أشبه الفعل في علبين فرعتين



تختلفين من جمع احداهما اللفظ ومن جمع الاخرى المعنى او فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك ان فى الفعل فرعية من الاسم فى اللفظ وهو عند البصريين اشتقاقه من المصدر وفرض ملامشتى من الضرب (٥٧) وعند السكونيين التركيب لان الاسم

كالفرد والفاعل كالمركب والمفرد اصل المركب وفرعية فى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل والفاعل لا يكون الاسما ثم الاسم الذى لا ينصرف فوعان الاول ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة (وهو عما كان على وزن صيغة منتهى الجموع وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره سرفان) سواء كان فى أوله (ميم أم لا كساجد وصوامع أو) بعد ألف تكسيره (ثلاثة) أعرف (أوسطها ساكن) سواء كان فى أوله (ميم أم لا) (كصايج) وقناديل) وانما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه يتألف بجمعين (أو كان محتوما بألف التانيث المقصورة) وهى ألف مفرد ويمتنع صرف معصوما كيفما وقع سواء وقع نكرة كذكرى أو معرفة كرضوى أو جمعا كبرى أو صفة (كحلى) أو ألف التانيث (المدودة) وهى ألف قبلها ألف فتقلب هى ههزة ويمتنع صرف معصوما كيفما وقع سواء وقع نكرة

(قوله لم يشبه الفعل لفظا) أى بحيث يكون لفظ الاسم كلفظ الفعل بل شبهه من

به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لطلاق المناسبة بينهما فان قلت لم يكن بين الاسم لمشاكلة الفعل مع أن الفعل مبنى فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء فان قلت فلم يسطر الاسم هذه المشابهة على الفعل قلت لانه لم يتضم معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه من انشوائى (قوله تختلفين) صفة تانية لعتبت وقوله من جمع احداهما اللفظ الخسان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد أن هاتين العتبتين ان رجعا لفظ فقط كاجمال أول المعنى كائن أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدرهم صرف الاسم وبيان ذلك أن الأول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا والثانى فيه فرعية التانيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المقيد للتصغير (قوله يقوم مقام الفرعيتين) أى فى افادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضهير هو والد على العلة الفرعية وذكره من أعاة التدبر وهو اشتقاقه من أعاة الخبر أو من مر أعاة المرجع ولو راعى المرجع لا نث (قوله وعند السكونيين) القائلين باشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالفرد) الأولى حذف السكاف لانه مفردة فقه تدل لانه على شئ واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان فهى عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد السكاف لمشاكلة قوله فى الفعل كالمركب (قوله كالمركب) السكاف هذه فى موقعها لان الفعل ليس من كاحقة بل شبهة فى كون مدلوله الحداث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله من كاك كان كانه مركب ويجوز بعض الافعال عن الزمان غير قاص لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أى افتقار الفعل الى الفاعل ليمت الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى (قوله ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقى وهو الموازنة والمشاكلة فهو مدرضا فمفعوله والصيغة هى الهمنة أى الحركات والسكات وأما المادة فهى الحروف التى تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أى همنة منتهى الجموع أى لا يمكن أن يجمع جمع تكسيرة أخرى وتلك الصيغة منضمة فى مقال ومقابل (قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التى انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها (قوله بعد ألف تكسيره) أى الألف التى حدثت فى جمع المفرد جمع تكسير (قوله سرفان) أى أولهما مكسور ولفظا كساجد أو تقديرا كدواب فان أصله دواب أدم أحد الثمانين فى الآخر (قوله كساجد) ومنابر ومن أنبأ كالب جمع أ كالب جمع كلب وأما نحو ميلان وصياقر وصياقل فان تجرد من التاء منع من الصرف وان لحقة كلا نكرة صرف (قوله أوسطها ساكن) خرج نحو ملائكة وفراغة وصياقل فانها مصروفة لمشاكلة هذه الجموع للأحاد كطواحيه وكراهية (قوله وقناديل) أى وأنعم جمع أنعم جمع نعم يفختن وهى الابل (قوله استأثر) أى اخضر وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة جمعين أى بمنزلة ما لان عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكأنه جمع مرتين واعتراض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العتبتين وما ذكره الشارح فيد رجوعهما لشي واحد وهو اللفظ فالأولى ما قاله بعضهم فى علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة فى الأحاد وعدم مجازاة الجمع لها أو اتهاؤه عند هاعلة ترجع للمعنى (قوله كذكرى) مصدر ذكرى بمعنى تذكر (قوله كرضوى) بفتح الزاء أصل فرس أو جبل بالمدنية المشرفة والنسبة اليها رضى قاله الجوهري (قوله كبرى) جمع جرج كبرى ومرضى وقيل وقسلى (قوله فتقلب هى) أى الألف التانية هزة كراهية اجتماع ألفين وانما قلبت هى دون الأولى لتطرفها فهى محل للتغيير ولم تحذف

كعجرا أو معرفة كزكر ياء أم جعما كاصدقاء أم صفة (كعجرا) وانما استأثر بما فيه ألف التانيث بالرفع لانه تانيث لازم قبل نزوله منزلة تانيث آخره والثاني (٥٨) ما يمنع صرفه بفرعيتين وهو فوعان ما يتبع مع العلية وما يتبع مع الوصفه فالاول ما أشرنا

اليه بقولنا (أو اجتمع فيه العلية وزيادة الألف والتون) المضارعين لالف التانيث الممدودة لانها في بناء بعض المذكر كأن ألف التانيث في بناء بعض المؤنث وأنها لا تلحقهما التا (كعجرا) فان فيه العلية وهي فرع التكسير وزيادة وهي فرع المزد عليه (أو العلية والتركيب المزجي كعبلن) فان فيه العلية وهي فرع التكسير والتركيب وهو فرع الافراد (أو العلية والتانيث) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى أو معنى لا لفظا فالاول (كفاطمة و) الثاني (ك) لفظا لرجل (و) الثالث نحو (زنب) لاهم أو هو تانيث معنوي ومنوط خصه منه من الصرف الزيادة على الثلاثة كما مثلنا

قوله احتراز اعني غير المزيدتين نحو طمان وتبان أي يباع التين فان الاول من الطعن والثاني من التين (قوله تصغير أصلا) نقل الحق عن الصريح انه تصغير أصلا والاصل كما في القاموس العشى (قوله في نحو رقبان) بضم الزاء كما هو مضبوط بالنقل

لفوات ما يدل على التانيث عند حذفهم اول تحذف الاولى لثلاثون المصدرة بدل من ألف التانيث والممدود هو الألف الاولى ويحذف وصف ألف التانيث بانها ممدودة فيه نحو ز باعتبار أنها السبب في حصول المذهب ومن قبيل الاستناد للسبب وقيل الدال على التانيث هو الألف الاولى والثانية من يدة الفرق بين مؤنث أقمل ومؤنث فعلا وان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف التانيث بالمدحقيق لا نحو ز فيه وقبل ههما لفتا تانيث (قوله كعجرا) وهي الفلاة أي الارض الواسعة والجسم الصخري بفتح الزاء كسر هها والعجراوات (قوله لانه تانيث لازم) وانما كان لازما لان ألف التانيث غير مقدرة الانفصال فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التانيث فاتها قدرة الانفصال فلا يقال في جلي حبل ولا في جراهو بل الألف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فانه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تانيث آخر) أي فكانه أنشئت من وفي كلامه هنا مسبق في قوله فكانه جمع من تين فالاول أن يقال العلة الفرعية اللفظية هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة على التانيث فالتا الشواني وفي شرح اللب السديد أن الألف تكون سببا كالنار وزومها للكلمة من حيث أن الكلمة صفت عليها منزلة تانيث آخر فسمان تانيث أحدهما لفظي وهو نفس الألف والثاني معنوي وهو لزومها (قوله مع العلية) أي سواء كانت مفصلة كعجزة وطلسة وحذيفة أو حذيفة كاسامة لان علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية التي منه الصرف وعدمه (قوله وزيادة الألف والتون) من إضافة الصفة للموصوف أي الألف والتون الزائدتان لان العلة هي الألف والتون الزائدتان لان نفس زيادتهما وقوله المضارعين أي المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بانه من الاول قوله لانها في بناء المالح الثاني قوله وانها لا تلحقهما التاء وانما خاص الشبه بألف التانيث الممدودة مع انها مشاهمتان للقصورة أيضا فظهر والمشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الألف والتون محتاجة لعل أخرى معها في منع الصرف وهلا استقلت بالرفع وحدها كالف التانيث • وجوابه أن ألف التانيث مستلزمة لعل أخرى معنوية بخلاف الألف والتون وانما قيد هما بالزيادة احتراز عن غير المزيدتين وقد يكون لفظ واحد مجتمعا لهما كحسان فان أخذ من الحسن صرف وان أخذ من الحسن بفتح الحاء هو القتل يقال حس البرد الجواد أي قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى احترق منع من الصرف وعقان ان أخذ من العفة منع أو من العفوة صرف وحيان ان أخذ من الحياة منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو أدلت من التون الزائدة لا ما كصايل مسمى به أصله اصيلا تصغير أصلا منع من الصرف اعطاء للبذل حكم المبدل منه (قوله كعجرا) وغطفان اسم لقبيلة وأصهان اسم لبلدة من بلاد الحجاز (قوله فان فيه العلية) أي الشخصية ومشاهما العلية الجنسية في نحو رقبان فانه علم جنس لدا به أصغر من الخفساء على قدر الازمة فتنة الظهور ولها ستة أو جل تولد في الأماكن الدنية (قوله فان فيه العلية) لانه علم لبلدة بالشام كمن بعل وهو اسم صنوب وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلية (قوله والتانيث لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ بان تلحقه علامة التانيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تغلب في الوقف هاء كالنار في فاطمة ومن جهة المعنى بان يكون علما لمؤنث (قوله أو معنوي) وهو المسمى بالتانيث المعنوي (قوله لرجل) أو ما لو كان علما لاهم أو فانه يكون من القسم الاول (قوله وهو تانيث معنوي) أي يرجع للمعنى والعلية أيضا غلة معنوية فلم يتحقق

في خط المؤلف (قوله وهو اسم صنم) أي كان لقوم الباشا فقال تعالى أن دعون بعلا ونذرون أحس حبيذا الخالقين أي أتبدون هذا الصنم وتتركون عبادة الله

حينئذ في هذا القسم علمان فرعتان مختلفتان بل العلمان هاتمان جعها للمعنى كما تقدم في حاض  
فأى موجب لمنع الصرف ولا صرف هذا النوع كما صرف حاض مع كونه مثله وأحسن ما أجيب  
به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعاً للمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى  
واكتساب اللفظ الوصف به فرجت هذه اللفظ واسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث  
المعنوى ضعفاً عن التأنيث اللفظي احتج إلى تقوى شبهه فشرط أن يضم اليه واحداً من الأمور  
الاربعة التي ذكرها الشارح ليقوى به ويلحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره المنع من الصرف فإن  
هذه الأمور التي شرط مصاحبة واحد منها له تزيد ثقلاً فإن الحركة أثقل من السكون والجهه أثقل  
من العربية وكون اللفظ للمذكر كثر يستعمل للمؤنث يحصل فيه ثقل باعتبار أن الشيء في غير محله  
يستعمل به وبقي بحث آخر وهو أنه إذا صح اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن  
التأنيث المعنوى يقال حينئذ يصح أيضاً أن يكتسب لفظ حاض التأنيث من معناه فينبع من  
الصرف كزنب فافرق بينهما فتحكم والجواب أن في حاض راعيناً الأصل ولم تلتفت لاكتساب  
اللفظ التأنيث وفي زنب لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح  
فجواب بان هذه حكم تلقى لما مع بعد الوقوع والنزول وليست عللاً باعثة فلا يحتاج فيها الطاب  
المخرج أذ ليست أحكاماً عقلية وإنما هي علل تلقى لاحكام لغوية ونحن في ذلك كله أسرى  
السمع فهو المرجوع إليه أنرا فان العرب صرفت حاضاً ومنعت صرف زنب فتنسب ذلك ونعلل  
الحكم في كل منهما بحسب الامكان (قوله كما ثلثنا) أى تشبيلنا فإما ضرورة تسبيل مع ما بعدها  
عصروا الكلام على حذف مضاف أى متعلق بثلثنا وهو ما مثل به من زنب فإنه زائد على الثلاث  
فالطرف الزائد مقام التلطف بناءً على التأنيث ثم حيث كان الاسم زائداً على الثلاث منع من الصرف  
ولو سمى به رجل كما إذا سميت رجل زنب ومعنى كون التأنيث معنواً في حال نسبه المذكور به أنه  
باعتبار الأصل أى قبل جعله علماً للمذكر منتهى جعل في المؤنث (قوله أو تحرك الوسط) أى يكون  
ليس زائداً على الثلاث بان كان ثلاثياً لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائماً مقام الحرف  
الزائد على الثلاث وذلك كسقر على الجهم (قوله أو الجهم) أى مع كونه غير محرك الوسط (قوله  
وكمحص) علم انحصى على بارة فالجهم هنا مقوية لتأنيث المعنوى فيصير بها غير تأنيث اللفظي  
فان قلت في حص أيضاً الجهم فلم يمنع من الصرف العلمية والجهه فالجواب أن شرط منع الجهمه  
الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أسرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم يعتبر بل اعتبر التأنيث  
وبقي أنهم يجعلون العلمية على معنوية مع أن الذي يوصف بكونه علماً للفظ لا المعنى وأجيب أنه لما  
كان لا معنى لعلمية اللفظ الا لشخص معناه جعلوا العلمية على معنوية (قوله أو الثقل) أى مع كونه  
غير انجهمي فهذا الثقل يلحق بالتأنيث المعنوى باللفظي (قوله فان تحرك شرط من هذه الشروط)  
أى لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح أن يقول كما ثلثنا (قوله وحل) يضم الجهم وسكون الميم (قوله  
قاومت) أى قاومت فكأنه لم يوجد فيه الا على واحدة (قوله نظراً إلى وجود الفرضيتين) أى ولم ينظر  
لفظ شرط تأثيرهما فان السكون لا يغير حكماً أو جبه اجتماع هاتين ثم محل جواز الفرضيتين عالم بصغر  
وتلقاه التام والامنع من الصرف بخونه (قوله بالوجهين) فدعد الأول مصروف والثاني ممنوع  
من الصرف (قوله لم تنفع) البيت من بحر المتسرح وأحرازه مستعملان معقولان مفتعلان مرتين  
وأخر الشطر الأول قوله لم يترها ودعد أول الشطر الثاني إعرابه لم صرف جازم وتنفع مضارع مجزوم  
يلغى وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تنفع وفعل مضارع ومتر مضاف اليه والها مضاف إليه  
ودعد فاعل منون مضارع ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مسبى بالها لم اسم فاعله مجزوم  
يحدث بالالف وأصله تسقى بالالف فلما دخل الجازم حذفه لانه مضارع معقل ودعد بترك التنوين

أو تحرك الوسط كسقر  
أو الجهم كحص أو النقل  
من المسد كإلى المؤنث  
كزيد لآخر أو فان تحلف  
فشرط من هذه الشروط  
جازاً للصرف وعدمه كسند  
ودعد وحل فنصرفه  
نظراً إلى خفة اللفظ وأنها  
قد قاومت احسدى  
الفرضيتين ومن لم يصرفه  
نظراً إلى وجود الفرضيتين  
في الجمله واختلاف في الأولى  
من جافعن سيويه الأولى  
المنع من الصرف وعن أبي  
علي الفارسي الأولى  
الصرف وروى بالوجهين  
قول الشاعر  
لم تنفع بفضل منزهها  
دعد ولم تسق دعد في العلب

(أو العلية ووزن الفعل)  
 وشروط الوزن اختصاصه  
 بالفعل كشمس على الفرس  
 أو افتتاحه بزيادة هي في  
 الفعل أولى لكونها تدل  
 في الفعل ولا تدل في الاسم  
 كصرف المضارع (أ كاجد  
 ويشكر) عشرين لثينا  
 وفوح صلى الله عليه وسلم  
 فان الهمزة والياء لا يدلان  
 في الاسم ولا تدل في الفعل  
 صلى المتكلم والغائب  
 (أو العلية والعدل)  
 التقديرى (كهم) فانه  
 معدول عن حاضر خوف  
 الاتباس بالصيغة (أو  
 العلية والجهة) وشروط الجهة  
 كون علبها

(قوله وهذا كاية عن  
 كونها ليست من بنات  
 الاعيان الخ) أى فالقصود  
 من البيت اللزم ويحتمل  
 أن المقصود منه المدح  
 وذلك لما نقله المحقق عن  
 شيخه السيد من أن المعنى  
 إنما ليست من البدوي حتى  
 يكون لها ذلك بل هي  
 حصريه (قوله وعن) بالباء  
 المثناة كفى قول كعب

ابن زهير

وتأخذ من ليوت الاسد  
 مسكته

يطن عثر غيل دونه غيل  
 (قوله والصولجان) بفتح  
 الصاد واللام المحجب وجهه  
 صوالجة

نائب القاصل وفي العلب جار ومجرور متعلق بنسق والعلب بضم العين جمع علبة وهي اناء من  
 خشب تشرب فيه أعيان العرب كذا في الخليل وفي الصحاح ان علبة محلب من جلدو الجمع علب  
 وعلاب والمعنى ان دعاء هذه ايسر لها فاضل أى زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني  
 وهذا كاية عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب في تلك الاواني  
 من عادة الاعيان فلان من نفسه بحسب العادة في لازمه وهو الشرف فصع كونه كاية لانها انتقال  
 من المزموم الى اللازم والحاصل ان المعنى الحقيقي ليس هو ادا بل المراد لازمه وهو نون علو المنزل  
 والرفعة (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن يعظم من أو زان الفعل بان يكون مختصا به  
 أو غالبا فيه وأولى به أما ما يخص بالاسم أو يغلب فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يعم  
 الصرف (قوله كشم) ومثله خضم عجبتين علم لرجل وعزلوا بالعقيق ونذر الماء من مياه العرب  
 فان هذه كلها أفعال نقلت الى الامة اذهبا لهذا الوزن مختص بالفعل ككسر وعرق ونحو ذلك من  
 الأفعال المضاعفة قال النبل أى شمر فخصص بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل  
 لكونه للتكثير والتعديدهما من خواص الفعل (قوله وشروط الوزن) أى شرط كونه ما زعم  
 العلية من الصرف (قوله لكونها تدل) أى دلت على معنى ولا تدل في الاسم أى دلتا بل  
 قد تدل وقد لا تدل فالاول كالمهمزة في أفضل التفضيل فان بسبب دلت الصيغة على المفصلة نحو  
 أكرم تقول زيدا أكرم منك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في أبيض وأسود (قوله كاجد)  
 علم لم يسم به أحد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد نسمي به قبله جماعة قبل أربعة عشر  
 وقيل خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيقي وتقديرى فان كان هنالك دليل على العدل غير  
 منع الصرف كشمي فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار  
 اذا هي واحد من هذا الصيغ فانه غنى عن الصرف العلية والعدل الحقيقي فان لم يوجد للعدل  
 دليل بل حل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف بان جدا الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه  
 سوى علة واحدة فانه يتدبره العدل وهذا هو العدل التقديرى ومعنى كون العدل علة فرعية أن  
 المعدول فرع عن المعدول عنه (قوله كشم) أى ومعرضا أى بدبه معرلة بدبته فانه معدول عن  
 المعرر معر فالبيان أن معرر المنوع من الصرف منكرة وقد دل على التعيين فعمدة أن تدخل  
 عليه الالف فالتعيين لشمهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالة على التعيين بكونه معدولا عما  
 فيه أ (قوله عن حاضر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم  
 بالصفة لكونها صيغة واحدة فيها فعدلوا عنه الى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فعل بضم الفاء  
 وفتح العين قد كثر فيها العدل الحقيقي كعمر وفسق ظهما معدولا عن غادر وفاسق فان ورد فعل  
 مصر وفا كاد علمنا أنه غير معدول لما أنما تكرر تكب المعدل لكوننا نجسد الاسم ممنوعا من  
 الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ الى المعدل ونضعه تلك العلة حفظا لما ثبت من قاعدة أن المنع  
 من الصرف انما يكون بعينين فرعيتين ومفهوم قولنا في مصر أنه يراد به معين ما لا يرد ذلك فحينئذ  
 يكون منكرة ويصرف في وال التعيين وأدجع أدوهي فعلة من الودوا أصلها ودة فجزت الواو  
 المضمومة وتقل بعد الجسج وسهي به فليس معدولا (قوله والجهة) وهي فرع العربية والمراد به كل  
 ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات  
 منها خروج الكلمة عن أبنية العرب نحو اسمعيل باللام والنون وباراهيم وباريس ومنها مجيئها في  
 كلامهم غير منصرفه نحو بليس اذلو كان عربيا لا تصرف لان العلية وحدها لا تنفع الصرف  
 ومنها نقل الامة ومنها أن الجهم والقاي لا يجتمعا في كلمة عربية فتوجب وجوب علم على دمشق  
 وكحقيق اسم لا تصرف وكذلك الجهم والمصاد كالخص والصولجان والسكاف والجهم كاسكرجة

في اللغة الأعجمية والزائدة على الثلاثة (كأبراهيم) بخلاف فيروز وجام فأنهما من أسماء الإحسان الأعجمية فإن جعلنا  
علمين المذكورين فأنهما يصرفان لفقد الشرط الأول وبخلاف فوح ولوط وشتر (٢١) (قوله اسم فيه تون بعدها راء

الخ) الذي في الأشعوى أن  
من الصلوات تبعية  
الرائد للنون في أول كلمة  
نحو نرجس وتبعية الزاي  
للدال نحو مهندز قال  
يس وقد تبدل زايه  
سينا وقد بدل الميم تبعية  
الزاي للدال بكونه في آخر  
الكلمة فقل قول العشى  
ولاء بعد دال كهندار  
تخريف (قوله متى خلا  
عن: ض حروف الدالقة)  
المناسب حذف بض  
وعبرة الأشعوى ثالثا  
عروة من حروف الدالقة  
وهو حامي أورباي اه  
(قوله واستثن من أسماء  
الخ) أي استثن هؤلاء  
الأربعة من أسماء  
ملائكة السماء المحكوم  
عليها بانها أعجمية ولم  
يذكر هذا الحكم في  
النظم إشارة الى علمه  
وانضاحه (قوله أملاك  
السماء) الإضافة على معنى  
في (قوله ثم مالك) ممنوع  
من الضرف لضرورة  
النظم (قوله نالت الأرب)  
أي المقصود بمجتمعات  
الاخبار والانشاء (قوله  
رضوان) وهو حرف ضرورية

وليس في أصول العرب اسم فيه تون بعدها راء ونحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص  
عليه ابن جنى وغيره أن كل راي في الأصول أو خاسياهما حتى خلا عن بعض حروف الدالقة الستة فهو  
أعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء والميم وبمجموعها ذلك فتم لبس لادخو يوسف من  
حيث أنه أعجمي مع أنه لم يخل بما ذكرنا من العلامة لا يشترط انكسارها (قوله في اللغة الأعجمية) بان  
تستعمله المحمديا ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو إبراهيم أما  
ما استعملته النجم اسم جنس ثم استعملته العرب على ممنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب  
صرفه وعليه جرى الجال بن هشام وذلك نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الإحسان اسم  
جنس للبيد استعملته العرب أول أحواله علما ومن ثم لقب به عيسى رواية نافع لجودة قرائته أما  
ما استعملته النجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فصرف اتفاقا ومثاله فيروز وجام (قوله  
والزائدة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بيا متصرفا به بصرف (قوله كأبراهيم) فيه ست  
ألفاظ إبراهيم إبراهيم إبراهيم إبراهيم بلا ياء مثلاً لها وأسماء الانبياء كلها الأعجمية إلا محمدا  
وصالحا وشعبيا وهوذا وكل أسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الأربعة لفقد الجمة فيها وسوى  
فوح ولوط وشيث فانها وإن كانت أعجمية إلا أنه تختلف فيها شرط المنع من الصرف في الجمة وهو  
الزائدة على ثلاثة أسرف وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلية والجمة سوى  
أربعة فانها عريضة وهي منكروني وكرومك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من  
الصرف للعلية وزيادة الألف والنون وأسماء المشهور مصروفة الأجادى الأولى وجادى  
الثانية ممنوعة من الصرف لالتأنيث المتصورة وشعبان ورمضان للعلية وزيادة الألف  
والنون وصفر ورجب إذا أردبهما معين متعام من الصرف للعلية والعدل الأول معدول عن  
الصفر والثاني عن الرجب فان لم يردبهما معين صرفا فقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل أسماء التبيين العسلا • في جملة لها انتظام وولا  
واستثن منها أو بها استمد • هو دشعيب صالح محمد  
أسمائهم مصروفة ومثلها • لوط وفوح ثم شيث كلها  
وذا لفقد علة في الأول • وفقد شرط مجمة فبن ولى  
واستثن من أسماء أملاك السماء • رضوان ثم مالك المظما  
ومنكروا ثم نكيرا للعرب • أسمائهم منسوبة نالت الأرب  
واحكم لرضوان بمنع الصرف • حكم الجميع وثلاثة أصرف  
لكنه بعللة الزائدة • مع علم وفي السوى بالجمة  
وأصرف لاماء المشهور ما عدا • شعبان ثم رمضان الصاعدا  
كمثل رضوان وفي جادى • لالتأنيث ع المرادا  
ورجب مع صفران عينا • فانتهما الصرف والأوتوا  
والمنع فهما أن للعدل • مع علية غير للفضل

(قوله فيروز وجام) الأول اسم جنس بل هو معروف كالباقين والثاني اسم لما يجبل في قم الدابة  
(قوله لفقد الشرط الأول) وهو استعمله في اللغة الأعجمية علما (قوله وشتر) كذا في نسخة  
وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم جنس بأران أو بديار بكر وفي نسخة بدل وشتر وشيث  
حكم الجميع) أي جميع ما بقي من أفراد المستثنى منه لأجميع ما صاحب في الاستثناء لانه مصروف  
الزيادة) استدراك لدفع ما يتوهم من قوله حكم الجميع من أن منع الصرف في رضوان للعلية والجمة مع أنه فاسد لكونه  
هرسيا (قوله مع علم) أي علية

النظم أو غير مصروف  
ودخله الطي وهو حذف  
الراء الساكن (قوله

(قوله فقد الشرط الثاني) وهو الزيادة على ثلاثة أسرف لان اللغة الاجمية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما تؤثر الهمزة هنا في المنع من الصرف مع سكون الوسط كما أثبتت العلية فيما سبق في منع صرف المؤنث الساكن الوسط لان الهمزة سبب ضعيف اذ هي أمر معنوي فلم تعتبر مع سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة بخلاف أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق في جوار المنع من الصرف وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت الهمزة في حص وماء وجوز مع سكون الوسط فلم تعتبر ههنا والجواب أن اعتبارها في ما سبق تقوية للتأنيث المعنوي والعلية لثلاث بقاوم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية سببا آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في المساعد والجهور على تحتم الصرف (قوله محتم المنع) اقيامه كنه مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط لسكن الاكثر الصرف وبقرينه بينه وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي أقوى من الهمزة لان علامة مقدرة بخلاف الهمزة (تنبيه) قد علمت مما سبق أن ابليس أمم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلية والهمزة وقيل هو عربي مشرق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه بأنه لا نظيره في الامعاء العربية ورد بأنه نظائر في العربية كاحليل واكيل وغيرهما وقيل شبه بالامعاء الالهية فامتنع من الصرف للعلية وشبه الهمزة فانه وان كان مشتقا من الابلاس الا أنه لم يسم به أحد من العرب فصا خاصا عن أطلقه الله عليه فكان أنه دخيل في اسان العرب فهو علم مرئجل (قوله أو الوصف) قال في شرح اللب وهو كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال كل شيء متأخرة عن ذاته (قوله والعدل الحقيقي) قال الرضى ونسب بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف في بحث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدرة التي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدو سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يتحكم طبعه بدوله عن عامر بل كان كما دد (قوله كافر) يضم الهمزة جمع أنثى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمدة بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فاذا اختلفت مرتب زيد ورجل آخر فضاه أحق بالتأنيث من زيد في الذكر لأن الاول قد اعتنى به في التقديم في الذكر قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الرضى معنى آخر في الاصل أشد تأنيثا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل آخر أشد تأنيثا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر ورجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المدكور أو لا فلا يقال جاني زيد وجار آخر ولا أمره أنثى (قوله مقابل آخرين) بالخوصفة آخر ومعنى المقابلة أن أمم مفردة أنثى مؤنثة فهو جمع المؤنث وتكون بفتح الخاء جمع المذكر الذي هو آخر بنفسها واحتز هذا القيد عن آخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين بكسر الخاء فانه مصرف لا انتهاء العدل وذلك لان مفرد آخر هذا أنثى بمعنى آخره مقابلة للاولى ومذكرها أنثى بكسر الخاء مقابل أول كما في قوله تعالى قالت أولاهم فأنرى هذه تذكرة وتوتى وتقى وتجمع والفرق بين أنثى مؤنث آخر بفتح الخاء وأنثى التي بمعنى آخره التي هي مؤنث أنثى بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على الانتهاء كالاول عليه مذكرها فلا ذلك يعطف عليها أمثالها في وصف واحد تقول عندي بغير وآخر وآخر ههنا وعندى فاقه وآخرى وآخرى وهكذا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من معنى في أى الواقعة في قوله تعالى (قوله فانه) أى أنشأ المنوع من الصرف صفة لا يام وقوله معدولة صفة وصفية ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضى أن توصف أيام باسم بفتح الهمزة المفردة لكونه أفعل تفضيل مجردا عن الاضافة وأل

فانها مصرفة فقد الشرط الثاني وقيل الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه والمحرك الوسط محتم المنع والنوع اشائي ما يمنع مع الوصفية وهو ما أنشأنا به بقولنا (أو الوصف والعدل) الحقيقي (كافر) مقابل آخرين من قوله تعالى فعدته من أيام أسرفانه صفة معدولة عن آخر

(قوله في المنع من الصرف مع سكون الوسط الخ) وكذلك الهمزة مع محرك الوسط لاوجب المنع من الصرف كما أثبت التأنيث وجوب منع الصرف مع الصرك لضعفها وقد أفاد ذلك في القول بعد (قوله كما أثبت العلية المناسب بدليل ما بعده (قوله اذ هي أمر معنوي) أى ليس لها علامة لفظة أو مقدرة وليس المراد انها ترجع الى المعنى لانها وصف للفظ يقال لفظ أعجمي (قوله لثلاث بقاوم سكون الخ) أى حتى يسقط اعتبار واحد من العلتين وكاهل يوجب جدالا على واحدة فهذا كله متفق باعتبار الهمزة مقبولة للتأنيث المعنوي

بفتح الحاء فان قياس أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة يجب أن يكون (٦٣) مفردا مذكرا ولو كان موصوفا

مؤنثا أو متنى أو جمعا (أو الوصف وزيادة الألف والوزن كسكران) فان مؤنثه سكرى ولا تسكون الزيادة المانعة مع الصفة الا فى فعلان بالفتح بخلاف الزيادة المانعة مع العلية (أو الوصف ووزن الفعل) وهو أفعل (كاحمر) فان مؤنثه حمراء ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا فى فعل بخلاف الوزن المانع مع العلية ويشترط لتأثير الصفة أمران كونها أصلية فيجب الصرف

(قوله ولكنهم قالوا الخ) أى فقطصر على ما سمع ووجه بأنه معدول وذلك لحوان قال كان صغرى وكبرى من فقا فقهاه حصباء در على أرض من الذهب لعدم السماع لكن أجيب عن هذا التحين بأن محل لزوم الأفراد والتذكير اذا أردنا المقاضلة وأما الدال رد كفى البيت فلا (قوله آخرى) أى فى المفرد المؤنث (قوله وأخرى) أى فى جميع المؤنث (قوله وأخرون) أى فى جميع المذكر (قوله وآخرون) أى فى المتنى (قوله وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول) أى أخذنا من المثال والظاهر أن كلام المصنف جار على القول الأول الذى

فعدل عن ذلك ووصف بأخر جمع أخرى. فان قلت ان آخر وقع صفة لا يام ومقدرة وهو يوم ووصف بأخر بفتح الحاء لا يبرى. فالجواب أن اليوم لما كان محلا ليعقل أجرى مجرى المؤنث فوصف بأخرى ثم وصف جمعه بأخر الذى هو جمعها والافلو كان المفرد آخر لما صرح به على آخر فجمع على آخر دليل على أن المفرد آخرى ثم ما ذكره المصنف من أن آخر معدولة عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن أخريات قال الشنوافى وهو الصحيح لان آخر جمع آخرى وأخرى مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فحق آخرى أن تصح مع الألف والتاء لان ما جمع مذكروهما جمع مؤنثه بالألف والتاء فعدل عن أخريات الى آخر وقيل انها معدولة عن الآخر لانه من باب أفعل التفضيل فاصله أن يقرن بال اذ جمع كالسكرى والكبرى والصغرى والصغير فعدل به بحافيه أل الى المفرد ضمها وأعطى ما لا يعطى غيره الامقرو بآبال (قوله بفتح الحاء) الذى هو أفعل تفضيل أصله آخر جهتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية أفعال للتخفيف وهو فى الأصل معنى أشد تأخر ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن آخر بكسر الحاء فقهاه مقابل أول وليس أفعل تنضيل (قوله فان قياس أفعل التفضيل الخ) تعليل للعديل (قوله ولو كان موصوفا مؤنثا أو متنى أو جمعا) حاصله أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة كزمه التذكير والافراد بكل حال نقول هو أفضل وهى أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل واذا كان معرفا بالألف واللام كزمه مطابقة ما قبله فى الأفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع نقول هو الأفضل وهى الفضلى وهما الأفضلان وهم الأفضلان وهن الفضليات والفضل فكان القياس أن يقال حضرت بامرأة آخر وبنساء آخر ورجال آخر ورجلين آخر ولكنهم قالوا أخرى وأخرون وآخرون قال الله تعالى قد ذكر احداهما الاخرى فعدته من أيام آخر وأخرون اعترفوا بذوقهم فاختران يقومان مقامهما واذنما خص القويون اخرا بالذكر لان فى آخر وزن الفعل وفى أخرى ألف التانيث وهما أوضح من العدل وأما آخران وآخرون فعربان بالجر فلا مدخل لهما فى هذا الباب (قوله فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانه ومشبه ندمان من الندامة فان مؤنثه ندمى لاندما نة أماندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانه فيصرف وأشار المصنف بالمثال الى القسم الذى يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلا نة اما لا مؤنث له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلا نة كرجلان لكثير الرحمة ولبيان نظير اللعبة فمخرج من الصرف على الاصح الحاقه بالعام مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح أنه يصرف الحاقه بالعام مؤنثه على وزن فعلا نة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط أن يمنع صرف فعلا نة أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلا نة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى أو لا مؤنث له فدخل القسم الثانى وهو ما لا مؤنث له أصلا وعلى مقابلة يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثانى وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلية) أى فانها تسكون فى فعلان بالفتح نحو جدان وبالفصح نحو عثمان وبالكسرة كعبران (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان فى أول الفعل زيادة دل على معنى فيه دون الاسم وما زادته لغير معنى ودخل فى قوله ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلا نحو جرحا ومضلا أو على فعلى يضم الفاء كفضلى أو لا مؤنث له كأولعظيم السكره وآذر لعظيم الاتيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يراد به نحو أحمر وأبيض وأفضل فانه لا ينصرف لسكونه على وزن الفعل كما يطر وان لم يكن حال التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بان تكون موضوعة لله فى الوصف ابتداء وان غلبت عليها الامية ومعنى غلبة الامية

هو الاصح لان قول الشارح فيما يأتى والثانى عدم قبوله لانه الخ شامل لما لا مؤنثه كرجل والاعتماد على عموم الشرط أولى من الاعتماد على التخصيص المأخوذ من المثال على أن المثال لا يخص

في قوله هذا قلب صفوان يعني (٦٤) فاس وهذا رجل أربب يعني ذليل ضعيف القلب والثاني عدم قبولها التاء فيجب صرف

أن تصير الصفة غير محتاجة إلى موصوف تتبعه ففهوم سود ممنوع من الصرف لانه في الأصل موضوع لكل نصف بالسواد فيكون هذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار محتصا بالجهة وشبه أرقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات وكذلك أدهم وضع لكل ما فيه دهمة أي سودا ثم اختص بالقييد (قوله صفوان) هو في الأصل اسم العجور الملس وصف به القلب لشدة صلاته وعدم لينه فتسكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان يستعمل في الجمع والمفرد فإذا استعمل في الجمع فهو بالحجارة الملس الواحدة صفوانة وإذا استعمل في المفرد فهو الحجر (قوله أربب) هو في الأصل اسم العجور المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم قبولها) أي الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أي المأخوذ من المادة على الشراب وهي الحادثة عليه بلطائف المرات ورفائق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم ويعني هنا قول بعضهم

وأهبط قلبه • هل لك في المنادمة

فقال كم من عاشق • سفكت في المني دمه

(قوله لقولهم ندمانه) أي في مؤنثه وأما ندمان من الندم فؤنثه ندمى كاسبق وفعله ندم كعلم والاسم نادم (قوله وأرمله) أي لأزواج لها أو فقيرة وأما أرمل وصفان (قوله لهم عام أرمل أي قليل المطر فان مؤنثه رميل فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما خلاف الآخر ناعا أنه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال كما في بدو موري ولتعتذر كفي يحشى فلما دخل الجازم لم يحذف حتى يحدقها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة فحذفها (قوله أصالة) نسيأتى مقابلة في قوله فان كان سرف العلة غير أصلى (قوله في آخر ألف) لو أسقط في مكان آخر وأظهر (قوله هذا) أي القول بان حذف هذه الأحرف نية عن السكون وهو المشهور ومقابلة أمران الأول ما أشار إليه بقوله وذهب سيبويه والثاني قوله من العرب (قوله وذهب سيبويه) هذا مقابل المشهور وقال الشيخ الشنوافي في عزه لسيبويه نظروا فان سيبويه لم يذكره المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا فربما على ما ذهب إليه سيبويه من تقدير الاعراب في الأفعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اه بتصرف (قوله محذوف عند الجازم لابه) قيل انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود وأجيب بان معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة النظر إليها قال أبو حيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع خمسة مقدرة فيها (قوله اذا الجوز) البيت لروبة من بحر الرجز والبحوز فاعل بفعل محذوف بفسره المذكور والشاهد في لارضاها حيث أثبت فيه الألف وقيل ان لا ناقة وأيسر ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضعفة مقدرة على ألف ترضى والواو الحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا غناؤ قال في الصحاح الملقى الود واللاطف الشديد قال أبو يوسف وأسله التلين وقد ملق بالكسر يلق ملقا ورجل ملق يعطى لسانه من الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق • لينة اللبس كس الخرنق

وهو بكسر الخاء المجهمة وكسر التون وولد الارنب (قوله هجوت زبان) البيت من بحر البسيط

ندمان وأرمل لقولهم ندمانه وأرمله (والحذف يكون علامة الجزم نية عن السكون في موضعين) الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) أصالة (وهو كل فعل مضارع في آخره ألف نحو يحشى أو راوي نحو يغزو أو ياء نحو يرى تقول لم يغز ولم يحش ولم يرى) فكل منها جازم ويجزوم وعلامة من حذف آخره فالحذف من يحش الألف والفتحة قبلها دليل عليها لان الفتحة تجانس الألف والمحذوف من يغزو الواو والفتحة قبلها دليل عليها لان الفتحة تجانس الواو والمحذوف من يرى الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء هذا هو المشهور وذهب سيبويه إلى أن الجازم انما يحذف الحركة المقدرة واكتفى بها غملا صارت صورة الهزوم والمرفوع واحدة فرفوا بينهما بحذف حرف العلة تحذف العلة محذوف عند الجازم لابه ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيحذف الصفة المقدرة ولا يحذف حرف العلة فيقول لم يحشى ولم يغزو ولم يرى بأشياء الألف والواو اليا موعلى





في قول الشاعر

أن تقرأ على أمها ويحك • مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرتفعوا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبها لها بما المصدرية كافي قراءة مجاهد أن يتم الرضا فرفع يتم (قوله المعربان فسمان) اعترض بأن فيه اخبارا بالمتى عن الجمع وأحسن ما أجيب به أنه لا ضرر في ذلك حيث كان المتى جمعا في المعنى نحو العرب فرقان مبلون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحت أفراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أي وجودا وعدما يشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أي الاربعة وجودا وعدما يشمل الحذف (قوله فلهذا يعرب بالحركات) أي يجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أي يجنسها (قوله وما جعل عليه) كالأول في قوله تعالى وإن كن أولات جنل فكان فعل ماض والنون اسمها وهي ضمير يعود على المعتلات وأولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كأعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما جالوا أولو على جمع المذكر السالم جالوا أولات على جمع المؤنث وقد أعرز بعض شيوخنا في نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يا من قصوي عاني • وبارق قس المياني

في النصب كسرة نابتة عن فتحة يامعاني

هذا لعمرى عجيب • وفيه قلب الصان

يا مقرد العصر يا من • حوى جميع المعاني

أبدت لغزاجيها • يرزى عقود الجمان

هذا مؤنث جمع • بالحرف نصبه عاني

وأجبت عنه فقات

(قوله إذا اتصل به فون الأناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونبه السهيلي وابن طه وطائفة من القرويين واستدلوا بأن الأعراب قد اسحق في المصارع فلا يعدم الابدع موجب وبقاء موجب دليل على أنه معرب كما كان قبل التون لأنه كان قبل دخول التون ظاهرا وهو معما مقدر في الحروف (قوله وما ألحق به) و يلحق به خمسة ألفاظ الأول والثاني كلا وكثا لكن بشرط أن يضافا الضمير نحو كالا هما وكثا هما فلوا ضيفا ظاهرا أعرابا بالحركات المقدرة على الألف نحو جاء كالا الرجلين وكثا المرأتين وهذه التفرقة هي الضبعة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الألف أضيفا ظاهرا ومضمر الثالث والرابع والخامس اثنان واثنان وثلاث فأن تعرب أعراب المتى أضفها ظاهرا أو مضمر أو لم تضفها اه قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات المحقة بالمتى لاسمي مناة حقيقة فان أطلق عليها ذلك فيمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال الشنواي فأد أنه يقال لها أسماء تنية كما يقال أسماء جمع (قوله جمع المذكر السالم وما ألحق به) ومنه عشرون وأخواته إلى تسعين وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم أنها جوع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون يفتح الراء جمع أرض يسكنونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وبنون أبون وأخون وهنون وفوون لأنها غير أعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم جون لم يتنع لنكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يتنع لان القياس بأباه وجع أب وأخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في ذم فون وفيه قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل جمع عالم ومنه سنون وباه من كل جمع ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثوبه وثوبين ومن الحق يجمع المذكر السالم جوع صفات البازي سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والفاخرون والمعهدون ولا يقاس عليه الأخون

والأفعال (فسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) اثلاث الضمة والفتحة والكسرة وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الألف والواو والياء والنون (قوله يعرب بالحركات) من الأسماء والأفعال (أربعة أشياء) الأول (الاسم المفرد) مذكر كان أو مؤنثا منصرا فكان أو غير منصرف معرفة كان أو منكورة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و الثاني) جمع التكسير كذلك الأماجل منه على جمع المذكر السالم كسنين فانه يعرب بالحروف (و الثالث) جمع المؤنث السالم) وما جعل عليه (و الرابع) الفعل المضارع إذا اتصل به فون الأناث ولم يتأخره فون التوكيد (وضابط هذه) الأشياء (الاربعة) التي تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامته) وفيه يعرب بالحروف) الاربعة (أربعة أشياء أيضا) الأول (المتى) وما ألحق به (و الثاني) جمع المذكر السالم) وما ألحق به

(و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعه) العربية بالحروف: أن المثني يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجوز ينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مخمور من بالز يدين ورأيت الز يدين) فالز يدين في الأول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثني وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن النجمة والياء تنوب عن النجمة في موضعين في التثنية وجمع المذكر السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (وجمع المذكر السالم يرفع بالواو ونحو جاء الز يدون) فالز يدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو (٦٧) تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم

والاسماء الستة (ويجوز ينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها مخمور من بالز يدين ورأيت الز يدين) والاسماء الستة ترفع بالواو ونحو جاء أولك وأخوك وجوك وفوك وهنوك وذو مال فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت بألك يراخاك وجاك وفاك وهناك وذامال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الالف نيابة عن النجمة والالف تنوب عن النجمة في الاسماء الستة خاصة (وتخفض بالياء مخمور من بالينك وأخيلك وجيلك وفيلك وهنيلك وذيلك)

ولا الحكيمة لان اسماء تعالي توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن دولامه ما أصله فوب يفتح الفاء واسكان الواو وزن فعل بفتح الفاء وهو ما عليه سيويه والخليل وذهب القراء الى أن وزنه فصل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي حاب على فاعله كالعاقبة بمعنى خصوصاً منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أحص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصاً على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالاً لثالث تقول جاني الرجال أو أن بدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف فيه فيجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول فلا يجوز بد (قوله حرفاً مخفوف) حال بتأويل متساوياً (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للعرف الذي بعده لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في السكتة علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشابهة الواو في الغنة • قال بعض شيوخنا وظهور لنا أنها لغز طيف لم أسبق فيها أعلم وهو أن يقال لتامعول فصل بين عامله وأعراب عامله ونشر أعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه وبين أعرابه ثم نظم ذلك نظم مطوّل وقد اختصرته فقلت

يا أيها القصوى بين لنا • ما معرب قلنا خلف المعربات  
الفصل بالمعول شرط أي • في حالة الاعراب عند الثقات

(قوله ويجزى بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظماً ونثراً لغير جازم وناسب فقد قرئ سائر نظاهراً بشدداً لظاهراً أصله تنظاً ههنا فادغم التاء في الظاهراً وسأمر خبر مبتدأ محذوف أي أنتم اسأروا في الحديث لا تدخسوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحبوا أي لا تدخسوا ولا تؤمنون وقال الشاعر

أبيت أمري وتيتي تدلكني • وجهك بالعنبر والمسل الذي

بالذال المججمة أي شدد الالف ولا يقاس على هذا من ذلك في الاختيار

• (باب علامات الافعال)

أقرب الوجوه وأسهلها في الاعراب أن يكون باب خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب الخ (قوله تاء التأنيث) من إضافة الدال للمدلول كما يؤخذ من قوله وتدل الخ (قوله الساكنة) أي أصا الفلا بصر تحركها لمعارض كقالت امرأ العزيز وقالتا أينما طامعين وقالتا ما بالنقل وإنما سكنت تاء

فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويقعلان) بالقوقية والتخنية (وتقلون ويقعلان) بالقوقية والتخنية (وتقلعين) بالقوقية لا غير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع في الافعال الخمسة خاصة (ويجوز بحذف النون نحو لم تفعلا ولم يقلعا) بالقوقية والتخنية (ولم تفعلا ولم يقلعا) بالقوقية والتخنية (ولم تفعلي) بالقوقية فهذه مجزومة وعلامة جزمها حذف النون وحذف النون تنوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف النون نحو لم تفعلا ولم يقلعا ولم تفعلي ولم يقلعي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون تنوب عن النجمة في الافعال الخمسة خاصة • (باب علامات الأفعال وأحكامها على التفصيل) •

الآتي في كل واحد منها (علامة الفعل الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو قامت)

وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل (٦٨) الذي لحقته لان الاسم المذكور قد يستعمل في المؤنث وعكسه كزيد لأمه أو هذلول

التأنيث الفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس ثلاثينم نقل الحركة إلى ثقل الفعل (قوله)  
تأنيث فاعل ذلك الفعل أي الاسم الذي أسند إليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند  
وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند أو غير متصرف نحو وليت هند قائمة وسواء  
كانت للفاعل الشخصي كأمثل أو الجنسي نحو نعمت المرأة هند أو المجازي نحو بنيت المدينة مالم  
ياتزم تذكر فاعل ذلك الفعل نحو فعل في التعجب وحيد أو ماعدا وما خلا وليس في الاستثنا ولا ترد  
هذه المذكورات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرة به لا بالعارض (قوله لان الاسم) على المحذوف  
والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكور والمؤنث بهذه التاء مع أن كلامنا الفاعل ممتنع  
الاسترخ قال أبو جيان وطلعت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لان المعنى الذي جات له ليس  
للفعل بل هو في الفاعل وهو التأنيث لكنه لا اتصاله بغيره فعملت الدلالة على التأنيث فيه  
ولان تأنيث الفاعل غير موقوف به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو ربه وصورة  
ولان المؤنث قد يسمى بذكر بالعكس فاحتاجت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوسيلة الفعل  
بالتاء ليعلم تأنيث الفاعل أو مجرى مجراه من أول وهله نحو ظهرت الجنب وكانت الربعة حائضا  
وهذا الفرق بين المذكور والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الناس فلا يوجد ذلك في لسان  
الفرس ولا لسان الترك بل المذكور والمؤنث في ذلك سواء يتكلمون على العبراني من غير دلالة  
لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتد به من التدكير في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال  
هذاري فإشار بلفظ المذكور لانه حتى قول إبراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكور  
والمؤنث فحكى قوله هل لغته اه ولا يخفى أن سبنا إبراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعد  
مفارقة قمرودنو القصص كانت قبل مفارقتها وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فيلزم (قوله أن يفتح آخوه)  
أي يبنى على الفتح لفظا كضرب أو تقدرا كدلو قوله التحفيف على لكون البناء على خصوص  
الفتحة وأما على لسانه على الحركة فقد تقدم في كلامه (قوله ودرج) بدال فراء مهملةين فباء واحدة  
فيم فرس الشارح يعني لان بعد صوبه في التصاح در تحت الجماعة لانه كرها خضعت وطاوعته  
وكذلك درج الرجل اذا طأ طأ رأسه وبسط ظهره (قوله مالم يتصل به الخ) مر بيط بقوله وحكمه  
ان يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان أسند لظاهرا أو اتصل به ضمير نصب نحو ضربت وضربنا  
أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربت فانه لا يسكن في هذه الأحوال لعدم توالي أربع متحركات  
الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أنه يبنى على السكون وهو قول من جرح ذهب إليه بعض ويحتمل  
أنه يسكن التحفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يفتح كلام المصنف بقوله بعد  
فانه يضم للمناسبة (قوله كراهة توالي الخ) أي لفظا نحو ضربت أو تقدرا نحو ضربت وقلت اذا الأصل  
سيرت وقلت قلب كل من الواو والياء ألفا تحركه وانفتاح ما قبله ثم حذف كل منهما للتخلص من  
التقاء الساكنين ثم اجعلت الضمة في فاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة في سين مرت  
دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت أو كرمت فعلة سكنه اسماء على تسكين الاسترخي  
جميع الأفعال الماضية طرد الباب (قوله فيها هو كالسكامة الواحدة) أي انهم يكرهون توالي  
أربع متحركات في كلمة واحدة أو فيها هو عنزتها وهو الفعل مع فاعله لانها شدة تلازم بينهما  
صارا كالسكامة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليسا كالسكامة الواحدة اذ لا تلازم بينهما  
ولذلك سكتت بضمب اذا أسند للفاعل في ضرب بنا وقت في اتصاله مع المفعول في ضرب بنا زيد  
واعترض يا محمد أربع متحركات في السكامة كشجرة وبقرة وأجيب بأن تاء التأنيث بحر كنهاني  
نية الانفصال لانها زائدة على أصل الكلمة لتأنيث فليس الفعل معها كالسكامة الواحدة (قوله)

فيحتاج فعل المؤنث الى  
القيمين بالتاء (وحكمه أن  
يفتح آخر التحفيف سواء  
كان ثلاثيا نحو ضرب  
وهرب (أو رباعيا نحو  
دسرج) ودرج (أو تجاسيا  
نحو انطلق) واضمح (أو  
بداسيا نحو استخرج)  
واستعظم (مالم يتصل به  
ضمير رفع متحرك فانه  
يسكن) كراهة توالي  
أربع متحركات فيها هو  
كالسكامة الواحدة ولا  
فرق في الضمير المتحرك  
بين أن يكون للمتكلم  
وحده أو للمعظم نفسه أو  
المخاطب أو المخاطبة أو  
مثنيهما أو مجموعيهما  
(قوله أي الاسم الذي  
أسند إليه الخ) أي فهو  
مجاز من اطلاق التماس  
وارادة العام (قوله نائب  
الفاعل) أي ونحوه كاسم  
كان (قوله مالم ياتزم  
تذكر فاعل ذلك الفعل)  
لعل الأولى مالم ياتزم تذكر  
فعل ذلك الفاعل أي عدم  
الاتبان فيه بالتاء والا  
فالفاعل في بعض تلك  
الامور قد يكون مؤنثا نحو  
حبذا هند على القول بأن  
حبذا ابتسامها فاعل وهند  
فاعل كذا قيل وقد يقال  
المراد بسذكر الفاعل  
عدم الدلالة على تأنيثه  
بحيث لا تلحق التاء بالفعل  
وان كان مؤنثا (قوله)

فليس الفعل معها (المصواب فليس الاسم معها

(نحو ضربت) بفتح التاء (وضربنا) بالسكون الموحدة (وضربت) بفتح التاء (وضربت) بكسر التاء (وضربنا وضربنا وضربنا) وضربنا (و) مالم يتصل به (واوجاعة الذكور فانه يضم للمناسبة الواو) (نحو ضروا) (٦٩) وأما نحو غزوا وهو اضعف الزاي والميم فأصله غزروا

ورموا استقلت الضمة على الواو والياء غذفت فالتقى سا كان غحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الواو والياء مفتوحا على حاله (وعلامه) الفعل المضارع أن يقبل لم نحو يضرب لم يسمع (وحكمه أن يكون معربا) رفعا ونصبا وخبريا (مالم يتصل بهون النسوة) فانه يبنى على السكون (نحو يضربن) جملا على ضربين لأن المضارع فسرع الماضي (و) مالم يسموه (نون التوكيد

قوله) وسكت عن حكم ما إذا اتصل به (الخ) أي لم يذكره بخصوصه ولا فوه داخل في عموم قوله وحكمه ان يفتح آخره (الخ) قوله بالدهنا) علو نقصر لكن يتعين الثاني هنا لاجل الوزن وهو موضع بيلا دغم وقوله خفافا جمع خفيف صفة مشبهة وقوله عابهم جمع عيبه وهو ما يجعل فيه الثياب وقوله من دارين موضع يؤتى منه بالطيب وقوله الحقايب جمع حقبة وهي وعاء يجعل فيها الرجل زاده ثم ان كان المراد من العياب والحقايب احدا فلا حذف وان كان المراد

نحو ضربت) هذه الامثلة على ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم الخ (قوله فانه يضم) يحتمل أنه يبنى على الضم وهو قول قليل وهو الراجح أنه يضم للمناسبة كما قال المصنف ففتح البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما إذا اتصل به ألف اثنين نحو ضربا فقبل ان الفتح الموجودة قصة المناسبة وقصة البناء مقدرة والراجح ان الفتح الموجودة قصة البناء أغنت عن قصة المناسبة (قوله وأما نحو غزوا (الخ) جواب سؤال مقدر نسأله قوله فانه يضم ومحصل السؤال أنه قد فتح الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا (الخ) ومحصل الجواب أنه لم يفتح من القاعدة لأن المراد يضم ما قبل الواو لفظا أو تقديرًا في نحو غزوا وما قبل الواو ضم تقديرًا فشكل من المثالين معنى على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فأصله غزروا) (واو) في الاو لا م السكينة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل (قوله غحذفت) أي الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا فالتقى سا كان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهي المشابهة بمعنى بذلك لأنه أشبه الاسم في الإجماع والتخصيص وقوله لام الابتداء جريانه على حركات اسم الفاعل وسكانه لوله الشبه أعرب دون بقية الأفعال ورد هذا ابن مالك بان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي أما الاول والثاني فأنك اذا قلت ذهب زيد ففتحتم قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد فقدت تخصص وأما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع الماضي جوابا للوال وما لا رابع فليس محظور ولو سلم الماضي أيضا جري على الاسم ففرح وأشرف هو أشرف غلبا وجلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المتقضى لأعربا هو وارد المعاني المختلفة عليه كالاسم في تحولات كل السجل وتثرب السجل كما تقدم قالوهذا أولى من قولهم انما أعرب لمشابهة للاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن علامة أي علامة المضارع التي يتميز بها عن الماضي والامر يقول لم وانما أثرها على غير هامن العلامات لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا في تفسير معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله ون النسوة) قال ابن هشام التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضمرا كانت كقولهم

يمرون بالدهنا خفافا عابهم • ويرجع من دارين يجر الحقايب

أو علامة كقولهم • بعضن السيلط أقارب • وقال وقد يجاب بانها فيه ما فون الانات استعيرت لجمع الذكور وحيد فللمراد بنون النسوة فون الانات الموضوعه لهن وان استعملت في غيرها مجاز (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حيث ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا اتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء لماعلمت أن أعربا ليس بطريق الاصلة (قوله لان المضارع الخ) علة لجل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضي زيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف خلاخ يزيد ان صلة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبقه هذا التعليل ابن مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضي أن الماضي انما يبنى لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون أولا فان كان تعليلنا لخصوص البناء على السكون ففيه يحتاج اليه لأنه جاء على الاصل فلا يعمل على أنالوسلنا أنه يعمل فلا يتأتى هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما ذهبتم فكان الاولى له

من كل غير ما يريد بالاسم كما هو مقتضى التفسير السابق في البيت احتياكا (قوله بعضن السيلط أقارب) فالتون علامة الجمع وأقارب فاعل فيكون جاريا على لغة أكلوني البراءة والسيلط هو الزيت وكل دهن يخدم من حبنا كفي القمار ومن

فانه يكون مبنيا على الفتح) لنقل (٧٠) التركيب ولا فرق في ذلك بين التثنية والخليفة (مخولة سجن وليكونا) فان لم يتأثره كان

حذف هذا التعليل وعلى البناء بضعف الشبه كالقلا وما وقد ذهب جمع منهم ابن درستو وبه السهلي وابن طلبة الى اعراب المضارع مع فون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة بناء تركبه مع النون المدكورة تركب خمسة عشر وامتزاجها قال الرضي فان قيل لما امتزجها فلا عبرت الكلمة على ما قبل النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتونين على ما قبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع يحفظ على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل خصوصاً والنون من خواص الافعال فضعفت مشابقتها للاسم (قوله فان لم يتأثره) أي في اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أوفى التقدير بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك لانتفاعه بالبناء وهو تركبه مع النون تركب خمسة عشر ومقابل الاصح أنه معرب مطلقاً أي بآثرته النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بناءه مطلقاً ونقله الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصل به النون مطلقاً لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك (قوله نحو تسليون) وتسلوان وتسلين فان هذه الامثلة صفة فوعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وأعراب الفعل مع فون التوكيد هنالما لم يتأثره اذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة في الاول والثاني في الثاني وبما انحطاطه في الثالث (قوله ولا تتبعان فامارتين) هذان المثالان فيهما الفعل معرب لفظاً أيضاً لان النون لم يتأثره في الاول الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثاني فصلت فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضاً وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدلن فانه معرب مجزوم بلا نهاية وعلمانه حرمه حذف النون وقد فصل بين الفعل وفون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لاتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة (قوله أن قبل) مدخول أن في تأويل مصدر خبر علامة أي وعلامة الامر قبول الخ (قوله وأن بدل) عطف على أن قبل أي والذالة فهو تأويل مصدر أو أخذ منه أن علامة فصل الامر مركبة من أمرين فني اتقيا أو واحد منهما ما ليس فصل أمر كما أشار الى ذلك المصنف ثم معنى دلالة على الطلب أن يكون الفعل موضوعاً لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لا بد أن تكون الذالة بنفس الصيغة فوضعت فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لنفقد ذر سعة فان الذالة على الطلب هنا مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الاسم) أي ولم يتأثره فون توكيد ولم يتصل به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان بآثرته فون التوكيد بني على الفتح نحو اضربن واخرين وان لحقه واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء مخاطبة فانه يبني على الحذف كما صرح به (قوله أو يبني على حذف الآخر) ان كان فعل الاسم (قوله ما يتصل به فون النسوة) ولم يتأثره فون التوكيد فان اتصلت به فون النسوة بني على السكون كالصحيح نحو اغزون واخشين وارمين أو بآثرته فون التوكيد فانه يبني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله أيضاً ما لم يكن من الافعال الخمسة والابني على حذف النون نحو اغزوا وارموا ونحو ذلك (قوله وارم) مبني على حذف الياء من هذا القيل قولك للمفرد المذكر أكرم الله ل الشيء أي كن والياله بق الشيء أي سنه ومع الشيء أي احفظه ود زيدا أي ادفع دية له ومعني عبد الحبر فلهذا الافعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف ما وافقها من الغز (قوله واخر اصاله) فان لم تكن هذه الحروف أو آخر اصاله بان كانت بدلاً من حمزة نحو اكرموا بكسر الهاء وتوقع الرجاز حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال المعارض وتزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصل وجاز ترك بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصور لانه لا يشمل أمر جمع المؤنث فانه مبني على السكون صحيحاً كما ضربن أو معتلاً كما غزون ومضارعها نحو

مضارعها على الاصح نحو تسليون ولا تتبعان فاما ترين بنشد يدان فبهن (وعلمانه الامر أن يقبل ياء المخاطبة وان بدل على الطلب نحو قومي) فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر شخصه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع هو يقومين (وحكمه ان يبني على السكون ان كان صحيح الاسم) وهو ما ليس آخره ألفا أو واو أو ياء (نحو اضرب أو يبني على حذف الآخر) أصالة (ان كان معتل الاسم) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء (نحو اخش واغزوا رم) فآخش مبني على حذف الالف واغز مبني على حذف الواو وارم مبني على حذف الياء وهذه الالف الثلاثة وان اختلفت في الافعال الخمسة فانها ليست آخراً أصالة (أو يبني على حذف النون ان كان مسنداً لالف اثنين نحو اضربا أو واو جمع نحو اضربوا أو ياء مخاطبة نحو اضرب) وضابط ذلك أن الامر يبني على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه يجزم بالسكون فالامر مبني على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف آخره فالامر مبني على

(المرفوعات) من الأسماء  
(سبعة) الأول (الفاعل)  
(و) الثاني (تائبه و)  
الثالث والرابع (المبتدأ  
وخبره و) الخامس (اسم  
كان وأخواتها و) السادس  
(خبران وأخواتها و)  
السابع (تابع المرفوعات  
وهو أربعة أشياء) نت  
وتوكيد وعطف وبطل  
قدم الفاعل لأنه أصل  
المرفوعات ثم تائبه لأنه  
بجمله عند حذفه ثم المبتدأ  
وخبره لأن المبتدأ أخفض  
منه فيكون مسنداً إليه  
والخبر مسند من اسم كان  
وأخواتها لأنه مسنداً في  
الاصل ثم خبران وأخواتها  
لأنه خبر في الأصل ثم التابع  
لأنه متأخر عن المتنوع  
وإذا اجتمعت التوابع  
فقدم التمتع ثم التوكيد ثم  
البدل ثم البيان ثم النسق  
(ولها أبواب) تدكر فيها  
(الباب الأول باب الفاعل

(قوله جاز التذكير والتأنيث  
كأنا) لكن الأولى حيث  
مر إمام القاعدة (قوله التي  
هي أصل الجملة الأسمية)  
أي فيما إذا كان المسند  
إليه مفعلاً كإني الحمد لله  
وهذا التعليل كالتعليل  
التي بعده لأن نتيج الآلة  
أصل بالنسبة للمبتدأ  
لأن النسبة لبقية المرفوعات  
الآن يقال إن أصله  
بالنسبة لتغير المبتدأ أمر  
محقق كما هو محط الدرس

يضرين و يغزون ليس يجوز ما بالسكون بل مبنى عليه ولا يشعل الأمر المؤكد بالتونق فانه مبنى على  
الفتح ومضارع ليس يجوز ما بالفتح بل مبنى عليه فالأولى أن يقال في الضابط الأمر مبنى على  
ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم (قوله باب) بالتونق يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف  
ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لأنه نكرة ولا يجوز إلا ابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في  
بعض النسخ ونصها بالمرفوعات بالواو هي هنا استثنائية لعدم ما تعطف عليه (قوله المرفوعات)  
جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو مسقط لذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التانيث كما  
تقدم نحو جبال وأسمان وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة وصف للمؤنث أي كلمة  
مرفوعة فانه وإن جمع هذا الجسم أيضاً إلا أنه يمنع منه الاختصار بقوله سبعة فإن العدد قد كرم  
المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقبيل سبع ثابتاً التاء في العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن  
العدد يؤنث مع المذكور كما قالوا النكن قال بعض شيوخنا انه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل  
حذف التاء من عدد المؤنث وأثبتنا في عدد المذكور أن كان المعدوم ذكر أو غير العدد ما إذا لم يذكر  
أصلاً أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجزوات لأن  
المرفوع عده كالفاعل والمبتدأ والخبر والبراق محمولة عليها والمنصوب في الأصل فضله لكن يشبه  
بها بعض العهد كما سمعنا وخبر كان وأخواتها خبر ما ولا والمجزوات في الأصل منصوب المحل (قوله اسم  
كان وأخواتها) أراد بالآخوات ما وافق في دخول في أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولا لأن  
وإن المشبهات بليس ودخل في أخوات أن خبر النافاة الجنس لكن يبعد هذا قوله في أخوات  
كان وهي ثلاثة عشر فعلا في أخوات أن وهي ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار أن أكثره لا أنهر  
وأطلق لفظ الأخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه الظاهر في العمل بالأخوات  
لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ الدال على التشبه به وهو الأخوات على التشبه  
وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشياء) هي الحقيقة خمسة فإن العطف خمسة فسمان عطف بيان  
وعطف نسق (قوله لأنه أصل المرفوعات) وذلك لأن الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الأسمية  
ولأن عامله قوي بخلاف المبتدأ ولأنه أشد في باب الرتبة حيث لا يجوز حذفه إلا ببدل من مسده  
ولأن رفعه لا يفسخ بالترادف بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه ما على ما هو الأصل  
في المسند إليه وهو التقدمة بخلاف الفاعل ولا يهكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف  
الفاعل فإن حكمه واحد ليس إلا وقيل إن كلاً أصل وهذا خلاف لأطال حيث (قوله لأن المبتدأ  
فاعل معنى) لا يشمل كلامه المبتدأ الذي له فاعل يعني عن الخبر نحو أأفانم الزيدان وقد يجاب بأن  
المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسند إليه الخبر ما حقيقة أو حكاه هذا مسند إليه  
حكاً (قوله لأنه مبتدأ في الأصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول التامع بحيث لو أزيل  
الناسخ لأعرب مبتدأ بهذا التقرير يندفع ما عساه أن يقال إن اسم كان وأخواتها أقرب  
للفاعلية من المبتدأ ومن ثم سماه سيويه فاعلاً فكان الأولى تقدمه على المبتدأ (قوله وإذا اجتمعت  
الخ) في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالتمتع ثم عطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم  
بالنسق اه وهذا معنى النظم المشهور

ان التوابع ان جاءت باجمعا • ومرت تحوي من الترتيب ما نقلا

فانعت وبينوا وكيدوا ليدل وجئ • بالعطف بالحرف نحو العلم والعلماء

فإن المصنف عطف المشهور ومثال اجتماعهما مرت بأنيك المكرم محمد نفسه ورجل صالح  
ورجل آخر وانما قدم التثنية لأنه مذكور من متبوعه ثم عطف البيان لأنه جار مجرأ ثم التوكيد لأنه  
شبه عطف البيان في بيانه مجرى التمتع ثم البدل لأنه تابع كالتابع لكونه كالمتقدم ثم عطف

وهو الاسم الصريح أو المؤول (٧٢) (المستداليه فعل) مستد أو لازم (أوشبهه) وهواسم الفاعل وأمثله المبالغه والصفة

المشبهة واسم التفضيل  
(مقدم) أى الفعل أوشبهه  
(عليه) أى على الفاعل  
(على جهته قيامه به أو  
وقوعه منه فالأول)

النسق لأنه تابع بواسطة (قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريفه بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة  
فهو من أوجد الفعل (قوله المستد) بالرفع صفة للأسم وهواسم مفعول فالرفع بعده نائب فاعل  
قال الناصر الطيلاوى أى الذى نسب اليه وربط به فعل باعتباره مدلوله فسط ما قيل لا يخلو من  
أن راد به الفعل الاصطلاحي وألحقه فى النى هو المصدر لاجازة أن راد الأول لأنه غير قائم بالفعل  
كما أنه غير قائم بالفعل والحقيقى لاحتجاجه إلى قوله أوشبهه اه بتغيير قائم لا بد من تقييد  
الاستناد بالأصالة فخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما لخرج الناقص نحو كان  
وأخواتها فان ما يستند اليها لا يسمى فاعلا عند الجهور وظاهر إطلاق المصنف أنه لا فرق فى الفعل  
بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح سيديو به وأورد على المصنف أن التعريف غير  
مانع لأنه يدخل فيه نائب الفاعل فان فى قولك ضرب زيد استناد الضرب الذى هو مصدر المبني  
للمجهول أى كونه مضربا لأن بدقائه معنى قائم به والجواب أن راد الاستناد بحسب الأصالة  
والاستناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من التعريف اتصال معنى  
المعروف وهو الفاعل لفظ الظالم ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه أهم خصوصا وقد جوز  
المتقدمون من المناطقة التعريف به (قوله مستد) صفة فعل مرفوعة مفعولة على أيا  
المذكورة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله متعدى استعملت الصفة على الأياء  
فحذفت الصفة فالتى ما كان الدالوا لتسوية الحذف إلى لا لتقاء الساكنين فصارت متعدى والفعل  
المتعدى هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد وعمر أو لازم عكسه (قوله أوشبهه) أى الفعل  
أى ما يشبهه فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل فى الذات التى  
قام بها ذلك المصدر كضارب فاه مشتق من الضرب الذى هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها  
لفظ ضارب فضاء ذات قام بها الضرب (قوله وأمثله المبالغه) جمع مثال ومثال الشئ ما كان على  
صورته بحيث هذه الصيغة بها أنما مثال لكل ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه  
من ضرب أب أو كال وشرب وشو ذلك واضافتها إليها لانه باعتبار أنها مفعولة لها فهو من إضافة  
الدال للمدلول ومعنى المبالغه التكررة ومثال المبالغه عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل  
التالى إلى صيغة فعال أو مفعال أو فاعل أو فعلى قصد الالغاء والتكثير (قوله والصفة  
المشبهة) أى باسم الفاعل وهى ما أخذت من فعل لازم لمن تابس بذلك الفعل على معنى ثبوته  
واستمراره كحسن مثلا مأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم  
التفضيل) وهوا أخذ من فعل ثلاثى متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب  
وبنى على المصنف من أفردا ما أشبه الفعل المصدر نحو ولوا لدفع الله الناس واسم المصدر نحو قول  
عائشة رضى الله تعالى عنها من قبله الرجل امرأته الوضوء فلفظ الحلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل  
باسم المصدر الذى هو قبله وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو  
هيهات هيهات لما تعدون فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية توكيد لفظى وما تعدون فاعل واللام  
صلة ومنه قوله فهيهات هيهات العقبى ومن به هيهات خلى بالعقبى نواصله  
الجار والمجرور نحو فى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فيها فاعلا ومنه فى الله  
شئ ويصح فى الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ أو ما قبله من الجار والمجرور أو الظرف خبرا  
(قوله أى على الفاعل) قال الناصر الطيلاوى الحسن عود الضمير على الاسم لأنه المحدث عنه  
ولان عوده على الفاعل يلزم منه تثبيت الضمير هذا وهى ابن الحاجب فى شرح الفصل  
وجاءة أنه لا احتياج إلى هذا القيد أى قوله مقدم عليه أى لأن زيد فى قولك زيد قائم يلزم

(قوله وهو الاسم المشتق  
الخ) هذا تعريف لاسم  
الفاعل بالاسم الذى جعل  
ضربه (قوله ما كان على  
صورته) ضمير كان يعود  
لشئ فالصفة أو الصفة  
سرت على غير من هـ  
(قوله بحيث هذه الصيغة  
بها أنما الخ) تم أنه أطلق  
أمثلة المبالغة على كل  
ما وازن الصيغة الخفية  
وتعريف الحشى لها بما ذكره  
مبنى على هذا الإطلاق كما  
هو الظاهر (قوله ثلاثى)  
أى ثلاثى الأصول لارباعى  
الأصول مثلا ثم بذلك  
يصدر بالزيد والمجرد فذلك  
احتاج لقوله مجرد (قوله  
قابل للتفاوت) فلا يشق  
أفضل التفضيل من مادة  
الموت لأنه لا يقبل التفاوت  
(قوله لأنه المحدث عنه  
الخ) أى وسلا يلزم عليه  
البرور (قوله لأن زيدى  
قولك زيد قائم الخ) أى فهو  
خارج بقوله فعل أوشبهه  
فان هذا قد أسند إليه جملة  
لكن بى أنه يقال ان  
القيد المذكور يحتاج إليه  
لاخراج المبتدأ فى نحو قولك  
زيد قائم فان زيد قد أسند

إليه شبه الفعل فلا يخرج الأبقوله مقدم عليه لا بقوله فعل أوشبهه وأجاب مم بان المبادر من قوله  
المستداليه فعل أوشبهه ما يكون المستداليه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المستداليه اسم الفاعل مع الضمير



إليه قام بل أسند قام إلى غير نفسه وهو وضربه مسند إلى زيد لأنه أتى أن الضمير هو عين زيد  
 قومه وروده فقيد به وليس يوارد اه كلامه وأما جعل زيد علامة مسند على قام فهو طريقة  
 السكوفين وهي مرجوحة فلا يلتزمها وأما قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأخذ فاعل  
 فعل محذوف يفهمه المذكور أي وإن استجارك أحد الخ وبشرى قوله تعالى أشرهم ودوننا يجوز  
 كونه فاعلا محذوف ويجوز كونه متداولا والاول أرجح كارجح الثاني في قوله تعالى أنتم تخلقونه (قوله  
 وهو أسناد الفعل إلى الفاعل) أي أسناد مذكول الفعل الذي هو المحدث إلى ذات الفاعل (قوله فإن  
 العلم قائم زيد) أي باعتبار أنه كيفية نفسانية يوحدها المولى فيه أمان نظرا إلى العلم باعتبار  
 تحصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال النص  
 مات زيد (قوله أي أحدثه) فيكون مسندا إليه حقيقة لأنه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن  
 الفعل يستحق حقيقة للعبد باعتبار كونه أكسبه وإن كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه  
 (قوله وعلم من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمه تكرار المثال (قوله حقيقة) أي لغة واصطلاحا  
 لا اصطلاحا فقط (قوله وبجازا) أي لغة وإن كان حقيقة اصطلاحا لأن الفاعل اصطلاحا من قام به  
 الفعل سواء أوجده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشروط عمله أن يعقد على وصف كالمثال  
 المذكور أو استفهام نحو أفاض زيد أو نفي فهو مضارب زيد أو نداء نحو يا طالع عجبا أو على مبتدأ  
 محذوف يضارب بكرا فإن كلام طالع مضارب فيه ضمير مستمر فرع على أنه فاعل وهذه الشروط  
 تجري في أمثلة المبالغة (قوله أضرب زيد) الهمزة للاستفهام وضارب مبتدأ وزيد فاعل مسند  
 الخبر (قوله حسن وجهه) بشون حسن ورفيع وجهه على أنه فاعل له (قوله مارأيت رجلا أحسن  
 في عينه السكحل منه في عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة السكحل وقد أوردت بالتأليف  
 وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة أنسكرة مسبوقه بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر  
 المرفوع وهو السكحل في المثال هنا أجنبيا لا حسبيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن  
 يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين  
 أولهما الاسم الموصوف وأما بينهما ذلك الاسم الظاهر كالإشارة المذكورة مثله ما جاء رجل أقيع  
 في وجهه الوجهه عناني وجهه زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن وأعراب المثال ما نافية ورايت  
 رجلا فاعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور وحال من السكحل مقدم عليه  
 والسكحل فاعل أحسن ومنه جار ومجرور ومتعلق بأحسن والضمير عائدا على السكحل وهو المفضل  
 عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهماء منه والتقدير مارأيت رجلا أحسن السكحل  
 حال كونه في عينه منه أي السكحل حال كونه في عين زيد (قوله أولم يكفهم) الهمزة في مثل هذا  
 التركيب إما مقدمة من الأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لأن حرف الاستفهام  
 له الصدارة أو دأخله على مقدروا الواو عاطفة عليه وتقديره هنا أطلبون أن يغير القرآن ولم يكفهم  
 أنا أنزلنا وأصل أنا أنافان حرف فكيبدو نصب ونا أمها فخذت إحدى التوان الثلاث الخفة  
 وأدغم الاستحسان ففصل أنا ومن أمثلة الفاعل المؤول قوله تعالى ألم يأت الذين آمنوا أن تخشع  
 قلوبهم لذكر الله وقول القائل

يسر المرء مذهب الليالي • وكان ذهابا من له ذهابا

وأعرف المصادر التي يسند الفعل بعدها بمصدر المجهلة أيضا بالموصولات الحرفية خمسة اتفاقا  
 وستة بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفا وقد نظمت الجميع بقولي  
 موصول الأعراف أن وأن وبكى وما • والذلوليست أنت قلته لما  
 (قوله على فحين) أي يستعمل عليهما من قبيل اشتهال السكلى على نثرانيته (قوله ظاهر) المراد به

وهو أسناد الفعل إلى  
 الفاعل على جهة قيامه به  
 (نحو علم زيد) فإن العلم قائم  
 زيد أي متلبس به (والثاني)  
 وهو أسناد الفعل إلى  
 الفاعل على جهة وقوعه  
 منه (نحو قام زيد) فإن  
 القيام وقع من زيد أي  
 أحدثه وعلم من هذين  
 المثالين أن أسناد الفعل  
 إلى الفاعل يكون حقيقة  
 كالمثال الثاني وبجازا  
 كالمثال الأول ومثال اسم  
 الفاعل مختلف ألوانه  
 ومثال ما يفيد المبالغة  
 أضرب زيد ومثال الصفة  
 المشبهة حسن وجهه ومثال  
 اسم التفضيل مارأيت رجلا  
 أحسن في عينه السكحل  
 منه في عين زيد ومثال  
 الاسم المؤول أولم يكفهم  
 أنا أنزلنا أي أنزلنا (وهو)  
 أي الفاعل (على قسمين)  
 ظاهر ومضمر

فاظاها (أقسام) ثمانية (الأول الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) فجاء فعل ماضٍ رُفِعَ بفاعل (والثاني مثنى المذكر نحو جاء الزيدان) فالزيدان (٧٤) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف (والثالث جمع المذكر السالم) رفع السالم صفة

ماعد المضمر فيشعل المبهم نحو جاء هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام ثمانية) لانه امام مفرد أو مثنى أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها الماخذ كـ أو مؤنث وتز يدهذه الاقسام بزيادة الاعتبار كككون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضي والمضارع رفع الظاهر ماعد أفعال في التعجب وخلو وعد وحاشا في الاستثنا فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضمير المستتر فيها وجوب ما يستق من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا أو ماضيا لا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها ههنا من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا واريد على تثنية العلم وجهه ومحصل الاراد أن العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متماثلان قيل لا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد الخلل والجهة ههنا نفك (قوله قالت) أي في الجواب ومحصله أن العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التي هي الشخص ويصير من قبيل النكرة فيسدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونقش هذا الجواب بأن الوحدة المعنية زالت بالتكثير وبقي الوحدة الشائعة في حال التكثير والوحدة مطلقة تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول آل عليه) ما ذكره من جواز دخول آل عليه هو المشهور ومقابلها ما حكاه الريسع أن منهم من لا يدخله عليه ويقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله والمراد بتعريف العلمية التحيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو مادل على مستحكم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع فنخرج مادل على ما ذكرنا لا بالوضع نحو زيد يديقوم اذا كان المستحكم اسمه زيد ونحو قولك لئلي اسمه زيدان يديقعل كذا وقولك زيد الفاسن يديقعل كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبق بتقدم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أي شخص بوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتزيل المعدوم منزلة الموجود (قوله اكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المستحكم وجهه مذكرا أو مؤنثا وقد تستعمل في المستحكم المعظم بنفسه الخطاب بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة تباركها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قصد بسكون الميم لأجل أن تكون لفظه نافعا لا بخلاف ما اذا فصح الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل تأجيروا ونحو الطف بنا وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

ما يصح

لرفع والتصب ويرى ما صلح كاعرف بنا فانا نلنا المنع (قوله اكرمنا) زيدت الميم ههنا لئلا يتبين بالمقدّر مخاطب عند اشباع الفتحة للإطلاق (قوله اكرمنا) قال بعض الصرفيين انما شددوا فون ضرين لان أصله ضربين بالتخفيف فاريد أن يكون ما قبل النون سا كالتكون مطردا يجمع فونات النساء فيسكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي ناء الخطابية لانه لو سكت لاحتمال ما كان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تخفى اذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الاسرى لاجتماع الحرفين الخانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في اكرمنا (قوله محله

لجمع (نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (والرابع جمع التكسير للمذكر نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهند فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسادس مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان) فالهندان مثنى مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغير (نحو جاءت الهندان والثامن جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت الهندون) فالهندون جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزود والهندود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد مضادان قلت اذا أريد تثنية العلم أوجه قصد تكثيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول آل عليه عوضا عما فانه من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمر) وهو مادل على مستحكم أو مخاطب أو غائب وهو (ائنا عشر) قوما (ائثنان للمستكم اكرمنا اكرمنا) بسكون الميم وخمسة للمخاطب

(أكرمنا) بفتح التاء المذكرة (أكرمنا) بكسر هاء المؤنثة (أكرمنا) المعنى مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (رفع) (أكرمنا) بفتح الذكور (أكرمنا) بفتح الاناث فالثاني بالجمع هي الفاعل وهي اسم مبنى محله

رفع لا يظهر فيه اعراب والحروف اللاحقة لها لا تدخل لها في الفاعلية (وخمسة (٧٥) للغائب اكرم) في اكرم ضمير مستتر

تقديره هو (اكرمتم)  
يسكون التامني اكرمتم  
ضمير مستتر تقديره هي  
(اكرما اكرموا اكرمتم)  
فالالف والواو والتون هي  
الفاعل محلها رفع لا يظهر  
فيه اعراب

(الباب الثاني)

من المرفوعات

(باب نائب الفاعل)

(و) نائب الفاعل (هوكل  
اسم حذف فاعله) لغرض  
من الاغراض (واقم هو)  
أي نائب الفاعل (مقامه)  
أي مقام الفاعل (وغير  
حاله الى صيغة فعل) يضم  
أوله وكسر ثانيه في الماضي  
(أو يفتح) يضم أوله ويفتح  
ما قبل آخره في المضارع  
(أولى) صيغة (مفعول)  
في الاسم (فان كان عامله  
فعلا ما ضا ضم أوله وكسر  
ما قبل آخره تحقيقا نحو  
ضرب زيد) والاصل ضرب  
عمرو زيد الحذف الفاعل  
وهو عمرو واقم المفعول  
وهو زيد مقام الفاعل  
فصار ضمير فاعله بعد أن كان  
منصوبا وجمدة بعد أن كان  
فضلة ومنضلا بالفعل بعد  
أن كان منفصلا عنه وأمنع  
تقديمه على الفعل بعد أن  
كان جارا لتقديم عليه

(قوله واصلاح النظم)  
أجلو في الفعل للفاعل  
لا تنصب حرف لروى وهو  
في باقي القوافي مرفوع

رفع) أي ذو رفع وهو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والتون هي الفاعل)  
ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالإضافة وذلك فيما اذا قلبت  
ياء المتكلم ألفا في التنادي نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أنسي قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في  
محل جر الا هذه وقد أقرت في ذلك فقلت

بيننا يا امام الصوما ألف • محلها الجر حزن بالمضاف لها

وذهب الماضي الى أن الفاعل في اكرما أو اكرموا اكرمتم ضمير مستتر وأن الف والواو والتون  
علامات كالتأنيث ووافقه الاخفش في الواو دون الف والتون

(باب نائب الفاعل)

قال أبو حيان لم أر هذه الترجمة لتفسير ابن مالك المعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحفة في  
الاصطلاح اه قبل وجه العدول أن التعيين بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشعل  
ما اذا كان نائب الفاعل ضمير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار أو ظرفا نحو  
ضرب عندك لانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول بفعل لم يسم  
فاعله وأجيب عن الاول بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به  
لا يكون استناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور  
البصريين لانه يسمي هذا الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى  
منصوب ثم ان جعل المفعول نائباً عن الفاعل نظرا الى أن الاصل أن يبنى العامل للفاعل والأفعول  
بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد المراد فاعل  
فعله وإنما أضيف الفاعل للمفعول للملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل  
الفاعل الصوري لا المحدث للفعل حقيقة فلا رد أن التعريف يشعل نحو أنبت الى بيع البقل فان  
الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي  
فالاول لا يجازي نحو ومن عاقب عجل ما عوقب به موافقة المسبق في السابق كقول بعض النحاة من  
طابت امرئته جلدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والا ملون الودائع • ولا بدوي بأن رد الودائع

والثاني العلم به نحو وعاقب الانسان ضعيفا والجمل به فحذف زيد اذا لم يعرف من ضرب به وأن  
لا يتعاقب امرئ المتكلم بتعيينه نحو واذا حييت تحية وتعليم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم  
المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من طي منكهم هذه القاذورات أو تعظيم المفعول بصون  
اسمه عن مقارنة الفاعل نحو وطن عمرو واستر على الفاعل خوفاته أو عليه وهذه الاغراض إنما  
تخص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها (قوله أي نائب الفاعل) ارجاع الضمير لنائب الفاعل  
يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك  
ومن تشبث الضمائر لانه المحدث عنه (قوله مقامه) يضم أوله مأخوذ من أقام أي جعل ذلك الاسم  
مكان الفاعل فلفظه الاحكام المختصة به وخرج بهذا التقييد المفعول الثاني في نحو أعطى زيد درهما  
فألم يسم مقام الفاعل بل الذي أقام مقامه هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله)  
هذا ليس من التعريف بوجه اشارة الى أن الاصل استناد العامل للفاعل عدل عنه وأسند الى غيره  
على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن استناد العامل لغير الفاعل صورة  
أصلية (قوله الى صيغة فعل) أي نظائره وكذا يقال في جعل بفتح الفعل الجامعي والراعي هو السداسي  
وانما أقصر على الثاني الجبر لكونه أصلا للراعي والمز يد فيه (قوله أو الى صيغة مفعول)

وذلك عيب يسمى الاصراف (قوله طعن عمر) والطاعن له أبو لؤلؤة وهو عبد رقيق حثير بالنسبة ليدنا عمر

وأنت الفعل لتأنيته إن كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الأصلية إلى فعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره (أو تقدر نحو كبل الطعام) والاصل كبل بضم الكاف وكسر اليا فاستقلت الكسرة على اليا مفتحات منها إلى الكاف فصارت كبل بكسر الكاف وسكون اليا فكسر اليا مقدر (وشد الحزام) والاصل شد فادغم أحد المثلثين في الاستخفاف فكسر أولهما مقدر (وان كان) عامله (مضاربا) ضم أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقا (٧٦) نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع جنى المفعول وزيد نائب المفاعِل

(أو تقدر نحو بيع العبد)

والاصل يبيع بضم أوله

وقفع ما قبل آخره نقلت

فتحة اليا إلى ما قبلها فقلت

البا ألتا فخر كها الأصلي

وانفتاح ما قبلها بعد النقل

ففتح اليا مقدر (ويشد

الجبل) والاصل شد

الجبل بدلين ادغم أحد

المثلثين في الاستخفاف

أو لهما مقدر (وان كان

عامله اسم فاعل جى به على

صيغته اسم المفعول تحقيقا

نحو مضروب زيد) مضروب

اسم مفعول وزيد نائب

الفاعل والاصل ضارب

عمر زيد الخذف الفاعل

وحولت صيغته اسم الفاعل

إلى صيغته اسم المفعول

(أو تقدر نحو قتل عمرو)

فقتل بمعنى قتل وحمرو

نائب الفاعل فصيغته

مفعول مقدرة (ونائب

الفاعل على فحين ظاهر

كأنتنا ومضرب نحو أكرمتم)

بضم التاء المتكلم وحده

(أكرمنا) المتكلم ومعه

غيره أو المخلم نفسه

(أكرمتم) بفتح التاء

للمخاطب المذكور (أكرمتم)

بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة

(أكرمتم) للثنى المخاطب مطلقا

مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع المذكور (أكرمتم) لجمع

المؤنث (أكرمتم) للمفرد المذكور الغائب (أكرمتم) بسكون التاء المفردة الغائبة (أكرمنا) للثنى الغائب (أكرموا) لجمع

المذكور الغائب (أكرمتم) لجمع المؤنث الغائب (والفعل في جميع هذه الأسماء مضموم الأول) وهو الهمزة (مكسورة ما قبل

الاستخفاف) وهو الراء يقال في الجمع فعل مضارع جنى المفاعِل بضم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم جنى لا يظهر فيه اعراب

(الباب الثاني والثلاثون من المفعولات) (باب المبتدأ والخبر)

أي ونحوها ككرم ومختار تقولون مكرم زيد ومختار عمرو ومختار جنى المال فان اسم المفعول من

الفعل الثلاثي كضرب على وزن مفعول وأما من الرابعي فهو على وزن مفعول بضم الميم وفتح العين

فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان قصت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار يصلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن اليا مكسورة في أصله وهو مختار

فهو اسم فاعل وان لاحظت أنها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال فخر كها الأصلي وانفتح

ما قبلها قلت ألفا (قوله وأنت الفعل لتأنيته) لم يستن الجرو والمؤنث في نحوهم همدلان نائب

الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله إلى الكاف) أي بعد حذف حركتها (قوله

فكسر اليا مقدر) ظاهره أن قوله تحقيقا أو تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو

راجع لضم الأول أيضا فكان الأولى أن يقول فكسر اليا بضم الكاف نعم يجوز في نحو يبيع

الصم الفقيقي كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقا أو تقديرا فهو تعميم في الفتح فقط وأما

الضم فمحقق دائما (قوله قتل عمرو) بالتونين في قتل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد مسد الخبر

وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتقاد كما أشار لذلك في الخلاصة

بقوله وقد • يجوز نحو قاتل أولو الرشد • فان جرينا على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما

والمرفوع مبتدأ مؤخرًا ويقال بمثل ذلك في مضروب زيد ثم انتم المانصف بالتقدير في قوله قتل

عمرو والمعنى أي ان قتل في معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الأصل (قوله نحو

أكرمتم) إلى آخر الأسماء الخذف المصنف رجه الله العاطف في هذه الأسماء وهو ليس بعتيس

وأجاب الدعاء بـ عن تحذيرك بأنه أخبار متعددة لان قول المصنف مثلاً • كرمتم خبر مبتدأ

مخدوف مع تقدير مضاف في العطف دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كرمتم أخبار متعددة

كل منها خبر مستقل يجوز بدخايم وقاعد فيوز العطف وتر كقاسا وأيضاً لما كان الغرض هنا

مجرد التعداد وترك العاطف كما تترك المعلى على المكاتب فيقول دار كريب فرس من غير عطف

(قوله معنى لما رسم فاعله) أي جنى الاستناد للمفعول لم رسم فاعله أي فاعل فعل ذلك المفعول أي لم

يدكر أصلا فلاضافة لا في ملابسة كما تقدم ذلك

(باب المبتدأ والخبر) •

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا ولا يفتقد يكون المبتدأ الأخير به لانه ما ينفي عن الخبر كرفع

الوصف في نحو أقامهم زيد أو مضروب عمرو ونحو أقل رجل يقول ذلك وبقرة تسكمت فان الجمله هنا

في المشاين وصف للتسكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لان احتياج التسكرة للوصف أشد من

احتياج المبتدأ للخبر قال شيخنا والذي يقبله الفهم أن الجمله فيما ذكر خبر لان المقصود بالحكم على

البقرة بالكلام والأخبار عن ما بذلك ومسوق الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولوجبت

الجمله صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تسكمت فلاتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة

(أكرمتم) للثنى المخاطب مطلقا

مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع المذكور (أكرمتم) لجمع

المؤنث (أكرمتم) للمفرد المذكور الغائب (أكرمتم) بسكون التاء المفردة الغائبة (أكرمنا) للثنى الغائب (أكرموا) لجمع

المذكور الغائب (أكرمتم) لجمع المؤنث الغائب (والفعل في جميع هذه الأسماء مضموم الأول) وهو الهمزة (مكسورة ما قبل

الاستخفاف) وهو الراء يقال في الجمع فعل مضارع جنى المفاعِل بضم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم جنى لا يظهر فيه اعراب

(الباب الثاني والثلاثون من المفعولات) (باب المبتدأ والخبر)

(أكرمتم) للثنى المخاطب مطلقا

مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع المذكور (أكرمتم) لجمع

المؤنث (أكرمتم) للمفرد المذكور الغائب (أكرمتم) بسكون التاء المفردة الغائبة (أكرمنا) للثنى الغائب (أكرموا) لجمع

المتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة (الاسناد) فخرج الفاعل حقيقة نحو قام زيد والفاعل مجاز نحو كان زيد قائما لعدم الجرد لان عاملها لفظي وهو الفعل ونحو جت الاعداد المسروقة نحو واحد اثنان ثلاثة فاعها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا اسناد فيها ودخل نحو بحسب درهم بحسب مبتدا ودرهم خبره (٧٧) ولا بدحرف في ذلك كونه مجرورا بحرف

زائد لان الحرف الزائد وجوده كلا وجودا والظهور هو الاسم المستند الى اللفظ فخرج عامل الفاعل فانه مستند الى الفاعل لا الى المستند (مثال المستند والخبر زيد قائم فزيد مبتدا) لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد (وقام خبره) لانه مستند الى المبتدا (والمبتدا قعمان ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه (فاظهر اقسام) بغاية الاول (مفرد مذكر نحو زيد قائم) الثاني (مثنى مذكر نحو اثنان قائمان) الثالث (جمع مذكر مكرر نحو الزيد قيام) الرابع (جمع مذكر سالم نحو اثنان يدون فاعون) الخامس (مفرد مؤنث نحو هذ فاعمة) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان) السابع (جمع مكسر مؤنث نحو الهندية قيام) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والتخفيف في ذلك كله مطابق لمبتدئ في الافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحفا واقسام الظاهر كثيرة جدا وفيما ذكرناه

المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تفصل الفائدة (قوله هو الاسم) أي المصريح أو المؤول فدخل نحو وان تصور ما خبركم أي صومكم خبر لكم وقوله المجرد أي الخالي عن العوامل متعلق به للاسناد متعلق به ايضا واللام فيه للعليل أي الذي أتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم واسناده لغيره نحو قائم الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدا بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن الظاهر (قوله خرج) أي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فماله لاسناد خيلن أصلا حتى يصحج لانرا حهما (قوله والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبني على طريقة الجهورا ماسيدو به فانه عند فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسروقة) أي المتأصصة (قوله لا اسناد فيها) خبر عن قوله قائم ووجه قوله وان تجردت حاله فان أصغر فيها اسناد كان أصغر مبتدا أو خبر كانت اما خبرا أو مبتدا فتدخل وعلى عدم الاضمار واستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشئ في أول أحواله وأمر فاعها وهو حالة الرفع لو تركت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد خبر الزائدة الذي وقع بقيد في القيد فان قيد يكون لا داخل ومثل حرف الجبر الزائد حرف الجبر الشبه بالزائد نحو ب رجل كريم مندي وقول الشاعر

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهره • لعل أبي المقوار مثل قريب

فدخل حرف جريشه بالزائد أي بمبتدأ مرفوع هو أو مقدره منع من ظهورها الياء التي جملها حرف الجر الشبه بالزائد المحذوف لالتقاء الساكنين والمفوار مضاعف اليه ومنه متعلق بقريب الخبر وقد كان الأولى للمصنف زيادة هذا القيد ويحاج بأنه أراد ان الزائد مالمس أصليا فعمل الشبه بالزائد (قوله بحسب درهم) ومثله ناهيل زيد بناء على أن ناهيل خبر وزيد مبتدأ يدت فيه الياء فالمعنى زيد ناهيل عن طلبك لغيره لما فيه من التكفاية ويحتمل أن ناهيل مبتدا وزيد خبر زيدت فيه الياء ومثله ناهيل في وناهيل به (قوله بحسب مبتدا) مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتى الكفاية بأنه درهم (قوله والظهور هو الاسم) أي حقيقة أو تأويل فاشتمل ذلك الجهة الواقعة خبرا فاعها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه امما حقيقة ان قد مر فردا أو ما تأويلان قدر فعل فاعها حيث يكون جلة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيها زيد فهاهات ليس مبتدا وان سجد عن العوامل لان اسم الفعل لا يخرج عنه (قوله بمطابق) يستثنى منه أفعال التفضيل المجرد من آل والإضافة اذا وقع خبر فاعها بخبره بصورة الافراد دائما (قوله كثيرة جدا) المراد افرادها فان من أفراد قسم المفرد كونه مصححا أو منقوصا أو مقصورا أو مجدودا أو كونه منقولا أو مخرلا مفردا أو مخرلا أو قبا أو كونه مخرلا أو غير مخرلا فلا نافي عنه لها غانية (قوله جدا) بكسر الجيم مصنف جدا (قوله فان الذكي) بذال محبة وهو سربع الفطنة ومقابلته الغبي (قوله بالمثال) هو جري زيد كرا لاضاح القاعدة وأما الشاهد فهو جري

كفاية فان الذكي يدرك بالمثل الواحد ما يدركه الغبي بألف شاهده (و) المبتدا (المضمر) أقسام (الشاعش) الأول (متكلم وحده نحو أنا قائم) الثاني (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن فاعون) الثالث (المخاطب المذكر نحو أنت قائم) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت قائمة) الخامس (مثنى المخاطب مطلقا) مذكر كان أو مؤنثا (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكور (أو قائتان) لمثنى المؤنث (و) السادس (جمع المذكور المخاطب نحو أنتم قائمون) السابع (جميع الألمان المخاطبان نحو

أُبين قائمتان (و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم) (و) التاسع (المفرد الغائب نحو هي قائمة) (و) العاشر (مثنى الغائب مطلقاً) مذكراً كان أو مؤنثاً (فكلاهما قائمتان) (في مثنى المذكر) (أو قائمتان) (في مثنى المؤنث) (و) الحادي عشر (جمع الذكور الغائبين نحو هم قائمون) (و) الثاني عشر (جمع) (٧٨) (الاناث الغائبات نحو هن قائمات) طالبتي في ذلك كله مبسطة لا يظهر فيه أعراب

يذكر لآياتها ويستترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرف الموثوق به بينهم (قوله نحن قائلون) ولا يجوز أن يفرد الخبري ذلك وإن كان الخبر عنه هو الواحد المدهظم نفسه كمن قام لأنه لا يحفظ كافي المعنى وأما قوله

والمسجدان وبنت نحن عامره • لنا وزمزم والأركان والستر  
فجعل على الخلف والأصل نحن عامره • خلف الواو اكتفاء بالصفة • (تفه) • حكم الصفة  
المعقدة على استفهام أنها إن طابقت مفرد نحو أو تأخر زيد كون الصفة مبتدأ أو الظاهر فاعلا مغنيا  
عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا وإن طابقت متنى أو جاعلا أو تأخرا أو تأخرا أو تأخرا أو تأخرا  
وأما عن الزيدون تعيين كون الصفة خبرا مبتدأ أو الظاهر مبتدأ أو مؤخر أو لا يجوز العكس إلا على  
ضعف لأن الصفة انما تتى وتجمع إذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وإن كان الظاهر  
متنى أو جاعلا والصيغة مفردة مثل أقام الزيدان وأقام الزيدون تعيين كون الظاهر فاعلا والصيغة  
مبتدأ أو لا يجوز كون الظاهر مبتدأ أو الصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما أو ما كون الظاهر مفردا  
والصفة متنى مثل أقام زيد أو جاعلا أو تأخرا أو لا يجوز إذا لا يجوز فاعلية الظاهر لأن الفاعل  
مستترا ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدأ في المعنى) فإن كانت عينه بأن كانت  
خبر عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج رابط نحو مقولتي زيد منطلق بخملة زيد منطلق خبر عن مقولتي  
وهي نفس المبتدأ وكقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنيون من قبل لا اله الا الله  
بخملة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفس في المعنى أو كانت خبر عن خبر إنسان نحو قل هو  
الله أحد أو خبر عن خبر الله تعالى فاذا هي شاخصة بأصا والذين كفروا (قوله فلا بد  
لها من رابط أي ربطها بالمبتدأ لأنها كلام مستقل وجعلها خبرا يصير هاجرا من الكلام فلا بد  
من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو ما ضمير وهو الأصل في الرابط ولذلك ربط  
بذكر كورا نحو زيد ضربه ومحمدنا كقراءة ابن طاهر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسن أي وعده  
أو الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير أو أوطاة المبتدأ بلفظه نحو الحاققة بالحاققة القارعة  
بالقارعة أو أن يكون الخبر ما شمل المبتدأ نحو زيد ثم الرحل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملہ خبرا عن مبتداء وقعت • ولم تسكن عنده بمضمر قرنت

أوالإشارة أوتكررمبتدا • أوالعموم فهذه أربع نظمت

(قوله الظرف) أى الشام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقة بنحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فإنه لا يفهم قولك استقروا يفهم قولك جلس مثلاً (قوله بمعدوف وجويا) فإن قامت قد صرح به في قول الشاعر

لك العران مولاك عزوانهن \* فانت لادي محبوبه الهون كائن

وما كان واجب الحدائق لا يصرح به الجواب ان كانتناها ليس من الكون المطلق بل المقيد  
والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر وأستقر) أولتويع الخلاف فانه اختلاف بل يقدر  
المتعلق اسما نظرا الى ان أصل الخبر لا افراد وإنما نظرا الى ان الأصل في العمل للأفعال وهذا  
الخلاف بينه جاري في وقوع الطرف والمجرور صفة أو حالا أما اذا وقع أحدهما صلة فان المتعلق يقدر

(والخبر فسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد هنا مائيس جلة ولا شبهها ولو كان متنى أو مجعوماً) المذكر أو مؤنث (كأنه قد تم من الامثلة فالخبر فيها كلها مفرد لانه ليس جلة ولا شبهها (وغیر المفرد أربعة أشياء الاول الجلة اللاحقة) وهى ما صدرت باسم (تخوض يدأوه قائم فز يد مستأ أوّل وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني) وهو أبوه (والمبتدأ الثاني وخبره) جلة اسمية فى موضع رفع (خبر المبتدأ الاول وهوزيد) والجلة اذا وقعت خبراً وكانت غير المبتدأ فى المعنى فلا يتبعها من رابط (والرابط هنا بين المبتدأ الاول وخبره لها من أبوه) فاعلموا هذه على زبدة الشئ (الثانى الجلة القياسية) وهى ما صدرت بفعل (تخوض زيد فقد أخوه فز يد مبتدأ) والجلة بعده (أو) هى (قد أخوه فعل وفاعل خبر بدو الرابط بينهما) أى بين بدو الخبر (الهاء من أخوه) لانهما طائفة نظر (زيد الشئ) (الثالث نظرف) المصطفى أو (زنانى) (تخوض بدعندك)

والسفر عدا (فزيد مبتدأ وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوباً بتقدير مستقر) ان قدر مفعلاً (واستقر) فعلاً  
ان قدر جملة (وذلك المحذوف خبر المبتدأ) على الصحيح وقس على ذلك السفر عدا • الثنى (الرابع الحار والهجور نحو زيد  
في الدار) والسفر في الشتاء (فزيد) والبر وكل منهما (مبتدأ وفي الدار) وفي الشتاء (جار ومفعول متعلق بمحذوف) وجوباً بتقديره  
مستقر واستقر وذلك المحذوف

فعل لان الصلة لا تكون الاجلة فان قلت اذا جاز تقدير المعلق مستقرا أو استقرا فاطرف أو الجار  
والجار ولا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم يجعلها مستقرا فالجواب انهما كانت صورتها  
الظاهريه ليست من قبيل المفرد والاجلة وتحالها في تقدير المعلق بمحمل جعلها مستقلا فان  
قلت لم قبل لهما شبهة الجلة ولم يقل شبهة المفرد فالجواب انهما كان الاصل في الخبر الاقوال جعلها  
كانها مفردان حقيقة فلم يقل شبهة المفرد لكن لما كانت محتملان بحسب المعلق أنهما جلة قبل  
شبهة الجلة (قوله خبر المبتدأ على الصحيح) وقال جماعة الصحيح أنه الظرف نفسه وقال آخرون  
مجموعهما قال الشنواني والخلاف لفظي لان القائل بأنه محذوف نظرا الى العامل الذي هو الاصل  
وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظرا الى الظاهر الملقوظ به وهو معقول  
لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظرا الى المقصود (قوله الجار والمجرور) أي التام  
خروج الناقص بخوارج ذلك أو قيل لانه لا يقيد الا اذا قدر خصوص وائق في الاول ورغب في الثاني  
ولا يقيد مع مستقر أو استقر (قوله على الصحيح) فيه ماسبق في الظرف (نبه) وقال المرادي قال  
بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقع خبرا أربعة مذاهب أحدها أنهما من قبيل  
المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل والثاني أنهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيها فعلا ونحو  
كان أو استقر أو يستقر وهو مذهب جمهور البصريين والثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد  
وأن يكونا من قبيل الجلة وهو اختيار بعض المتأخرين • الرابع أنهما قسم رأسه وهو مذهب  
ابن السراج (قوله اسم كان) الاضافة فيه لادني ملاسه لانها لم تعلق فيه الرفع أضيفت اليه  
ومثله اضافة الخبر لهما في قولهم خبر كان ويريد هذا بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته  
الاصليه قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخوانها) أي ظاهرا في رفع المبتدأ وانصب الخبر  
فاطلاق لفظ الاخت على الظاهر استعارة تصريحية وهذه الافعال تقرير الفاعل على صفة  
متصفة ثلاث الصفة بمصدر ذلك الفعل فهي كان يز بدعا أن زيد اتمصف بصفة القيام المتصف  
بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صارز يدغيا أن زيد اتمصف بصفة الغنى  
المتصف بصفة الصبرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله  
وتشبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون  
الى أنها تنصب الخبر ويبنى المبتدأ على رفعه وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل  
وان الخبر انتصب لشبهه بالخالف فقولك كان زيد ضاحكا مشبهه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح  
مذهب البصريين ويدل عليه اتصال الضمائر بما اذلو كان غير معمول لهما لم يتصل بها لان الضمير  
لا يتصل بالأعماله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا فصل الضمير بما أن يفصل بين العامل والمعمول  
بأجنبي وهو الضمير لانه ليس معمول لهما وقد فصل بينهما بين معمولهما والخبر (قوله وهي ثلاثة  
عشر فعلا) قال أبو حيان في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم الى إحدى  
وثلاثين كلمة بالمتفق عليه واختلف فيه وحصرها بالعشر طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة  
ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص (قوله وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر) أي بمصدر الخبر فالكلام  
على حذف مضاف وقس عليه الباقي وقوله في الماضي أي اذا كان العامل كان كمثل أم اذا  
كان العامل يكون فهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الحال أو الاستقبال وقوله امامع الدوام الخ  
نبه الرضي على أن الدوام انما يستعمل من قرينة خارجة وهي في هذا المثال وجوب كون الله  
غفورا راحما اه وحذف الدوام خارج من مدلول كان ان معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم  
ويستقر لادلا لكان عليه (قوله في المساء) قال الناصر الطبرسي لا بد من أن يراد على ذلك في  
الزمن الماضي وذلك لان أمسى يدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضي لصيغته فيجب

خبر المبتدأ على الصحيح  
(الباب الخامس) من  
المرفوعات

• (باب اسم كان) •

(و) اسم (أخوانها اعلم)

وقيل الله للعمل الصالح

(ان كان وأخوانها ترفع

الاسم أي المبتدأ وتنصب

الخبر أي خبر المبتدأ

(وهي ثلاثة عشر فعلا)

الاول (كان) وهي لاتصاف

الخبر عنه بالخبر في الماضي

امامع الدوام والاستقرار

نحو كان الله غفورا راحما

وامامع الانقطاع نحو كان

الشيخ شابا (و) الثاني

(امسى) وهي لاتصاف

الخبر عنه بالخبر في المساء

نحو أمسى البرد شديدا

(و) الثالث (أصبح) وهي

لاتصاف الخبر عنه بالخبر

في الصباح نحو أصبح السحر

رخيصا (و) الرابع

(أضحى)

(قوله أضيفت اليه) الاحسن

أضيف اليها ليكون جاريا

على الشائع المتعارف (قوله

تقرير الفاعل) وهو الاسم

(قوله وزعم الفراء) هو

موافق للبصريين في أن

الرفع والانتصب هو كان

الا ان الاسم شبهه بالفاعل

والمصوب شبهه باله ال

لانها شبهة بفعل فاعل

بجاء زيد

بالتحسب في الضمى نحو  
 أخشى الفقيه مجتهدا  
 (و) الخامس (ظل) وهي  
 لاتصاف الخبر عنه بالخبر  
 في النهار نحو ظل زيد صاعدا  
 (و) السادس (بات) وهي  
 لاتصاف الخبر عنه بالخبر  
 في الليل نحو بات زيد  
 ساهرا (و) السابع (صار)  
 وهي التحويل والانتقال  
 نحو صار الجاهل عالما  
 (و) الثامن (ليس) وهي  
 لنفي الحال عند الإطلاق  
 والتجريد عن القرينة نحو  
 ليس الصلح قائما أي الآن  
 (و) التاسع والعاشر  
 والحادي عشر والثاني  
 عشر (ما زال) وما فني وما  
 برح وما انقضى) وهذه  
 الأربعة ملازمة الخبر الخبر  
 عنه على حسب ما يقتضيه  
 الحال نحو ما زال الجود  
 محبوبا وما فني العلم ناقصا  
 وما برح الجهل مضرا وما  
 انقضى الصبر (و) الثالث  
 عشر (مادام) وهي  
 لاستمرار الخبر نحو لراحة  
 مادام الاختلاف موجودا  
 (وهذه الأفعال الثلاثة  
 عشر بالنسبة إلى العمل  
 على ثلاثة أقسام) الأول  
 (ما يعمل بلا شرط وهو  
 غمانية من كان إلى ليس)  
 أي كان وليس وما بينهما  
 (و) الثاني (ما بشرط فيه  
 نفي) بأي أداة كانت (و) آخر  
 شبهة وهو النهي  
 والاستفهام (و) (وهو)

أن يقرر مصدر خبرها مضافا إلى اسمها بالزمانين المذكورين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره  
 من أن كان وأحواله متبعدة لاخبارها بالوقت التي دلت عليه الأفعال والمساء فمخيم الميم والممد  
 ما بعد الزوال إلى الغروب أو إلى نصف الليل والمصباح من الفجر إلى الزوال أو من نصف الليل إلى  
 زوال (قوله في الضمى) يضم الضاد والقصر وهو من الشروق إلى قبيل الزوال (قوله وظل) من  
 باب تعب والمصدر الظل قول الخليل لا تقول العرب ظل الاعمى يكون بالهزار فأد في المصباح  
 ووجهه أن ظل مشتق من اظلم فلا تستعمل ظل إلا في الوقت الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس  
 إلى غروبها وفي القاموس ظل غاربه يقول كذا أوله معهم في الشعر ٨١ فوي لاتصاف الخبر عنه  
 بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع النهار قال الرضي وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى  
 ظل وجهه مسودا (قوله وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أي تحول اسمها من صفة إلى مصدر  
 خبرها وقد تستعمل صارتا بمعنى ضم قال تعالى فصر من الليل أي ضمن فصر فعلى أمر فاعله  
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا ينحل لغز أورده  
 علينا بعض الأذكياء في مجلس وهو

أني رأيت غلاما • أورث قلبي خبالا • قد صار كلبا وقد را

وصار بعد غزالا • ولي بذال دليل • في قول ربي تعالى

يشير إلى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصر من الليل (قوله ليس) أصلها ليس بكسر  
 اليا وبوزن علم تخففت بسكون اليا فان قلت القاعدة أن اليا إذا أخركت وانفتح ما قبلها تغلب  
 ألفا لم تغلب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلا جامدا خبر متصرف ناسب لذلك عدم التصرف  
 فيه بقلب اليا ألفا (قوله وهي لنفي الحال) أي لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف  
 التجريد على الإطلاق للتفسير واحترازه عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألو يوم يأتيهم  
 ليس مصر وفاعلهم فان الأول ماض لوجود التقيد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب  
 الجمهور ومذهب سيديويه أنها لنفي مطلعا خبر مقسدر مان فيحصل الحال وغيره ولا تقيد تارة  
 بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) بفتح السين أي قد مر بقتضيه الحال  
 والشأن فإذا كانت مازال الله متكلما فلعنى أن هذا الوصف ثابت له غير منقلا وإذا قلت مازال  
 زيد عالما فلعنى أنه متصف بذلك من حين إمكان حصول العلم وهو وقت التبيين إلى الموت وقس  
 ما أشبهها قال أبو جيان وما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منبذ كان قال لا لها  
 على حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحو مازال زيد  
 عالما وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو مازال زيد يعطى الدنانير ألا ترى أن  
 إعطاءه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأي أداة كانت) أي سواء كانت حرفا نحو ما أولم أو اسمها  
 كغيره أو فعلا كليس فحال التي بليس قول الشاعر • ليس ينفلذ أغني وأعتراز • والتسبي  
 بغير كقوله • غير منفلذ أسبرهوى • ومثل ذلك التي بقلبا نحو فلما زال عبد الله بذكره  
 إذ لعنى ما زال وسواء كان التسبي ملفوظا به ومقدرا كقوله تعالى قالوا أتائه تصوفه كربوسف  
 أي لا تفتر ولا يحدف الثاني معهما قياسا لا بعد القسم وشذ الحذف بدو به كقوله تذلنك سمع أي  
 لا تنطق سمع (قوله وهو النهي) ومثاله قول الشاعر

صاح شعروا لا تزل ذا كرمو • تفتنسيه ضلال مبين

(قوله والاستفهام) أي الانكار أي لا ينبغي أن يقول هل يرأى الله عالما أي لا يزال  
 متصفا بالعلم (قوله والدعاء) ومثاله

ألا يا سلمى يا ذرى على البلى • ولا زال مهلا يصير ما لك القطر



وفتي وانفلو بوج) وانما اشترط فيه ذلك لان معناها التي وتني النسق اثبات (و) القسم الثالث (ما شترط فيه تقديمها  
المصدرية الطرفية وهو دام خاصة مثال كان) قولك كان زيد قائما فكان فعل ماض (٨١) ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر

وزيد اسمها وهو مرفوع  
وعلامته رفعه الضمة

(وقائما خبرها وهو منصوب)  
وعلامته نصبه الفتحة

وسميت ناقصة لا تقارها  
الى خبر منصوب (وكذلك

القول في بابها تقول أمسي  
زيد فقيلها) فأمسي فعل

ماض ناقص وزيد اسمها  
وقيلها خبرها (وأصبح عمرو

وربا) فأصبح فعل ماض  
ناقص وعمرو اسمها ووربا

خبرها (وأضحى محمد  
متعبا) فأضحى فعل ماض

ناقص ومحمد اسمها ومتعبا  
خبرها (وظل بكر ساهرا)

فظل فعل ماض ناقص  
وبكر اسمها وساهرا خبرها

(وبات أخوك نائما) فبات  
فعل ماض ناقص وأخوك

اسمها ونائما خبرها (وسار  
السعر رخيصا) فسار فعل

ماض ناقص والسعر اسمها  
ورخيصا خبرها (وليس

الزمان منصفا) فليس  
فعل ماض ناقص والزمان

اسمها ومنصفا خبرها (وما  
زال الرسول صادقا) فما

ناقص وزال فعل ماض ناقص  
والرسول اسمها وصادقا

خبرها (وما بقي العبد  
خاضعا) فما بقي فعل ماض

ناقص والعبد اسمها وخاضعا  
خبرها (وما

انفلت القبيح جهندا) فما

قوله لن زلوا كذلكنم ثم لازلت لكم خالدا لود الجبال  
(قوله زال) أي التي مضارها زال كفاف بخلاف من باب فعل بكسر العين بفعل بفتحها كعلم يعلم  
ولامصدره ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء أن است زائلا • أجلب حتى يغوص العين مغوص  
وأمزال ماضي بزيل كجاء ينص من باب فعل بفتح العين بفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام  
بمعنى ما زال أي ميز وله مصدر وأمر فأمر بزل بكسر الزاي تقول زل ضائعا معزلا أي ميز بينهما  
ومصدره الزل بفتح الزاي وأمزال ماضي بزل كقام يقوم من باب فعل بفعل كضرب يضرب  
فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاي أي انتقل ومصدره الزل والبعث  
الانتقال ولقد نعت لذلك بقول تفرلا

لا يزال الذي قنت معنى • ذا كتاب عن الهوى لا يزال  
قد أجبن الهوى بقلب نجبي • لا يزال الغرام عنه عزول

(قوله وفتي) وزن علم ومضارع يشترط في ما لا يأتي منه غير الماضي والمضارع (قوله ووج) وزن علم ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع تقول نرجع عليه ما كفين ومثله انفلت وأما اليراع  
والا فتسكك فهو مصدر التامين ومثله منفك اسم فاعل (قوله لان معناها التي) قال الرضى أصل  
هذه الأفعال الاربعة أن تسكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدي عن إلى ما هو مصدر خبرها فيقال  
في موضع ما زال زيد علما ما زال زيد من العلم أي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما لانه  
إذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعله دائما وانما إذا دخل النفي على النفي الثبوت لان نفي  
النفي اثبات وإذا قيد نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع الزمان (قوله وسميت ناقصة الخ)  
أي لانه لا يعم المرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة وهمل بعضهم  
نقصها بدلالة لها على الزمان دون المصدر وذهب الرضى بان كان في كان زيد قائما يدل على السكون  
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على السكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيها أو لا  
بلفظ دال على حصول تام يعم بالخبر ذلك فكانت قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيلم فالتامة  
في إرادته مطلق الحصول أو لا ثم تخصيصه كالقاعدة في اثباتان خبره الشان قبل تعيين الشان مع  
قاعدة أخرى معناها دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق  
تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على  
الحدث المطلق أي السكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اه لمخاض فان قلت اذا  
كانت دلالة على الحدث فأن فاعله فالجواب ما قاله الناصر الطيلاوي انه مصدر خبرها مضافا إلى  
اسمها (قوله وسار السعر رخيصا) • (تنبيه) • يلحق بصارفي العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال  
وذلك عشرة أض ورجع واد واستحال وقعدوا حاروا وارتدوا تحول وخذوا وراح نحو أض زيد مسافرا وفي  
الحديث لا ترجعوا بعدي كفرا وقال

وكان مضى من هذبت برشده • فقله مغرعا بالرشد أمر  
وفي الحديث فاستحالت غربا وأرغفت شفرة حتى قعدت كأنها برية وقال بعضهم  
وما المرء الا كالشهاب وضوءه • يجوز وماذا بعد اذ هو سامع  
وقال تعالى ألقاه على وجهه فارتد بعصير اوقال امرؤ القيس

(١١ - ازهرية) ناقصة وانفلت فعل ماض ناقص والقبيح اسمها ومجهندا خبرها (وما رجع صاحب خنجرها) فإنا نقية  
ويرجع فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبجها خبرها (ولا أعجبت ما دام زيد متريدا البك) فامصدرية طرفية وسميت ماضية طرفية

لأنها تعان الطرف وهو المبدء ومصدرية لأنها ما مع صلها بمصدر والتقدير مدة دام زيد متريدا البك

(وكذا القول فيما تصرف منها) من (٨٢) المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على رأى الكوفيين

(فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمه وقائما خبره (وفي الامر كن قائما) فكن فعل أمر ناقص واسمه مستر فيه وقائما خبره (وفي اسم الفاعل كائن زيد قائما) فكان اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفي اسم المفعول على رأى (مكون قائم) فككون اسم مفعول كان الناقصة محمول عن اسم الفاعل الرابع للاسم المناسب للتعبير (لخلف الاسم وأنيب عنه الخبر فارفع ارتفاعه) وقيل لا يني من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر عجب من كون زيد قائما) فتكون مصدر كان الناقصة وزيد محصور وبالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (رأس على ذلك ما تصرف من أخواتها) وكلها يجوز استعمالها تامة الا ثلاثة ليس وفي زوال فانها سلازمة للنقص ومعنى التمام أن تسكني بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون أملا قاصرة ومعناها مختلفة فني كان وحيد وظل أقام نارا وبات أقام بسلا أوصى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصبح والمساء

وبدلت قرحا داما بعد صفة • فيقال من نهي تحولات أو بسا وفي الحديث لو فو كتم على الله حق فوكله لزقم كايروق الطير تغدو خسا وروح بظانا (قوله فيما تصرف منها) أي تحول الى أمثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وأما يندوم ودم ودام فن تصرفات التامة وما لا يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما لا يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى (قوله وكذا المصدر على رأى الكوفيين) القائلين بان الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أي من هذه الأفعال يدخل فيه المصدر على رأى الكوفيين (قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ أعند من لم يشترط الاعتدال على نفي أو استفهام بمحفل أن السامدة هو الاسم وفيه أنه لم يتم به الكلام وشروط السادان يتم به الكلام اللهم الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا يضري كونه سادا هنا ويحتمل أن السامدة الخبر وهو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم وبقي عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا أن تكون قضية مهملة ويحفل أن مجموع الاسم والخبر هو الساذ وفيه تأمل يعلم محاسن ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخافة تظاھر كالمهم فلا تغفل أقاد الناصر الطيلاوى (قوله على رأى) وهو جواز بناء كان وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرهما مقام اسمها لانه مستند الى اسمها فلا ينبغى للمستند بغير المستند اليه وهو مجتمع بخلاف المرفوع على القول بانها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الطرف أو الجار والمجرور فيقال مكون فيه أو عندك قائما فإذا ذكره المصنف هنا من بناء الخبر فيكون قائم مبنى على قول الفراء (قوله فارفع ارتفاعه) فسدت مصدر الاسم من حيث الفسخ وسد مصدر خبر مكون من حيث الابتداء ومما رذ هذا الرأى حصرهم بصفة التباين عن الفاعل في واحد من أو بعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والطرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يني من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأى أبي على الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه وجوب اطوارحه (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر

بئذ ولجسادي قوم القتي • وكولت اياه عليك يسير

(قوله أن تسكني بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع جيتذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلوقوع بعدها منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أو ضم فانها خيطة متعدي بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفلها كثير من النحاة (قوله فتني كان وجد) أي حصل وثبت نحو كان الله ولائني معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصبح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين غشون وحين يصبون (قوله ودام بقرى) ومنه قوله تعالى مادامت السموات والارض أي بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار في حال غامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هي فيهما متعدي لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجوع فتعدي بالي كقوله تعالى ألا اني تعير الامور أي ترجع • (باب خبران وأخواتها) •

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مرفوع ودفعان عاملة قد زال لان الرفع له المبتدأ أو قد زال وصف الابتداء نسبة عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان وانما عملت هذه الحرف هذا العمل لان فيها شيئا بالفاعل لفظا ومعنى أما اللفظان حيث بناؤهما على ثلاثة أحرف ولزم آخرها التفتح كالماضى وأما معنى فن حيث ان في ان وأن معنى

حققت

(باب خبران) من المرفوعات (باب خبران) خبر (أخواتها) (اعلم) وقوله الله (أن ان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) تشيها بفعل تقدم منصوب به على مرفوعه

(وهي ستة أحرف ان المكسورة) الهزمة (وإن المقنوعة) الهزمة (وكان ولكن (٨٣) الشددان) التواتر الأربعة (ولبت

ولعل المقنوعة) وولبت  
مخافة فان المكسورة  
وإن المقنوعة لتوكيد  
النسبة ورفع الشك فيها  
والانكار لها وكان للتنبيه  
وهو الدلالة على مشاركة  
أمر لآخر في معنى ولكن  
للاستدراك وهو تعقيب  
الكلام برفع ما يتوهم  
ثبوته أو نفيه ولبت للتمييز  
وهو طلب ما لا طمع فيه  
أو ما فيه عسر ولعل للترجي  
وهو طلب الأمر المحبوب  
(يقول ان زيدا قائم) وبلغني  
أن زيدا قائم فان بالكسر  
في الأولى وبالفتح الثانية  
حرف توكيد ونصب وزيدا  
اسمها وقائم خبرها وتماز  
أن المقنوعة بكونها لا بد  
أن يطلبها عامل كما دللنا  
بخلاف المكسورة (و)  
تقول (كان زيدا أسد  
فكان حرف تشبيه ونصب  
وزيدا اسمها وأسدا خبرها)  
والاصل ان زيدا كاسد  
فقد تمت الكافي على أن  
ليبدل الكلام من أول  
الأمر على التشبيه كما  
في أخواتها (وقام الناس  
لكن زيدا جالس فلكن  
حرف استدراك وزيدا  
اسمها) وهو منصوب  
(وجالس خبرها) وهو  
مرفوع (ولبت الحبيب) قائم  
قلت حرف عن والحبيب  
(قوله فان رفع الشك أي  
الترديد الخ) سواء حذف

حققت رأكدت وفي كان معنى شبهت ولكن معنى استدركت ولبت معنى تمنتت ولعل معنى  
ترجيت وقتم المنصوب على المرفوع فصدا للفرق بينهما وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر  
وتنبيهها لجعل عملها فرعا على كونها أفعوالا فعل وغير ذلك من التكاثر (قوله ستة أحرف) لم يذكر  
في التسهيل أن المقنوعة نظرا إلى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيئ به حيث قال هذا باب  
الحروف الخمسة اه طيلوي (قوله لتوكيد) أي تقوية وتثبيت النسبة للكثرة بين اسمها وخبرها  
وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه فيوفي بان في مقام الإثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي  
مقام النفي نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك طغفه وما بعده على توكيد النسبة من  
قيل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانكار لها يزول بالتأكيـد  
لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما اذا كان المخاطب خالي  
الذهن ليس شاكولا منسكرا فان الكلام يلقى اليه بمجرد دعاء التوكيد كما في قوله في علم المعاني  
(قوله أمر لآخر) الأمر الأول المشبه والثاني المشبه به وقوله في معنى هو وجه التشبيه وهو الجراءة  
في قولك زيد كالأسد وانما جعلنا وجه التشبيه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة  
بالعاقل ووجه التشبيه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره  
المصنف للتنبيه غير مانع لشو له نحو قول زيد عمر فان صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمر  
في معنى وهو المقابلة وليس ذلك تنبيهها فكان الأولى أن يزد في التعريف بالكافي ونحوها لمخرج  
أمثال هذه الصورة ثم بهذا ذلك كله فقد قال الناصر الطيلاوي في الظاهر وقال بعضهم أن التشبيه  
الذي يدل عليه كان أو الكافي التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره المصنف  
اه وتحقق هذا المبحث في علم البيان (قوله برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) مثال الأول قولك زيد  
نجاح فيتوهم منه ثبوت السكر ثم تلازمهما عاده فتزعم ذلك اتوهم بقولك لكنه يجيب على الثاني  
كقولك ما قائم زيد لكن عمر قائم لانهما قيل ما قائم زيد فكأنه توهم أن عمر أمثله لشبه بينهما  
وملا به فرفعت ذلك اتوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما • فاجبره بما فعل المشيب

فان عود الشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عسر وذلك في الجائز نحو لبت ما لا فأع منه وتعلق التقي  
بالمستحيل كثير بالممكن قليل ولا يكون التقي في الواجب أي الحق الحصول وان كان في نفسه  
جائزا عقلا فلا يقال لبت الشمس قطع (قوله طلب الأمر المحبوب) نحو لعل الله رجنا والترجي  
ارتقاب شيء لا فوق بمصولة فمن لا يقال لعل الشمس تغرب فيسندخل في الارتقاب الطمع  
والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب والاشفاق ارتقاب مكره ونحوه فان غرت الساعة (قوله لا بد  
أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو أول يكفهم أنا أنزلنا أو أناسا عنه نحو قل أوسي إلى أنه اسمع نقر من  
الجن أو مفعولا ونحو لا تخافون أنكم أمركم أو متسدأنحو ومن آياته أن ترى الأرض خاشعة  
أو خبرا عن أهم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنه فاضل أو بحر ورجحوني نحو  
ذلك بان الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة) ويجب كسر هيمزان اذا وقعت في ابتداء الكلام  
حقيقة نحو أنا أنزلناه أو حكما نحو أنا ان أولياء الله وبعد القسم نحو حموا الكتاب المبين أنا أنزلناه  
وبعد القول نحو قال اني عبد الله وقيل لا ام ابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم أنزل رسوله وفي أول  
الجملة الخبرية عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفي أول الفصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة  
نحو جاء رجل انه فاضل وفي أول الجملة الحالية كزعموا في ذؤامل وفي أول الجملة المضاعف اليها  
ما يخص بالجل نحو جلست حيث ان زيدا جالس (قوله والاصل ان زيدا كاسد الخ) هذا مذهب

رفع (قوله والترجي ارتقاب شيء الخ) يشير إلى اعتراض على الشارح حاصله ان التحقيق ان الترجي ليس طلبا بل هو ارتقاب وان  
الترجي بما ذكره لا يشمل إلا أحد نوعي الترجي ولا يشمل النوع الآخر وهو الاشفاق (قوله غير قول) خرج به نحو قولي انك فاضل

اسمها) وهو منصوب (وقام خبرها) (٨٤) وهو مرفوع (ولعل الله راحم فعلى حرف ترحي والله اسمها) وهو منصوب (وراحم

خبرها) وهو مرفوع

(باب تقيم النواضع)

وهو ما ينصب المبتدأ والخبر

مفعولين (وهو طسنت

وأخواتها) وهي سبعة

ظننت وحسبت وزعت

وخانت وعلمت ورأيت

ووجدت فالاربعة الاولى

تفيد ترجيح وقوع المفعول

الثاني والثلاثة الباقية

تفيد تحقيق وقوعه (تقول

ظننت زيدا قائما ظننت

فعل زيدا فعل الظن

والفعل ضمير التكلم وهو

الهاء (وزيدا مفعول

اول وقائما مفعول ثان

وكذا القول في حسبت

عمر امقيا غسبت فعل

وفاعل وعمر مفعول اول

ومقيا مفعول ثان (وزعت

واشدا صادقا فزعت فعل

وفاعل وراشدا مفعول

اول وصادقا مفعول ثان

(قوله جازرا) جمع جوزرة

بضم الجيم مع فتح المجبة

وضمها واذا البقرة الوحشية

استغاره للسان من النسا

والبيت لا تطل وكان

نصرا بنا ولذلك كان أغلب

شعره من هذا القبيل

فقد سبق عليه السكفر

قوله

وبعد هذا البيت

ليت كانت كنيسة الروم اذا

لخبا علينا قطيعة طوله

(قوله المسائل المثممة

لأنواع النواضع) الاولى

النوع التمجيد لأنواع النواضع

الخاليل وهو الصحيح وذهب بعضهم الى أنها بسبب لان الاصل عدم التركيب (خاتمة) قدر رفع  
بعد ان المبتدأ فيكون اسمها خبر الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد  
الناس عذابا يوم القيامة المصورون والاصل انه أى الشأن كما قال

ان من يدخل الكنيسة يوما • يلقي فيها ذرا وطباء

واغتم جعل من اسمها لانها شرطية بدليل جرهما الفعلين والشرط له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله  
وتخرج الكسافي الحديث على زيادة من في اسم ان بأياه غير الاختش من البصريين لان الكلام  
يجب ان المحرور ومعرفة على الاصح والمعنى بأياه أيضا لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله في  
المعنى وأما خبر ان الماء بكسر همزة ان مع تشديد النون ورفع الماء فاصله أن زيد الماء بفتح همزة  
أن وهو فعل ماضى أى صبوز يذفعل والماء مفعول لخذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع  
ارتفاعه وكسرت همزة ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثي المضاعف اذا بنى للمفعول ومنه  
قوله تعالى ردت الينا ولورقوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة

• (باب تقيم النواضع) •

المصدر هنا معنى اسم الفاعل أى التمجيد والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المثممة لأنواع النواضع  
وانما قدرنا أنواع لان المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقي من أفراد النواضع التي لم يذكر قبل  
بل ذكر في هذا الباب نوعان من النواضع وهو ما ينصب الخبر أى كأنه فيما سبق انما ذكر كرفع ما رفع  
المبتدأ أو ينصب الخبر وما ينصب المبتدأ أو ما رفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد لم يستوف  
جميع أفراد النواضع والنواضع جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى ميزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة  
ومنه نعت الشمس الظل اذا أزالته أطلق لفظ الناسخ على هذه الأدوات لما فيها من الازالة  
لان كلامنا يزيل حكم المبتدأ والخبر أى الحكم الذى كان حاصله قبل دخول الناسخ وهو الازالة  
ويقتضيه اعراب آخر يجلبه الناسخ (واعلم) ان أفعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب  
وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذى حكم  
التكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صاد عنه في علمت زيدا قائما حكيت بالقيام على زيد صادر عن  
علم وفي ظننت زيدا قائما صاد عن ظن وقس الباقي وهذه الأفعال غير مقصورة في السبعة الى  
ذكرها المصنف اذ بنى منها نحو وعدوا وجاهودى الاولان للظن والاخير للعلم القسم الثاني أفعال  
التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورقوزك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا  
القسم لكنه جعله قوله فيما بعد وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الاية (قوله هو) ذكر كبير  
الضمير وافراده باعتبار الخبر أو بتأويل كل واحد وأنه عائد على الناسخ المذكور معنى له الدلالة لفظ  
النواضع عليه أو راجع لتقيم بمعنى التمجيد ولو أرجعه لفظ النواضع ولا حظ ذلك المرجع ولم يلاحظ  
الطبرلا نث وقال هو (قوله ظننت) أى ظن من ظننت فالناسخ هو مخصص ظن وكذا يقال فى  
البقية فى تفسير المصنف منسأله حله عليها ظاهر والمعنى المراد وشرط عملها أن تكون بمعنى  
اعتقدا جازما كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الا ترى أيا جازما كقول المؤمن ظننت الله يحاسب  
الخلق فان لم يكن بمعنى الاعتقاد بآى كانت بمعنى أنهم تعدت لواحد نحو سرقى مال ظننت زيدا  
أى أهيمته (قوله وحسبت) وشرطها كظننت اما اذا كانت بمعنى صرت أحسب فهى لازمة تقول  
حسب زيدا أى صار أحسب وهو الذى فى شعره شقرة فان كانت بمعنى هذا كحسبت المال تعدت  
لواحد (قوله وزعت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقدا جازما فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد  
الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعت زيدا معنى كفلته وضمنته وان كانت بمعنى

(وخلت الهلال لاشعا) نخلت  
فعل وفاعل والهلال مفعول  
أول ولاشعا مفعول ثان  
(وخلت المستنار بالبحا)  
فعلت فعل وفاعل والمستنار  
مفعول أول وبالبحا مفعول  
ثان (ورأيت الجود محجوبا)  
فرايت فعل وفاعل والجود  
مفعول أول ومحجوبا مفعول  
ثان (ووجدت الصدق  
متجيا وما أشبه ذلك) مما  
ينصب مفعولين أصلهما  
المبتدأ والخبر بخلاف نحو  
أعطيت زيدا درهما فإنه  
ليس من التوامض لان  
مفعوله ليس أصلهما  
المبتدأ والخبر فلا يقال  
زيد درهم

• (الباب السابع) •  
من المرفوعات

(قوله وخلت بمعنى اعتقد  
رابعا) أي أوجاز ما يدل  
قوله فيها يأتي وغالبا فيها  
عداها (قوله أو بمعنى ظلم)  
من باب نفع (قوله وهو أنه  
ان جعل الخ) مقابلة ما ذكره  
في الاستدراك وقوله وأجيب  
باختيار المشق الثاني الخ  
وهذا هو الذي جرى عليه  
في أول القول ولا يخفى ما في  
كلامه من عدم حسن  
السبيل (قوله بأنه عصبه)  
أي أوجز وكان الأولى له  
ذكر هذا لأنه هو الذي  
تقدمه

رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو معن أو طمع كانت لازمة (قوله وخلت) بمعنى اعتقد رابعا  
لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلم نحو خال الفرس أي ظلم وأظلم بفتح الهمزة العرج ولا بمعنى  
صار ذخال فأن في هذه تكون لازمة فإن كانت بمعنى ظمروا بصر تعدت لواحد نحو خال زيد  
الهلال أي أبصره ونظروا فإن ذكر منصوب ثان فهو حال تكال زيد الهلال مضيا (قوله وعلت)  
أي إذا كانت بمعنى اليقين أو الريحان فإن كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علعت المسئلة أي  
عرفتها (قوله ورأيت) أي إذا كانت بمعنى اليقين أو الريحان ومثلا رأي الحلية على الأصح فإن  
كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فإن وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحو رأيت زيدا قائما أو بمعنى  
اعتقد تعدت لواحد أيضا نحو رأي أبو حنيفة وجوب الوتر أو بمعنى أشار كذلك نحو رأي زيد كذا  
أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى أعتقد اعتقادا جازما فإن كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة  
تعدت لواحد أو بمعنى استغنى أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجدت زيدا استغنى أو حقد أو حزن  
(قوله فالأربع الأولى) وهي ظننت وحسبت وزعت ونخلت (قوله تفيد ترجع وقوع المفعول  
الثاني) أي تفيد أن الحكم على المفعول الأول بضمون الثاني صادر عن طرف راجع دائما في زعم  
وإلزاما فباعتبارها وقد تفيد تحقيق ذلك في غير الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أي تفيد أن  
الحكم على المفعول الأول بضمون الثاني صادر من علم وتحقيق دائما في وجود وغالبا فباعتبارها  
وقد تفيد الترجع من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبني على السكون في محل  
رفع مبتدأ وأشبهه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها  
من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثله أي مثل الأفعال السبعة في العمل لا في المعنى وبجمل  
أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما  
ينصب مفعولين بيان لما مر اده بما ينصب مفعولين أهم من أن يكون من أفعال القلوب التي  
لم يذكرها سابقا نحو دري تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين  
هم عباد الرحمن أنا ملائكة أفعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أي صيرته وحدث العدو صدقا  
وركت الجاهل عالما واخذت الدقيق خيزرا وتخصيل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب  
إذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتعدى لواحد نحو  
وجعل الظلمات والنور وبمعنى أوجب فتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أي فرضه وبقي  
في كلام المصنف بحث وهو انه ان جعل المشار إليه بقوله ذلك الأمثلة السابقة أي وما أشبه هذه  
الأمثلة فلا إشكال في ذلك مع قوله السابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب  
مفعولين يعين أن من جمع الإشارة لأفعال التي ذكرت سابقا فلعني وما أشبه هذه الأفعال من  
الأفعال التي تنصب مفعولين فيصير على قول سابقا وهي سبعة وأجيب باختيار المشق الثاني وهو  
أن المشار إليه الأفعال السابقة بقرنه قوله مما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهي سبعة  
الخصم فيه اضافي أي بالنسبة للمصريح بها (قوله مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره  
أنه لا بد في مفعولي جميع التوامض من جهة جعل الثاني على الأول ويرد عليه أنه لا يصح الأخبار  
عن الطين بأنها برتقي قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه  
عالم ولا عن الدقيق بأنه خبير وقد يقال أنه يصح الأخبار في هذه المأكورات بضر من التأويل  
والجوز كان يرتكب محارز الأول أي الطين أبل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤلف صدقا  
ونحو ذلك وأما نحو زيد درهم فلا يصح الأخبار فيه ولا ذلك التأويل فإن قدم مضافا بأن قيل زيد  
أخذ درهم وجعل من محارز الملق صبح الأخبار جسيما لكن يكون الخبر في الحقيقة هو أخذ درهم  
مفعول اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فأنقض الفرق (تمة) أفعال الحواس

كذا قد وليس ومع ونتم ونظرت تعدى لواحد وذهب أبو علي إلى أن سمع أن دخلت على ما لا يسمع  
وهو الذات تعدت لاثنتين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول ووجهه يتكلم سدت مسد  
المفعول الثاني وإن دخلت على ما يسمع تعدت لواحد نحو سمعت كلاما زيدا التحقيق أنها كقبة  
أفعال الخواص إنما تعدى لواحد لجهة يتكلم في محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول الثاني  
(باب تابع المرفوع) •

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه أن الضمير عائدا لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل  
ثان الخ غير مانع لأنه يشمل تابع المرفوع وغيره فالأحسن أن يجعل الضمير عائدا للتابع من حيث  
هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور لأن التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع  
والمعرف أيضا مطلق التابع فساوى المعرفة التعريف (قوله كل ثان) أي لفظ ثان في الرتبة  
أعرب بأعراب أي يحسن أعراب سابقه وفوقه وإنما قدرنا ذلك لأن شخص أعراب السابق  
لا ينتقل عنه إلى الثاني وإنما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت فوع من الأعراب من وقع  
أو نصب أو جر وقوله الحاصل والمجدد وصفان لأعراب المضائق لسابق والمراد بالحاصل ما نطق  
بعامله أو لا سواء كان رفعا أو نصبا أو مجرورا والمراد بالمجدد ما طرأ على مناطه بعامله أو لا (قوله يخرج)  
أي بقيد التجدد (قوله التجدد دخول التامع) الباء للسببية فإن قلت قد يعرب أعراب الأعراب  
المجدد أيضا كما إذا كان التامع مما ينصب الجزأين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر في  
هذه الصورة أنه أعرب بأعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبيل دخول التامع في  
زيد قائم والمجدد فإن تأمنا في ظننت زيدا قائما أعرب بأعراب سابقه وهو النصب فقد دخل في  
تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالأعراب المجدد كل أعراب يتجدد  
بحيث يكون الثاني تابعا للأول في كل أعراب ورده على الأول وماها ليس كذلك فإن قائما وإن تبسع  
زيدا عند دخول الناصب التامع لا يتبعه إذا دخل على المجتد ناصح آخر ككان أو أن (قوله وحال  
المنصوب) معطوف على الخبر أي خرج حال المنصوب وإنما قيد الحال بكونه حال المنصوب لأجل  
أن يشمله قوله أعرب بأعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد التجدد أمحال المرفوع فليس  
يدخل أصله حتى يحتاج لإخراجه فإن را كذا في قولك جاء زيد را كذا يعرب بأعراب سابقه الحاصل  
ونبي أن هذا التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لأنه يدخل فيه الخبر الثاني إذا تعددت  
الاخبار نحو الرمان حلوا مض فإن حاض يعرب بأعراب سابقه الحاصل والمجدد بدخول التامع  
ويجيب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فإنه ليس المراد ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما  
نهبنا عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل إنما هو مقصود بعد  
قصده الأول المتبوع وبطريق التسبع له كاهوشان التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول  
فإنهما في القصد سمان فهما في قوة فتى واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد زاد المراد في  
التعريف بقيد الإخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بأنه كان عليه أن زيد أيضا  
وغير حال يخرج الحال لثانية نحو جاء زيد ضاحكا را كذا فإن الحال الثاني ملازم للأول وأجيب  
عنه بأن قوله أعرب بأعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين لغير أعراب واحد فخرج الحال  
الثاني بالنظر للحال الأول إذا عرابهما واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير  
جامع لكونه لا يشمل التوكيد القطعي في أسماء الأفعال نحو

• (باب تابع المرفوع) •  
(والمراد به) كل ثان أعرب  
بأعراب سابقه الحاصل  
والمجدد يخرج الخبر  
معهرب بأعراب سابقه  
الحاصل دون المجدد  
بدخول التامع وحال  
المنصوب مجرورا يتزيدا  
ضاحكا فإنه معرب بأعراب  
سابقه الحاصل ولا يتبسع  
سابقه إذا زال عامل  
النصب وخلفه عامل الرفع  
أو الجور ينقسم التابع  
(قوله لأن شخص أعراب  
السابق الخ) فيه أن  
كثيرا ما يتسامح في نحو  
هذا خصوصا عند الأدباء  
فلا يظهر أن يقول في التعليل  
لشلا زيدا جاء زيد أخوك  
وجاء الرجال الصالحون  
ونحو ذلك  
(قوله مناطه بعامله الخ)  
لا يشمل العامل المعنوي  
كالابتداء ولو قال ما حصل  
بعامله أو لا الخ لشمّل ذلك

فهيها هيها العقيق ومن به • وهيها خل بالعقيق فواصله  
وفي الأفعال كقوله • أتاك أتاك اللاحقون أحسن أحسن • وفي الحروف نحو قوله  
لا أوجح بئنه أنها • أخذت على موافقا وعهدا

أربعة أقسام (التعنت والعطف والتوكيد والبدل) ولكل منها كلام مخصصه (فالاول التعنت وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة المرضع لتبوعه أو المخصص له) مثال المشتق بالفعل (فجوا بني زيد العاليم) المشتق بالقوة (فجروا بني زيد العاليم) فانه في قوة المنسوب اليه شق ونعني بالمشتق بالفعل المشتق المصريح وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونعني بالمشتق بالقوة الجامد المؤول بالمشتق كاسم الإشارة وذى معنى صاحب المنسوب (٨٧) (والمراد بالابيضاح رفع الاحتمال في المعارف) كما مثلنا (و)

المراد (بالخصيص تقييل الاشتراك في التكررات فجوا بني رجل فاضل ومهرت بقاع عرقيج بالعين والاراملهملتين والفاء والعلم أى خشن) (تم) التعنت فمعان حقيقي وسببي) لانه لا يحل اومان رفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاقل الحقيقي والثاني السببي (فالتعنت الحقيقي) هو الجارى على من هو له في المعنى (و) يتبع منعوت في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجرح واحد من الاسرار والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتذكير تقول جازيد الفاضل فز بدافضل والفاضل نعمته) وهو رفع لضمير منعوت المستتر ووافق منعوت في أربعة من عشرة وذلك أن زيداً والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثه وهي الرفع والنصب والجرح وما مفردان والافراد واحد من ثلاثه وهي الافراد والتثنية والجمع وهما مذكران

و يجب بأن معنى أعرب بأعراب سابقه الخ أى ان كان له اعراب فدخلت المذكورات لانه بحيث لو كان السابق اعراب لا عرب الا بذلك الاعراب (قوله أربعة أقسام) بشعول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله التعنت والعطف الخ) واذا اجتمعت التوابع يبدأ بالتعنت بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أو بكر نفسه أخوه وزيد (قوله التعنت) وروادقه الوصف والصفة (قوله وهو انما تبع) هذا جنس في التمرين شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وبني التوكيد اللفظي المشتق نحو جازيد الفاضل الفاضل الاول تعنت والثاني توكيد لفظي فخرج بقوله المرضع لتبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه موصفاً أو مخصصاً هو الاصل الكثير الغالب والافتقار إلى الجرح المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للتأكيده نحو تلك عشرة كاملة وللتعظيم فنحوان الله بحشر الناس الاولين والاخرين وللتفصيل نحو ممرت رجلين عربي وبهمي وبهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من الجمل ولا إلهام نحو تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيد العالم وليان المأهبة وترسعى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العرض العميق يحتاج لجرح (قوله العالم) أو رد عليه أى في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالتعنت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقاً بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأوجب بأن يحمل كون ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالمؤمن والسكافر والعالم فال فيه معرفة وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لامثلة المبالغة نحو ممرت رجل عدل (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو ممرت رجل عدل فانه في قوة عادل أو ذى عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى وتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون في محل نصب صفة نوما وهذه الجملة في معنى المشتق أى يوماً جوا فاسمه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه أن زيداً في قولك جازيد بمشاكله مشاركات في هذا الاسم لا يدري من الجاني منهم فاذا قلت العالم فقد دعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضاً فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كافي التكررات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير أن الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يسكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وتقليل الاشتراك في جانب التكررات مجرد تفنن أو إشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أو لان اشتراكها طارئ واشتراك التكررات وضي (قوله ثم التعنت فمعان) بني التعنت بالجملة هل هو من أى قبيل وقد أرجعه الناصر الطيلاوى لكل من التعنتين فهو ممرت رجل قام برفع التعنت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه في قوة قائم نحو ممرت رجل قام بوجه رفع السببي لان الفعل رفع اسماء ظاهر متصلا بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوت في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع أما اذا وجد مانع فقد تقلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان التعنت صفة يستوى فيها المذكور والمؤنث كفعول بمعنى

والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتذكير فهذه أربعة من عشرة واما واقعته فيما ذكر ان التعنت الحقيقي نفس منعوت في المعنى والموافقة لشعر المانعة بخلاف المبالغة لا يقال (قوله مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة) فيه أن البدل قد يكون مشتقاً وكذلك عطف النسق بل والبيان والتوكيد الا ان يقال المراد المشتق لزوماً وهذه ليست كذلك لكن يكره على هذا الجواب قوله بني التوكيد اللفظي المشتق الخ فتقدير

قد توجد المخالفة بينهما لفظاً في مثل مرت سبويه هذا فان المنعوت مكسور والتعت ما كن وفي مثل جاء في عبد الله الظرف أو يعلك الظرف أو تأبط شراً الظرف (٨٨) فان المنعوت مركب والتعت مفرد وفي مثل مرت برجل يكتب فان المنعوت

مفرد والتعت مركب من فاعل نحو رجل صبور واهم أه صبور أو فاعيل بمعنى مفعل كرجل جرح واهم أه جرح أو كان أفعول التفضيل المجرد من آل والأضافة فانه يجزى عن المنعوت والمتى والجمع مذكراً أو مؤنثاً بلفظ واحد كما تقدم بانه وإن لا يكون التعت بجهة فاعله لا يوصف بتعريف ولا تنكير ولا اقراء وتثنية وجمع ولا نذكر وتأنث وإن كانت توصف بالاعراب باعتبار مجملها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد بصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي يؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوت الخ والتعبير بلا يقال يؤذن بضعف السؤال أي لا ينبغي أن يقال هذا القول لا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أي لا في اللفظ والمشرط انما هو التبعية في الاعراب وسبويه وهذا متوافقان في الاعراب غاية أن الاعراب محلي لا يظهر فلا يشرط انما هو التبعية في اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أي فسقط الاعتراض بالأمثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد الموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أي فلا يرد مرت برجل يكتب بما المنعوت فيه مفرد والتعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جاهر رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للمسند إليه ولا التثنية وتي أيضاً النقص بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ما لا حيث وصفت السكره وهي همزة بالمعرفة وهي التي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالسكره في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل يوم الدين لا تفيد تحريفاً لانها اضافة لفظية والجواب أمان الأول فان الموصول يعرب بدلاً وليس نعتاً وأمان الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية فيكون معرفة فيصعب حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) واجمع لمخصوص التثنية والجمع أي ان التعت السببي يطابق مرفوعة في اثنين من الخمسة الباقية قسماً ويجمع اذا كان مرفوعة مثلي أو جهاً من جري ناطق لغة أو كلوني المبرأغيب وهي لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع اذا أسند مثلي أو جمع فتقول على هذه اللغة مرت برجل حسن غلامها وحسنين غلامهم فان لم تجز على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التسديد والتأنيث ولزم التعت الافراد وان وقع مثلي أو جهاً كما يستبرأ به بقوله أو افصح (قوله أو افصح في التعت الخ) مقابيل لقوله على لغة يعني أن الافصح الافراد في التعت مطلقاً ولو كان المرفوع مثلي أو جهاً ويدكر لذكر مرفوعة ويؤنث لتأنيثه فيقال مرت برجلين حسن غلامها وبرجل حسن غلامهم وباهم أه حسن غلامها وبرجل حسنة جارته ونساء حسن غلامهن كما يقال حسن غلاماهم او حسن غلامهم وحسن غلامها وحسنت جارته وحسن غلامهن (قوله أو الاحسن في نعت جمع التكسير الجمع) فكذلك في السمع التي كتبوا عليها وفي حاشية الجذ المصنف مانصه الذي شاهده بخط المؤخر والاحسن في جمع التكسير اه ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع التعت هو جمع التكسير دون التجميع يعني اذا أريد جمع على خلاف الافصح فيصح ان يجمع جمع تجميع فتقول مرت برجلين فاعدين وجمع تنكير فتقول قدودوا لاجسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن الأفراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها انما فاعلها مناقضة لقوله أو افصح الخ (قوله لان) أي التعت في المعنى أي في الواقع

مفرد والتعت مركب من الفعل والفاعل لا نقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظاً أو محلاً والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثلي ولا مجموعاً قد دخل في ذلك العلم المركب باقسامه ومضمون الجملة مفرد لامر مركب (ومعنى هذا التعت حقيقة بجر يانه على المنعوت لفظاً ومعنى) أما لفظاً فانه تابع له في اعرابه وأما معني فانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجازي على غير من هو له في المعنى (يتبع منعوت في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجرو ولحد من التعريف والتسكير) ويطابق التعت مرفوعة الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع على لغة واحد من التسديد والتأنيث (نحو مرت برجل فاعلة أمه ففاعلة تابع لرجل في الجرو وهو واحد من ثلاثة) وهي الرفع والنصب والجز (وفي التكسير وهو واحد من اثنين) وهما التعريف والتسكير وفاعلة طابق مرفوعة وهو أمه في التأنيث والافراد وهما اثنان من خمسة

والافصح في التعت اذا رفع مثلي أو مجموعاً أن يكون كالفاعل في الافراد نحو مرت برجلين قائم أو أهما وبرجلين فاعداً بأوهم والاحسن في تعت جمع التكسير الجمع نحو مرت برجلين قدودوا غلامهم (ولا يلزم في السببي) أن يتبعه في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتدكير والتأنيث لانه في المعنى تعت للمرفوع به



للابجاري عليه (و) لذلك (معنى سببها لكونه قائما في المعنى بالسببي وهو المضاف (١٩) الى ضمير المنعوت كاشئنا) والمعارف

(سنة) الاول (المضمر)  
وهو وما دل على متسكلم  
أو مخاطب أو غائب (غوى)  
(أنا) المتسكلم (وأنتم)  
للمخاطب (وهو) للغائب  
(وفروعهن) (ففرع أنا نحن)  
وفرع أنت وأنتما وأنتم  
وأنن وفرع هو هي وهما  
(وهم) وهن وقس الباقى  
(و) الثاني (العلم)  
وهو اسم بعين مسماه  
بلاقيده (كزيد) للمذكر  
(وهند) للمؤنث (و)

الثالث (اسم الإشارة) وهو  
ما وضع لسمي وإشارة اليه  
ويكون للمذكر والمؤنث  
ومثنىهما وجهها (كهذا)  
للمذكر (وهذه) للمؤنث  
(وهذان) للمثنى المذكور  
(وهاتان) للمثنى المؤنث

(قوله فيها سهل) أنا صالح  
(الخ) أى سهل في ضبطها  
بالمثال قولك أنا صالح الخ  
(قوله والممكن عنه) هذا  
بيان الاسم باعتبار أصله  
قبل الحذف والإيصال  
والاقتداء بتقديم المعنى أن  
الكوفيين يسهونه الكناية  
والممكن بدون عنه وقال  
هناك انه من باب الحذف  
والإيصال وقد يقال  
لما منع من أنهم يسهونه  
بهذا الاسم الذي لا حذف  
فيه ولا إيصال كما يسهونه  
بالاسم الذي فيه الحذف  
والإيصال فيؤخذ من  
مجموع الكلام من التسمية

والحقيقة بانه انك اذا قلت حروت رجل قائم أوه القيام في الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة  
في اللفظ لرجل (قوله لا الجارى عليه) أى ليس نسا في المعنى المنعوت الجارى ذلك التعت عليه  
(قوله معنى سببها) نسبة السببي ياء النسبة في المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حدثت ياء النسبة  
من المنسوب اليه كما تقول في النسبة للشافعي شافعي فان المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه  
عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبة السببي أى انما  
نسب اليه لكون ذلك التعت صفا قائما به ورافعا له وذلك السببي المنسوب اليه نسبة للسبب وهو  
الضمير أطلق عليه سبب لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أى  
يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ  
السبب لذلك وقيل للفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه التعت سببي لئلا يخاله اتصاله بالسبب  
الذي هو الضمير (قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسما ساهما وهو النكرة المقصودة بخبر جارجل  
بناء على أنه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بال مقدره لا بالقصد وعليه يكون داخل  
في المعرف بأل وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت

ان المعارف سبعة فيها سهل • أنا صالح اذا ما لفتي ابني يارجل

وانما تعرض المصنف لسهل هادون تعريفها الامر من الأول أن تعرفها فيه عصر على المبتدئ  
المقصود بوضع هذه المقدمة الثاني أن تعرفها في اختصاص تعقبات ولذلك قال بعض شعراخ  
التسهيل من تعرض لهذا المعرفة بخبر عن الوصول اليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب  
بأنها ما وضع لشيء يبينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط في علم الرفع فليراجع  
هناك (قوله المضمر) ويسمى ضمير أو بسمه الكوفيين الكناية والممكن عنه وقد تم المصنف الضمير  
لانه أعرف بالمعارف بعد لفظ الخلافة ثم العلم الى آخر الترتيب الذي ذكره المصنف هذا هو المشهور  
وقيل غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمير المتسكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف في ضمير  
الغائب العائد الى نكرة فتجوز على رجل فأكرمه فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم  
انه نكرة وقال أفيحيان قال بعض أصحابنا وأعرف الأجلام أسماء الأما كن ثم أسماء الأناهي ثم  
أسماء الأجناس وأعرف أسماء الاشارات ما كان للقرين ثم المتوسط ثم البعيد وأعرف ذى  
الاداء ما كانت فيه البصيرة ثم العهد في شخص ثم الجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة  
وجميع المعارف وقوله بعين مسماه فصل أخرجه النكرة وقوله بلا قيد فصل ثان أخرج  
بقية المعارف فانما انما بعين مسماه بقيد أى بقرينة تبيد التعيين غير اللفظ كالإشارة  
الحسية في اسم الإشارة والصلة في الموصول ونحو ذلك ثم العلم ما يخص نسبة الى الشخص بأن  
يكون موضوعا شخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله ما ذكره المصنف وما جنى نسبة الجنس  
بأن يكون موضوعا الجنس والمساهبة المعينة في الذهن فيكون مدلوله معينا ومشخصا في الذهن دون  
الخارج ويسمى علم جنس كاسما مة فانه موضوع للماهية السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها  
معينة متعلاقة وكثالة وذو الفان الاول وضع للماهية الثعالب المعينة في الذهن والثاني للماهية  
الذئبية كذلك (قوله وإشارة اليه) خرج بهذا القيد ما عدا اسم الإشارة من المعارف والمراد  
بالإشارة الإشارة الحسية بخلافها استعمل اسم الإشارة فيما لا يمكن أن يشار اليه إشارة حسية  
كان مجاز المخو جمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه إشارة حسية لكونه غير مشاهد  
والشار اليه إشارة حسية لا بد أن يكون مشاهدا (قوله كهذا) هاجوف فيه وهذا اسم إشارة  
للمفرد المذكور ولو سلكنا قولك هذا الجمع وهذا المركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكى  
كهذا الفرقه وهذه الجماعة أو الطائفة ونحو ذلك (قوله وهذان) مبنى على الالف كهاتان

بالألف

(وهو لازم) لجمع المذكور المؤنث (و) الرابع الاسم (الموصول وهو) ما انفقر الى الوصل بحجة خبرية أو ظرفي أو مجرور تامين والى  
فان يدوم على المذكور المؤنث (٩٠) ومثنيهما وجمعهما نحو (الذي) المفرد المذكور (والتي) المفردة المؤنثة (واللذان) لثنائي

المذكر (واللتان) لثنائي  
المؤنث (والاولى والثني)  
لجمع الذكور (واللاني  
واللاني) لجمع المؤنث  
(و) الخامس (المعرف  
بالالف واللام كالرجل)  
للمذكر (والمراة) للمؤنث  
(و) السادس (المضاف)  
اضافة محضة (الى واحد  
من هذه الخمسة) فالمضاف  
الى الضمير (كغلامى  
(و) المضاف الى العلم نحو  
(غلام زيد) المضاف الى  
اسم الاشارة نحو (غلام  
هذا) المضاف الى الموصول  
الاسمى نحو (غلام الذى  
قام) المضاف الى المعرف  
بالالف واللام نحو (غلام  
الرجل) بخلاف اضافة  
الوصف الى معموله كضارب  
زيد غدا أو الاثن فهو  
باقى على تنكيره لان  
اضافته غير محضة (وهي)  
أى المعارف الستة بالنسبة  
الى باب الثنت (على ثلاثة  
اقسام) الاول (مالا ينعى  
ولا ينعى به وهو الضمير)  
أمانه لا ينعى فلا نه غنى  
عن الايضاح لكونه نصا  
فى معناه وأمانه لا ينعى  
به فلا نه ليس مستقاولا  
مؤ ولا بالمشقة (و)  
الثاني

سعادتي أضناك حب سعادا • واعراضها عنك استمر وزادا  
أى فى رحمة وأضناك جها واحترز به عن نحو حيث واذا ما يشترط دائما لجهة بضاف اليها لكن  
لا يشترط الى عائد (قوله والاولى) مقصور كالقلى وقديع (قوله والاني والاني) وقد تحذف ياؤها  
فيقال الان والانا وقد جمع اللاني على اللواني (قوله اضافة محضة) اعلم ان الاضافة على قسمين  
محضة وغير محضة وتسمى ايضا الفظية بغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران فى المضاف وهو  
كونه صفة وأمر فى المضاف اليه وهو كونه معمولاً لثلاث الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم  
الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذا الاضافة  
لا يستفيد منها المضاف نعم يقا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها فى ان انفصال اذا اصل  
ضارب زيداً وسميت لفظية لانها أفادت أمر الفظيا وهو التصفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب  
زيدا والاضافة المحضة عبارة عما اتفق فيه الأمران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان  
الأمرين فيه متفقان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير  
صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولاً لها لان اسم  
الفاعل لا يعمل اذا كان معنى المضى فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أى  
خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معمولية لانها أفادت أمر المعنوي وهو تعرف المضاف  
ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل (قوله فالمضاف  
الى الضمير) وهل هو فى رتبة الضمير أو فى رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان  
المضاف الى ضمير من هذه المعارف فى رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم وأطلق  
ابن مالك (قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
المشبهة كاذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا أو الاثن) قيد بذلك ليشير الى أن محل  
كون اضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا أريد به الاستمرار فان  
اضافته تكون محضة وهذا الاعتبار الاخر يقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك  
(قوله مالا ينعى ولا ينعى به) الفاعلان مبدان المجهول أى لا يقع معنوا ولا يقع نعتا فلا تقول  
مروت السكرم ولا جابر رجل هو ناعلى أن الضمير معنوت أو نعت (قوله فلا نه غنى عن الايضاح)

(قوله فخرج هذه الزيادة  
النسكرة الموصوفة الخ)  
لاداعي لهذه الزيادة التى بينى عليها الاخراج اذ النسكرة الموصوفة بحجة غير مقتضية بدليل انه يصح  
وصفها بالمفرد فهى خارجة بالافتقار

أى والنعت فى المعارف للأضاح فليزمن تحصيل الخاصل (قوله ما نعت) أى يقع منعوا تاققول  
 جازى به العالم ولا نعت به أى لا يقع تعاقلا تقول مررت بأخيلز يد يجعل زيد تعاقلا هو يدل (قوله  
 الاشتراك الاتفاقى) وهو العارض بسبب التكرار فى وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه  
 شعور وأبهم فاحتج إلى النعت لزال ذلك (قوله لما بينهما) أى اعلم والمشتق (قوله لان العلم) علة  
 لحصول التضاد وهو اده التضاد بالمعنى اللغوى وهو مطلق التناقى أى لما بين العلم والمشتق من  
 التناقى (قوله على الوحدة) أى الذات مجردة عن قيد دلل العلم هو الذات وحدها (قوله على  
 التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدوث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة)  
 تذكير الصهير واقراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الاشارة نعت  
 ونعت به هو مذهب البصرى بين فقال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا قوله تعالى احدى  
 ابنتي هاتين ومثال نفسه أهذا الذى بعث الله رسولا أهذا الذى يذكر آلهتكم ونقل عن  
 الكوفيين أنه لا يجوز أن نعت باسماء الاشارة ولا نعت ففى عندهم لا توصف ولا يوصفها  
 وتبهم الزجاج والسهلى وحينئذ فقهذه الامثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك)  
 أى المذكور من المعارف فلا واسطة بين التكررة والمعرفة كما أقومهم كلامه وهو مذهب الجمهور  
 وأثبت بعضهم الواسطة فى الحالى من التنوين كجرى وأين ومتى وكيف (قوله وهى ما) أى اسم  
 شاع أى استعمال على سبيل الشيوع والبدل فى جنس أى فى أفراد جنس موجودة تترك الأفراد  
 وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المتأخاة بل مطلق الامر السكى الشامل للتوع والصنف وانما  
 قدرنا المضاف وهو أفراد لان الجنس الذى هو الامر السكى لا يتصور فيه شيوع بل هو شئ واحد  
 ولا حصول له فى الخارج أصلا بل الذى يحصل فى الخارج أفراد (قوله كرجل) أى هذا الاسم  
 فانه شائع فى زيد وعمرو وكرو غيرهم من الأفراد الموجودة لمفهوم الاسم الذى ذكرنا الذى هو الامر  
 السكى الذى وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم السكى اطلاقا حقيقيا  
 من حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أى وجود أفراد مقدر فله غير  
 هذا الفرد الموجود كشخص فانها موضوعة للكوكب النهارى الذى يضيح ظهوره وجود الليل فحقها  
 أن تصدق على متعدد كان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له فى الخارج  
 ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له  
 الخصوص بسبب أنه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به (تنبيه)  
 كإمكان المعارف مترتبة كذلك التكررات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيرا مما تخته كانسان  
 فانه أشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأتكر التكررات على  
 الاطلاق مذكورا أى شئ يتعلق به الله كروجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام للمعلوم  
 والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت التكررات مرتبة ثم المعارف  
 كذلك فقلت

وأتكر التكررات حدتها مذكور موجود يليه محلت  
 فهو رتبة جسم مطلق • كذلك نام حيوان حققوا  
 كذلك انسان يليه رجل • فعالم فليخصر فيها يكمل  
 وان أردت أعرف المعارف خذها على الترتيب والترادف  
 فخصر فعلم اشارة • كذلك موصول على ثبت  
 وما لو احدى ضاع فهو • وتبسه الا الصهير فاعرف  
 فانه فى رتبة العلم • وأطلق ابن مالك فاستفهم

(ما نعت ولا نعت به وهو العلم) أما أنه نعت فلاته  
 قد يقع الاشتراك الاتفاقى  
 فيه وأما أنه لا نعت به  
 فليصوده وعدم تأويله  
 بالمشتق لما بينهما من التضاد  
 لان العلم يدل على الوحدة  
 والمشتق يدل على التعدد  
 (و) الثالث (ما نعت  
 ونعت به وهو الباقي)  
 من المعارف وهو الاشارة  
 والموصول والعرف بالالف  
 واللام والمضاف الى احد  
 منها (والنكرات ما سوى  
 ذلك وهى ما شاع فى جنس  
 موجود) فى الخارج  
 (كرجل) فانه شائع فى  
 جنس الرجال (أو) شاع  
 (فى جنس مقدر) وجوده  
 (كشخص) فانها لم توضع على  
 أن تكون خاصة كمنه وانما  
 هى موضوعة وضع أسماء  
 الاخصاس كرجل فحقها  
 أن تصدق على متعدد كما  
 أن نحو رجل كذلك (فيجمع  
 أسماء الاخصاس التكررات  
 الجامعة كرجل نعت)  
 لاجمها واحتياجهما الى  
 التخصيص (ولا نعت بها)  
 لوجودها

اذالم تؤزل بالمشتي (فهى كالاعلام) في هذا الحكم (والعلم نعت مجاز ذكر بعده من المعارف) فينتع باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها (واسم الاشارة لا نعت الاعماجه الا الف واللام) لان الجنس المعرف بالالف واللام يزىل الابهام الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بضمرة المتكلم أجناس متعددة فاذلجى بالجنس المقرون بأل زال الابهام (تقول في نعت العلم باسم الاشارة جاز يدهدا) أى الحاضر (وفي نعت الموصول الاسمى (جاز يد الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفي نعت الموصوف بالالف واللام جاز يد الحسن وجهه وفي نعت المضاف الى معرفة جاز يد صاحبك) بالاضافة الى الضمير (أو صاحب زيد) بالاضافة الى العلم (أو صاحب هذا) بالاضافة الى اسم الاشارة (أو صاحب الذى قام) بالاضافة (٩٢) الى الموصول (أو صاحب الرجل) بالاضافة الى المعرف بالالف واللام

(أو صاحب غسلاي)

بالاضافة الى المعرف

بالاضافة الى الضمير (وتقول

في نعت اسم الاشارة

بالموصول) المقرون بأل

(جاء هذا الذى قام أبوه)

أى القائم أبوه (وفي نعت

ب) اسم الجنس (المقرون

بالالف واللام جاء هذا

الرجل) أى الحاضر (وفي

نعت المضاف المقرون

بأل جاء هذا الضارب

الرجل وفي نعت المقرون

بأل مجله جاء الرجل الكامل

وبالموصول جاء الرجل

الذى قام أبوه) أى القائم

أبوه (وباسم الاشارة فوجاء

الرجل هذا) والرافع للنعت

في هذه الامثلة مرفوع

المنعوت انظروا وحلوا

الثاني من التواييع (التوكيد

وهو ضربان (لفظي

ومعنوي فاللفظي اعادة

الاول بلفظه) ويكون في

الاسم والفعل والحرف

وأعرف الضمائر المتكلم \* ثم خطاب غيبة مقسم

(قوله اذالم تؤزل بالمشتي) فان أثرت به فمخبر من رجل أسد أى نفع نعت بها (قوله أى الحاضر)

فيه الاشارة الى أن آل تعريف العهد الحضورى وان رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتي

(قوله وباسم الاشارة فوجاء الرجل هذا) قال تليده هذا اسم ومنه لان اسم الاشارة أعرف من

المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة المقرون بأل اذا اصفه لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر

كلاما طو بلا محصله ذلك الى ان قال قال بعض المتأخرين من وصف كل معرفة بكل معرفة كل توصف

كل تنكرة بكل تنكرة وهذا قول مرغوب عنه فيعمل كلام المصنف عليه وان كان ضعيفا لكنه

يخالف الجمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وهذا اللام لا يوصف الا بعينه أو بالمضاف الى مثله الخ

فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ كان الاولى

اسقاط هذا المثال ٨٦ مع زيادة من التاصر وبي أن المصنف لم يعلل نعت المضاف والموصول

بغيرهما ومثال نعت المضاف جاني أبوزيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الذى في الدار العاقل

(قوله ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيما عدا اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك في اسم الاشارة وهذا

العامل لفظي وقيل الرفع للنعت معنوي وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى أن

العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كافى المبتدأ والخبر وورد بان هذا خلاف الظاهر

لأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كاشاذا نادى رجلا نصار اليه اذا أمكن

غيره وقيل ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ووردها أيضا بانه خلاف الاصل (قوله التوكيد)

ويقال فيه التأكيدها بالمهزوة وبألفها الفاعل القياس في نحو رأس والاول أقصص قال تعالى ولا

تنقضوا العيمان بعد توكيدها ومعناه لفة احكام الشيء المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المؤكد

(قوله لفظي) نسبة اللفظ من نسبة الخاص العام ومثله يقال في معنوي (قوله اعادة الاول) أى

المعنى الاول وقوله بلفظه أى بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيده كإسائي

وبالماتصوير أى الاعداد المصورة باللفظ والمراد بذلك اللفظ وكانه قال التوكيد هو المعنى الاول

المعاد بلفظه وانما أولنا بذلك لان الذى يطلق عليه تأكيده هو نفس اللفظ الثاني لا الاعداد التى

هى فعل الفاعل (قوله وجلس قعد) جعلهما مترادفين مبنى على ما هو المشهور وقال بعضهم الجالس

ما كان عن قيام واقعد وما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليس مترادفين (قوله ونعم جبر) جعلهما

مترادفين نظرا الى اشتراكهما في مطلق الإيجاب والاقبم تخالف جبر باعتبار أن نعم تقع بعد

فالأول (بجاز يد زيد) والثنائي ققام قام زيد والثالث كنتم نعم (أو) اعادة الاول (بمرادفه

بكاء لبث أسد) وجلس قعد زيدون نعم جبر (قوله والباء للتصوير أى الاعداد الخ) بيان ذلك ان المراد بالاعداد المعاد واضافة

الاعداد بمعنى المعاد الاول من اضافة الدال المدلول لان الاول واقع على المعنى وقوله بلفظه تصوير للإعادة بمعنى المعاد فكانه

قال التوكيد اللفظي هو المعاد الدال على المعنى الاول المعصود لذلك المعاد بلفظ المعنى الاول (قوله وكأنه قال التوكيد هو المعنى

الخ) أى التوكيد اللفظي هو المعنى الخ هذا الاخبار غير صحيح لان التوكيد اللفظي ليس هو المعنى بل هو اللفظ وأضربا في

بلفظه في هذا الجمل متعلقة بالمعاد أبوه بآء الملاسة لا بآء التصوير اذ لا يصح للمعنى باللفظ كالألفى فضلا عما سبق له من أنها

لتصوير برجل من لا يسهو

الاستفهام

الاستفهام بمعنى نعم في جواب أقام زيد نعم طام في جواب ألم يقيم زيد نعم لم يقيم أو ما جازيها لا تقع  
بعد ما فيه معنى الطام كالاستفهام والأمر وغيرهما قال الخليل ومن ثم أي ومن أجل أن بعض  
هذه الأمثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشهوه كقوله  
بعضهم تعوز يد عشان نطشان وحسن بسن فان كلام من نطشان وبسن نو كيد لفظي وليس  
مرادف بدليل أنه لا يفرد كل من المترادفين بصح اقتراده قال الجلال بن هشام في شرح القطر وليس  
من التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بحال في قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة اه أي لان  
الثاني انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى أنه من قبيل التأكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق  
لان الله أكبر اختيارا بنبوت الكبرياء لله والثاني نو كيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلنا انه  
من قبيل الانشاء ونحن أي أن الثاني غير الاول لم يجوز أنه أنشأ بالاول تكبيرا أي ابعادا من كل  
مالا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه على حداثه ضرب اضرب اه وليس من التأكيد اللفظي  
قرأت السكاب بابا بابا وسورة وصفا صفا وكذا في قوله تعالى كالأزاد كالأزاد كالأزاد  
د كواجر ولدوا المالك صفا صفا فانه لا بد في التأكيد اللفظي من إعادة معنى اللفظ الاول كما قررناه  
سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى بغير الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال  
في البقية فان قامت ما عراب هذه المذكورات حيث لم يجعل نو كيد في الجواب أنها أحوال والمعنى  
على التأويل بلفظ مفرد كمرتبوا نحوه وليس من التأكيد اللفظي أيضا قوله تعالى في سورة  
والموسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفي سورة الرحمن في أي الأبرس كما تكذبان لان كل مرة  
ذكرت فيها جلة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله وما عجب به الخ)  
شروع في بيان النسكات الموجبة للتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني  
كذكر أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (قوله لقصد التقرير) أي تقرير المؤكد  
بفتح السكاف أي تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا إذا  
قلت جاني زيد أو أسد ليتجني بانه ثانی لثلاثتهم أن الجاني غيرهم ومثلا وذهب مثلا  
واغذا كوزيد أو أسد على سبيل السهو واللفظة (قوله أو خوف النسيان) أي نسيان الاول  
ومثله يقال في البقية واعترض بان التأكيد لفظي النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة في  
ذكرهما بعدهما واجب بانه وان لم ذلك للتقرير الا أنه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد  
الى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بمقصود السكاب وتخلص من كلام المصنف أن التوكيد  
اللفظي هو التابع الدال على تقرير مشبوحة أو خوف نسيان أو خوف عدم الاصغاء اليه (واعلم)  
أن التوكيد اللفظي يتعين لرفع السهو ويجوز في زيد لثلاثتهم أن الجاني عمرو واغذا كوزيد  
على سبيل السهو والى في المطول ولا بدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر وجهه السند  
في خواشيه بانه اذا قيل جاني زيد بنفسه احتمل انه اراد ان يقول جاني عمرو ونفسه فيها وتلفظ  
زيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافته) أي مضاف وقوله أو ارادة المخصوص جهر ورمع مطوف على  
تقدير أي أو الرفع احتمال ارادة أو معطوف على اضافته أي احتمال تقدير ارادة الخ (قوله يلفظ  
النفس) أي بمعنى الجثة والذات فان اراد بها الدم كانت بدلا في رأيت زيدا نفسه بمعنى الدم بدل  
بعض من يمل (قوله بمعنى النفس) فان اراد بها الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا أردت  
العضو والمخصوص فالعين بدل بعض من كل أو في قوله أو العين مانعة عن تجاوز الجمع فيؤكد بالنفس  
والعين معا بلا عطف فيقال جاني زيد نفسه وعينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من  
الاسناد المجازي) وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاني رسول زيد مثلا تخفف المضاف  
وأسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباسيبيه أي المجاز الاسنادي

(وما عجب به أي  
بالتوكيد اللفظي) (لقصد  
التقرير وخوف النسيان  
أو عدم الاصغاء أو عدم  
الاعتناء) من السامع  
(و) التوكيد (المعنوي)  
هو التابع الرفع احتمال  
تقدير اضافته الى المتبوع  
أو ارادة المخصوص بما  
ظاهر العموم) فالتابع  
جنس شغل الحمد ود وغيره  
والرفع الى آخره فصل يخرج  
بقية التوابع (ويجى)  
التوكيد (في الغرض الاول)  
وهو الرفع احتمال تقدير  
اضافته الى المتبوع) بلفظ  
النفس أو العين) بمعنى  
النفس حال كون النفس  
والعين (مضافين الى ضمير  
المؤكد) بفتح السكاف حال  
كون الضمير (مطابقا له)  
أي للمؤكد (في الاقتراد)  
ان كان المؤكد مفردا  
(والتسديد) ان كان  
المؤكد مكررا (وفروعهما)  
وهي التأنيت والتثنية  
والجمع (تقول جاني زيد)  
فيمثل تقدير مضاف الى  
زيد وأنه من الاسناد  
المجازي بالنقص فاذا أردت  
رفع المجاز اثبات الحقيقة  
فان تقول جاني زيد نفسه  
أو عينه

فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الحائض رسول زيد أو غيره) أو نقله (أو نحو ذلك) من ملاحظات (ولفظ النفس والعين في تأكيد المؤنث كلفظهما في (٩٤) تؤكد المذكور في الأفراد تقول جاءت هذه نفسها وأعينها) بإفراد النفس

والعين (وفي المتن والجمع تجمع النفس والعين) جمع قوله (على أقل نقول في تأكيد المتن (جاءا زيدان) أو الهندسات (أنفسهما أو أعينهما) وهو أنقص من الأفراد والأفراد أنقص من التثنية (و) تقول في تأكيد الجمع المذكور (جاءا زيدون أنفسهم أو أعينهم) في تأكيد جمع المؤنث (جاءت الهندسات أنفسهن أو أعينهن ويحيى) التوكيد (في الغرض الثاني) وهو الرابع أراد أنطوص بمظاهر العموم (في تأكيد المتن المذكور بـ (كلا) في تأكيد المتن (المؤنث بـ (كلا) حال كون كلا وكلتا (مضافين إلى ضمير المؤنث) بفتح السكاف نحو (جاءا زيدان كلاهما) جاءت (المسرأتان كلاهما) يحيى (في تأكيد ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقفة بكل حال كونها مضافة إلى ضمير المؤنث) بفتح السكاف (تقول في المفرد المسد ذكر (جاء الجيش كله) في المؤنث جاءت (القبيلة كلها) في اسم الجمع المذكور (القوم كله) في اسم الجمع (المؤنث جاءت (النساء كلن) فترفع بذكر كل وكلتا

الحاصل بسبب النقص أي حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الأسنادي هو المجاز العقلي وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلي بل قسم آخر مغاير للعقل واللغوي على ما حقق في محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرفع عما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أنه انما ضعف ولم يرفع من أصله وهو تجه والمنسوب له يعبه أنه لا يرفع المجاز حتى يوثق بجميع ألفاظ التوكيد (قوله جمع قوله) احتزبه عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكدهم ما وقد يكون جمع الفصلة على أن جعل استرازا عن جمع عين جمع قوله أيضا على أعيان فانه لا يؤكده (قوله جاءا زيدان) أو الهندسات أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيار في شرح التسهيل وترك الأصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير إلى الجمع لان التثنية جمع في المعنى وهما ابن المصنف عبد الله بن محمد فاجاز أن تقول في تأكيد المتن قاما زيدان نفساهما عيناها ولم يذهب إلى ذلك أحد من التوحيين اه كلامه ومنعه الناصر الطبرسي بأن ابن أياز قال في شرح الفصول ولولت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النصارى بأن كل متى في المعنى مضاف إلى متضنه يجوز فيه الجمع والأفراد والتثنية والجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وترجع الأفراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بـ (كلا) اشتراط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المتن بمحذوق مفعول موقفة ليعين إرادة البعض باسم السكك لجماعا زيدان كلاهما والمرأتان كلاهما إذ يصح حلول المفرد على المؤنث كما ويحتمل أنه أطلق المتن وأريد به واحد فلا يقال انخصم الزيدان كلاهما لان الانخصام لا يكون إلا بين اثنين \* واعلم ان التوكيد بـ (كلا) وكلتا في المتن ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المتن نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالأولى أن التأكيد هنا لدفع توهم أن يكون الحائض واحدتها والأصناد اليهما انما وقع موهما (قوله ماله أجزاء) أي سواء كانت تلك الأجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار ما ملها كالعبد في قولك اشتريت العبد فان التعدد في العبد باعتبار ما مله وهو حق والشرائط أجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب ماله امل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف أو ماله لا تعدد فيه جهذين الاختيارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جائز يذكره لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وعليه بن مالك واحتجوا بان التوكيد فيه للتثنية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة إلى ضمير المؤنث) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكر أو تأنيدا أو أفرادا أو جمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيتة وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم مافي الأرض جميعا فهو حال لا تأكيد ولا يجوز إقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل يا أشبه الناس كل الناس بالقمير فهو نعت لا تأكيد والنت هنا وان كان جامدا إلا أنه مؤنث عشق أي السكابين (قوله جاء القوم) القوم محض بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يصغر قوم من قوم عسى أن يكونوا خير منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدرى وسوف أخل أدرى • أقوم آل حصن أم نساء

قال الزنجشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أي مرسل من إطلاق السكك وإرادة الجزع وقوله أما لا نبيان لسبب المجاز (قوله لم تعد بالمتخف) أي نقلته أو حقا رته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتراك مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بمقتضى بعضهم ونحو ذلك (قوله ويختلف كلا) مفعول مقدم وفي هذا الغرض متعلق بـ (جاء) وما عطف عليه

احتمال كون الحائض بعض المذكورين وأن لم عبرت بالسكك عن البعض مجازا (أما لا نبيان تعدد المتخف) عن الجيء فاعل (أولا نبيان جاءت الفعل الواقع من البعض كالواقع من السكك) مبالغة (بناء على أنهم في حكم شخص واحد ويختلف كلا) في هذا الغرض

(أجمع وجماء وأجمعون وجمع نقول جاء الجليس أجمع) جاءت (القيلة جماء و) جاء (٩٥) (القوم أجمعون و) جاءت (النساء جمع

قال الله تعالى لا غو بينهم  
أجمعين وإن شئت جئت  
بين كل و أجمع بشرط تقدم  
كل على أجمع) لأن أجمع  
كالتابع لكل في إفادة القوة  
(فقول جاء الجليس كله  
أجمع وكذا الباقي) تقول

جاءت انقبيلة كلها جماء

والقوم كلهم أجمعون والنساء

كلهن جمع (قال الله تعالى

فسجد الملائكة كلهم

أجمعون) والتوكيد يضاف

التعني أموراً واحدة أنه

لا يبيح نكرة عند

البصريين وإثباتي أن

الفاظه لا يعطف بعضها

على بعض والثالث أنه

لا يقطع من متبوعه بخلاف

التعني (و) الثالث

من التتابع (العطف وهو)

ضربان (عطف بيان

وعطف نسق فخطب

البيان) أي المبين (هو

التابع الجامد الذي

جيء به لايضاح متبوعه)

في المعارف (كقسم بالله

أؤفخص عمر) فمعر عطف

بيان على أبي حفص (أو

لتخصيصه) في التكرار

(قوله من مشطور والرجز)

الجامع له على جملة من

مشطوره دون كامله ان

كلام الشاعر يكون ثلاث

فاعل ومراحده ذلك أن أجمع وجماء الخ قد تختلف كلاف التأكيد لرفع احتمال الخصوص بمظاهر  
العموم (قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع لجماء ولم يسمع تثنية أجمع ولا جماء (قوله وإن شئت  
جئت) أي حيث أردت من رد التأكيد قوله بشرط تقدم الخ أي وبشرط عدم العطف كإسنادي  
في كلامه ثم أن أريد زيادة في التأكيد على ذلك جيء بعد أجمع باكتع فابصع فابنتع وبعد جماء بكنعاء  
فبصعاً فبعتها لأن هذه الصيغ بقيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيد ما كان  
أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد كلها فقلت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من اكتع الخ  
تقول جاء الجليس نفسه عنه كله أجمع أكتع أبصع ابنتع وبني أنه إذا تعددت المؤكدات هل يكون  
كل واحداً كبد الماتية أو كلها كبد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية ذهب إلى الأول ابن  
برهان وغيره إلى الثاني وهو الصحيح المشهور وقبيلتهم (قوله فسجد الملائكة كلهم أجمعون) قال  
المبرد والزجاج أن كل دال على الأحاطة والشمول وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة  
قال الرضي وليس بشئ لأنك إذا قلت جاني القوم أجمعون فمعناه الشمول والأحاطة اتفاقاً فمعهم  
لا اجتماعهم في وقت واحد فكذلك يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرهتا رد لفظين بمعنى واحد  
وأي محذوف في ذلك مع قصد المبالغة (قوله أحدها أنه لا يبيح نكرة عند البصريين) المعنى أنه  
لا يأتي بعد النكرة توكيد لها وليس المعنى أن التأكيد لا يوافق النكرة في التأكيد لأن ألفاظ  
التوكيد كلها معارف بعضها بالأسافة وهو النفس والعين وكل وكذا وكثا وبعضها بالعينية  
الجنسية وهو أجمع وجماء ووجه ما وردا بهما ومقابل قول البصريين ما ذهب إليه الكوفيون  
فانهم أجازوا أن يبعد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محذوفاً والتوكيد  
من ألفاظ الأحاطة نحو واكتفت أسبوعاً كله وقول الشاعر

• ياليت عدت حول كله رجب • بخلاف جئت زماناً كله لأن النكرة غير محدودة ولا صحت  
شهران نفسه لأن التوكيد ليس من ألفاظ الأحاطة ثم يحمل الخلاف هو التأكيد المعنوي أما  
التوكيد اللفظي فإنه يبيح النكرة اتفاقاً نحو جاني رجل رجل (قوله لا يعطف بعضها على بعض)  
خلافاً لابن الطراوة وعلة ذلك أن ألفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو عطف لكان كعطف الشئ  
على نفسه وهذا أيضاً خاص بالتوكيد المعنوي أما اللفظي فإنه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو  
والله ثم والله وقوله • وهند أمي من دونها التأني والبعد (قوله لا يقطع عن متبوعه) لأنه يصير  
كقطع الشئ عن نفسه وأيضاً ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبني من  
وجوه الخلق أنه لا يجوز حذف المؤكد غالباً وإقامة التأكيد مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام  
أجمعون ولا جاني جمع لأن الفرض من التوكيد هو توكيد الشئ المؤكد وليس كذلك الصفة في  
مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لفظة الرجوع والاتفات ويطلق اصطلاحاً جنتين أحدهما  
المعنى المصدري والثاني المعنى الإلهي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف  
كلامهما (قوله عطف بيان) معنى بذلك لأن أصله العطف فاذا قلت جاء أخوك زيد فلا يصل  
أخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير الإسماء  
الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو جيان (قوله لا يضاعف متبوعه) أي الذي يحصل باجتماعه مع  
متبوعه من الإيضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط في عطف البيان أن يكون في  
جذاته أو صغ من المتبوع بل ذلك هو الغالب (قوله كقسم بالله أؤفخص عمر) هذا يثبت من  
مشطوره والرجز بعده • مما بهما من ثقب ولا ذرة • فاعزله اللهم أن كان غفر • يروي هذا الشعر  
لا عري قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان فاقني ذرت وثقت أي رقت خفاها فاحلني على

(قوله من ثقب) يفتح النون والقاف فخره الحشيت بعد رقة الخف وعله ثقب كقصر (قوله ولا ذرة) يفتح الدال والباء الموحدة جمع  
ذرة بفتحها أيضاً كشجر ونخلة وهي قروح الدابة مطلقاً سواء كانت في ظهرها أم لا

(فحرم من ما صدق) فصدقه عطف بيان على ما هو واقع النعت في الايضاح والتخصيص وفي أنه يفسع ما قبله في أربعة من عشرة واحد من الزم والنصب والجرو واحد من الافراد الثانية والجمع واحد من التعريف والتسكير وواحد من التذكير والتأنيث وبفارق النعت في الجود النقص (وعطف (٩٦) النسق) أي المنسوق (هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحسوف العطف)

فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمتوسط الى آخره فصل أخرجه ماعدا المحدود من التوابع وأخرج نحو عندي عصبه أي ذهب فان ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على انه بيان أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين ومضى نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في اعرابه ونسقه (والنسق التنظيم يقال هذا على نسق هذا أي على نظمه) (سوف العطف على الاصح نسقه) باسقاط أمثلة الثانية في نحو فانما ما بعد ما فاء الأولى (والواو المطلق الجمع) من غير تقييد بقبليه أو مصاحبه أو بعدة وتستفاد اقلية والمصاحبة والمصدية بالتقييد بالظرف (فجوابه زيد عمر وقيله أومعه أو بعده) فاذا خلا من ذلك أحق المعاني الثلاثة على السواء (و) الثاني (الفاء) للترتيب والتعقيب بحسب الحال (فجوابه زيد عمرو) اذا كان عمرو جاء بعد يحيى زيد بلا مهلة (و) نحو (تزوج زيد فوله) اذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة الحمل واعترض المعنى الاول بقوله تعالى

غيره فقال سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بيعه وكساه لما نبين له صدقه (قوله صديق) هو ما سئل من أجساد أهل جهنم وقد يجرى عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف بيان على السكبة في قوله تعالى جعل الله السكبة البيت الحرام جبي به مجرد المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام نسقه أي عطف بعضه على بعض والمصدر بالسكينة (قوله أخرجه ماعدا) المحدود من التوابع قبل عليه انه لا يخرج النعت المعطوف نحو جاء زيد العالم والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحسوف العطف • واجب منع أن المعطوف نعت في الحقيقة بل هو معطوف على العالم والاطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على انه بيان أو بدل) قال في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بأنه عطف نسق بناء على أن أي من حرف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف عطف يترجم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حرف العطف المعطوف به في غير قيد أن يكون ما بعده ميانا لما قبله وما بعد أي بخلاف ذلك • الثاني ان حقه اذ لم يعطف به غير صفة أن لا يطرده عنه وأي بخلاف ذلك فكأن تقول مررت بغضن فرائ أسدوان تقول بغضن فرائ أسدوان تستغنى عن أي استغنا مطردا (قوله اما الثانية) وأما الأولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف (قوله لمطلق الجمع) أي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق وقوله من غير تقييد في معنى التفسير للاطلاق وإضافة مطلق للجمع من إضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما غرقة الفقهاء بين مطلق ماء وما مطلق فاعناه اصطلاح ولا مشاحبه فيه (قوله للترتيب) أي كون ما بعده واقعا بعد ما قبله ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف الفصل على الجمل ومعنى التعقيب هو أن يكون ما بعده واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وترانج لكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازمه فذكر التعقيب يعني عنده • واجب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع (قوله الامدة الحمل) قال في المعنى وان كانت مدة متطولة وتقول دخلت البصرة فبعد اذ لم تعقبني البصرة ولا بين البلدين (قوله فجاءها بأسنا) لا يجي أن يجي بالأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه • والاسم فأتت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء ان الفاء لاتعقب الترتيب وأثبت ذلك للوارقة قال انما مفسدة له (قوله على تقدير الارادة) الأولى أن يقول ان الهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل النجى من اطلاق المسبب وهو الهلاك واراد تسميه وهو الارادة ثم اشتق منه أهلك كما عني أردنا فهو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قراءة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمى الى الصلاة أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام المصنف فيبعد أن الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الخذف والحال أنه ليس كذلك كما عرفت ثم على استعمال لفظ الهلاك في الارادة يراد بها التعليق التحيزي الحادث للمعبر قبل ايجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلق اردنا تعلقا نصريا حادنا بالاهلاك فجاءها بأسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعليق الا في لان المجي وليس عقبه والفاء والتعقيب واجب يجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القاب لما قصد فيها من المعنى اللطيف

أهلكها فجاءها بأسنا واجب بأنه على تقدير الارادة أي أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا (قوله ثم على استعمال) أي مع استعمال الواو بناء على استعمال الخ لا بناء على بقائه على حقيقة والمجاوبه بما أتى وليس المراد بناء على استعمال الخ لا بناء على تقدير المضاف لعدم صحته



واعترض المعنى الثاني بقوله تعالى والذى أخرج المرعى فبعله غناء، أحوى  
(و) الثالث (ثم للترتيب والتراتبى فهو جواز زيد ثم عمرو) إذا كان محي، عمرو بعد محي، (٩٧) زيد مجمله واعترض المعنى الأول

بقوله تعالى ولقد خلقناكم  
ثم صورناكم ثم قلنا  
للملائكة اسجدوا لآدم  
وأجيب بأنه على حذف  
مضاف والتقدير ولقد  
خلقنا آياكم ثم صورنا آياكم  
أي آدم ثم قلنا للملائكة  
اسجدوا لآدم واعترض  
المعنى الثاني بقول الشاعر  
كهو زالدني تحت الهجاج  
جرى في الأنايب ثم اضطرب  
فان الاضطراب يعقب  
الجرى بلا تراخ وأجيب  
بأن ثم فيه نائبة عن الفاء  
(و) الرابع (حتى للتدرج  
والغاية) بحسب القوة  
والضعف في المعطوف وقد  
اجتمعا في قوله قهرناكم حتى  
السكينة فأنتم • تهاوننا  
حتى ينبتا الأصاغر فالسكينة  
جمع كي معطوف على  
السكينة والميم وهم في غاية  
القوة والبسيتين جمع ابن  
معطوف على نامن تهاوننا  
وهم في غاية الضعف  
لوصفهم بالصغر أو بحسب  
الشرف والخسة) في  
المعطوف (مثال الأول  
مات الناس حتى الأشياء  
ومثال الثاني استغنى  
الناس حتى الجاهلون)  
فالإنشاء في المثال الأول  
معطوف على الناس وهم  
في غاية الشرف والجاهلون  
في المثال الثاني معطوف  
على الناس وهم في غاية

وهو المبالغ في تعلق الأهل بالهم حتى كأنهم أهل كوا قبل محي والبأس (قوله واعترض المعنى  
الثاني) وهو التعقيب (قوله فبعله غناء) أي يأسا أحوى أي أسود من الجفاف والبس فهو صفة  
غناء على هذا التفسير إما أن يفسر بالاحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى فيكون حال من  
المرعى أي أخرج المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقيب غناء وتأخيره لتناسب  
القواعد وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو أن المرعى إنما يكمل وينتهي اشتداده بعد  
مضى مدة طويلة ولا يخرج متعلق به شأ فشيأ إلى أن ينتهي اشتداده ثم يعقب ذلك جعله غناء  
أحوى ويحذف فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا الخ) لا يخفى  
أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فإذا قدر المضاف أي خلقنا آياكم حصل  
الترتيب لأن المراد بالآب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى  
هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من إقامة الظاهر مقام المضمر لأن المقام على تقدير ذلك المضاف  
يكون للأخيار أي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له ففعل عنه إلى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر  
وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها  
(قوله كهو زالدني) البيت من بحر المقارِب والجميع في الهجاج من المصراع الأول والردني نسبة  
لردنية امرأه كانت تقوم الرماح وتسد لها الهجاج والغيار والأنايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل  
عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله ثم اضطرب حيث عطف بتم والطال أنه لا تراخي لأن الهمز  
إذا جري في أناييب الرمح اضطرب الرمح تغير ترانج فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا  
ترتيب فالجواب أن الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفة لم يكده يترك وقد تأتي ثم للترتيب  
الذكرى والتسدرج في درج الارتقاء ذكرها هو الأول دون اعتبار التراخي بين تلك الدرج ولأن  
الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله فهو قول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده

المقصود ترتيب درجان معاني الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لأن سيادة  
نفسه أخص به ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة في الزمان على سيادة  
نفسه (قوله للتدرج والغاية) التدرج معناه أن ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ إلى أن يبلغ الغاية أي  
الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتسدرج هنا الترتيب الخارجي الذي في الفاء، وإنما بل  
معناه ترتيب أجزاء ما قبلها ذاتها من الأقوى إلى الأضعف أو بالعكس أو من الانعريف إلى الاختسار  
أو بالعكس وعلى هذا المعنى جعل الرضى قول من قال ان حتى موضوعه للترتيب (قوله  
قهرناكم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كي) كفي وهو الشجاع مأخوذ من الكبي وهو  
الستر لأنه يستتر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الحمام خبيث) يريدنا الخبيث فيه الكراهية  
والإفحام مباحة (قوله متصلة ومنقطع) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى  
بأحدهما عن الآخر وقيل سميت بذلك لاقصاها بالهمزة حتى صار في إفادة الارتفاع بمثابة كلمة  
واحدة وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادتها التسوية في الاستفهام وقال الشاعر  
الطبرلاوي يريد بقوله المعادلة الهمزة أنها شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صار تابعي أي  
فيطلب بهما التمين كما يطلب بأى وصيت المنقطعة بذلك لأن الكلام معها على كلامين فقد  
انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها الوقوعا بين جملتين مستقلتين ليستا في تأويل المقرد أول لعدم  
ضير ورهما مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا أو نعم لأنه استفهام مستأنف • ثم

ولكن شككت في عبسها (أو) (٩٨) المعادلة للهزمة في التسوية فهي الواقعة (بعدهزمة التسوية نحو سواء على) أقام زيد

حصر أم في هذين القسمين هو مذهب الجهور وذهب بعضهم إلى أنها تسكون زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير (قوله ولكن شككت في عبسها) وحيث يكون الجواب بالعين فتقول زيد أو عمرو ولو كان بدل أم أو فقلت أقام زيد أو عمرو ولم يكن جوابها تعيين شخص وإنما جوابها نعم أولا لأنها مقدره بالأحادية فكأن قلت أأحدهما عندك (قوله المعادلة للهزمة) أي المشاركة لها (قوله بعدهزمة التسوية) أي الهزمة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء أم لا كما يأتي وما أدري ولبت شحري وضابطها أنها الهزمة الداخلة على جملة يصح حاول المصدر يحملها نحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما يأتي أقت أم قدمت الأثرى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما يأتي بقيامك أم قعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خير مقدم على جار ومجرور متعلق بموافق أقام زيد المخ في أو بل مصدر رأى قيام زيد أو قيام عمرو ومبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو رأى أقام عمرو والفعل مقدر لأن أم بعدهزمة التسوية لا تقع إلا بين جملتين قال في المغني وإذا عطف بعدهزمة بأوفان كانت هزمة التسوية لم يجز ناسا وقد أوج الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أي غير الواقعة بعدهزمة بطلبها أو بالتميز أو بعدهزمة التسوية (قوله بمعنى الاضراب) الإضافة بيانية والمراد الاضراب الإبطي أو الاتقالي وتختص بالجل المستقلة لأنها معنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أي الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضيه) أي الاستفهام الحقيقي بأن لا يقتضي استفهاما مسلحا بل تفيد الاضراب المحض أو تقتضي الاستفهام الانكاري (قوله فالأول) أي كونها للاضراب أي الابطي مع الاستفهام الحقيقي (قوله أنها لا بل أم شاء) الأبل أم جمع لا واحد له من لفظه والشاء محدود اسم جمع أيضا (قوله أي بل أي) أي قبل إشارة لمعنى الاضراب وبالهزمة لمعنى الاستفهام وقدر هي لمأملت أن أم المنقطعة مختصة بالجل ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أي كونها للاضراب أي الاتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لأن الاستفهام المخ) علة لعدم تقدير الهزمة بعد بل بأن يقال بل أهل كقول في بل أي شاء وسكت المصنف عن الاضراب الاتقالي مع الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالى أمه البنات ولكم البنون أي بل أنه اذ لو جعل للاضراب المحض لزعم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح إرادته الاستفهام الحقيقي هنا فتعين أنها للاضراب الاتقالي مع الاستفهام الانكاري (قوله فهي للثلاث) أي التردد من المتكلم وقوله أو الأبهام ويقال له التشكيك أيضا وقدم مثل الأول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا البنات يوم أو بض يوم وللثاني بقوله تعالى وإنا أو أياكم لعلني هدى أو في ضلال مبين قال في المغني والشاهد في أو الأولى وتعبيره الدمايني بما نصه لا أدري لم امتنع من كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبدته فهو على الهدى وأن من عبده غيره من جاد أو غيره فهو في ضلال (قوله بجمع العلم) أي من المتكلم لأن الغرض منه إيقاع السامع في الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتسكون أو لأحد الأشياء) وهي في هذه الحالة أيضا تسكون بعد الخبر لشد أو الأبهام وبعد الطلب للتخيير بين ثلاث الأشياء أو بأوجه الجمع بينها فالفرق بين هذه وبين التي لأحد الشيئين فلو قدم أقبل قوله فإذا وقعت بعد الطلب لأفاد هذا المعنى الذي ذكرناه والأصغرية يفيد مخالفة بين أو التي لأحد الشيئين وأو التي لأحد الأشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده في نحو هذا المثال خاصة لافي سائر أحوالها وحاصله أنه أشار إلى الجواب عما قد يقال قدم مثل العلماء للتخيير بيني التكفارة والفسدية مع إمكان الجمع

أم عمرو) والمنقطعة غيرهما ولا يفارقهما معنى الاضراب وقد تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضيه فالأول نحو أنا لابل أم شاء أي بل أي شاءه ذلك أن رأيت أشباحا من بعد فقلت أنها لا بل على سبيل الجزم ثم حصل شك أنها شاء فقلت أم شاء بقصد الاضراب عن الأبل واستئناف سؤال عن الشاء والثاني نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أي بل هل لأن الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (أو) وتسكون (لأحد الشيئين) فإذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير أو الإباحة فالأول نحو تزوج هذا أو أختها والثاني نحو تعلم فقهها أو نحوها والفرق أن التخيير يمنع الجمع والإباحة لا تمنعه وإذا وقعت بعد التخيير فهي للثلاث أو الأبهام فالأول نحو لو بقينا يوما أو بض يوم والثاني نحو أو أياكم لعلني هدى أو في ضلال مبين والفرق أن الأبهام بجمع العلم بخلاف الشك وتسكون (أو) لأحد (الأشياء) على التخيير أو الإباحة باعتبارين (نحو كفارته) اطعام عشرة مساكين (الآية) ونعمانهم أو سوطا نطعمون أو هلك أم أكلوا أو سوطا نطعمون أو سوطا نطعمون أو سوطا نطعمون أو سوطا نطعمون

فانه لا يجوز الجمع بين الجمع على اعتقاد ان الجمع هو الواجب في الكفارة (٩٩) ويباح الجمع بينهما اذا لم يعتقد ذلك

(و) السابع (لكن) ينسكين النون (لا استدراك) وانما يعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنى أو نهي وان لا تقترب بالواو (نحو ما مررت بصالح لكن طالح) ونحو لا يقم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول كقوله ابن زوقا لا تخشى وادره • لكن وقائه في الحرب تنظره والثاني كقوله تعالى ما كان محمد أباً أحد من رجالكم واسكن رسول الله أي واسكن كان رسول الله (و) الثامن (بل للاضراب) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر فلا إيجاب (نحو قام زيد بل عمرو) والامر نحو لقمه زيد بل عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء إما للإبطال نحو أم يقولون به حنثه بل جاءهم الحق وإما للإلتفات نحو قد أفلح من ترك ذكراً مريم به فصلى بل نؤمن بالحياة الدنيا (و) التاسع (الأننى) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر (نحو جاء زيد لا عمرو)

(قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجمع على اعتقاد الخ) وهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التفسير ونظريه بعضهم بانه لا مانع من جواز الجمع ونفيه الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذکور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الأسنوي في عهده لو اني بحصال الكفارة كلها أتيت على واحد فقط وهو أعلاها ان تفاوتت لا لمواقتصر عليه لحصل ذلك فإضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى أحدها لا لمواقتصر عليه لاجراء وان ترك الجمع عوقب بأقده الناصر قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء وبوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لا يؤتى بجميعه مع الحاصل الثلاثة للكفارة صارت كل خصلة من الخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينهما قلنا نظم كلامه بأي ذلك (نعم) ترد أو بعد اغتيال التفسير ذلك اذا لم تنك لم يقصد الا بهام نحو هذا اما ان يكون جوهر أو يكون عرضاً اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على أنه عرض فقط أو ليس واحداً منهما ولما قسم نحو الاسم اما نكرة أو معرفة ولا ضرب نحو أو أرسلنا مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كقوله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للثبوت مصر وفا للرأي (قوله ويباح الجمع بينهما اذا لم يعتقد ذلك) أي ان جمع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التفسير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد أن ما مررت به رجل طالح أيضاً قال الرضي كلام انما مصرح في أنه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو ولو ان اعتقد أن المجيء مشترك بينهما جعلا لمن اعتقد أن زيد جاءك دون عمرو وكوقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحدهما بنصرف ما (قوله حرف ابتداء) أي ابتدأ بعدها الجملة وتشتأنف فهي مجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى يضم السين مدح الحزن والبيت من بحر البسيط والباو يرجع بادرة وهي المدح قال العيني الذي في ديوان زهير يدل قوله وادره عوائله جمع فائده وهي ما يكون من شروفساد والوقائع جمع وقعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائه فانه حرف ابتداء دخلها على الجملة فوقعائه مبتدأ خبره فتظهر (قوله أي ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوف وليس معطوفاً بالواو والادخلة على لكن لان متعاطي الواو المفردين بالاختلاف بالإيجاب والسلب (قوله وانما ثامن بل) وحالها في الاضرب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضد لها بعد ما فالتنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقررني القيام عن زيد وتنبه بعمرو والني نحو لا تعرب زيد بل عمرو فتقررني الخطاب عن ضرب زيد وأمره بضرب عمرو وان كانت بعد إيجاب أو أمر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعلها بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذرها بل دنيا راقا قبل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاضافه بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى أن الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعاً (قوله اما لا بطل) أي ابطال ما قبلها وانبات ما بعدها (قوله واما لا لا تنقل) أي من أسلوب الى آخر (قوله والتاسع للأننى) أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها اقصر قاب أو افراد (قوله بشرطين) يراد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطيها على الآخر فلا يجوز جازي في رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جازي في رجل لا امر أو عكسه ويشترط أيضاً أن لا تقترب بالواو ونحو ما جاءني زيد ولا عمرو وفاتها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله افراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافاً لابن انبار حيث أجاز زيد قائم لا عمرو وقاعد يقيم زيد لا يسافر وعمرو (قوله جاءني زيد لا عمرو) تقول هذا داعي من اعتقد

(قوله قال الأسنوي الخ) استدل لال على ما قبله ووجه الدلالة أنه أطلق ولم يفصل بين ما إذا اعتقد لكفر أو أن الواجب الكل وما إذا لم يعتقد ذلك

واضرب زيد الاعراب (فان عطف) أنت (هذه الاحرف) النسبة (على مرفوع رفعت المعطوف بها أو) عطف بها (على منصوب نصبت) أي المعطوف (أو) (١٠٠) عطف بها (على مخفوض خفضته) أي المعطوف (أو) عطف بها (على مجزوم جزمته) أي المعطوف وعلم

من ذلك أنه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعاً ونصباً وخفضاً وعطف الفعل على الفعل رفعاً ونصباً وجرماً (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (قام زيد وعمر) وفي النصب (رايت زيدا وعمر) وفي الخفض (مررت بزيد وعمر) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع (يقوم ويقعد زيد) في النصب (ان يقوم ويقعد زيد) في الجزم (لم يرقم ويقعد زيد) فيجوز عطف بالطف على يقيم (و) الرابع من التوابع (البدل وهو التابع المقصود بالنسبة بغير واسطة) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمقصود فصل خرج به التبع والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود

(قوله يقدم الخ) فأورد هم معطوف على يقدم لانه يعني يورد هم كقوله أبو البقاء وانظر هل هو في محل رفع عامل الأول وهو الجرود ولا تضعه فلا يعمل في المحل قال شيخ الاسلام ذكرنا يا محمل أن يكون أورد هم معطوفاً على اتبعوا أمر فيرون فلا اختلاف

مجيء وورد زيد فيكون قصر قلب أو اعتقد اشتراكهما في المجيء فيكون قصر افراد (قوله واضرب زيد الاعراب) مثال الامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتخصيص نحو هلا ضرب زيد الاعراب والتداء نحو يا ابن عمي (قوله وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتعدا الزمن وان اختلفت الصيغة فالأمثلة التي ذكرها المصنف اتحاد الفعل فيها زماناً وصيغة ومثال الاتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأورد هم النار فأورد معطوف على يقدم للاتحاد هما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي انشأنا سمع لك الخبر امرن ذلك جنات خبري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف على جعل للاتحاد هما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنذك وزك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه قال شخنا وما ذكره الجاهة من تمرط الاتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب أصلاً فيسلم والاقال مانع من قام أمس ويقوم غداً زيد ويجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبهة في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أولم يروا الى الطائر فوقهم صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لمبادل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كما وقع صله لا ليعني ان المصدقين والمصدقات ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول بفان التقدير في يقبضن فابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال أيضاً والاصل في الحال أن يكون اسما يعطف اسم الفاعل على الفعل كافي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي يخرج معطوف على يخرج ويجعله ان يخرج مفعول فاعلى فالتوابع بقى ان الحكم على الفعل بأنه مفعول فيه فيجوز لان المعطوف هو الجلة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف للاتحاد فاعلى الفعلين نسب العطف الى الفعل كذا قبل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما تعلق بالاعراب في المعطوف لان اعراب الجمل محلى فظهور الاعراب في الفعل المعطوف دليل على أنه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لانتنا لو نظرنا للفاعل معه لسكان جلة ونخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل وما ينبغي أن ينسب له أنه اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني المعطوف وهو يقعد مرفوعاً بمجرد الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم مفعولاً بقاعدة ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا فوضحا أن الفعل الاول لو اتى فيجرد بان دخل عليه ناصب أو جازم لا يتغير وضع المعطوف ونصب أو جزم (قوله والبدل) تنبيه بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجئة والبدل وقال ابن كيسان يسمونه بال تكرار وهو لونه العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي الحكم بان يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو ان يكون البدل منه غير مقصود أصلاً بل المعنى أنه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات اغناهاو التابع وعلى هذا يحمل قوله ان المبدل منه في نية الطوح قال الرضى لا بد في ذكر المبدل فيه من فائدة لا يحصل لو لم يذكر صواباً الكلام الفصحاء عن الغول بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الخ (قوله بغير واسطة) أي واسطة صرف العطف وانما جملنا الواسطة لنفسه على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل

في اللفظ وأورد عليه المحقق ان زمن المتعاطفين حينئذ مختلفا لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الاراد واسطة فيوجد شرط عطف الفعل على الفعل ويحتمل أنه يكون العطف في الاتبع من عطف الجلة على الجلة لا الفعل على الفعل (قوله وقوله تعالى تبارك الذي الخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم لانه جواب الشرط

في اللفظ وأورد عليه المحقق ان زمن المتعاطفين حينئذ مختلفا لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الاراد واسطة فيوجد شرط عطف الفعل على الفعل ويحتمل أنه يكون العطف في الاتبع من عطف الجلة على الجلة لا الفعل على الفعل (قوله وقوله تعالى تبارك الذي الخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم لانه جواب الشرط

وتغير واسطة خرج عطف به  
النسق (وهو) أى البدل  
(أربعة أقسام) الأول  
(بدل كل من كل نحو هذا  
الصرط المستقيم صراط  
الذين أنعمت عليهم)  
فالصرط الثاني بدل من  
الصرط الأول بدل كل  
من كل وهما العين واحدة  
واستفيد من المثال أن  
تخالفهما بالصفة والاضافة  
لا يضر (و) الثاني (بدل  
بعض من كل نحو لله على  
الناس حج البيت من  
استطاع إليه سبيلا) فن  
استطاع بدل من الناس  
بدل بعض من كل والرباط  
بينهما محذوف تقديره منهم  
وليست من فاعل الحج

(قوله) فان قوله من كان رجوع  
الحج) المناسب أن يقول  
فان من في قوله من كان  
رجوع الحج بدل من الكافة  
في لكم وبينهما واسطة  
لكنها ليست حرف عطفه  
بل هي لام الجوز لان البدل  
من الضمير المحرور بعد افعاله  
الحجاز (قوله) ينبغي ان يعلم  
الحج) أى خلافا لما يفهمه  
كلام الشارح من ان  
عطف النسق يبيح  
أقسامه خارج بقوله تغير  
واسطة (قوله) خارج بقوله  
المقصود بالحكم الأول  
بالنسبة إلا أنه عبر بالمعنى

وتولست من حروف العطف كقوله تعالى لند كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لن كان  
والله واليوم الآخر قوله لن كان رجوع الحج بدل من قوله لكم وبينهما واسطة لكن تغير  
العطف (قوله) وتغير واسطة تخرج به عطف النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق إما  
بمرءة مقصود بالحكم السابق كما يزيد لآخره وما جاز بدل محرو وما قام بدل لكن بكروا ما مقصود  
هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشترك كما هو بدو عمر وهذا القسم وما قبله خارجا بقوله  
المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو اتباع دون المتبوع القسم الثالث أن يكون  
المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج بقوله تغير  
واسطة والعطف بلسكن بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله) بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من  
الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل وبعض لحن قالوا لانها مضافة تقديرا أى كل  
أشئ أو بعضه وآل الانجامع والاضافة عبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظر الى  
ان لفظ كل انما يطلق على ما يقبل التجزى وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز  
الحمد لله في قراءة الحرفان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحمد صفة للعزيز وضابط بدل الكل من  
الكل أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما واحدا وهو يفيد تأكيد  
النسبة وتقريرها ذلك مكرر تين ولا يحتاج لرباط بينهما بالبدل منه لانه عينه (قوله) بدل بعض من  
كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولو كان مساويا له أو أكثر منه كما كانت  
الضيف نصفه أو ثلثه وهو يفيد أيضا تأكيد النسبة ولا بد أن يكون معه رباط بينهما بالبدل  
منه ملفوظا بانه كما ثلثنا أو مقسدا كمثل المصنف أو ما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من  
البعض فقد أثبتنا طائفة ونفاة آخرون ومن أمثله قوله تعالى أولئك الذين خلوا منكم والذين لا يظنون شيئا  
جنات عدن جنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن أل في الجنة الينس الصادق جينات  
عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظم ادفعوا بسجستان طلبة الطلمات

فان طلبة الطلمات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالأعظم جملة الشخص  
وانما خصها بالذات لانها اقوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله) استطاع) من اهم موصول  
مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس المحرور (قوله) بدل من الناس) الصادق  
بالمستطيعين وقصرهم بنا على أن أل في الناس للاستغراق فان حملت العهد والمعهودهم  
المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله) وليست من فاعل الحج) الذي هو مصدر فاضافة للبيت من  
اضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع والتقدير يرجع البيت من استطاع كأن لله على الناس أى  
يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع أم السابق وهذا باطل لانه  
يلزم عليه تكليف غير المستطيع يحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع  
لو جرد شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا صادقا في المعنى هذا كله ان  
حملت أل في الناس للاستغراق فان حملت العهد الذي كرى والمراد حيث ذاب الناس من جرى ذكرهم  
وهم المستطيعون هم جعل من فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه متوقف في النسبة فان ح  
البيت مستدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا رتبة التقديم والتأخر حيث قد  
البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين غايته أن فيه اظهارة في  
محل الاخبار أى عليهم قال الناصر وسد الضمير مستدا لموصوهم بعلامه على أن أل العهد  
الذي كرى بل جعلها عهدة مقدم على جعلها استغرافية فقد صرح كبير بأنه متى دارت الاداة بين  
العهد وغيره حملت على العهد نظرا للترتبة الرشدة اهـ وهذا وما يدكر بعد تعلم من كلام

ولا شرطية على الاصح فهمها (و) الثالث (١٠٣) (بدل اشتمال نحو سألوا نزل عن الشهر الحرام فقال فيه) فقال بدل ١٠٣ (على

المصنف في قوله على الاصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة مقابلة عليه (والجواب محذوف لانه لا حاجة لتسكاف المحذوف مع امكان تمام الكلام بدون هو وجعل من بدلا قال أبو جولة قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ١٠٤ فت هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما انتاره الشارع (قوله على الاصح فيها) أي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع أنه يلزمه الامر له بالتحج أو يجعل آل عهدة على التقرير السابق وجعلها شرطية وبه قال السكافي وقد ترجع بما سمعت (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة بغير الكسبة والبعضية يخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل أيضا فيدنو كيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كإني مثال المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود فإني أريد من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جاعة أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الطرف على المظروف) معناه أن المنظور إليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البديل بأن يكون فيه اشعار به وإن وجد اشتمال الطرف على المظروف كإني المثال فإن الشهر نظير زمان للقتال لسكنه غير منظور إليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطر ذلك لاختلافه في نحو فغنى زيد علمه وسلب زيدا ماله وسرق زيد ثوبه (قوله شعرا) أي دالا عليه وقوله ومتقاضيا أي طابا والاضمير في قوله ومتقاضيا راجع للبديل منه وقوله أي للبديل وانما كان شعرا به ومتقاضيه لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كإني مرق زيدا فان السرعة لا تناسب زيدا وانما تناسب البديل وهو الثوب (قوله بحيث) الباء التصوير وحيث طرف مكان بمعنى الحالة أي ذلك الاشعار والتقاضى مصور بحالة هي أن بقي النفس الخ (قوله الى ذكره) أي البدل وقوله فغنى وهو أي البدل (قوله الذي ذكر غلطا) أي سبق اليه اللسان فالمراد غلطا السابق وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام وذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف الخاصة فإن مباحثهم لا تختص به فمن طاب على الصاة وقال الاولى عدم تعرضهم لم يصب • وبقي من أقسام البدل بدل النسب و بدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الاقوال الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسب لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء فسل وهو معناه الشعراء كثير البالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلبي للقدمين فراجعهم التحقيق أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه فهم جملتان مستقلتان فاذا قلت أكلت الخيف ثلثة كانت ثلثة بخلاف بقية الترابيع فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابيع على هذا القول مستوية فهل يجوز تعدد البدل أولا قال أبو حيان أما بدل البداء فتعددت وأما بدل الكل والبعض والاشياء فلا نص عن أحد من النحويين بين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعها الآن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر

(النصوبات) •

ما قيل في المرفوعات من أنه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر) حصرها في هذا العدد استقرائي وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومثبه بها (قوله المفعول به)

بدل اشتمال محي بذلك لا شتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو مثال اشتمالا بطريق الاحال لا كاشتمال الطرف على المظروف بدل من حيث كونه متعرا به ومتقاضيا له في الجملة بحيث تستق النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له فيبقى هو مبدل لما أجل أولا واستفيد من المثال جواز ابدال التكررة من المعرفة (و) الرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيدا القنبرين) قال القنبر بدل من زيد بدل غلط لانك (أردت أن تقول) ابتداء (القنبرين) فغلطت فذكرت زيدا عوضا عن القنبرين ثم تبين لك غلطك فربحت عن ذكر زيد و (أبدت القنبرين منه) أي من زيد (المنصوبات ستة عشر) الاول (المفعول به) نحو ضربت زيدا (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا (و) الثالث (المفعول من أجله) نحو ضربت ابني تأديبا (و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الامام (و) الخامس (المفعول معه) نحو مرت والنيل (و) السادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) هو كان الشرقا فاما (و) السابع (اسم مقدمه) ان (و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) التاسع (التمييز) نحو اتهم الناس مالا

(و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) التاسع (التمييز) نحو اتهم الناس مالا

(و) العاشر (المستثنى) نحو هؤلاء الفرسان الا قليلا (و) الحادي عشر (اسم لا) نحو لا تهاجم حاضر (و) الثاني عشر (المنادى المضاف وشبهه) فالاول نحو باغيات المستغيثين والثاني نحو يا طيفا بالعباد (و) (١٠٣) اثنا عشر (خبر كرادو) خبر

(أخواتها) نحو كادت  
النفوس تهرق (و) الرابع  
عشر (خبر ما الحجازية)  
خبر (أخواتها) نحو ما  
أحمد أعير من الله (و)  
الخامس عشر (التابع  
للمنصوب) نحو رأيت  
رجلا قبيلا (و)  
السادس عشر (الفعل  
المضارع اذا دخل عليه  
ناصب ولم يتصل بآخره  
شئ) نحو ان يفلح الظالم  
(ولها أبواب) تدكر فيها  
(الاول المفعول به وهو الاسم  
الذي وقع عليه فعل الفاعل)  
حقيقة كآثر الله الغيب  
أو يحجازا كآثر الربيع  
البقل (وبصح فيه عنه)  
لبدخل نحو ما ضربت زيدا  
فان زيدا مفعول به مع أن  
الفعل منفي عنه (وهو على  
فصحين ظاهر ومضمر فالظاهر  
نحو ضربت زيدا وما  
ضربت زيدا) وقس بقية  
أقسام الظاهر المتقدمة  
في الفاعل (والمضمر  
قسمان) لاثالث لهما  
(متصل) بهما مله  
(ومتصل) عنه (فالتصل)  
بما مله (ملا لا يتقدم على  
حامله

قدمه كجمع من الصفة لانه أحوج الى الأعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقد تم  
ان الحاسب كآثر تخشري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم  
لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد  
واسم الحجازية وأخواتها والفعل المضارع المحرر فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم  
يعدّها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطيلاوي بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم  
كاد وما الحجازية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم  
يذكرهما ثانيًا في خصوص المرفوعات لدا عسبة الاختصار اه تصرف ما (قوله المنادى المضاف  
وشبهه) الاولى عدم التقيد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لا لان  
الكلامه ذاتي عند المنصوبات مطلقا ولو محلا وبذلك لهذا ما سياتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر وإلى  
مضمر فان المظهر منصوب محلا فان المنادى مطلقا من المنصوبات لكن ان كان مضافا أو شيئا  
بالمضاف نصب لفظا ولا نصب محلا فهو منصوب مطلقا أو محلا (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم  
يتصل بآخره شئ) أي يقتضي بناءه من كون النسوة وفوق التوكيد ذلك أن تقول لاحاجة الى هذا  
القبيل أي قوله لم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلا والفعل الذي لحقته احدى النونات  
ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون في محل نصب (قوله الاول المفعول به) آل اسم  
موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على آل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم  
من لفظ مفعول اذا التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه  
والمفعول له هكذا قرأ الناصر الطيلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضمير مستتر في  
مفعول سر بان المصلة على غير من هو له فيكون الواجب ابراز بان يقال المفعول هو به فالحسن  
أن نائب الفاعل الحار والجرور واخبر في الوصف والباء للدلالة على أي الذي فعل به الفعل وقس  
الباقى (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيدا أو تأويله كقوله تعالى ولا تخافون ان نسكم أمركم  
أي الأمر كونه وأحرأحب أن تفهم فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر واتقوا نيرأحب فهمان (قوله  
الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بالواسطة فخرج المحرور في نحو رمي زيد فانه وقع عليه فعل  
الفاعل وهو المحرور لكن بواسطة حرف الجر وشبهه المنادى نحو يا عبد الله فانه كان في الحقيقة  
كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليه في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل  
يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق  
الله السموات والارض مفعولا مطلقا لمفعولا به قال الحلي والصواب أنه مفعول به على حد نيت  
الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشهوه زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره  
الذي هو عينه فيكون واقعا عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون  
الاسم موضع الدلالة على أنه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا  
عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه (قوله وبصح فيه عنه) قال  
العلامة الشواني الاولى أن في عنه ووجهه شيخنا بان المراد التي بالفعل لا بصحة بدل المثال الذي  
ذكره والمحل لا لا والاولى ولعل الواو في قوله وبصح يعني أو ذلك لان المراد أن المفعول به اما  
أن يتعلق به الفعل أو يفي عنه لا أنهما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة التي عنه والاما  
دخل نحو ما ضربت زيدا لا انما التقيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما عترض به وبهذا كله

(قوله وضع للدلالة) أي  
ذكر في التعريف لاجل  
الدلالة بسبب حالته التي

هو عليها وهي النصب (قوله لم يوضع للدلالة على ذلك الخ) أي لم يذكر في نظم الكلام لاجل الدلالة على أنه وقع عليه الفعل بل  
لاجل الدلالة على أنه خبر عنه (قوله ولعل الواو في قوله وبصح يعني أو) أي ويراد من الجمع للحصول بالفعل بجواز من اطلاق اللزوم  
وارادنا المزمع (قوله كما عترض) أي الشواني وكذا الضمير فيما بعد

ولا يلى الا فى الاختيار والمنفصل) عن عامله (مختلفه) وهو ما يتقدم على عامله ولى الا فى الاختيار (وكل منهما) أى من المتصل والمنفصل (اثنا عشر) قسما سبعة للعاشر وخسة للقائى أمثلة (المتصل) زيد (أكرمى أكرمنا) بفتح الميم (أكرمنا) بفتح الكاف (المتعاطف المذكر (أكرمك) (١٠٤) بكسر هاء المتعاطفة المؤنثة (أكرمكنا) لثنى مخاطب مطلقا (أكرمكم)

لجماعة المذكورة والمخاطبين  
(أكرمكم) لجماعة الأئمة  
المخاطبات (أكرمهن)  
للمفرد المذكور الغائب  
(أكرمها) للمفردة المؤنثة  
الغائبة (أكرمها)  
للمثنى الغائب مطلقا  
(أكرمهم) لجماعة المذكور

أعوذ برب العرش من فنة بفت • على خالي عوض الاله ناصر  
 أي الالهاتم الجمع بين القدين أي قوله لا بتقديم على عامله ولا يلى الآفى الاختصار ليسان فائدة  
 حكم المتصل والافأحدهما يستلزم الآخر وبقي أن تعريف ضمير التصب المتصل بقوله لا بتقديم  
 الخ غير مانع لأنه يصدق على التاء من تحت مع أنها ضمير رفع والجواب أن ما فى قوله لا بتقديم واقعة  
 على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشغل التاء بقرينة المقام والتثبيل فهذه  
 تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو أن ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف ملحق  
 المتصل بقطع النظر عن المقام والتثبيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أو رده عليه أيضا أن  
 تعريف المتصل غير مانع لصدقه على أنفائه يقع بعد لا تقول ما قام إلا أنا وهو ضمير رفع لا نصب  
 والجواب كالتى قبله (قوله يرفع الميم) قيد بذلك لأن ناعم سكنون الميم تكون فاعلا والحاصل أن  
 ما قبل نأ أن كان مفتوحا كانت مفتولا مفتوحا كرمنا وضمير نأ وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو  
 أكرمنا وضمير نأ (قوله والكاف والها) فهى الضمير وحدها وقيل المجموع ضمير وكذا أياك  
 وقيل أيا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضا أو أيم غير ضمير وقيل أيا حرف اعتد عليه الضمير بعده  
 وهذا كله خلاف بلاغرة مرتبة (قوله الثانى المفعول المطلق) أى عن التقييد فلنظ المطلق كقَالَ  
 السيد إشارة إلى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق (قوله أى الذى يصدق الخ) هذا تفسير لمعنى  
 الاطلاق ويصدق أى يحمل فإن الصدق فى المفردات بمعنى الخ ل أى الاخبار فى مثال مثلى فى ضرب  
 من ضرب بضمير مفعول بدون تقييد به أو به الخ (قوله صرف أو ظرف) يدل من جار بدل بعض من  
 كل التقيد بالحرف الجار والمفعول به والمفعول له والمقيد بالظرف الجار والمفعول معه  
 فصدوق الجار والحرف أو الظرف وهو خصوص مع فى مع فاتها جارة بالإضافة ومصدوق الجار  
 الضمير العائد على أن قال ابن الصائغ فى شرحه للجمل وانما معنى المصدر مفعولا مطلقا لأنه المفعول  
 حقيقة والاطلاق على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد يعرف اصطلاحى والافريد من ضرب بت زيدا  
 ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا  
 علم أنه المفعول به فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيده بالاطلاق أو بأيم يخصه وهو المصدر (قوله  
 وهو المصدر) المصدر فى اللغة هو الحدث الذى يحدث الفاعل واصطلاحا اللفظ الجارى على فصله  
 الدال على ذلك الحدث قسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظر الدلالة على الحدث الذى

بكسر الهمزة وتشديد الياء التحتية هي الضمير وما اتصل به محووف دالة على التكلم والخطاب والغيبة هو  
والثنية والجمع تذكرة أو إثباتا ويقال في كل منها ضمير منفصل في محل نصب على المفعول به وهو اسم مبني لا يظهر فيه  
أصراب (الثاني المفعول المطلق) أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بحرف أو ظرف (وهو المصدر



هو مفعول للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره  
اسم لا لا الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقار بين لم يفرق بينهما أهل اللغة  
وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقق أنه المعنى الحاصل بالمصدر لا بنفس المصدر واعلم أن  
المصنف حذف قيد من التعريف وكان عليه أن يقول وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج  
بقصد الفضلة نحو قولك ضربك ضرب شديد فضرِبَ الذى وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا لعماله  
وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة ونحو بقيد غير الحال نحو قوله  
تعالى ولِي مَدْرَافَانِ مَدْرَافَانِ ضربا مؤكدا لعماله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال (قوله المؤكدا  
لعماله) أى المؤكدا للحدث الذى اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضرِبَ يامن ضربت ضربا مؤكدا للحدث  
الذى اشتمل عليه عامل التعصّب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا أنه بقيد ما أفاده العامل  
من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرار الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظى قال الرضى التاكيد  
في الحقيقة للمصدر المتفهم من الفعل لسكتهم فهو تأكيده للفعل فوسعا قولك ضربت بمعنى  
أحدثت ضربا بالماذكرت بعده ضربا بصار بمنزلة قولك أحدثت ضربا بضر باظهاره تأكيده  
للمصدر المضبوط وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل (تنبيه) المصدر للمؤكدا لا يثنى ولا يجمع  
بافتقار والختم ببناء الوحدة كضرب بعكسه واختلف في النوى والمشهور الجواز وظاهر مذهب  
سيده بالمنع واختاره الشاوين (قوله أو المبين لنوعه) أى نوع الحدث الذى اشتمل عليه عامله  
زيادة على التاكيد الذى اشتمل عليه القسم الأول (قوله أو لعدد) أى أو المبين لعدد أى لعدد  
الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد فلم يأت التاكيد قدر مشترك في الجميع (قوله  
أما بالوصف) أى يكون مبينا بسبب ذلك الوصف أعم من أن يذكر الموصوف كتمثال المصنف أولا  
كقوله تعالى من عمل صالحا أى عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسمح لان المبين  
في الحقيقة نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبينا بسبب الاضافة أى اضافة المصدر  
لغيره (قوله ضرب الامير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب) هذا المثال ليس من المصدر  
المبين وانما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم الاشارة ليس مصدرا كالأخفى لسكتها لم ين  
اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده كان كانه المصدر (خاتمة) التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر  
موافقة للغالبان الغالب أن يكون مصدرا والا فقيسب عن المصدر في الانتصاب على المفعول  
المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسمرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه أحدا أى  
لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربه ذلك الضرب أو مشارك المصدر في ما ذكره هو ثلاثة  
اسم مصدر كاعتسفت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا ومصدر  
لفعل آخر كقوله تعالى وتبلى اليه نبيا أو دل على نوعه كرجعت القهقري أو على عدده نحو  
ثمانين جلدة أو على أنه كضربت سوطا أو وقته كقوله ألم تغمض عيناك لبسة أرمداء أو لفظه  
كل نحو فلا تملوا كل المبل أو بعض كضربه بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لاجله)  
أى الذى فعل الفعل لاجله بان كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب في ضربت ابني تأديبا قاله  
غرض باعث على الضرب وعلته غايته له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على المفعول فيه  
لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا (قوله أى شارك المصدر  
الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فاعلى هذا التفسير يكون خبر الفاعل  
المستتر في شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على الحدث وفيه تعسف لطريان الصفة على هذا  
الاحتمال على غير من هو له فالأولى أن يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على  
المصدر لان شارك صفة جارية على الحدث فحصل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخرجه كلام

المؤكدا لعماله أو المبين  
لنوعه أو لعدد، فالمؤكدا  
لعماله) أقسام لان عامله  
تارة يكون فعلا (نحو ضربت  
ضربا) تارة يكون وصفا  
نحو (أنا ضارب ضربا)  
تارة يكون مصدرا نحو  
(عجبت من ضربك ضربا  
والمبين لنوعه) أما بالوصف  
نحو (ضربت ضربا شديدا  
أو) بالاضافة نحو (ضربت  
ضربا الامير) بالاشارة  
نحو (ضربت ذلك الضرب  
أو) بالام العهد نحو (ضربت  
الضرب) أى المسمود  
للمضاطب (والمبين لعدد)  
من مرة أو مرتين أو مرات  
نحو (ضربت ضربه أو  
ضربتني أو ضربات الثالث  
المفعول لاجله) ويقال له  
المفعول له والمفعول من  
أجله (وهو المصدر المذكور  
عله للحدث شاركة) أى  
شارك المصدر الحدث

(في الزمان والفاعل) بان تكون زمانها (١٠٦) واحدا وفاعلهما واحدا وله ثلاثة احوال مجرد من آل والاضافة ومجرد

بال ومضاف فالاول (نحو)  
نمت اجلا للشيخ (فاعل  
القيام والاحلال المتكلم  
لان القيام والاحلال صدرا  
منه وزمانهما واحد لان  
القيام قارن الاجلال في  
الزمان (و) الثاني نحو  
(ضربت ابني التاديب)  
الثالث نحو (قصده ثلث  
ابتغا، معرفته) ويجوز  
فيه الجر بقله في الاول  
ويكثر في الثاني ويستويان  
في الثالث (الرابع المفعول  
فيه وهو المسمى ظرفا عند  
البصريين) لوقوع الفعل  
فيه (وهو ما ضمن معنى  
في من اسم زمان مطلقا)  
(قوله) أو اطلاق المصدر  
يعني اسم المفعول (أي ان  
كان حالا من البرق وقوله  
أو الفاعل أي ان كان  
حالا من المخاطبين وقوله  
للبالغة راجع للاضمار  
والتأويل باسم المفعول واسم  
الفاعل وذلك ان في ذكر  
المصدر ايهام ما عين المصدر  
بحسب اللفظ وان كان المعنى  
على الاضمار أو التأويل  
فان دفع ما يقال ان المسابقة  
لا تحصل الا اذا بقي المصدر  
على حاله (قوله) وقيل يخاف  
المطرايح) اشارة لدفع  
ما يقال انه لا يصح اجتماع  
الظروف والطمع في مخاطبين  
اذهما متفانان وانظر  
مقابل هذا القيل في  
البيضاوي (قوله) لكن

المصنف على هذا بان يقرأ المصنذ بالنصب مفعولا ممتددا بالحدث بالرفع فاعلا مؤثرا (قوله في  
الزمان والفاعل) لافرق في مشاركتة له في الفاعل بين أن تكون لفظية كضربه تأديبا وتقديرية  
كقوله تعالى ربكم البرق خوفا وطمعا فان معنى ربكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري منصوبا  
على الحال قال البيضاوي وانتصبا ما أي خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاي أي ارادة خوف  
وطمع أو التأويل بالاخافة والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضمار ذوي أو اطلاق  
المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل المبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطعم فيه من ينفعه واشترط  
ابن الخباز وغيره أن يكون ذلك المصدر قريبا فلا يجوز جئتكم قراءة العلم ولا قتلا للكافر فصارت  
الشروط ثلاثة كونه مصدرا وقعا قريبا ومشاركتة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فان فقد  
شرطا منها وجب حروفي التعليل الاربعة التي هي اللام والمبايعة ومن فساد  
المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها الا انام فان الام ليس مصدرا وقد اقلية نحو ولا تقتلوا  
اولادكم من املأ أي فخر فان الاملا علة القتل وهو مصدر وليس قريبا ولذلك نصب في آية  
خشية املأ لكون الخشية فعلا قريبا فاقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس . جئت وقد  
نصت لنوم ثيابها أي حلت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي  
هو علة الخلع وقد اقل الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي حمزة الهذلي

واني لتعروني ذكرا كالهزة • كلما تنفض العصفور بالله القطر

أي ينزل في لاجل تذكر نشاط فان الذكرى علة لعرو الهزة وفعال العرو هو الهزة وفاعل الذكرى  
هو المتكلم لان المعنى الذكرى اياك فاضافة ذكر كوال من اضافة المصدر لمفعوله (قوله فاعل القيام  
والاحلال المتكلم) ومعنى المشاركتة في الفاعل هو ان يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه)  
أي في المفعول لاجله المستوفى للشروط المذكورة اماما فقد شرط ما فانه يجب فيه الجر كما تقدم  
(قوله في الاول) أي المجرد من آل والاضافة نحو قوله

من امكم لربي فيكم جبر • ومن تكسوفنا نصريه يقتصر

(قوله) ويكثر في الثاني أي المقرون بال ومن القليل قوله

لا تعد الجبن عن الهباء • ولو نالت زهر الاعداء

(قوله ويستويان) أي الجر والنصب في الثالث أي المضاي فن النصب قوله تعالى ينسفون  
أموالهم ابتغا ما ضاها من ذات الله ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله (قوله الرابع  
المفعول فيه) تقدم على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذا تجاوز  
الحدث عن زمان ومكان وان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول  
معه (قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند السكوتين تسميته ظرفا  
لان العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناه في الاقطار  
كالجراب والعمل والذي يسمونه ظرفا من المسكان ليس كذلك ومعه الفراء والحلا والسكائي  
وأصحابه يسمون الظرف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ  
الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهة مذكورا أو محذورا كان ذلك الحدث  
جائزا أو واجبا ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للاشارة الى  
انه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها اذا لم يصح التصريح بها في الظرف التي لا تتصرف كعند  
في قولك جلست عند زيد اذا لم يصح أن يقال في عند فخرج بقيد ضمن معنى في نحو يخافون يوما  
ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانه ما ليس على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث

ناصر حيث محذوف الخ) فيه نظر لان تصرف حيث نادر لا يحمل عليه التثنية فلذا قال الدماميني انها  
ظرف والمعنى يعلم الفضل والشرف الذي هو محل الرسالة يحمل الرسالة نفس الرسل

محدد وفي تقديره يعلم وليس منصوباً باعلم لانه أفعال تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجتماعاً وخرج  
 مانضه من إفظها نحو مرت في يوم الجمعة وجلس في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفاً في الاصطلاح  
 وخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر في أن النكاح ليس  
 بواحد منهما وإذا في التوضيح قبله آخر وهو أن يكون نضن معنى في مطرد المخرج نحو دخلت الدار  
 وسكنت البيت لانه لا يطرده تعدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تنقل صليت الدار ولا  
 نمت البيت فاتصباها أمّا هو على التوسع بإسقاط الخافض لأعلى الظرفية والأصل في الدار أن قال  
 الدما مبنى مذهب جماعة ومنهم سيديده أمام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله  
 المسكان إلا مهملاً الكثرة الاستعمال (قوله سواء كان مبهماً أو مختصاً) قال المراد في مخرج التسهيل  
 المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص سبحانه معدود وغيره  
 فالمعدود هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرّم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف  
 والشتاء والمختص غير المعدود كاسماء الأيام كالحدوم أضافت إليه العرب شهراً من أعلام  
 الشهور وهو رمضان ويسمى الأول ويسمى الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الأضافة (قوله ما لا  
 يقع جواباً بالشيء منها) أي لكم ولمن كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صحت أو متى صحت  
 حيناً أو زمناً (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كاسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فإنه  
 لا حدود ومحصورة لشيء منها ولا يدل شيء منها على صورة سمها أي على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث  
 ينكشف السامع تلك الحقيقة إلا إذا ذكر المضاف إليه كقوى السماء وتحت الأرض مثلاً فلا يعرف  
 شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار  
 والبيت والمجد فإنها تدل على صورة مسماها بنفسها وأهل الحدود محصورة فاتصباها في نحو سكنت  
 البيت وزلت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع بإسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضاً  
 عن الظرف بل بقدر الذي زاده ابن هشام فإن قلت لا شيء صلح اسم الزمان للظرفية مبهماً ومختصاً ولم  
 يصلح لها اسم المسكان إلا مبهماً فالجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها  
 تضمنية أقوى من دلالة على المسكان لكونها التزامية فاقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع  
 ما يدل عليه من أسماءه واضعف دلالة على المسكان لم تعد إلى جميع أسماءه بل إلى نوع منها (قوله  
 الأول المبهم) هذا سبق قل لان يوماً من المعدود لا المبهم ولذا يقع جواباً بالكم قال في الباب والمعدود من  
 الزمان ما يصلح جواباً بالكم قال السيد عبد الله بن خنوع اليوم والليله تقول في جواب من قال كم صحت يوماً  
 (قوله وما أشبه ذلك) اسم الإشارة واجع لقوله خلف عما عطف عليه أي والذي أشبهه بما ذكره وقوله  
 من أسماء الجهات بيان لما وجدنا لا بد من تقدير مضاف أي بقية أسماءه إذ قد ذكر منها خلف وقرى  
 وتحت ومثل لما بقي منها بقوله نحو أمام الخ قال الناصر الطبراني والجهات الست أسماءها أكثر  
 من ستة وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام وإنما  
 سميت الجهات الست باعتبار السكان في المسكان فان لم يستجهات (قوله وما يصح) أي اشتق وقوله  
 من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل بالمعنى اللغوي أي الحدث الذي هو المصدر وإنما  
 أولناه بذلك ليكون كلامه جارياً على مختار البصريين أن الاشتقاق من المصدر (قوله والتحدث  
 مادة ومادة عاملة) هذا قيل لا بد منه أما ان اختلفت مادة ومادة عاملة فتوقفت مجلس زيد لم يجز  
 في القياس أن يجعل مجلس ظرفاً بل يجب فيه التصريح في ثم ظاهر صنيعه أن ما يصح من الفعل  
 يجتص باسم المسكان وكان حقه أن يثبت على نظيره في اسم الزمان إذ قد عدت فعلة زيد يصح أن يراد  
 به الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان واعلم أن المصنف مثل المبهم ثلاثة أنواع أسماء  
 الجهات وأسماء المقادير وما يصح من الفعل أما الجهات فظاهراً وأما أسماء المقادير فبغيره اختلاف

أي سواء كان مبهماً أو  
 مختصاً بوصف أو إضافة أو  
 بلام التعريف أو معدوداً  
 ونعني بالمختص ما يقع  
 جواباً بالمتى وبالعدد  
 ما يقع جواباً بالكم وبالهم  
 ما يقع جواباً لشيء منها  
 (أو اسم مكان مبهم) وهو  
 ما ليس له صورة ولا حدود  
 محصورة فالزمان (نحو صحت  
 يوماً أو يوماً طويلاً أو يوم  
 الخمس أو اليوم أو أسبوعاً)  
 الأول المبهم وأشياء  
 الموصوف والثلث المضاف  
 والراسع المقرون بأن  
 والخامس المعدود (و) المكان  
 المبهم (نحو جلست خلف  
 زيد أو فوقه أو تحته وما  
 أشبه ذلك من أسماء  
 الجهات) الست نحو أمام  
 زيد ويمينه وشماله وشبهها  
 في الشباع كالجهة الدار  
 وجانبها ومكان الوقوف  
 (و) أسماء المقادير  
 كمرت ميلاً وفرفر مضاً وبريداً  
 (وما يصح من الفعل)  
 والتحدث مادة ومادة عاملة  
 (كمرت مريم زيد) وفي  
 التنزيل وأنا كانه قد منها  
 مقاعد السمع  
 (قوله وسائر أيام الشهور)  
 صوابه وسائر أسماء الشهور  
 (قوله أو أنه أراد الفعل  
 بالمعنى اللغوي الخ) أي  
 دال الفعل لان الاشتقاق  
 من الألفاظ لا من المعاني

وقيل انهما من المهم وقيل شبهة به لانه واما ما صبح من الفعل فقال المرادى انه من المختص لامن المهم وقد يقال انه يستعمل بهما كقعدت مقعدا وغير مهم كقعدت مقعدا يد (تبه) ذهب جامعة منهم أبو البقاء وابن هشام الى انه ليس من ظرف المسكان قوله تعالى قبل ارجعوا وراكم فانها ليست بمعنى في بل وراكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جاع بينهما كما كبدا وانما لا يمكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد الماهل وهو متصف هنا الذوقا ارجع وراكم وأردت الظرفية كان منزلة ارجع في الواو والرجوع لا يكون الا في الواو وهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده المصباح يجوز كونه ظرفا اذا معنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا والقسموا فورا مع من يقبض أو الى الدنيا بالقسموا فورا بتحصل عليه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفاد من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولا معه أنه صاحب الفاعل هذا الفعل أهم من أن يثبت له الفعل أيضا وحققنا بحسن العطف بكاء الأمير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو واستوى الماهو والنشبة فان الاستواء للما فقط اذ هو الذي كان مختفيا ثم ارتفع واستوى والنشبة ما زالت بها القلاد بالاستواء هنا الارتفاع على حدنا وتوت على الجودي وليس المراد به التساوى الذي لا يكون الا بين اثنين والآخرين رفع النشبة على حد تشارك زيد وعمر وقاله شيخنا ثم الأصح أن المفعول معه قياسي وقيل معاني ولذلك أخرج من المفاعيل واذهب بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقيننا ورده السيوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله تعالى فأجروا أمركم وشراكم وأجيب بان مراد هذا البعض باليقين ما يقتضي معه احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعد الواو المصاحبة) أى الواو المفسدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المبوقفة بفعل) ولو تقدر نحو كيف أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من زيد اذا معنى كيف تصنع أنت وزيدا (قوله أناسا نرا والنيل) ومثله أناسا نرا والظرف والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن واسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله نخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيدا لظرف المعنى والآخر في التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعصرا فان الواو وان دللت على مشاركة عمرو وزيد في المضرب وبسببها لا يلزمها الدلالة على مصاحبة له في الضرب في وقت واحد (قوله وضيعة) بالرفع عطف على كل والضمير راجع الى المضاف الذي هو كل أى كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهو من مبالغة الجمع بالجمع على طويقه وكتب القوم ودوهم فانه ليس المراد أن كل انسان وكتب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المجعولة والمنشأة التسمية في اللغة العقار والذي هو الارض والفعل والمتاع وهى هنا عبارة عن الصنعة أى الحرفة التى يكتبها بها الانسان سميت بذلك لان صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يقاد من كلامه أن كلاما قوله مسبوقة بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الامر من اما الفعل واما اسم فيه معناه وسر وفه وعلى كل نخرج كل رجل وضيعة وهذا لك وأباك فلوقال وبالمسبوقة بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وسر وفه نخرج كل رجل وضيعة وهذا لك وأباك فلوقال وبالمسبوقة بفعل وهذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الإشارة لانه معنى أشير لكن ليس فيه سر وفه ذلك الفعل هكذا أقر الحافظ قال شيخنا ولا يخفى ان المصاحبة انما هى فمما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا أميكن بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أباك بان كان هو أبوك وكلاهما بعيدا فالحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون سر وفه هنا الظرف أعني لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون سر وفه فإلغى هذا الشئ استقرارك مع أميكن اه بخير ما (قوله فلا يتسكلم به) أى بهذا المثال أى لا يتسكلم

والجيش أو باسم فيه معنى الفعل وسر وفه نحو أناسا نرا والنيل) نخرج بقيد الاسم الفعل نحو لا تأكل المسكن وتشرب اللبن بالنصب وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمر وروا بالواقع بعد الواو المصاحبة الواقع بعد اسم نحو جئت مع زيد وبالمسبوقة بفعل نحو كل رجل وضيعة وباسم فيه معنى الفعل وسر وفه نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتسكلم به

(قوله وقد يقال انه يستعمل الخ) هذا قول آخر مفصل وليس إشارة للربوب عن الشارح لعدم صحته (قوله بان مراد هذا البعض الخ) أى قد يكون من جهة المنى وهى محط النى وليس اليقين راجعا للننى حتى يكون المعنى ان عدم ورود المفعول معه في القرآن مقطوع به كقوله السيوطي رحمه الله تعالى (قوله ولو كان المراد بها) المناسب به فانه راجع لما سبق الواو (قوله بان يكون جالسا الخ) أى بان يكون المشار اليه جالسا الخ والمناسب التعبير بخاضرا بدل جالسا لانه هو الذى تقتضيه الإشارة (قوله أو مع كونه أى المشار اليه وقوله ليس صوابه أباك لانه خبرا لكون من حيث التخصان (قوله وكلاهما بعيدا) بل غيرهما

خلافا لابي علي الفارسي (السادس خبر كان) وخبر (أخوانها نحو كان زيد قائما) (١٠٩) السابع اسم ان و اسم (أخواتها)

نحو ان زيد قائما وتقدمنا  
في المرفوعات فلا حاجة الى  
اعادته ذلك (الثامن الحال  
وهو الوصف الفضلة المبين  
لهيئة صاحبه فاعلا كان  
صاحبه (نحو جاء زيد  
راكبا) فراكبا حال من  
زيد (أو مفعولا نحو ركب  
الفرس مسرجا) فمسرجا  
حال من الفرس (أو مجرورا  
بالحرف نحو هرت هند  
جالسة) فجالسة حال  
من هند (أو مجرورا  
بالمضارع) بشرط أن يكون  
المضاف بعض المضاف  
اليه نحو أحب أحدكم  
أن يأكل لحم أخيه ميتا  
فان اللحم بعض الآخر أو  
كبعضه في الاستغناء  
عنه بحذف المضاف  
واقامه المضاف اليه  
مقامه

(قوله على حالة الخ) تمامه  
على جوده لضعف بالباء خاتم  
أي بجعله (قوله وأما  
المركدة) أي للآزم مفعول  
الجملة (قوله لمفعول) أي  
للآزم مفعول (قوله لأنه  
قد وصفه الخ) أي ولأنه  
هو الذي يجعل على الحال  
(قوله فان قائما حال من  
الفاعل معنى وهو الضمير)  
فيه ان الضمير فاعل لفظا  
لأعني وان هذا التعليل  
غير مناسب لقوله أو  
معنى نحو زيد قائما

به منصوبا بل يقال هذا لك وأيضاً مجرورا باللام مفعولاً على الكاف في لك (قوله خلافا لابي علي  
الفارسي) حيث أجاز النصب في الباء على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقبسا  
على قولهم مالك زيد (داجب أو جوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان  
لا وزيدا وأجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعي الى تقدير الفعل في الثاني وهو تقسيم  
ما الاستفهامية وتأنر المحرور وهما بالافعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأياك فانه ليس فيه الا  
الثاني وهو أنر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) لأنها متقلبة عن وأوصافها حول تحركت الواو  
وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والدليل على أن الالف متقلبة عن وأوصافها على أحوال وتصغيرها على  
حويلة والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ثم انفتح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة كما  
يدكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله على حاله أو أن في القوم حائما وهي نوعان مؤسسة  
ومؤكدة والمعرف بالتعريف الذي ذكره المصنف هو الأول وأما المؤكدة فتحوز بد أول عطو فاقفد  
عوفها الرضى بانه اسم غير حدث يحيى مقر المضمون جملة قال فقولنا غير حدث احترام عن المنسوب  
في رجوعها (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد  
بالوصف الوصف بالمعنى المصدرى وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد وصفه بفضله والذي  
يكون فضله هو نفس الصفة كرا كما ين جاز يذرا كوا المراد الوصف ولو تأو بال تدخل الجملة الواقعة  
حالا نحو جاء زيد والنفس طامحة لانه في معنى جاز يذرا بمقدار الطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع الجار  
والمجرور والظرف حالا كرايت الهلال في السماء أو بين السحاب فالحال في الحقيقة هو المتعلق  
وهو كائنا مثلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لانا ولا فلا حاجة الى ادخاله في التأويل نعم يدخل فيه  
نحو ثبات في قوله تعالى فانروا ثبات فانه معنى متغيرين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطئة لانا  
جامدة الوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن الحال في الحقيقة وصفها لا هي (قوله الفضلة) المراد  
بها ما ليس جزأ من الكلام أي ما ليس ركناً في الاسناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيرا من  
الاحوال يتوقف عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تش في الارض مرا وقوله تعالى لا تقربوا  
الصلاة وأنت سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عين ونحو ذلك ونخرج  
بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك في قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه ليس بفضلة (قوله المبين لهيئة  
صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة والاخراج نحو تكلم صادقاً ومات  
مسلياً فان الصدق والاسلام مبينان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا  
محدوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان ونخرج بهذا القيد التبيين فانه مبين للذات والتعريف  
مثل جاني وجل راكب فانه ذكر تخصيص المفعول وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا فنعم  
زاد الحاشي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا (قوله فاعلا كان صاحبه)  
فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضمير يعود على الوصف وهذا التعريف صاحب الوصف  
والمراد الفاعل لفظا كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد في الدار قائما فان قائما حال من الفاعل  
معنى وهو الضمير الذي انتقل من الفاعل المندوف الى الظرف أو قيل انه حال من زيد لانه وان كان  
مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقرز في الدار (قوله أو مفعولا) أي أو هاما كما  
سيتأخر في كلامه فاقامه تأنر المحرور والجمع وشمل كلامه المفعول اللفظي كإكمال والمعنوي نحو هذا  
زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير الى زيد قائما فزيد مفعول  
أشير واقلع ليس بمقدر في الكلام لان زيد خير المبتدأ لكنه مفهوم منه (قوله أحب أحدكم  
أن يأكل لحم أخيه ميتا) قال الزحمر في كشفه وفيه مبالغت شتى منها الاستفهام الانكاري

ان يقول فان قائما حال من زيد وهو وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى وقيل ان حال من الفاعل لفظا وهو الضمير الذي انتقل  
من العامل المندوف الى الظرف

نحو أن اتبع ملأ إبراهيم خنيفاً فإنه يصح (١١٠) في الكلام أن اتبع إبراهيم خنيفاً أو عاملاً في الحال (نحو أنه من جحك جميعاً)

ومنها جعل ما هو في الغاية من السكر اه موصولاً بالهبة ومنها اسناد الفعل إلى أحدكم أشعاراً بأن  
أحدكم من الأحدين لا يجب ذلك ومنها أنه لم يقتصر على غيـل الغيتاب بكل لحم الإنسان حتى  
جعل الإنسان أخاً ومنها أنه لم يقتصر على أكل لحم الأنثى حتى جعل ميتاً وعن قتادة كما تكره أن  
وحدث جيفة موددة أن تأكل منها كذلك فأكراه لم أخلف وهو حي وانتصب ميتاً على الحال من  
الدم ويجوز أن ينتصب من الأنثى (قوله أن اتبع ملأ إبراهيم خنيفاً) قال التقطازاني في حاشية  
الكشاف خنيفاً حال من المضاف إليه للاطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف  
إليه أو عجزاً له الجزم بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته ورأيت هند إذا  
رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلغ في عامل مثل هذا الحال فقل معنى الإضافة  
لما فيها من معنى الحال المشعر بحرف الجر كما نفي قيل مله نسبت لإبراهيم خنيفاً والتصحیح أن عاملها  
عامل المضاف إليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبت ضرب زيد راكبا فلا  
كلام في جواز موكن عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اه وما يؤيد القول بأن العامل هو  
المضاف ما قاله بعض المحققين أنه يلزم على القول بأن العامل هو الإضافة جواز الحال من كل مضاف  
إليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الإضافة ليس بشئ لأن معنى الإضافة  
لا يصلح أن يكون عاملاً البتة (قوله إليه من جحك جميعاً) المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى  
الرجوع والقياس فتح الجيم لأن المصدر المجي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون  
على وزن مفعول يفتح العين كصرب فجي ومم جمع بالكسر شاذ أي يخالف للقياس وإن كان  
فصيحاً في الاستعمال بدليل الآية (قوله فإن مرجع عامل في الحال المنتصب) فجميعاً حال من  
الكاف الذي هو المضاف إليه المعمول ذلك المضاف إليه للمضاف الذي هو مرجع لانه مما يعمل  
عمل الفعل اذ هو مصدر كما عرفت فرجع مستدخراً إليه وهو مضاف للكاف الواقع مفعولاً في  
المعنى فيكون من إضافة المصدر لمفعوله وجميعاً حال من الكاف فيكون عاملاً فيها وفي صاحبها وأما  
العامل في الحال في المثالين السابقين فهو أن اتبع وبأكل وهما عاملان في نفس المضاف أيضاً  
وهو مله وله وليس عامليين في المضاف إليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وإبراهيم واستشكل  
بأنه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملاً في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف إليه  
مع قولهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف إليه فمما ذكر  
بمثلة المضاف لا نكله أو كسكه جاز أن يكون عامل المضاف عاملاً في الحال وإن لم يكن عاملاً في  
صاحبها الذي هو المضاف إليه لأن صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل  
عامل فيه وهذا حكمه اشتراطهم أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه أو كسكه (قوله وتنقسم  
الحال بالنظر إلى وصفها) أي ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أي في قوله سابقاً زيد راكبا وركب  
الفرس مسرعا فإن الركوب يفارق زيداً ولا يلزمه لجواز أن ينتقل إلى صفة أخرى (قوله دعوت  
الله جميعاً) فجميعاً حال من المفعول وهذه الصفة تامة تعالى أن لا يبدأ (قوله وخلق الله الزرافة  
الخ) قال في شرح الشذور الزرافة يفتح الزاي مفعول خلق ويدخل منه بديل بعض من كل  
وأطول حال من الزرافة ومن وجليها متعلق بأطول وقد باب بعض الجهال ما جرمت به من فتح الزاي  
وقال فيها الفتح والضم فينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور وهو بن الجواليقي في كتابه  
فيما يخطيه العامة فقال في باب ما يمي مقنوعاً والامة تنجم ما نصح هي الزرافة يفتح الزاي لهذه  
الامة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه  
والامة تضمها اه قال أبو الباقو بعضهم يقول بها أطول من وجليها بالرفع فيبدأها مبتدأ  
وأطول خبره وبالجملة حاله قال بعضهم ولا تعين الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معروف بال

فإن مرجع عامل في الحال  
النتصب (وتنقسم الحال)  
بالنظر إلى وصفها (إلى)  
منتقلة أي غير لازمة  
لصاحبها (كما مثلنا) ألا ترى  
أن الركوب قد يفارق زيداً  
ويجيئاً مشابهاً (والى لازمة)  
أي لا يفارق صاحبها (نحو)  
دعوت الله جميعاً) وخلق  
الله الزرافة يبدأ أطول  
من وجليها

قوله ويجوز أن ينتصب عن  
الأنثى ظاهره أن هذا  
مرجوح والراجح الأول  
وليس كذلك لأن المنتصب  
بالموت الشخص لا جزؤه  
(قوله لما فيها من معنى  
الحال) أي لما في الإضافة  
اللفظية من معنى هو الحال  
أي الوصف وذلك الوصف  
هو الحدث أعني الانتساب  
ولو قال لما فيها من معنى  
الفعل لكان أوضح (قوله)  
والصحیح أن عاملها عامل  
المضاف إليه وهو مله وتسلم  
لأن المضاف إليه هو الأنثى  
وإبراهيم وفيه أن هذا خلاف  
التصحیح والصحیح أن عاملها  
عامل المضاف وهو اتبع  
وبأكل كما أفاده الحاشي  
فيما يأتي ولا عبرة بإقراره  
لكلام التقطازاني هنا  
حيث قال بما يؤيد القول  
الخ نعم أن كان كلام  
التقطازاني مبني على أن  
الأول يسمى مضافاً  
إليه كان موافقاً للصحیح

وخلق الله البروع بديه أقصر من رحله (والى موطئه وهى الجامدة الموصوفة بمشقة (111) نحو قتل لها شر اسوبا) فشرها

حال من فاعل تمثل وهو  
المالك وسوا نعت بشر وهو  
المسوغ لوقوع الحال جامدة  
(و) بالنظر الى زمانها (الى)  
مقارنة فى الزمان نحو هذا  
بلى شيئا والى مقدرة) وهى  
المستقبلية (نحو ادخلوها  
خالد بن والى محبة) وهى  
الماضية (نحو جاء زيد أمس  
راكباً) بالنظر الى الأفراد  
والتعدد الى فصحى (مفردة  
كالتقدم) من الامثلة  
(و) متعددة لتعدد نحو لقيته  
مصعداً متخدراً (يقدر)  
الحال (الاول) وهو مصعداً  
(الثانى) من الامهين وهو  
الهاء (وبالعكس) يقدر  
الحال الثانى وهو متخدراً  
للاول من الامهين وهو اتاء  
وشاهده قوله  
عهدت سعاد ذات هوى  
معنى  
فردت وعادساوانا هواها  
فهى حال من اتاء وذات  
هوى حال من سعاد وقد  
تأتى على الترتيب ان آمن  
اللبس كقوله خرجت بها  
أمشى نجروراء ناجمة  
أمشى جال من التساقى  
خرجت وجلة نجر التاء  
الفوقية حال من الهامى  
بها (ومتعددة لواحد مع  
الترادف أو التداخل نحو  
جاء زيداً كما متبهما فان  
جسلت راكبا ومتبهما  
حاليين من زيد حالاً بعد  
حال فهى المترادفة) بمعنى  
المتابعة (سبقت بذلك

الجنسية فابعد بصح فيه الحالية نظر اللفظ والوصفية نظراً للمعنى (قوله البروع) يفتح أوله  
وسكون ثانيه وضم ثالثه جمعه راييسع (قوله والى موطئه وهى الجامدة الخ) عبارة الرضى هى  
اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال فى  
الحقيقة بحيث قبلها موصوفها اه وموطئه بكسر الطاء أى جمدة (قوله وهو المالك) فى الحقيقة  
الفاعل ضمير تثل لكنه فسر بمذلوله ايضا ماو المالك بفتح اللام ضمير لها يعود الى مريم (قوله وهو  
المسوغ) ضمير هو يعود الى بشرى وقوله المسوغ أى انجز لوقوع الحال وهو سويوا وانما كان  
مستوفيا لان الحال فى الحقيقة هو سويوا وبشرى وطاً الطريق لانه بحيث قبله موصوفه واستشكل  
اعراب بشرى حالاً بأنه يصير المعنى حيث نزل غسل لها المالك حال كونه بشرى وليس كذلك لانه فى وقت  
القتل ملك لا بشر فالاولى أن يكون منصوباً بزينع الخافض أى قتل لها المالك بشرى أى تشبه وتصور  
بصورته قال الجلبى ثم لا يخفى أن الموطئه لا تقابل باللامزة والمنقلة وانما تقابل المشتقة فكأن  
الاولى أن يقول وتنتقم الى مشتقة كما مثلنا والى موطئه (قوله الى مقارنة فى الزمان) أى مقترن  
مع مضمون ما ملها فى زمن واحد (قوله هذا بلى شيئا) اسم الاشارة مبتدأ خبره بلى وشيئا حال أى  
كبيراً والشيء مخبره مقترن مع الاشارة التى هى العامل فى زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ  
وهو هذا يأنم عليه أن العامل فى الحال وصاحبها هو الاشارة وهو عامل ضعيف لا يعمل فى شيئين  
وأوجب بان المعنى أشبهه شيئا فالتحدا ملها بعد التقدير وهو أشبه العامل فى الضمير النصب  
فواسطة الطرف والضيمير هو صاحب الحال (قوله والى مقدرة) ويقال لها منتظرة (قوله ادخلوها)  
أى الجنة خالد بن اى مقدرين خلودكم اذا لم تدر ليس مقارناً للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر  
الاول والثانى وبالعكس) تحضر هذه المسئلة وايضاحها كما يعلم من كلام الرضى أنه اذا جاء حالان  
من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين  
ولامنع من التفریق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا  
كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقصهما كيفما كان نحو لقيت هذا  
مصعداً متخدراً وان لم تكن هناك قرينة فالاولى جعل كل حال بحسب صاحبه نحو لقيت متخدراً  
زيداً مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو  
لقيت زيدا مصعداً متخدراً حال من المفعول ومتخدراً حال من الفاعل فلم أن مثال المصنف  
ضعيف ويجوز عطف أحد على الفاعل والمفعول على الآخر كقوله لقيت زيدا راكبا وما شيا قال  
الشاعر  
وانا سوف نذكر كالمنايا • مقدرة لنا ومقدرة لنا  
(قوله وشاهده) أى شاهد هذا المصنف من حيث شجى الحال على غير الترتيب والبيت من بحر  
الوافر ومعناه انى انا وسعد متضابان فاما انما فتردت فى الهوى واما هى فعاد أى صار هواها سلوانا  
بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن فى البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهى  
التذكير والتأنيث وهذا خلاف الفرض فى المسئلة من أنه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما  
هو المستفاد من المثال الذى ذكره المصنف الا لقرينة فى لقيته مصعداً متخدراً يعرف بها صاحب  
كل حال (قوله كقوله) أى امرئ القيس من معلقته التى أولها

فكان من ذكرى حبيب وميزل • بسقط اللوى بين الدخول فحول

وهى من بحر الطويل وغم البيت الذى فى المصنف على أن ينادى بمرط حلى • وأثرنا تذنة  
أثر معنى البيت أن يخرج مع المصروف من تباها وقد أرخت ذيل مرط على أى أثرهما لا يخفى أثر  
أقدامهما ثلاثتهما أحدهما المرط فخرج من اثنياب والمرحل بالما الموهلة كساء من خز أو صوف  
فيه أعلام (قوله لارادها أى تابها) قال شيخنا الاولى أن هذا التقيد صاحبها بالرفيق وهما

لترادفها) أى تابها (وان جعلت متبهما حالان فاصل راكبا المستتر فيه وهى المتسداة مبيت بذلك الدخول صاحب الحال

الثانية في الحال الاولى هذا كله في الحال المبينة) وهي المؤسسة (وقد أتى الحال) مؤكدة وهي ثلاثة أنواع (مؤكدة لعاملها  
شقوق قسم ضاحكاً ومؤكدة لصاحبها (١١٣) نحو لا من من في الأرض كلهم جعاً ومؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد

الراكب على دابة واحدة (قوله هذا كله) أي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهي  
المؤسسة) أي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون  
ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضي (قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد معناها من صريح  
لفظ عاملها ثم تأكيدها للعامل ما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا  
أوفى المعنى كمال المصنف فإن التيسر الضحك الخفيف فهو رفع من الضحك ولفظ الحال وعاملها  
مختلف وقيل إن الحال هنا مقدرة أي تقسم مقدراً الضحك وشارفاه لان التيسر تحريكاً للشفقين  
لا ابتداء الضحك وليس بالضحك (قوله لا آمن من في الأرض) من اسم موصول فاعل آمن وفي  
الأرض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم تأكيدها جميعاً حال ومادلت عليه الحال من  
العموم مستفاد من لفظ من لأن الموصول من صيغ العموم خصوصاً وقد قوى ذلك العموم  
بالتأكيدها من المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها إشارة إلى أنه لا يكون حالاً من المفعول  
بالحال المذكور للمؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) وهي التي يستفاد معناها  
من مضمون تلك الجملة فإن العطف أي الشفقة والحنو والرحمة من شأن الأبوّة (قوله وعامل الثالثة  
محذوف وجوباً) أو انما وجب حذف العامل لأن لفظ الأب يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح  
بالعامل (قوله تقديره أحقه ونحوه) كما عرفت وأثبت وأبينه وعلى هذا تكون حالاً من المفعول  
وهو الهامان قدرنا ثبت حق ونحو ذلك كانت حالاً من الفاعل (قوله التاسع التمييز) ومعناه لغة  
فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أجا المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى  
تكاثر الذين الذين لا ينفصل بعضها عن بعض (قوله بمعنى من) أي التي لبيان الجنس نخرجت  
من المبينة للاستغراق نحو لا رجل كإسائي ونخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر  
• استغفر الله ذنباً ليست محبسه • (قوله معنى لا إمام الخ) أشار به إلى أن التمييز مصدر بمعنى اسم  
الفاعل ولو كان المصدر باقياً على مصدرية لقال بمعنى من لبيان إجماع الخ (قوله زيد بحسن  
وجهه) زيد مبتدأ أو حسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزاً لأنه معرفة  
وإنما يمكن مفعولاً به حقيقة لأن الصفة المشبهة مشتقة من فعل فاصغر غير متعد فمكان الفعل  
الذي هو الأصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعها لا تتعدى وأما قول الشاعر

وأتيتك لما أن عرفت وجوهنا • صدحت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

حيث وقع التمييز فيه معرفة بآل وهو النفس فقد أوجب عنه بأن ال زائدة وأبست معرفة فتكون  
النفس في معنى التكرار وهذا وقد ذهب السكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز وعلى  
هذا فلا إشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغرافية) أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من  
دخول حرف النفي على التكرار (قوله لا المبينة) أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع)  
أما الثلاثة الأخيرة منها فمن أسماء المقادير لأنه يعرفها مقدار الشيء وقيسه وأما العدد فليس من  
المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير إذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فإفراد المعدود  
والمذروع والمكبل والموزون (قوله تشبيهاً بالمشق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لأجل  
كونه أشبه بالمشق كاسم الفاعل ووجه التشبيه الإجماع في كل منهما وفي الرضي أن الاسم المذكور  
عمل لمجانبة الفعل في غامه بالفاعل ثم قال ومعنى غام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته  
معها فإذ أتى بذلك فقد شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً شابه التمييز لا أن يتبعه المفعول  
لوقوعه بعد غام الاسم كان المفعول حقه أن يكون بعد غام الكلام اه ونقل عن الاخفش أن

أولاً عطوفاً) وعامل الحال  
الأولى والثانية مذكور  
وعامل الثالثة محذوف وجوباً  
تقديره أحقه ونحوه  
(التاسع التمييز) ويقال له  
التفسير والتبيين (وهو اسم  
تسكرة بمعنى من معين لا إمام  
اسم أو أجال نسبة) يخرج  
بقيد التفسير زيد بحسن  
وجهه بالنصب ويعنى من  
الحال فانه بمعنى في واليمين  
لا إمام اسم لا نحو لا رجل  
فانه اسم بمعنى من  
الاستغرافية لا المبينة  
فالأول وهو اليمين لا إمام  
اسم يقع في أربعة مواضع  
أحدها العدد المركب  
والملحق بالجمع السالم  
والمدطوف (نحو أحد عشر  
كوكباً) وعشرون رجلاً  
وتسعون نجمة (ثانيها  
المساحة نحو شبر أرضاً)  
فشرع اسمهم وأرضان تميز  
(ثالثها الوزن كطل زينا)  
فمثل اسمهم وزيناً تميز  
(رابعها التكيل نحو أرب  
قما) فأرديت اسمهم وقما  
تمييزاً ونصب التمييز في  
هذه المواضع الأربعة  
الاسم المهيم تشبهاً  
بالمشتق (والثاني) وهو  
اليمين أجال نسبة يقع في  
أربعة مواضع أيضاً أحدها  
المقول عن الفاعل نحو  
اشتعل الرأس شيباً أصله  
اشتعل شيب الرأس

فقول الاسناد عن المضاف إلى المضاعف إليه فحصل إجماع في النسبة في المضاف وهو شيب الذي كان  
فاعلاً يجعل تمييزاً أو يباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ذكر كونه مفعلاً



أوقع في النفس (ثانيها)

المنقول عن المفعول نحو  
وبخشنا الأرض عيوننا  
أصله وبخشنا عيون  
الأرض فحول الاسناد عن  
المضاف وجعل تغيير أو قيم  
المضاف اليه مقامه  
فاتصّب على المفعولية  
والفعلية فيه ما تقدم  
(ثالثها المنقول عن مبتدأ  
نحو أنا أكثر منك مثالا) أصله  
ما لي أكثر منك لحول  
المضاف وجعل تغيير أو قيم  
الضمير المضاف اليه مقام  
المضاف فارتفع وانفصل  
(رابعها غير المنقول عن  
نحو يزيد أكرم الناس  
رجلا) وناسب التمييز في  
هذه المواضع الأربعة  
المستند من فعل أو شبهه  
(العامر المستثنى في بعض  
أحواله وأدوات الاستثناء  
تغائية الأ) وهي أمها  
(وغير وسوى بلغاتها) فانه  
يقال فيها سوى كزوا وسوى  
كعسدي وسواء كدهاء  
وسواء كبناء (وليس  
ولا يكون وخلا وعدا  
وحاشا) والمستثنى بها  
أحكام (ظلمتني  
بالا ينصب) وجوبا (إذا  
كان ما قبل الا كلاما تاما  
موجبا)

(قوله وحاشا عند سيبويه)  
واما عند الجمهور فهي مترددة  
بين الفعلية والحرفية وكما  
يأتي في كلام الشارح (قوله)  
عند سيبويه  
واما عند الجمهور فهي فعل لا غير

هذا التمييز لا ناسب له وانما هو شبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ولا نفيه  
إفادة عليين وهما خير من علم واحد قيل الحكم إذا أراد التعليم لادله أن يجمع بين أحوال تشوق  
معه النفس وتفصيل تسكن اليه (قوله والعلة فيه) أي في القول أي الداعية عليه ما تقدم من أن  
ذكر الشيء بجملة مفصلا أوقع في النفس (قوله يزيد أكرم الناس رجلا) أي من جهة الجولية  
لا من جهة الأبوة ولا من جهة الخولة وغيرهما (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال  
الثالث والرابع وهو أكثر أو أكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناسب التمييز في المواضع الأربعة هو  
الفعل أو شبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن  
تمامها التمييز (خاتمة) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق  
فأما ما هما إنكرتان فضلتان منصوبتان راضتان للاجتماع وأما أمور الافتراق فالأول أن الحال  
يجب جملة ونظر فاعجوزا وكلمة التمييز لا يكون إلا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام  
عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبنية للهبة والتمييز مبني للذات الرابع أن الحال  
تعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا شبه  
الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح السادس أن حق الحال الاستتاق وحق التمييز الجود وقد  
ينعكس كساق في الحال جامدة كهذا مالك ذهبوا إلى التمييز متشاقلا فهو له دره فارسا السابع أن  
الحال تأتي مؤكدة لعمالها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا  
فمنهم فيه مؤكدة لعمالهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فحين (قوله العاشر  
المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما تالك عن كذا أي صرفك عنه  
وفي الاصطلاح إخراج ما لا يدخل في الكلام السابق واعتراض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول  
وعنده في أن واحد وبجواب أن المراد بالدخول توهم الدخول أي إخراج شيء لا ذلك الإخراج  
لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء المخرج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فالمستثنى منه عام  
مخصوص وهو ما هو أمر ادنا ولا لا حكما فترية كالا استثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص  
فهو ما ليس بموهم من ادنا ولا لا حكما وما تقر به فعل اشكال مشهور حاصله أن يزيد في قولك  
قام القوم إلا زيد الأجلوا ما أن يكون دخلا في القوم أو خارجا فان قلنا أنه داخل في القوم والحال  
أننا أنشأنا بالأخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض وان قلنا  
أنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل يخرج ومعولوم  
أنه لا يمكن إخراج الشيء إلا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الاستثناء ما أنشأنا اليه من أن زيد  
داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن  
الحكم هو القيام مقدرا سائده للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان الاسناد  
إلى المستثنى قبل الإخراج منه ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخارج عن مفهوم  
المستثنى منه وحكمه معا (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي أن التنبه يعد من المنصوبات  
هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرهما من الأحوال كالرفع والخبر فليس دخلا في المنصوبات وان  
أطلق عليه أنه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء تغائية) منها حرفان وهو الاعتداء الجبجوع وحاشا عند  
سبويه واجمان وهما غير وسوى بلغاتها وأفعلان وهما ليس ولا يكون وتردين الحرفية والفضلية  
وهما خلا عند الجبجوع وعدا عند غير سبويه بقالة في التوضيح (قوله والمستثنى بها أحكام) قال أبو  
حيان في نزع التسهيل ولا يستوي في الأدوات التي معنى الاستثناء المتصل والمنفصل فان  
الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار أخذت خلاجا (قوله تاما  
موجبا) محض ما ذكره من الصور ثلاثة لأنه إما أن يكون الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا



وأحد فاعل واحترزا بقولنا مادام باقيا على تبعيته من نحو ما مررت بملك أحد فان المتبوع آخر وصار تابعا بذلك توجه قولهم ما لي  
الا أولئك ناصر رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ما قبل الا غير تام) بأن لم يزد كرفيه المستثنى منه (وغير  
موجب) بان تقدمه نفي أو شبهه (كان ما بعد الا على حسب ما قبلها) ويسمى الاستثناء (١١٥) مفرغا لان ما قبل الامن العوامل

تفروع للعمل فيما بعدها  
(فان كان ما قبل الاحتياج  
الى مرفوع رفعنا ما بعد الا)  
وقلنا ما قام الازيد فزيد  
مرفوع على الفاعلية بقام  
(وان كان ما قبل الاحتياج  
الى منصوب نصبنا ما بعد  
الا) وقلنا ما رأيت الازيدا  
فزيدا منصوب على  
المفعولية برأيت (وان كان)  
ما قبل الا (احتياج الى  
مختص فخصنا ما بعد الا)  
وقلنا ما مررت الازيد  
فزيد مختص بالما بالمتعلقة  
بمر هذا حكم المستثنى بالا  
(وأما المستثنى بغير وسوى)  
بلغاتها (فهو مجرور دائما)  
بالاضافة (و يحكم بغير  
وسوى بحاكمها باللام  
الواقع بعدها الامن وجوب  
النصب مع التمام والاحتياج)  
مخصوصا ما يقوم بغير زيد  
وسوى زيد بنصب غير  
لفظا وسوى قديرا (ومن  
جواز الوجهين) وهما  
النصب والاتباع (مع  
التسوية والتمام) هو ما قام  
القوم غير زيد برسوى زيد  
رفع غير وسوى ونصبهما  
(ومن الاجزاء على حسب  
العوامل مع ما نرى وعلم  
التمام) هو ما قام غير زيد

تام غير موجب نحو ما قام الازيد القوم ومنه قول الكسبي  
وما لي الا آل أحدث شعرة • وما لي الا مذهب الحق مذهب  
(قوله فان المتبوع) وهو أحد أربعين تابعه وهو مثلك اذا اصل ما مررت بأحد مثلك فثل صفة أحد  
قدّم عليه وقيل ما مررت بملك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلان من مثل بدل  
كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى) أي وهو أولئك مع تقدمه على المستثنى منه الذي هو  
ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو ما لي ناصر الا أولئك • وأما الا في هذا التركيب وهو ما لي  
الا أولئك ناصر فهو استثناء مفرغ ولي خبر مقدمه وأولئك مبتدأ مؤخر ناصر بدل أو عطف بيان  
والمستثنى منه محذوف أي ما لي أحد الا أولئك ناصر • واصل أن المقصود من هذا التركيب  
حصر الناصر في الاب وهو بعبء على جعل ناصر بدلان من أولئك فالأولى أن يحصل ناصر صفة  
لا أحد المحذوف وقد فصل بينهما بالواو لمدخلها أو أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنسة  
استئنافا لما يتلوه لما قال ما لي الا أولئك • كانه قيل هذا الاب لك دون غيره في أي شيء فقال هو ناصر  
أفاده شجنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أي بغير وسوى بالا لاضافة على  
الاصح من أن العامل في المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لغاية ما بعدها ما قبلها  
أما بالان نحو مررت بجل غير زيد وأما بالصفات نحو دخل وجه غير الذي خرج به وسوى في الاصل  
اسم للمكان المستثنى ثم استعمل بمعنى المسكار فقط ثم عني بدل نحو أنت لي سوى عمرو وأى بدلته  
بمعنى الاستثناء وما ذكره المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قال سوى  
كغير معنى واعرابا يؤيد أن السوالة حكاه القوام الذي ذهب اليه سيدي به والجمهور أنها ظرف  
بدل وصل الموصول بها كياء الذي سؤالا قالوا ولا تخرج عن الذم على الظرفية الا في الشعر  
نحو قوله  
ولم يبق سوى العدو • نذاهم كذا نوا  
قال الناصر ومعنى قول الجمهور وبظرفيتها أنها منصوبة في حال الاستثناء نظرا لاصلها من الظرفية  
والا في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لانها خرجت عن معنى الظرفية الى معنى  
الاستثناء (قوله بنصب غير) واختاف في ناصها فقال ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما  
انتصب الاسم الذي بعدها وجعل ذلك دليلا على أن الذم في قام القوم الازيد ليس بالا لان الا  
قد علمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالا هو الجملة  
قبلها فقط لا يتقوى بها الا لا نقط وقال الفارسي أن غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء  
وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير لا تتصرف بالاضافة وقيل على التشبيه بنظر المكان  
والجامع بينهما الابهام (تنبيه) يجوز في المعطوف على المستثنى بغيره إعادة اللفظ بغيره وإعادة  
المعنى فينصب بقرن قام القوم غير زيد وعمرو ز وعمرو ما قام أحد غير زيد وعمرو وعمرو وقال  
الاشوليين هو من باب التوهوم ولا يجوز مع المعطوف على المستثنى بالا فيقوم القوم الازيد وعمرو  
بغير عمرو وأجازه بعضهم قاله الناصر (قوله واصلهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر ليرين أن  
الاستثناء هنا واجب أو جائز وقد صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستثناء فيها واجب فهذا المصنف  
رغبنا بوجه الفرق وليس كذلك اذا الحكم في الجبج وجوب الاضمار فكان الاولى أن يصرح دائما

وسوى زيد برفع غير وسوى على الفاعلية وما رأيت غير زيد وسوى زيد بنصب غير وسوى على المفعولية وما مررت بغير زيد وسوى  
زيد بغير غير وسوى بالباء (وأما المستثنى بليس ولا يكون فهو واجب النصب) لانه خبرها وما وجهها ضمير مستتر فيها ما عائد على  
اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عنه نسيويه أو على البعض المدلول عليه بكلمة السابق عند جمهور البصريين أو على  
المصدر المدلول عليه بالفعل فضعنا ذلك للكوفيين

(فخوفامو ليس زيد اولا يكون زيد) والتقدير ليس هو زيدا ولا يكون هو اى القائم أو بعضهم زيد اوقيامهم قيام زيد مخد في المضاف  
واقيم المضاف اليه مقامه (واما (١١٦) المستثنى من ذلك وعدوا وحاشا فيجوز نصبه على المقعومية) وقاعلها ضمير مستتر فيها

وجوابا في مفسر الخلاف  
السابق (ان قدرتها  
أفعالا وجوه ان قدرتها  
حرفا) جارة للمستثنى  
(فخوفام القوم خلا زيدا  
وزيد وعدا زيدا وزيد  
وحاشا زيدا وزيد نصب  
زيد وجوه ما لم تقدم  
ما المصدرية على خلا  
وعدا فان تقدمت عليهما  
وجب النصب) تعين الفعلية  
حيث دلان ما المصدرية  
مختصة بالأفعال (ما لم يحكم  
زيادة ما) فانه يجوز الجرح  
على تقدير الجرحة (الحادى  
عشر اسم لا تقيع الجنس  
اذا كان مضافا لمخولا غلام  
سفر حاض) فلا نافية  
للجنس وغلام سفر معها  
وحاضر خبرها (أوشبها  
بالمضاف) في العمل فيما  
بعده (وهو ما اتصل به  
شئ من غمام معناه مرفوعا  
كان) المصمول (مخو  
لا يبيح فاعله حاضر) فبجها  
صفة مشبهة اسم لا رفعه  
فاعلها وحاضر خبرها  
(أو منصوب) فاعلها  
جبل مقمى فاعلها اسم  
لا وهو اسم فاعل وقاعله  
مستتر فيه وجبل مفعوله  
ومقيم خبرها (أو مخفوضا  
بمخافض متعلق به مخولا مارا  
يزيد عندنا) فاعلها اسم  
فاعل وهو اسم لا يزيد جار  
ومحور ومتعلق به وعندنا

قبل ما حاشا ومنه قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا ما فاشن أفضلهم فعلا  
(واعلم) أن ما هنا وان كانت مصدرية إلا أنه لا يسن ما بعد ما مصدر لا نعم فاعلان جامدان  
لا مصدر لهما فاقده لهذه الحقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على الظرفية بتقدير مضاف أو  
على الحالية بالتأويل باسم الفاعل بمعنى قامو معاذ زيد قاموا وقت مجازو زيد أو مجازين  
زيد (قوله لم يحكم زيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تقدم عليه بل تتأخر عنه  
مخو قوله تعالى فيمارة من الله والقائل بالجرع من دخول ما الكسائي والجرى أو على نقل ذلك ابو  
حيان وقاله ترصا على الجرحى ان كان الخفض منه قياسا فهو فلسد لا نه ليس من مواضع زيادتها  
وان حكى ذلك فهو يشذوذ فان قلت هاجلت ما زائدة مع النصب كما جعت زائدة مع الخفض  
فالجواب ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز ينقص وزيادة ما قبل الحرف لا تنقص فكان جعلها  
على ما ينقص أولى (قوله الحادى عشر اسم لا تقيع الجنس) اى النافية لبعض صفات الجنس  
وأحكامه فاضافة النفي للجنس لا دنى ملائمة وبين ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا فادلت  
لانى الضرب عن الرجل فلاننى بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحق للجنس واسناد النفي  
اليها مجاز من اسناد ما لشي لا لانه لان النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لاهذه نص بخلاف  
لا التى تعمل عمل ليس فانها وان نعت الجنس أيضا في مخو قوله

تعرنثا على الارض بقايا ولا وزرهما قضى الله واقبا  
اسكن نقيه الله من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنى الجنس واشتهرت لا العاملة  
عمل ليس بالنافية للوحد قلنا ان النفي في العاملة عمل ان امكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة وانما عملت  
لا هذه العمل المذكور لكونها أشبهت ان ووجه الشبه ان الله بما افعة في الاثبات ولا التبرئة  
للمبالغة في النفي فلما توخفا في الطرفين تشابهتا فعملت عملها (قوله اذا كان مضافا) تنقيدا لاسم  
لاى ان اسم لان كان مضافا وأوشبها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات  
وأما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا بمحلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان  
المراد بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب افتقا ومحلا فيدخل اسم لا يجميع أقسامه  
(قوله وأوشبها بالمضاف) قيل ويسمى المطول والمطول من مطلبت الحديدة اذا مدتها وانما يطول  
الاسم اذا لفظ بالمعمول (قوله في العمل فيما بعده) بيان لوجه شبه بالمضاف واعترض عليه بان

خبرها (فان كان اسم لا مفردا) (قوله ان للمبالغة في الاثبات) أى اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان بيان  
المنسوب نفيًا كفى القسبة للعلولة المحمول مخو ان زيد ليس في الدار فادفع الاعتراض بانها التوكيد النسبية مطلقا انما لا توفى

بيان وجه الشبه بما ذكرنا لا يتناول نحو ثلاثين وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف  
وكذلك ما منع من جملة نحو لا عظميا ربحي لكل عظيم غير الله أو المنعوت بما يشبهه الجملة من ظرف  
أو جار ومجرور ونحو لا حكمة عندك أو في الدار مقيم فإن المنعوت ليس عاملا في المنعوت ويحذف الأولى  
أن يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شيء من غمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شيء من  
غمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبه به اتصل به شيء من غمامه كالامثلة الآتية (تنبه) هـ  
سائر التوابع من البديل وعطف البيان والتأكيد لا يكون متبوعا بشيء بالمضاف (قوله فيني  
على الفتح في نحو لا رجل ولا رجل) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب  
الجمهور وذهب الزجاج والسيراني إلى أن القصبة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه  
معربا بالنسبة اليه بسبب التوكيد مع عامله والصحيح ما قاله المصنف نعم انه مبنى على الفتح لان حذف  
التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير إضافة و بناء غير مفهود واختلف في حالة البناء فحذف  
تركبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبنى اتفاقا وقيل وهو الصحيح في تضعفه معنى من الاستغراقية  
لان قولك لا رجل نص في بني الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه  
ليس نصافي الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا أرادوا التخصيص على الاستغراق ضمنوا التسمية معنى  
من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت التسمية على ما نصبت به ليكون البناء على شيء استحقته  
التسمية في الاصل قبل البناء وانما لم يبين المضاف ولا الشبه بالمضاف لان الإضافة ترجح جانب  
الاسمية فيخصيص الاسم الى ما يستحقه أصالة وهو الاصراب وأما ما في الحديث من قوله صلى الله  
عليه وسلم لا مانع لما أعطيت فانه من قبل الشبه بالمضاف فكان القياس أن يقال لا مانع لما بالنصب  
والتنوين نحو لا مازار يدوقه فخرجه البغداديون بانه منصوب لكن ترك فيه التنوين إحياء له  
مجرى المضاف وقال البصريون أن هذا الحار والمحرور متعلق بحار المحذوف والتقدير لا مانع  
ما نعه لما أعطيت ويحذف التنوين من قبل المفرد لان الشبه بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه  
قوله  
(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

ان الشباب الذي محمدوا قبحه هـ فيه نداء ولا ذات الشبه

(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص انه لا يجبر فقه بصري إلا أبو عثمان قال أبو حيان وتلخص أن  
في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن سرف وقد سبقه إلى  
ذلك قوم من الصوفيين قاله ابن الدهان في الغررة والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين  
والثالث الفتح وهو مذهب المازني والقارسي والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في  
الحاليين وهو الصحيح إذ ورد به السماع (قوله الثاني عشر المنادي) هو اسم مفعول من نادى ينادي  
فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فذلك قال يفتح الدال (قوله وهو المطلوب إقباله) أي  
توجهه للمنادي بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان نحو يزيد أو حكما  
نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابدحي ما لك يا اسماء أقلني فانه ما ودنا تزيلا له ما منزلة العاقل الذي  
يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن يعارض على المولى بناروك وتعالى فيقال انه  
خاطب غير العاقل تزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فخطاب كلا  
منهما كالأحرص كلاهما يقتل وقيل إقبال الاستحالة لا بمنزلة تازر اضرب عمر اذا كانا  
حاضرين عندك فالإقبال فيهما إقبال امتثال اه كلامه ودخل في التصريف ما يرد لا تقبل فان  
إقباله مطلوب لسماع الهوى ونهيه عن الأقبال انما هو بعد توجهه فاختلقت الجهتان وأما نحو  
يا الله فان المقصود من التسمية لازم التوجه وهو الاحبة ونخرج بالمطلوب إقباله المتجعب عليه

أي غير مضاف ولا شيئا  
به فانه يبنى على ما ينصب  
به لو كان معربا فيني  
على الفتح في نحو لا رجل  
ولا رجل لانهما منصبان  
بالفتحة ويبنى على الداعي  
التشبيه وجمع المذكر السالم  
فالاول نحو لا رجلين والثاني  
نحو لا زيد ينكسر الدال  
لانهم ما ينصبان بالياء ويبنى  
على الكسر في الجمع بالالف  
ولما نحو لا مسلمات  
بالكسر لانه ينصب  
بالكسر وقد يفتح اجراء  
للادب على وتيرة واحدة  
عند أبي عثمان المازني  
من البصريين (الثاني  
عشر المنادي) يفتح الدال  
وهو المطلوب إقباله

(قوله الثالث الفتح وهو  
مذهب المازني والقارسي)  
أي الفتح وجوبا ليقابل  
لقول الرابع لكنه خلاف  
ظاهر الشارح لان ظاهره  
ان الفتح عند المازني جائز  
وهو ظاهر كلام المحقق  
الا ان يحصل على الوجه  
لان الجائز بعد الامتناع  
يصدق بالواجب فحرف

بحرف مخصوص وانما نصب (اذا كان مضافاً نحو يا عبد الله أو شبهها بالمضاف وهو ما عمل فيما بعده الرفع نحو يا حسنا وجهه  
أو انصب نحو يا طاهراً جلاً واجراً) (١١٨) بخافض يتعلق به (نحو يا رفيقاً بالعباد أو نكرة غير مقصودة نحو قول) الاعشى

نحو يا زيدا فإنه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه مجرد التفعيع وفي كلام الرضى  
المتفجع عليه منادى على وجه التفعيع فإذا قلت يا زيدا كأنك قلت تعالى فاما مشاقك اليك فعلى  
هذا لا يكون خارجاً عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضى ومثله المستغاث (قوله  
بحرف مخصوص) متعلق بالمطوب ونحو هذا القيد أو طلب اقبال زيدا وأدعوك  
ونحو ذلك فالمطوب إقباله هنا لا يسمى منادى ليكون ذلك المطلب ليس بحرف  
النداء خمسة وهي يا وأيا وهما وأى والمهزمة وبأى والأدوات وقد جعل معكوساً وهو أى عملها  
فندوى بها كالندوى وبأى ذلك أنزاع الجري فقال وما العامل الذى يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه  
مثل عمله (قوله اذا كان مضافاً) قيد في كون المنادى منصوباً بالظن ما اذا لم يكن مضافاً ولا شبهها  
به فهو منصوب محلاً وقد كان الأولى الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلاً  
كما عرفت أن المراد بالمنصوبات سابقاً ما شمل المنصوب لفظاً ومحللاً وتقدراً (قوله وهو ما عمل  
فيما بعده) فيه صور كالتفهم فالأولى أن يقول هو اسم مجرى بعده شئ من غامه امام معمول له  
نحو يا طاهراً جلاً واجراً وجهه ويأخيراً من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون  
المتعاطفان اسماً لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين أو نعت نحو يا حليماً  
لا يجلل ويجاوداً لا يجلل وكقوله

• أعبد اهل في شعبي غربياً • وقوله ألا يا خلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام  
فكل هذا ما شبه بالمضاف (قوله يا حسناً وجهه) يا حرف نداء وحسناً منادى منصوب وهو صفة  
مشبهة بوجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله يا طاهراً جلاً) فاعل للمنادى منصوب وهو اسم فاعل  
ورفعه الضمير المستتر فيه جوازاً وجلاً مفعوله (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسميم والأولى أن يقول  
أو خافض ما بعده بخافض يتعلق هو وأياه به أى بالمنادى (قوله نحو يا رفيقاً بالعباد) رفیق من أمثلة  
المبالغة المحولة عن اسم الفاعل أى كثير الرفق أى اللطيف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول الاعشى)  
التقيد بالاعشى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والافتقار لكون عدم القصد أيضاً من البصير  
(قوله يا غافلاً والموت يطلبه) هذا شرطيت من بحر الكمال أخذ العروضة مضمراً الجراؤ بصح  
أن يكون من بحر السبع نعر وضه مخبونه مطوية مكسوفة وانظروا أنه مجرد تخیل لم يقصد به الشر  
بل اتفق انزاعه ومثله لا يسمى شعراً وان وافق الموازين كما بيناه في حواشى شيخ الاسلام على  
الخرجة نسأل الله تعالى أن يجمعنا بها وبقيتها مؤلفاتنا (قوله لان الاعشى والواو اعطى الخ) علة  
لحذف أى وانما كان ما ذكر من قبل النكرة غير المقصودة لان الخ (قوله أى ليس مضافاً  
ولاشبهه) ومثله النكرة المقصودة فاعلم أيضاً ليست منصوبة أى اذا لم يكن المنادى واحداً من  
هذه الثلاثة فإنه يبنى على ما رفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم في نحو يا زيدا) أى  
واحدات لانها يربحان بالضمه وفقاً فهو منادى مبنى على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى  
المفرد سواء كان علماً أو نكرة مقصودة شبيهة بالحرف في المعنى لانه وقع موقع الكاف الاممية  
المشبهة بالكاف الحرفية التى هي كاف الخطاب لان يا زيدا بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف  
ذلك وكان البناء على حركة لان له أصلاً في الاعراب وكانت خصوص الضمة قريباً من حركة المنادى  
البنى وحركة المعرب نحو يا قوم يا قومنا أو المضاف والشبهه فلم يبنها لان الاضافة وشبهها  
عارضت فوجب البناء أو لثقتها بأصله ما هو الاعراب ولم تكن النكرة غير المقصودة لكونها  
لم تقع موقع الكاف واختلاف العامل في المنادى فقال سيدي فعمل مقدر وأصل يا زيدا أدعو  
زيداً لخلف الفعل حذفاً لازماً لنكرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد إلى أن

يا رب جلاخذ يدي وقول  
(الواو اعطى يا غافلاً والموت  
يطلبه) لان الاعشى  
والواو اعطى لا يقصدان مفعلاً  
بمعينه (فان كان المنادى  
مفرداً) أى ليس مضافاً ولا  
شبهه (فانه يبنى على ما رفع  
به لو كان معرباً فيبنى على  
الضم في نحو يا زيدا) لانه  
يرفع بالضمه (وعلى الالف  
في المثني

(قوله على ان يكون  
المتعاطفان اسماً لشيء واحد)  
راجع كتابنا على حاشية  
السيد أبى النجار (قوله أعبد ا  
هل في شعبي) عبد منادى  
منصوب وشعبي بضم الشين  
المجمعة وقبح العين المهمة  
وقبح الباء الموحدة مقصور  
اسم موضع وألفه للتأنيث  
فلا يصرف وفي شعبي متعلق  
بجمل والجملة صفة عبدا  
وغرباً حال من الضمير الذى  
في حل فاده العيشى (قوله  
أخذ العروضة) أى ذهاب  
وتدها المجموع وهو مختركان  
بعدهما ساكن وقوله مضم  
أى ساكن ثانيه المتحرك  
(قوله ومثله النكرة  
المقصودة فاعلم أيضاً ليست  
منصوبة الخ) صواب  
العبارة وليس نكرة غير  
مقصودة فاعلم أيضاً  
منصوبة أى اذا لم يكن  
واحداً من هذه الثلاثة الخ  
وتكون الثلاثة هي

(نحو يازيدان) لانه رفع بالالف (وعلى الواو) جمع المذكر السالم (نحو (١١٩) يازيدون) لانه رفع بالواو (وان كان

نكرة مقصودة فانهما بتي  
على الضم من غير تنوين  
نحو ياربجل) لمعين اجراء  
لهما مجرى العلم في افادة  
التعيين (مالم توصفان  
وصفت ترج نصبهما على  
ضهما) لان التثنية من غم  
المنعوت فألحقت بالشيء  
بالمضاف (نحو يا عظيما  
يرجى لكل عظيم) جملة  
في معنى موضع نصب نعمت  
لعظيم هذا قول ابن مالك  
وقال ابن هشام الاضاري  
جملة يرجى في موضع نصب  
على الحال من فاعل عظيما  
المستتر فيه والعامل  
في الحال هو العامل في  
صاحبها فهي من أمثلة  
الثنية بالمضاف لامن  
المحق به (الثالث عشر  
خبر كادوا خواتم اعلم  
وقوله انك ان كادوا خواتم)  
تسمى أفعال المقاربة  
وهي من باب تسمية السهل  
باسم حزنه

(قوله هذا شطر بيت الخ)  
وهو عجزه وصدره وتقبل  
أعمالنا واعف عنا وهو من  
قصيدة أصبح الملك للذي  
فطر الخلق بتقديره العزيز  
العليم • (قوله لامن نداء  
الموصوف) أى المعترف  
حالة النصب (قوله وهو  
مخالف لقاعدة ان الجمل  
الخ) وان أجاب في التصريح  
عن هذه الخاطفة بأنه يقتصر  
في المعرفة الظاهرة لا لا يقتصر

النائب عرف النداء السدسة مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب  
سبويه فجزأ الكلام مقداران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فجزأ النداء سد مسد  
أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدّر قال الناصر ولما منع من دعوى سد مسد حق النداء سد  
الجزأين وذهب السكاك والريثي إلى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة أعراب ونقله ابن الاعراب عن  
السكوفيين • (تنبيه) لو قلت يا ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير  
يا ضارب وزيدان قدرت زيد معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير  
نصبت ضارب بالهاء له في زيد واسطة الحذف فيكون من قبيل التثنية بالمضاف وإذا وجب نصب  
مشتراك في قولك يا مشركا زيد معطوفا على الضمير لعدم استغنائه باحد لان الاشتراك يقتضى  
التعدد (قوله نحو يازيدان) وبالثاني عشر وبالثالث عشر لانها رفعان بالافتان قلت ان العلم اذا  
ثنى أوجع وجب دخول أول عليه فلا تقول جازيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم يصح  
يازيدان ويازيدون يدون أول فالجواب أن ياقامة مقام أول فهي في حكمها في افادة التعريف فلأولى  
بأن هذا الزم اجتماع أدنى ثم يصفوه بأول على معرف واحد (قوله في افادة التعيين) بيان لاجراء  
النكرة المقصودة مجرى العلم والمعنى أن النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم في  
افادة التعيين بقيت على الضم كأي العلم قال في الضوء المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان  
معرفة قبل النداء ونحو يازيد • والثاني ما تعرف بالنداء ونحو ياربجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وإنما  
تعرف من حيث أنك أقبلت على واحد من المجلس وخصصته بالنداء أخرى مجرى أن تقول الرجل  
بلام التعريف فاصد واحد ابينه ثم اختلف أصحابنا في أن العلم هل يكون ياقا على عليه بعد  
النداء أم لا فذهب الاكثرون إلى أنه نكرة وجعل جنسا لنحو زيد من الزيدان كما يقال رجل من  
الرجال ثم خص بالنداء من بين المجلس والالكان جميعا بين التعريفين وهو متعمد ويدل عليه امتناع  
قولهم يا الرجل وذهب آخرون إلى أن العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان  
بعلامه نظمة كحرف النداء واللام وبعض هذا المذهب أنهم جمعوها بين حرف النداء واسم  
الاشارة ونحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التكسير والبحث مستقصى في المفتاح (قوله مالم  
توصف) أى النكرة المقصودة وهذا مبط بقوله فانهما بتي على الضم وقيل به بتي أن محل نداء  
النكرة المقصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالمثال الذي في المصنف أرسها  
وهو الطرف كقولك يا عظيما عند الناس والخارج والمجرب ونحو يا عظيما في الناس (قوله يا عظيما  
يرجى لكل عظيم) هذا شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم فاعل من أمثلة المبالغة (قوله لامن المحق  
به) وذلك لان ما اتصل بهما معمول لهما أو ماتوحيه الضم المرحوح فتقدر ان جملة يرجى لكل عظيم  
نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله فيكون من قبل وصف المنادى لامن نداء الموصوف ووجه  
مراجوبته أنه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال  
لا صفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على مقاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال  
المقاربة مصدر وقارب بمعنى قرب فلمفاعلة غير مرادة بقريته قوله لا تى ما وضع للدلالة على قرب  
الخبر (قوله وهي من باب تسمية السهل باسم حزنه) وذلك لان معنى المقاربة هو جود في بعضها وذلك  
البعض جزء من جملة تلك الأفعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة بهذا توجيه كلامه وأنت خير  
بأن تسمية السهل باسم الجزء مرة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كما طلاق  
الرقبة في قوله تعالى فخصر رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكما طلاق  
لفظ كلمة على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير  
تركيب باسم بعضها فيسمى تعليبا كالعميرين في أبي بكر وعمر والقمرين في شمس وقر وما شئت فيه

وحقيقة الحال أنها (ثلاثة أقسام) (١٣٠) ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وكبر وأوشك وما وضع للدلالة على رجاؤه وهو

ثلاثة أيضا (سرى) (الماء والراء) (المهملتين) (واخلاق) بالناء المبهجة (وعسى وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو شبر ومنه أنشأ وطفق وعلق وجعل وأخذ وقام وهمل (هب) بالشديد وكلها تعمل عمل كان إلا أن خبرها يجب كونه جملة فعلية فعلاها مضارع (قول كاد زيد يقرأ كاد فعل ماض ناقص وزيد اسمها واجدة يقرأ في موضع نصب خبر كاد

من هذا القبيل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون إطلاق أفعال المقار به عليها مجازاً أي وانما كانت تسميتها بذلك مجازاً لأن حقيقة الحال الخ وال عوض عن المضاف إليه أي حقيقة حاله أي الحال الثانية لها في نفس الامر أنها ليست كلها مفيدة للمقار به بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للأقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الحارث فإنه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع له نون الخبر رجاءً وأحصولاً أو أخذ أخيه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها المقار به بل لكن قسم منها المقار به بالخبر رجاءً نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربه أنه أخذ أخيه نحو جعل وطفق وجنثلاً ليكون في تسميتها أفعال المقار به بنحو (قوله على قرب الخبر) أي قرب حصوله والخبر بمعنى الخبر هو في قوله للدلالة نحو زلانه انما وضع لقرب الخبر للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأوجب بجهة أن تكون اللام للغاية لاصلة لوضع أي ما وضع لأجل الدلالة على قرب الخبر بحيث لا يقتضي كلامه أن الموضوع له للدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهي أشهر تلك الأفعال ومن ثم بدأ بها وبأقربها من المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو كاد وكاد وكاد وكاد بالياء والواو (قوله وكرب) ففتح الراء أشهر من كسر هاء وجاء منها المضارع يكرب بضم الراء كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يحن منها المصدر (قوله وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أوشك كثر استعمالاً من ماضيه واسم الفاعل موشك وسكن المصدر منها وهو أوشك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل ما قيل في قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر وماضاً فقرأ الضمير من إضافة المصدر لفعله أي رجاء المتكلم له أي الخبر والمراد بالرجاء هنا الاشتقاق (قوله سرى) ففتح الراء وقد تكسر ولم تصرف قال ابن هشام في شرح الشذور ولا عرف من ذكر سرى من الضمير غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه غلط فيها وأنها سرى بالتزوين اسمها لافلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسر قسطى وابن طريف وأنشدوا عليها اشعرا (قوله وعسى) وتصرف تصرفاً ناقصاً فقد جاء منها المضارع وهو عسى ويعسو وليس له مصدر (قوله وما وضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل في نظيره من أن لام للدلالة على التعديل لاصلة لوضع والضهير المجرور في يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس بأول أجزائه فاذا قلت أنشأ زيد يقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزائه القراءة وقس عليه فظاهرة (قوله وطفق) ففتح الفاء وكسر هاء وقد جاء منه المضارع ففتح الفاء وكسر هاء فهو من باب ضرب يضرب أو علم ولم يحن منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه من باب علم وعلى طفق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله أوال عقلت نظلم من أجراً وظلم الحارث لال المحجر (قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يحن منه اسم فاعل ولا مصدر (قوله وهب) كقوله هبت أوم القلب في طاعة الهوى • فليح كافي كنت بالوم مقرباً وقوله بالشديد احتراماً عن هب بالسكون التي هي من أخوات غن بما نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وشاهده

فقلت أخرى يا مالك • والافهني امرأها لكا

فإن الياء مفعول أول لهب وامرأ مفعول ثان وهما كاصفته (قوله وكلها) أي هذه الأفعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلاها مضارع) ولا بد أن يكون ذلك المضارع رافعا لضهير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببي إلا بعد عسى خاصة كقوله

• وماذا عسى الحاج يبلغ جهده • على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين في الخبر أعني كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعاً باعتبار الغائب والافتد يكون خبر كاد مقفداً كقوله

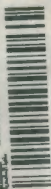
(قوله وماذا) ما مبتدأ أوذا ملغاة وأرام موصول وعسى الخ على إحصاء القول صلة لأن الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجي للحجاج أن يناله مني أحسبى أم قتلى أي لا يرجي له شيء من ذلك والمجهول بالضم الوسع والطاقة وتعامه • إذا نحن جاورنا فخير زباد وخفير زباد موضع بين الشام والعراق وزباد هو أخو معاوية بن أبي سفيان كان أميراً بالعراق نياة عن معاوية وأديت من كلام المفروقين حين تعدد الحاج الشقي فهرب من العراق اهتصرح (قوله فابت) أي رجعت وفهم ففتح فسكون قبله قال العين وكم خبرية بمعنى كثير خبره قوله فارتقتها وقوله مثلها بالخبر تمييز وقد

علم أن غيركم الخبرية تأتي مفرداً ويجمعاً تقول كم عبد ملكك وكم عبيد ملكك وجملة وهي تصرف حال أو تصرف من صغر صغر من باب تعجب أو من صغر الطائر صغراً ذوات





Bibliotheca Alexandrina



0380584